



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



الاسين الحكيم في تفسير النص القراني

تأليف
الدكتور علي حواد علي الحناني

مركز الدراسات والبحوث
الاسلامية والعلوم
الاجتماعية
بمبنى جامعة طهران

٥٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاسس المنهجيه فى تفسير النص القرآنى

كاتب:

عدى جواد على الحجار

نشرت فى الطباعة:

العتبه الحسينيه المقدسه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	الاسس المنهجيه فى تفسير النص القرآنى
١١	اشاره
١١	اشاره
١٧	مقدمه اللجنه العلميه
٢١	المقدمه
٢٧	تمهيد منهجى بين يدى البحث
٢٧	اشاره
٢٨	تعريف الأسس
٣١	تعريف المنهجيه
٣٤	ضرورة المنهجيه
٣٤	تعريف التفسير وتمييزه عن التأويل
٤٢	التفسير لغه
٤٧	التفسير اصطلاحاً
٥٢	أهميه الأسس المنهجيه للتفسير
٥٧	الفصل الأول: المسار التاريخى للتأسيس المنهجى للتفسير
٥٧	اشاره
٥٩	توطئه
٥٩	اشاره
٦٦	عوامل تأخر التأسيس المنهجى للتفسير
٦٦	اشاره
٦٧	مشكلات المنهج النقلي
٧٠	مصادره المنهج العقلى
٧٣	اختلاف المنهج التأويلى

٨١	مما كتب في تأسيس قواعد التفسير
٨١	اشاره
٨٢	أولاً - المصنفات المستقلة الخاصه بالتأسيس
٨٢	اشاره
٨٢	١ - النكات القرآنيه
٨٥	٢ - الإكسير في علم التفسير
٨٦	٣ - مقدمه في أصول التفسير
٨٨	٤ - التيسير في قواعد علم التفسير
٨٩	٥ - التحبير في علم التفسير
٩٠	٦ - أصول التفسير
٩٢	٧ - منظومه التفسير
٩٣	٨ - الفوز الكبير في أصول التفسير
٩٤	٩ - توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل
٩٥	١٠ - القواعد الحسان لتفسير القرآن
٩٦	١١ - أصول التفسير وقواعده
٩٨	١٢ - دراسات في أصول التفسير
١٠٠	١٣ - المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق
١٠٢	١٤ - بحوث في أصول التفسير ومناهجه
١٠٣	١٥ - قواعد التفسير جمعاً ودراسه
١٠٥	١٦ - قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة
١٠٧	ثانياً:المصنفات التي اشتملت أسساً تفسيريّه
١٠٧	اشاره
١٠٨	مصنفات علوم القرآن
١٠٨	اشاره
١٠٨	١ - البرهان في علوم القرآن
١١٠	٢ - الإقتان في علوم القرآن

١١٤	٣ - مناهل العرفان فى علوم القرآن
١١٥	٤ - التمهيد فى علوم القرآن
١١٦	المصنفات التفسيريه
١٢٠	الفصل الثانى: مناقشئ اختلاف المفسرين النصئيه
١٢٠	اشاره
١٢٢	توطئه
١٢٨	المباحث القرآنيه
١٢٨	اشاره
١٣٠	الاختلاف فى القراءات
١٣٦	الاختلاف فى أسباب النزول
١٣٦	اشاره
١٣٧	الأول:
١٣٨	الثانى:
١٣٨	الثالث:
١٤٠	الاختلاف فى الناسخ والمنسوخ
١٤٥	الاختلاف فى المحكم والمتشابه
١٥١	الاختلاف فى العام والخاص
١٥٥	الاختلاف فى المطلق والمقيد
١٦١	الاختلاف فى المجمل والمبين
١٦٨	الظواهر اللغويه
١٦٨	اشاره
١٧٠	توطئه
١٧٢	الاختلاف فى أوجه الإعراب
١٧٥	الاختلاف فى الترادف والاشتراك
١٨٤	الاختلاف فى المفرد والمثنى والجمع
١٨٨	المباحث الصرفيه

١٨٨	اشاره
١٩٠	توطئه
١٩١	الاختلاف فى التصريف
١٩٣	الاختلاف فى الاشتقاق
١٩٥	الاختلاف فى دلالة الصيغ
٢٠٠	المباحث البلاغيه
٢٠٠	اشاره
٢٠٢	توطئه
٢٠٤	الاختلاف فى مباحث علم المعانى
٢٠٨	الاختلاف فى مباحث علم البيان
٢١٤	الاختلاف فى ضروب البديع
٢١٨	الفصل الثالث: الأسس المنهجيه فى ضبط مباحث التفسير اللغويه والبلاغيه
٢١٨	اشاره
٢٢٠	توطئه
٢٢٢	أولاً: الأسس الضابطه للتعامل مع معنى المفرده
٢٢٢	اشاره
٢٢٤	المعنى المطابقى
٢٢٧	المعنى التضمنى
٢٣٠	المعنى الالتزامى
٢٣٢	ثانياً: أسس توظيف المباحث النحويه
٢٣٢	اشاره
٢٣٥	المرفوعات
٢٣٩	المنصوبات
٢٤٤	المجرورات
٢٥١	المجزومات
٢٥٤	ثالثاً: أسس توظيف المباحث الصرفيه

٢٥٤	اشاره
٢٦٠	تصريف الأفعال
٢٦٢	تصريف الأسماء
٢٦٤	رابعاً: أسس توظيف الشواهد الأدبيه
٢٦٤	اشاره
٢٧٠	الشعر
٢٧٥	النثر
٢٨٢	الأمثال
٢٨٧	خامساً: أسس توظيف مباحث المعانى والبيان
٢٨٧	اشاره
٢٩١	المجاز
٢٩٥	التشبيه
٣٠٠	الاستعاره
٣٠٣	الكنايه
٣٠٤	الخبر والإنشاء
٣٠٩	التقديم والتأخير
٣١١	الفصل والوصل
٣١٤	الفصل الرابع: الأسس المنهجيه فى ضبط المباحث القرآنيه والتفسير بالمنقول
٣١٤	اشاره
٣١٨	توطئه
٣١٩	الأسس المنهجيه فى ضبط المباحث القرآنيه
٣٢٣	الناسخ والمنسوخ
٣٣٣	المحكم والمتشابه
٣٤٤	العام والخاص
٣٥٤	المطلق والمقيد
٣٤٩	المجمل والمبين

٣٨٧ الأسس المنهجية فى ضبط التفسير بالمنقول
٣٨٩ الأسس الضابطة لطريق الحديث، وتمثل بالإسناد والسند
٤٠٣ الأسس الحاكمة لمفردات المتن وجمله
٤٠٥ الأسس الضابطة لتوظيف دلالة الحديث
٤١٣ نتائج البحث
٤١٤ المصادر والمراجع
٤٤٨ الرسائل الجامعية
٤٤٨ البحوث والمقالات
٤٥٢ المجلات والدوريات
٤٥٢ المواقع الإلكترونية
٤٥٤ المحتويات
٤٧٣ تعريف مركز

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق

وزاره الثقافه العراقيه لسنه ٢٠١١: ١١١٥

الحجار، عدى.

الأسس المنهجي في تفسير النص القرآني / تأليف: عدى جواد على الحجار؛ [تقديم اللجنه العلميه، محمد على الحلو]. - كربلاء: العتبه الحسينيه المقدسه، قسم الشؤون الفكرية والثقافية ١٤٣٣ق. = ٢٠١٢م.

ص ٤٣٩ - (قسم الشؤون الفكرية والثقافية؛ ٥٧).

المصادر: ص ٤٠٥ - ٤٣٠؛ وكذلك في الحاشيه.

١. التفسير - فن - دراسه وتحقيق. ٢. القرآن - العلوم القرآنيه - مطالعات تطبيقيه. ٣. أهل البيت - نظريه حول القرآن. ٤. تفاسير مأثوره - دراسه وتعريف. ٥. المفسرون - نقد وتفسير. ٦. التفسير - مصادر. ٧. التفسير الموضوعي - تاريخ ونقد. ٨. التأويل. ألف. الحلو، محمد على، ١٩٥٧ - م، مقدم. ب. العنوان.

٥ ألف ٣ ح / ٥٠٨ / ٩١ BP

تمت الفهرسه قبل النشر في مكتبه العتبه الحسينيه المقدسه

ص: ١

ص: ٣

المنهجية فى تفسير النص القرآنى الأسس

تأليف

الدكتور عدى جواد على الحجار

ص: ٤

حقوق النشر محفوظه

للعته الحسينيه المقدسه

الطبعه الأولى

١٤٣٣هـ ٢٠١٢م

العراق: كربلاء المقدسه - العته الحسينيه المقدسه

قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩

Web: www.imamhussain-lib.com

E-mail: info@imamhussain-lib.com

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على نبيّه الكريم وآله الميامين.

وبعد:

إن أصل هذا الكتاب رساله تقدمت بها إلى مجلس كلية الفقه - جامعه الكوفه، بإشراف الأستاذ الأول المتمرس فضيله الدكتور محمد حسين على الصغير، لنيل درجه العالميه - الدكتوراه - وقد حصلت بحمد الله تعالى على هذه الشهاده بتقدير امتياز.

وفوق هذا، كان الرجاء الأول الأجر والثواب منه تعالى.

والله عنده حسن الثواب.

مقدمه اللجنه العلميه

غدت المناهج التفسيريه تحتل مساحه واسعه من البحث العلمى، وخصوصاً فى التوجهات المعرفيه القرآنيه تأثرت إلى حدٍ ما بتوجهات المفسّر، وبيئته، وتأثره بالنظره القبليه لفهم الآيه ومعرفتها.. ولعل الاتجاه التفسيري آخذ مدياته حينما وجدت الأمه حاجتها إلى معرفه الفهم القرآنى بما ينسجم ومعطيات كتاب الله الكريم، واستشعرت الأمه بعد ذلك تفريطها فى هذا الشأن بعد أن ابتعدت عن خطوات المنهج التفسيري المعصوم الذى تعهده أئمه أهل البيت عليهم السلام وراثته عن جدهم صلى الله عليه وآله وسلم، واستبان لها - الأمه - أن تفريطها هذا بالمنهج التفسيري القويم أفقدها قدره على القيمومه على باقى الأمم وأبعدها عن تبوء مكانه الشهاده.

> وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ <

ولم تستطع الأمه أن تأخذ زمام المبادرة ما لم تفعل هيمنتها المعرفيه - التفسيريه لكيلا تنساق وراء الاجتهادات وتخوض فى غمار الاختلاف.

ولم يكن شىء أقرب لهذا النزاعات - وإن كانت فكريه - غير الابتعاد عن كتاب الله ذلك المنهج العتيد الذى تسمو به الأنسانيه إلى غايات الكمال، وإذا أرادت الأمه أن تجعل فى أولوياتها المعرفه القرآنيه فإنها لا تقوى على ذلك حتى تكون قريبه إلى مصدر التفسير الذى تعهد بتقديم الرؤيه القرآنيه الواقعيه والتي تنسجم مع معطيات

القرآن الكريم الذى لم يترك الأُمة تتخبط فى وعشاء البحث والتنقيب، أو متاهات الاجتهاد والتحقيق ما لم تقدّم لها تفسيراً موضوعياً متكاملًا يضمن لها الحقيقه القرآنيه التى تنطلق من الثنائيه المعرفيه المقدسه: كتاب الله - أهل البيت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبى سعيد - كما رواه الدارمى فى سننه الحديث ٣١٨٢ - عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«إنى تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتى أهل بيتى وإني لئن يفترقا حتى يردا على الحوض».

وإذا كان هذا الترابط كفيلاً بإيجاد الصيغ الضامنه للمعرفه القرآنيه فلماذا البحث بعد ذلك عن آليات هذه المعرفه، وإيجاد البدائل وتأصيل الصيغ، وتأسيس المنهج للوصول إلى احتمالات الفهم القرآنى؟!.

نعم لقد دعت الحاجه إلى ذلك بعد أن ابتعدت الأُمة عن تراثيات أهل البيت التفسيريه ودعت حاجتها بعد أن أحظرت جهود أهل البيت التفسيريه من قبل الحاكم إلى الحد الذى هُمشت فيه مدرسه أهل البيت التفسيريه، وراح المفسّر يبحث عن بدائل ذلك بعد تفريط كبير أطال هذا الجهد المعصومى، وانزوى المفسّر باحثاً عن تأصيل المنهج العقلى فى الفهم القرآنى وتنشيط «المخيله الاجتماعيه» فى تفسير الآيه وتأويلها تحت هيمنه الحاكم أو ضمن أدلجه التفسير السياسى.

ولم تدعن الجهود التفسيريه الأخر لهذا التأثير حتى راحت - ولاسيما المدرسه الإماميه - تبحث عن تفسير أثرى يضمن سلامه المعرفه القرآنيه، أو يؤسس الأطر التى يتحرك من خلالها المفسّر ضمن المنهجيه المعصوميه التى يتزعمها أئمه أهل البيت عليهم السلام فيما إذا أوعزتهم النصوص، وهكذا استطاع المفسّر الشيعى أن يتحرر من ربه «المنهجيه السياسيه» التى أطاحت بكثير من المفاهيم القرآنيه واستأصلت مناهج المعرفه

ليعود فيؤسس للمنهج ويأصل للرؤية.

والبحث الذي بين أيدينا الذي تقدّم به الدكتور عدى جواد على الحجار الموسوم بـ«الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني» هو إحدى الجهود المتميّزة في التعريف بالمنهج التفسيري الذي درج عليه المفسرون وصولاً إلى تفسير الآيه بعد أن احتجبت أكثر نصوص أهل البيت عليهم السلام عن ساحه التفسير بفعل الظروف السياسيّه التي أرغمت المفسّر على قبول البديل، وقد استعرض الباحث هذه الأسس على أساس البحث الأكاديمي الذي يضمن تقديم قراءة وافيه لهذه الجهود المشتته بين بعثه الاجتهاد الشخصي وبين الأسس العلميّه القويمه لتكتمل صوره هذه البحوث في إطار بحث منهجي موضوعي تكفله الكاتب وسعى إليه موفقاً.

اللجنة العلميّه

السيد محمد علي الحلو / النجف الأشرف

المقدمه

الحمد لله إقراراً بنعمته، ولا-إله إلا-الله إخلاصاً بربوبيته وصلى الله على محمد سيد بريته وعلى الأصفياء من عترته، ورحمته ورضوانه على الصحابه النجباء، والتابعين الأزكياء، وعلى النخبه المنيفه من أجلاء المفسرين من القدماء والمعاصرين، الذين أنفقوا ثمين أوقاتهم فى خدمه الكتاب العزيز، تقرباً إليه تعالى.

لا-شك أن تفسير القرآن الكريم أشرف العلوم وأجلها قدرا، حيث أن موضوعه كلام الله المعجز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد. لذا فإن خير الجهود ما صرفت فى تفسير القرآن الكريم وبيان أحكامه وذكر عجائبه، وكشف ما تضمن من أسرار.

ولقد كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم المفسر الأول للقرآن الكريم، كما عهد إليه الله سبحانه وتعالى، بقوله:

<وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ>-(١).

ونهض من بعده أئمه أهل البيت عليهم السلام، فهم الراسخون فى العلم، وهم عدل القرآن الذى أكد عليه النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مواقف عديده. وعلى رأسهم أول من تكلم فى تفسير القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مولانا أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام، وهو أعلم المسلمين بكتاب الله وتأويله بلا مدافع، بل هو باب مدينه العلم. عن ابن مسعود أنه قال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا- وله ظهر وبطن، وإن علياً عنده من الظاهر والباطن (١).

إلا- أن تفسير القرآن الكريم مما لا يوجد نص قرآني صريح في تفسيره، أو يؤثر فيه نص صحيح من المعصوم، أصبح كسائر العلوم من حيث احتياجه إلى أسس ضابطة، إذ ابتعد المسلمون عن عهد نص المعصوم، فصار لزاماً البحث عن هذه الأسس التي لا بد منها في عمليه التفسير لاستعمال الأدوات الخاصه من أجل التوصل إلى الغايه القصوى الممكنه في اكتشاف المراد من النص القرآني، لتسير هذه العمليه على هذه الأسس بطريقه منهجيه تطرد في جميع مناهج المفسرين، وذلك لتقليص شقه الخلاف بين المفسرين بالنسبه إلى الاختلاف المنتج للفهوم المتعدده من دون تعارض. وسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ من خلالها الآراء المبتنيه على التعسف أو الرأي المحض بدواعيه البعيده عن الاستكشاف الموضوعي للمجرد للنص القرآني من لغرض بيان المراد.

ولكن المؤشر أن العمليه التفسيريه ظلت غير محاطه بسور يحيطها يتمثل بأسس منهجيه، كما في سائر العلوم، مثل علم الأصول للفقه، بسبب أن التفسير احتفت به عوامل أدت إلى تأخر التأسيس النظري متمثله بمشكلات في المنهج النقلى بما فيها من التوسع فى التوقيف على التفسير النقلى، ومصادره المنهج العقلى بكل ما يشتمل من مقدمات تعد طرقاً لفهم المراد، بدعوى أن المنهج العقلى مرجعه إلى التفسير بالرأى المنهى عنه، وليس الأمر كذلك، لأن العقل موصل إلى الكشف عن مراد الله عزّ وجل في كثير من الأبعاد، يضاف إلى ذلك ما رافق التفسير من غموض فى المنهج التأويلى

نظراً لعدم وضوح حد تام لدى المتقدمين للتأويل، فاستدعى ذلك الاتكاء على جزئيات من علوم الحديث، وعلوم القرآن، واللغة والبيان، وأصول الفقه، والمنطق والفلسفه وغيرها مما يقع فى طريق العمليه التفسيريه، وقد تناثرت بعض هذه المفردات فى بعض مقدمات التفاسير أو ثانياً بعض المسائل التفسيريه، أو بعض مباحث كتب علوم القرآن، دونما انتظام يندرج تحت عنوان مستقل له مدوناته الخاصه، فقد حفلت بعض المصنفات بنواه التدوين كالكلمات التفسيريه التى وضعها الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، كمقدمه لكتابه "جامع التفاسير"، وكان ذلك أول الإرهاصات فى تدوين الأسس المنهجيه لتفسير النص القرآنى، ثم تلتها عدّه محاولات لم تنهض إلى المستوى التنظيرى الذى تتطلبه أهميه التفسير وقديسه مادته، وذلك مما دعا البحث للإسهام فى الدعوه إلى بناء منظومه فكرية تنتظم بخطوات منهجيه تأسس للعمليه التفسيريه بعموم مناهجها، لترصين الأداء التفسيرى وتسويره بأطر معياريه حاكمه، يلتجأ إلى الاستقاء منها بوصفها أساساً منهجيه لتفسير النص القرآنى. وذلك على ضوء النصوص التفسيريه والإفاده من المصنفات والبحوث والدراسات ذات الصله بهذا الموضوع، من كتب التفسير وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، واللغة والبيان، وأصول الفقه، والتاريخ، وغيرها.

فاستدعى ذلك أن يشتمل البحث بعد المقدمه على:

تمهيد منهجى بين يدي البحث، انتظم: التعريف بالأسس والمنهجيه، ثم تعريف التفسير وتميزه عن التأويل، وبيان أهميه الأسس المنهجيه للتفسير.

وكان الفصل الأول بعنوان: المسار التاريخى للتأسيس المنهجى للتفسير.

متناولاً عوامل تأخر التأسيس المنهجى للتفسير، وعرض مشكلات المنهج النقلي، وما تبعه من مصادره المنهج العقلى، وما ترتب على اختلاف المنهج التأويلى.

ثم الإشارة إلى ما كتب في تأسيس قواعد التفسير، من المصنفات التي يمكن عدّها مدونات مستقلة خاصة بالتأسيس.

والمصنفات التي اشتملت أسساً تفسيرية، من مصنفات علوم القرآن، والتفسير.

وكان الفصل الثاني، بعنوان: أسباب اختلاف المفسرين النصية.

مشتملاً على المباحث القرآنية: من اختلاف في القراءات، واختلاف في أسباب النزول، واختلاف في النسخ والمنسوخ، واختلاف في المحكم والمتشابه، اختلاف في العام والخاص، اختلاف في المطلق والمقيد، واختلاف في المجمل والمبين.

ثم المباحث اللغوية: من اختلاف في أوجه الإعراب، واختلاف في الاشتراك والتضاد والترادف، واختلاف في المثنى والجمع.

ثم المباحث الصرفية: من اختلاف في التصريف، واختلاف في الاشتقاق، واختلاف في دلالة الصيغ.

ثم المباحث البلاغية: من الاختلاف في مباحث علم المعاني، واختلاف في مباحث البيان، واختلاف في الفصل والوصل.

وكان الفصل الثالث بعنوان: الأسس المنهجية في ضبط مباحث التفسير اللغوية والبلاغية.

محتويًا بيان الأسس الضابطة للتعامل مع دلالة معنى المفردة، من المطابقية، والتضمينية، والالتزامية.

وبيان أسس توظيف المباحث النحوية: من مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات، ومبنيات، وتوابع.

وأسس توظيف المباحث الصرفية: من تصريف للأفعال والأسماء، وقضايا الاشتقاق.

وأسس توظيف الشواهد الأدبية: من شعر, ونصوص نثريه, وأمثال.

وأسس توظيف مباحث المعانى والبيان: من مسائل الخبر والإنشاء, والتقديم والتأخير, والفصل والوصل, والمجاز, والتشبيه, والاستعاره, والكنايه.

وكان الفصل الرابع بعنوان: الأسس المنهجية فى ضبط المباحث القرآنيه وتفسيرها النقلي.

فانتظمت مباحث علوم القرآن: الناسخ والمنسوخ, والمحكم والمتشابه, والعام والخاص, والمطلق والمقيد, والمجمل والمبين.

ومن ثم توجه البحث إلى التفسير النقلي لهذه المباحث الهادفه, متمثلاً- بالتأكيد على مفرداته فى الإسناد والسند, والأسس الحاكمه فى المتن ودلالته, مع الإشاره الموحيه لضوابط الطريق لذلك تيسيراً لمهمه البحث.

وكانت خاتمه المطاف بذكر ما توصل إليه البحث من نتائج, أعقبه ثبت المصادر والمراجع.

والحمد لله رب العالمين.

تمهيد منهجى بين يدى البحث

إشاره

إن القرآن الكريم بما يمثل من القدسيه والأهميه القصوى فى حياه الفرد والمجتمع عموماً، والمجتمع الإسلامى بنحو خاص لما حمّله تعالى من أعباء التكليف بنشر الدعوه الإلهيه الحقه، إذ أن المجتمع الإسلامى هو الأمه الوسط الشاهده على الأمم، فقد نهض علماء هذه الأمه بتلك المهمه الخطيره وعلى رأس من حمل تلك الأعباء أهل البيت عليهم السلام، وإن زاغ البعض من أولئك العلماء عن هذا المنهل العذب، إلا أنهم التجأوا اضطراراً إلى أئمه الهدى عليهم السلام فى كثير من الموارد ولاسيما فى مجال تفسير القرآن، ولولا ذلك البعد لأفادنا هؤلاء الذين جباهم الله تعالى بما لم يحبّ غيرهم، بما حملوه من صفاء وعصمه لا يرقى إليها غيرهم.

نعم لولا النأى عنهم لوضعت الأسس أو بالأحرى لما ضاعت الأسس التى أرسوها، فلولا العزه بالإثم من قبل النائين والمانعين عن الانتهاال من خزان علم الرسول عليهم السلام، لما خسرت هذه الأمه أسساً لجميع العلوم كالتى عرفت من قواعد النحو والتى أشار إليها أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام، إلا أن اللغه لم تكن فى معرض المنازعه فسارت فى مسارها المرسوم فكانت قواعد اللغه.

ثم إن العلوم كافه ما لم تخضع لمنهجيّه تؤسس لها فقد تدخل فى مسارات متضاربه ومتفاوته إلى حد ما، وهذا ما تشكوه المكتبه القرآنيه فى أسس التفسير، وهو ما تطلب الخوض فى ما يتعلق بهذه الأسس لعله يسهم بلبنه فى بناء هذه المعرفه التفسيريه.

من أجل ذلك ينطلق هذا البحث من فرضيه مفادها: إن تثبيت أسس التفسير ضروره منهجيه لضبط التفسير وتأصيله.

وبدءاً يستدعى البحث بيان مفردات هذا المركب: (الأسس المنهجيه فى تفسير النص القرآنى), للتعرف على كل جزء من أجزائه منفرداً, بلحاظ المعنى اللغوى والاصطلاحى, لتكتمل الصوره, مفتتحاً الكلام ببيان:

تعريف الأسس

أ - الأسس لغه: جمع أساس, و«الأساس لأصل البناء, وجمع الأساس أسس»^(١), وهذه الماده من الهمزه والسين تدل على الأصل والشىء الوطيد الثابت^(٢), فالأس: أصل البناء, وكذلك الأساس, والأسس مقصور منه. وقد أسست البناء تأسيساً. وأسَّ البناء يؤسه أساً, وأسسه تأسيساً, وأسست داراً إذا بنيت حدودها ورفعت من قواعدها^(٣), فالأس ما يبتنى عليه.

أما ما ذكر من التسويه بين القاعده والأصل والأساس, إنما أخذ على عمومياته, مما دعا أبا هلال العسكري لبيان الفروق بين مدلولات هذه الألفاظ^(٤). وعلى كل حال فالأسس لغه ما يبتنى عليه الشىء بالجملة, وهذا يصدق على الأمور الحسيه والمعنويه, فهى فى كل شىء بحسبه^(٥), ومنه قوله تعالى:

<لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى >^(٦).

١- - الأزهرى - تهذيب اللغه: ١٣/٩٦.

٢- ينظر: ابن فارس-معجم مقاييس اللغه: ١ / ١٤.

٣- ينظر: الجوهري - الصحاح: ٣ / ٩٠٣ وابن منظور - لسان العرب: ٦ / ٦.

٤- ينظر: الفروق اللغويه: ٥١.

٥- ينظر: خالد بن عثمان السبت-قواعد التفسير: ١/٢٢.

٦- - سورة التوبه: ١٠٨.

وقوله تعالى:

<أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ > (١).

وفى هاتين الآيتين شاهد على صدق الأساس على الأمر الحسى والأمر المعنوى، فالبناء على التقوى معنوى، والمشبه به وهو البناء على جرف هارٍ أمر حسى. وفى كلا- الحالين يعتمد عليه البناء إذ «على قدر الأساس يكون البناء» (٢)، وهو متقدم عليه زمنياً ورتبه، لذا «يقال الأساس أولاً ثم البناء» (٣).

ومن دلالات هذه المادة واستعمالاتها يمكن أن ينشأ الاصطلاح:

ب - الأسس اصطلاحاً:

قلماً يطلق على ضوابط التفسير مصطلح الأسس بقدر ما أطلق عليها: "أصول التفسير" أو "قواعد التفسير"، مع أنه بوصفه علماً مستقلاً ما زال فى طور جمع الشتات لتضمه المدونات، كما أن كلمه "أسس" وإن أطلقت فى غير هذا المورد إلا أنها لم تحظ بتعريف اصطلاحى بعد الإضافه والتركيب، فلا يكاد يجد الباحث تعريفاً اصطلاحياً للأسس، ولعل مرجع ذلك يعود للاكتفاء بالمعنى الدلالى اللغوى، الذى يطابق المعنى الاصطلاحى أحياناً، إلا أن البحث يرى ذلك غير كافٍ، لأن المعنى اللغوى عام، وأن الاكتفاء بالمعنى العام أنتج التداخل فى الدلاله بين الأسس وبين مصطلحي القواعد والأصول اللذين استهلكا فى علوم الشريعة من شدة الابتدال، فوقع الخلط فى الدلاله لدى الاستعمال.

١- - سورة التوبه: ١٠٩.

٢- - أبو هلال العسكري- الحث على طلب العلم: ١/٤٩.

٣- - الراغب- المفردات فى غريب القرآن: ١/٣٢ وعبد الرؤوف المناوى- التوقيف على مهمات التعاريف: ١/١٠٣.

فاستعمل مصطلح القاعده فى النحو، وفى الفقه وأصوله، والحديث ورجاله، وتجويد القرآن الكريم، كما استعمل مصطلح الأصل فيها، وتختلف الدلاله من مجال لآخر، أو من مذهب لآخر، بل من عالم لآخر أحياناً، فيراد به أمراً كلياً تاره كالقاعده الأصوليه، وكلياً إضافياً أخرى، كالقاعده الفقيهيه، أو أخص من ذلك كالقاعده الرجاليه، أو بلحاظ أمر آخر كإطلاق الأصول فى مقابل الفروع، أو لما هو المرتكز المطرد الذى يفهم من الحكم العام أو المطلق، كما إذا شك فى دخول فرد أو انطباق على مصداق، قيل أن الأصل فيه كذا، أو القاعده فيه كذا، وكما يطلق الأصل أيضاً على الكتاب كما يقال "أصل فلان"، إلى غير ذلك من الإطلاقات.

أما الأساس فلم يصل تلك الدرجه من الابتدال، بل هو من العزه الاستعماليه - كاصطلاح - فى العلوم القرآنيه بمكان.

وعلى كل حال فالقاعده تستند إلى الأسس فى وجودها، والأصل قد يكون منشأ لما يتولد عنه.

أما الأساس فهو الأرضيه التى تبنى عليها القواعد، وإطلاقه شامل للأمور الحسيه والمعنويه كما فى بيان المعنى اللغوى، والأساس هنا من الأمور المعنويه، لأنه يعنى الأرضيه المعرفيه، بعد تقييده بما يتركب منه التعريف، إذ هو الأرضيه المعرفيه التى تبنى عليها حركه الفكر أو المنظومه الفكرية التى تهدف للوصول إلى نتائج حقيقه، أو النتيجة القصوى من حيث ملامسه الحقيقه أو مقاربتها.

والحاجه إلى الأساس ضروره، سواء فى الأمور المعنويه أو الحسيه، إذ أنهما عباره عن بناء، ولا شك أن «علو البنيان على قدر توثيق الأساس وإحكامه، ومتى كان الأساس وثيقاً حمل البنيان واعتلى عليه، وإذا تهدم شىء من البنيان سهل تداركه. وإذا كان الأساس غير وثيق لم يرتفع البنيان ولم يثبت، وإذا تهدم شىء من الأساس سقط

البيان أو كاد»^(١)، وكذا كل منظومه فكرية ما لم تبتن على أساس رصين تهاوت أو كادت، فأساس كل فكره، أساسها خبره العلمي والعملية وقوالبها العامه التي لا غنى عنها للناشئ ^(٢).

ويخلص البحث إلى أن الأسس: هي مجموع ما تقوم به الأرضيه التي تبتنى عليها أى قاعده من الأمور الحسيه والمعنويه. وتنظم هذه الأسس فى قالب يتمثل بالمنهجية:

تعريف المنهجية

بدءاً: لابد من التفريق بين المنهج والمنهجية لثلا يقع اللبس، إذ أن المنهج غير محور البحث.

فالمنهج لغه: الطريق الواضح، وأنهج الطريق: وضح واستبان^(٣).

وفى الاصطلاح: عرف بتعريفات عديده، تتفاوت قليلاً فى مدلولاتها، ولعل ذلك ناشئ من اختلاف أنظار المعرفين واتجاهاتهم المختلفه نتيجة اختلاف متطلبات موضوعاتهم وترتيب أفكارهم، فهناك جملة من هذه التعريفات^(٤)، خلاصتها:

إن المنهج: هو الموجه العملى لقواعد تعصم - عند مراعاتها - الفكر من الخطأ، فى مجال استبيان الحقائق ببحث علمى.

١- ابن قيم الجوزيه- الفوائد: ١/١٥٦.

٢- ينظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار - المعجم الوسيط: ١/١٧.

٣- ينظر: الجوهري - الصحاح: ١ / ٣٤٦ وابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ٥ / ٣٦١ وابن منظور - لسان العرب: ٢ / ٣٨٣.

٤- ينظر: عبد الهادى الفضلى-أصول البحث: ٥٠ وستار جبر حمود- منهج المتكلمين فى فهم النص القرآنى: ١٧-١٩.

فيمكن عدّه موجهاً معيارياً لنشاط فكري تحكّمه مجموعه من قواعد خاصه مقطوع بصحتها, تناسب والنموذج المعرفي المبحوث فيه.

وبما أن المصطلحات أخذت أولاً من اللغة ثم اختصت بأمور, فصارت أخص من المعنى اللغوي, فهي تحتفظ غالباً بمقدار يعتد به من الأصل اللغوي, فالمنهج ترتيب موضوعات على وفق أفكار معينه على طريقه واضحه للوصول إلى نتیجه متوخاه. فهو «خطوات منظمه يتخذها الباحث لمعالجه مسأله أو أكثر, ويتبعها للوصول إلى نتیجه»^(١).

وبما أن المنهج هو الجانب التطبيقي لنظريه البحث عند الباحث والتي تختلف بحسب طبيعه النظريه نفسها والمجال الذي تتمثل فيه الغايه من تطبيقاتها, فهو - أي المنهج - الطريقه التي يتبعها المتصدى للوصول إلى غايته على وفق نظريه معينه^(٢). وعلى ذلك فالمنهج أخص من المنهجيه.

إذ أن المنهجيه: هي العلم الذي يدرس كيفيه بناء المناهج واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بنائها, ويبحث في كلياتها ومسلّماتها وأطرها العامه, فهي أدوات للتفكير ولجمع الحقائق^(٣), وعلى هذا فهي غير المناهج بل أنها أعم من المناهج.

لذا فإن فهم المنهجيه في النسق المعرفي التفسيري لا يمكن أن يتحقق من دون تحديد المناهج المختلفه وتحليلها التي انتهجها العاملون في الحقل المعرفي التفسيري, فقد تكون هناك مناهج أُخر مهمه تسهم في تطوير المنهجيه الحديثه^(٤).

١- - جعفر باقر الحسيني - معجم مصطلحات المنطق: ٣١٦.

٢- - ينظر: ستار جبر حمود - منهج المتكلمين في فهم النص القرآني: ٢٠.

٣- - ينظر: نصر محمد عارف - مقدمه العدد (١٢) من مجله قضايا المنهجيه في العلوم الإسلاميه والاجتماعيه: ٨.

٤- - ينظر: محمد مهدي الأصفي - مقدمه تحقيق أصول الفقه - الشيخ محمد رضا المظفر ١ / ٣١.

لذا تتطلب المنهجية: «أن يكون المرء عارفاً بأصول المنهج العلمي العام» (١)، وقواعد المنهج العلمي الخاص (٢)، اللذين يناسبان موضوع بحثه. مع وجود قدره لديه على هندسه بحثه وفق قوانين المنهجين ليصل إلى نتائج سليمة في بحثه» (٣). لذا يكون المنهج غالباً حكماً أو وصفاً لاحقاً لخطوات عمل معين، أما المنهجية فهي معايير فكرية وقوالب موضوعية توضع لتحديد آليات العمل المعرفي قبل الشروع به، كما يمكن أن تحاكم المناهج وتقاسمها بنظره شموليه.

فالمناهج والمنهج حقيقتان متغايرتان، فالمنهج قد يلحظ سلوك مجتمع أو طائفة أو مفكر خاص، بلحاظ الخطوات المتبعه للوصول إلى نتيجة، فقد استعمل المنهج في دلالات من هذا النوع، فمنها:

١ - استعماله بالنظر للأنموذج المعرفي والرؤى الكلية للإنسان، فيقال مثلاً: المنهج الإسلامي.

٢ - استعماله بلحاظ موضوع علمي معين، كما يقال المنهج الاقتصادي في الإسلام.

٣ - استعماله بالنظر إلى مذهب معين، كما يقال منهج المتكلمين.

١- - المنهج العام: أي ما تصلح بعض جزئياته للبحث في أكثر من حقل كالمناهج النقلية والمنهج العقلي والمنهج التجريبي وغيرها وقد تتداخل فيشترك أكثر من منهج في دراسته مسألة ما إذا كانت المسألة ذات جوانب متعددة ومختلفة كما في المنهج التكاملية والمنهج المقارن. ينظر: عبد الهادي الفضلي - أصول البحث: ٥٢-٦٦.

٢- - المنهج الخاص: مجموعة من القواعد وضعت لتستعمل في حقل خاص من حقول المعرفة، أو علم خاص من العلوم، وتتعدد المناهج بتعدد الحقول المعرفية وأنواع العلوم، كمنهج أصول الفقه الإمامي، ومنهج الفقه الإمامي. ينظر: المصدر نفسه: ٦٧.

٣- - المصدر نفسه: ٢٤٠.

٤ - استعماله بالنظر إلى أسلوب بحث يتخذه مفكر معين, كما يقال منهج أرسطو, أو منهج الشيخ الطوسي.

وهذه استعمالات ناتجة من قابلية اصطباغ المنهج بخصوصيات ما يضاف إليه من علم أو مجتمع أو فرد.

أما المنهجية فلا تتلبس بالخصوصيات, لأن وظيفتها البحث في الوسائل, والوسائلُ عامَّةٌ, تقل فيها عناصر الخصوصية, حيث أن المنهجية إذا تمازجت مع أنموذج معرفي معين خرجت عن كونها منهجية عامه وإنما صارت منهجاً خاصاً بما امتزجت فيه واصطبغت به, فالمنهجية تُلاحظ مجردةً عن الأنموذج المعرفي إذ أنها تعم كل العمليات المعرفية التي تؤدي للوصول إلى اطمئنان النفس بحقيقته أو أمرٍ ما, بخلاف المنهج الذي يلحظ متلبساً بأنموذج معرفي معين يُنسج على منواله (١١).

وعلى هذا فلا بد من بيان:

ضروره المنهجية

وعلى ما تقدم من أن المنهجية قضيه رئيسه في بناء أي نسق معرفي, ومقدمه ضروريه للتأسيس لأي علم, لأجل ضبط مسار الحركة الفكرية لإصابه الهدف الداعي للوصول إلى الاطمئنان العلمي, فمناً تلك الضروره يتلخص بأمر أهمها:

١ - الحاجه إلى اكتشاف الحقائق.

٢ - الحاجه إلى التجرد عن أي أنموذج معرفي خاص قد يؤثر على صحه النتيجة.

١- - ينظر: نصر محمد عارف- مقدمه العدد (١٢) من مجله قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية: ١٠.

٣ - عدم حياديته المنهج - عاماً كان أو خاصاً - فى التعامل مع غير موضوعه الأصيل، لعدم صلاحية منهج أنموذج معرفى ما، لنماذج أآخر من دون تعديل.

٤ - الحاجة لاستعمال المنهجية بوصفها وسيله حاكمه لصياغه أى منهج جديد مع ملاحظه مناهج معرفيه شتى، وتهذيب ما يحيط بها من مؤثرات لتتسق وظروف الأنموذج المعرفى الجديد المراد إعداد منهج له.

فكما يقوم «علم المنطق بوضع المناهج العامه للاستدلال، كالقياس والاستقراء التى تطبق فى مختلف هذه الحقول من المعرفه، فهو إذن علم لعملية التفكير إطلاقاً إذ يضع المناهج والعناصر العامه فيها»^(١)، إلا أنه يسلك مسلك العقل لا غير.

وكذا علم الأصول يضع المنهج لعملية التفكير الفقهي فى استنباط الأحكام، ويدرس العناصر المشتركة العامه التى يجب أن تستوعبها عملية الاستنباط^(٢)، إلا أنه ينأى عن التجريبيه - مثلاً - إذ لا يمكن اعتمادها فى استنباط الأحكام إذ أن التجريبيه تفضى إلى اختلال النظام الفقهي، وهى عمل بلا دليل شرعى.

لذا لابد من وسيله حاكمه لصياغه أى منهج جديد مع ملاحظه مناهج معرفيه شتى، وتهذيب ما يحيط بها من مؤثرات، لتتسق وظروف الأنموذج المعرفى الجديد المراد إعداد منهج له، وما هذه الوسيله إلا المنهجية.

«فالمنهجية فلسفه وإجراءات: الفلسفه تكمن فى النموذج المعرفى، والإجراءات هى المناهج والأدوات...فالمنهجية واسطه ما بين النموذج المعرفى والمناهج»^(٣).

فتركب من عنوان البحث مفردتان، هما:

١ - محمد باقر الصدر - المعالم الجديده للأصول: ١٤.

٢ - ينظر: المصدر نفسه.

٣ - نصر محمد عارف - مقدمه العدد (١٢) من مجله قضايا المنهجية فى العلوم الإسلاميه والاجتماعيه: ١٠.

الأسس المنهجية: وهى البنى التحتية التى تبين عليها القواعد الكليه الحاكمه لصياغه أى منهج جديد على, وفق منظومه تشتمل على فلسفه وإجراءات تهدف للوصول إلى نتيجته متوخاه.

أو هى خطوات البناء الفكرى الأولى التى تقوم عليها وسائل معياريه لاستعمال أدوات متمثله بالمناهج على وفق إجراءات نظريه متمثله بالأنموذج المعرفى.

فبقيت من عنوان البحث مفرده واحده, ألا وهى التفسير, وهذا يستدعى:

تعريف التفسير وتمييزه عن التأويل

قبل الكلام فى تعريف التفسير وبيان التمييز بينه وبين التأويل, لابد من الوقوف على الداعى لبيان التمايز بينهما, بعد أن كاد هذا التمايز عند المتأخرين أن يصل إلى حد الوضوح مما لا داعى للخوض فيه.

ويتلخص ذلك بأن هاتين المفردتين استعملتا عند أكثر قدماء المفسرين على نحو الترادف, إذ أن «التأويل كثيراً ما كان يستعمل فى صدر الإسلام مرادفاً للتفسير»^(١), وذلك لقربهم للمعنى اللغوى الواسع, قبل أن تنصرف الكثير من الألفاظ إلى الاستعمالات الخاصه لتشكّل المصطلحات, «فإن كثيراً من الألفاظ كانت تستعمل فى زمن التنزيل لمعانٍ ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد, ومن ذلك لفظ التأويل, اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً...»^(٢), وشواهد ذلك:

١ - ما ورد عند أهل اللغة من أن التأويل بمعنى التفسير, كقول ابن الأعرابى (ت ٥٢٣١هـ): «التفسيرُ والتأويلُ والمعنى واحدٌ»^(٣), وقول الجوهري (ت ٥٣٩٣هـ):

١- محمد حسين الطباطبائي - الميزان فى تفسير القرآن: ٥ / ٣٢٣.

٢- الزرقانى - مناهل العرفان فى علوم القرآن: ٢ / ٣٦.

٣- الأزهرى - تهذيب اللغة: ١٢ / ٤٠٧ وابن منظور - لسان العرب: ٥/٥٥ والزبيدى - تاج العروس: ٧٣٤٩ ونقل هذا القول عن المبرد: الطبرسى - مجمع البيان: ١/٣٩.

«التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء» (١)، وقولهم: «أول الكلام تأويلاً: دبره وقدره وفسيّره» (٢)، ونقل أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) عن أبي عبيد (ت ٢٢٤هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ): إن التفسير والتأويل بمعنى (٣)، وذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ) عن بعض أساطين اللغة ما يدل على الترادف بين اللفظين، فحكى عن المبرد قوله: «التأويل والمعنى والتفسير واحد» (٤).

٢ - ما ورد في بعض الآيات القرآنية الكريمة من لفظ "التأويل" والذي صرح بعض قدماء المفسرين أنه بمعنى التفسير، قال الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في ذكر الأقوال في التأويل: «وقال ثعلب: إن التأويل والتفسير واحد» (٥)، وفسر بعضهم "التأويل" في بعض الآيات بذلك، فمنها:

ما في قوله تعالى:

<فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ...> (٦).

قال الثعالبي (ت ٨٧٥هـ): «بمعنى: التفسير والتعيين» (٧).

وكذا في تفسير كلمه "تأويل" في قوله جلّ وعلا:

١- - الصحاح: ٤ / ١٦٢٧.

٢- - الفيروزآبادي - القاموس المحيط: ٣/٣٣١ والزبيدي - تاج العروس: ١٤/٣٢.

٣- - ينظر: الفروق اللغوية: ١٣١ وينظر: السيوطي - الإتيقان في علوم القرآن: ٢ / ٤٦٠.

٤- - لسان العرب: ١١/٣٣.

٥- - مجمع البيان: ١ / ١٧.

٦- - سورة آل عمران: ٧.

٧- - تفسير الثعالبي: ١ / ٤٢.

<ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا> (١).

وقوله عز من قائل:

<سَأْتِبُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا> (٢).

حيث قال بعض المفسرين بأنهما بمعنى التفسير (٣).

وما حكاه القرآن الكريم من قول يوسف عليه السلام:

<يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا> (٤).

حيث صرح بعض المفسرين بأن معنى التأويل فى الآية هو التفسير (٥).

وما جاء فى حكاية صاحبه السجن, إذ قال ليوست عليه السلام:

<بَبْنَا بِتَأْوِيلِهِ> (٦).

حيث قال جمع من المفسرين أنهما سألاه التفسير (٧).

١- - سورة الكهف: ٨٢.

٢- - سورة الكهف: ٧٨.

٣- - ينظر: أبو الليث السمرقندى - تفسير السمرقندى: ٢/٣٥٩ وابن أبى زمنين - تفسير ابن زمنين: ٣/٧٧ والقرطبى - تفسير

القرطبى: ١١/٣٩ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ٣/١٠٥ والفيروز آبادى - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٢٥١.

٤- - سورة يوسف: ١٠٠.

٥- - مقاتل بن سليمان - تفسير مقاتل: ٢/١٤٩ والطبرسى - مجمع البيان: ٥/٤٥٨.

٦- - سورة يوسف: ٣٦.

٧- - السمرقندى - تفسير السمرقندى: ٢/١٩٢ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٥/٢٢٢ والواحدى - تفسير الواحدى: ١/٥٤٦ والبغوى

- تفسير البغوى: ٢/٤٢٥ وابن الجوزى - زاد المسير: ٤/١٧١ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ١/٣٥٥.

وفى قوله تعالى:

<وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ> (١).

قال الطوسي (ت ٤٦٠هـ): «وما يعلم تأويله» يعنى تفسيره» (٢), ومثله فى تفسير الجلالين (٣).

٣ - ما ورد فى الحديث الشريف من كلمه "التأويل" وأخذها البعض على أنه من المسلم كونها بمعنى التفسير, فمنه:

ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم: "اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل" (٤), فقد استدل الزركشى (ت ٧٩٤هـ) بهذا الحديث على تقديم تفسير ابن عباس (ت ٦٨هـ) عند تعارض تفاسير الصحابه, بقوله: «إما أن يرد التفسير عن النبى صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابه أو عن رؤوس التابعين، فالأول يبحث فيه عن صحه السند، والثانى ينظر فى تفسير الصحابى، فإن فسره من حيث اللغه فهم أهل اللسان، فلا شك فى اعتمادهم. وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعه من الصحابه، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قدم ابن عباس، لأن النبى صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال: "اللهم علمه التأويل"» (٥), مما يتضح بأنه جعل "التأويل" فى الحديث الشريف بمعنى التفسير أمراً مسلماً، وإلا لما استدل به، وقد درج أكثر المتقدمين على التوسع والتسامح فى التسويه

١ - سورة آل عمران: ٧.

٢ - التبيان: ٢ / ٣٩٩.

٣ - المحلى، السيوطى: ٦٥.

٤ - أحمد بن حنبل - المسند: ١/٢٦٦ و الحاكم النيسابورى - المستدرک: ٥٣٤/٣ و ٥٣٦ والطبرانى - المعجم الكبير: ٥/١٥٢.

٥ - البرهان: ٢ / ١٧٢ و ينظر: السيوطى - الإتيان: ٢ / ٤٨٣.

بين التفسير والتأويل, فجعلوا «معنى التأويل: التفسير وفهم المعنى, كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم علمه التأويل أى: التفسير»^(١), وذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) بأن هذا الحديث ورد دعاءً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس, وقال بعده: «وقد استجاب الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الدعوه... ولاسيما فى علم التأويل وهو التفسير»^(٢).

وهذه الشواهد وإن كان لها تأثير فى طريقه بعض المتقدمين فى فهم معنى التأويل, إلا أنها ليست تامه لدعوى التساوى أو الترادف, وذلك:

إن أهل اللغة وعلماء التفسير وشراح الحديث الشريف, ذكروا التأويل بمعنى التفسير؛ وذلك منهم على نحو ذكر المعنى العام للفظ, فالتأويل هو نوع تفسير, وكثيراً ما يشيرون إلى معانى الألفاظ على ذلك النحو, كما يظهر فى مثل الصارم والسيف^(٣), وإنما الصارم هو كل قاطع, والسيف والصارم بينهما عموم وخصوص مطلق فى موارد, وعموم وخصوص من وجه فى موارد أُخر, فالعموم والخصوص المطلق أخذ بلحاظ شأنه السيف للقطع, فيكون بهذا اللحاظ كل سيف قاطع, وإن لوحظت الخصوصيه فيكون السيف الشديد القطع هو الصارم, والسيف غير الشديد القطع ليس بصارم.

ويرى البحث أنهما متباينان «فإن التباين هنا بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها وإن كانت المعانى تلتقى فى بعض أفرادها أو جميعها [فى الخارج], فإن السيف يباين الصارم, لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من السيوف, فهما متباينان معنى وإن كانا يلتقيان فى الأفراد, إذ أن كل صارم سيف»^(٤), إلا أنه لا يعنى الترادف.

١- - الشنقيطى - أضواء البيان: ١ / ١٩٣.

٢- - ابن كثير - البدايه والنهائيه: ١٨٣ / ٦.

٣- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٢ / ٣٣٥.

٤- - محمد رضا المظفر - المنطق: ٥١.

لكن «نصوص العلماء في إطلاق التّأويل مراداً به التّفسيرُ كثيرةٌ جدّاً، لا تكادُ تنحصُرُ» (١)، ومن ذلك ما كان يصدر به ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) كلامه في تفسيره "القول في تأويل قوله تعالى... " أو "أختلف أهل التّأويل في هذه الآية" في موارد تحتمل معان وموارد لا تحتمل إلا تفسيراً واحداً لظهور المعنى وتبادره (٢).

وكذا لا يتم الاستدلال بحديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم علمه التّأويل» (٣)، إذ أنه إن كان ورد في ابن عباس أو غيره من الصحابة، فليس فيه دلالة على خصوص التّأويل، ولا- خصوص التّفسير، في حين أن ابن عباس أو غيره من الصحابة قد فسر وأول.

والذي أشار إليه البحث من أنّ بين التّفسير والتّأويل نحواً من التباين لا يمنع من أن تكون هناك نقاط التقاء وافتراق، فإن التّأويل قد يكون بمعنى التّفسير كما لو كان صادراً عن المعصوم، فإنه حينئذ يكون «تفسيراً لأنه يكشف عن مراد الله تعالى، وتكون دلالاته في هذا الملحظ بالذات دلالة قطعية» (٤)، ومثل ذلك قد يعود التّفسير تأويلاً إذا صدر من غير المعصوم؛ لتردده بين معانٍ غير مذكوره، لاحتمال الخطأ في تطبيق الشواهد اللغوية وغيرها، وانكشاف أوجه أخر.

إذ أن منشأ التّفسير الكشف والإبانه، ومنشأ التّأويل الرجوع، فيلتقيان في مورد بيان المعنى المراد بنحو عام، وقد يفترقان في إرجاع اللفظ إلى معنى غير بين فيختص بالتّأويل، أو إلى معنى واضح فيختص بالتّفسير.

١- - مُسَاعِدُ بن سُلَيْمَانَ الطَّيَّار - مَفْهُومُ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ وَالاِسْتِثْبَاتِ: ٥٥.

٢- - ينظر: جامع البيان: ١/١٤٤ و ١٤٥ و ١٥٢ و ١٥٣ و ٢٠٢ و ١٥١/١٥ و ٢٠/٤٢ و ٢٣/١٣ و ٢٤/٩ و ٢٩/٢١٧.

٣- - الزركشى - البرهان: ٢/ ١٧٢ والسيوطي - الإتيان في علوم القرآن: ٢/ ٤٨٣.

٤- - محمد حسين على الصغير - المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم: ٢٣.

ولعل مناشئ المصطلحات تكون غالباً هكذا، أى أن اللفظ يستعمل أولاً فى معنى عام قد يشترك فى معناه مع لفظ آخر فى بعض الأفراد؛ ثم يغلب استعماله عند أهل عرف خاص أو فن خاص فى معنى واحد لا يتعداه، فيختص به بعد أن يلحظ فيه الاعتبار والجعل. فيبدأ البحث ببيان معنى:

التفسير لغة

التفسير: تفعيل مأخوذ من الفسر، أو مشتق من السفر^(١)، وكل ما يظهر من معانى اللفظين يدور حول البيان والإظهار، وهى معان متقاربه، والدلاله فيها واحده فى اللغه، وتعنى كشف المغلق؛ وتيسير البيان؛ والإظهار من الخفى إلى الجلى^(٢).

فالأول، إما من:

١ - الفسر - مصدرًا - بمعنى البيان أو التبيين، وكشف المغطى، و(فسر الشئ يفسره، بالكسر، وتفسره، بالضم، فسراً وفسره: أبانه)^(٣).

٢ - التفسره، وهو المائع الذى ينظر فيه الطبيب ليشخص العله، فالتفسره «اسم للبول الذى ينظر فيه الأطباء، يُستدل به على مرض البدن، وكل شئ يعرف به تفسير الشئ فهو التفسره»^(٤)، أو (نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التفسره، وأظنه مولدًا)^(٥).

١- - ينظر: السمعانى - تفسير السمعانى: ٤/١٨ والزركشى - البرهان: ٢/١٤٧ وابن حجر - فتح البارى: ٨/١١ والسيوطى - الإتيقان: ٢/٤٦٠.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير - المبادئ العامه لتفسير القرآن: ١٤-١٦.

٣- - ابن منظور - لسان العرب: ٥ / ٥٥.

٤- - الخليل - العين: ٧ / ٢٤٨.

٥- - الجوهرى - الصحاح: ٢ / ٧٨١ وابن منظور - لسان العرب: ٥ / ٥٥ وينظر: الفيروز آبادى - القاموس المحيط: ٢ / ١١٠.

٣ - الفسر: بمعنى الكشف الحسى, ثم استعمل فى المعنوى, كقول العرب فسرت الدابه إذا ركضتها لينطلق حصرها(١), فهو كشف حسى, ومنه التعريه, إذ «يطلق التفسير أيضاً على التعريه للانطلاق, قال ثعلب (ت ٥٢٩١): "نقول: فسرت الفرس: عريته... وهو راجع لمعنى الكشف, فكأنه كشف ظهره لهذا الذى يريد منه من الجرى»(٢), فأخذ من هذا الاستعمال فى الكشف الحسى, لينقل ويستعمل فى كل كشف معنوى والذى منه التفسير.

وهذه المعانى تتفق فى كونها تدل على الكشف والبيان والإيضاح, قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «الفاء والسين والراء كلمه واحده تدل على بيان شىء وإيضاحه, من ذلك الفسر, يقال فسرت الشىء وفسرته»(٣), فهذه المذاهب التى أخذت عن أهل اللغه(٤) لا تُخرج دلالة اللفظ عن كونه استعمل بمعنى الكشف والإبانه والإيضاح.

الثانى: وهو اشتقاقه من السفر, واستعملت ماده "سفر" فى:

١ - الإزاله, الحسيه, ومنه:

«الكنس: وهو سفر التراب عن وجه أرضه»(٥), أى إزاله التراب(٦).

زوال الشعر وانحساره عن مقدم الرأس, «وأسفر مقدم رأسه من الشعر»(٧),

١- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢/١٤٧.

٢- - أبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ١ / ١٢١.

٣- - ابن فارس - معجم مقاييس اللغه ٤ / ٥٠٤.

٤- - ينظر: الخليل - العين: ٧/٢٤٧ والجوهري - الصحاح: ٢/٧٨١ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٤/٥٠٤ والراغب الأصفهاني - مفردات غريب القرآن: ٣٨٠ وابن منظور - لسان العرب: ٥/٥٥.

٥- - ابن فارس - معجم مقاييس اللغه ٥/١٤١.

٦- - ينظر: ابن الأثير - النهاية: ١/٤٦٢ وابن منظور - لسان العرب: ١٠/٧١.

٧- - الجوهري - الصحاح: ٢/٦٨٧.

أى انحسر (١)، و«سفر شعره أى استأصله وكشفه عن رأسه» (٢)، فيأزاله الشعر ككشفت عن الرأس.

والمعنويه، ومنها:

«السفاره: الرساله، فالرسول والملائكه والكتب مشتركه فى كونها سافره عن القوم ما استبهم عليهم» (٣)، أى مزيله للإيهام، كاشفه للاشتباه.

٢ - التفريق، ومنه:

تفريق الغيم وتبديده عن وجه السماء، «وسفرت الريح الغيم عن وجه السماء سفرا فانسفر: فرقته فتفرق» (٤)، «وسفر الغنم: باع خيارها» (٥)، أى كشف عن الردىء بعد أن فرق بينه وبين الجيد بيعة.

٣ - الإبداء والبروز، ومنه:

ما كان حسياً، ومعنوياً، مثل إبداء وجوه المسافرين وأخلاقهم، قال ابن منظور (ت ٥٧١١هـ): «قال الأزهري: وسمى المسافر مسافراً لكشفه قناع الكين عن وجهه، ومنازل الحضر عن مكانه، ومنزل الخفض عن نفسه، وبروزه إلى الأرض الفضاء، وسمى السفر سفراً لأنه يسفر عن وجوه المسافرين وأخلاقهم فيظهر ما كان خافياً منها» (٦)، فكأن السفر يكشف عن المسافر بخروجه في سفره، النازل إلى الأرض المكشوفه، وبالوقت ذاته يكشف عن أخلاقه وتصرفاته التى قد تخفى على من لا يستبطنه، ومن هذا

١- ينظر: الزبيدي-تاج العروس: ٤/٥٢٩.

٢- ابن الأثير - النهاية: ٢ / ٣٧٢ وابن منظور - لسان العرب: ٤ / ٣٦٧.

٣- الراغب الأصفهاني - مفردات غريب القرآن: ٢٣٤.

٤- ابن منظور- لسان العرب: ٤/٣٦٧ وينظر: الزبيدي-تاج العروس: ٤/٥٢٩.

٥- الزبيدي-تاج العروس: ٤/٥٢٧.

٦- ابن منظور- لسان العرب: ٤/٣٦٧ والزبيدي-تاج العروس: ٤/٥٢٥.

ما ورد عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام: أن «السفر ميزان الأخلاق»^(١).

ومن الحسى خاصة: «سفرت المرأه نقابها إذا ألقته فانكشف وجهها»^(٢), وهو كشف الوجه بإلقاء النقاب عنه, فيتجلى بذلك وجهها ويبدو^(٣).

٤ - حكاية المستور, ومنه:

يقال للقليل اللحم من الخيل: «فرس سافر اللحم أى قليله»^(٤), أى أن جلده يحكى عظامه لقله لحمه, ومنه قول ابن مقبل^(٥):

لا سافر اللحم مَدْخُولٌ ولا هَيْجٌ... كاسى العِظامِ لطيفُ الكَشْحِ مَهْضُومٌ^(٦)

ويفاد منه أن السافر, هو الفرس الذى يكشف جلده ما ستر من العظام, ويحكيها من قله اللحم^(٧).

٥ - البسط, ومنه:

السِّفْرُ التى يؤكل عليها, لأنها تبسط وتنكشف, قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): «السفرة التى يؤكل عليها, سميت سفره لأنها تنبسط إذا أكل عليها»^(٨), فالسفر هنا بسط

١- ابن أبى الحديد- شرح نهج البلاغه: ٢٠/٢٩٤.

٢- أبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ٢٧٨.

٣- ينظر: ابن منظور- لسان العرب: ٤/٣٦٧ والزبيدي- تاج العروس: ٦/٥٢٧.

٤- ابن منظور - لسان العرب: ٢ / ٣٨٤.

٥- (تميم بن مقبل بن عوف بن حنيف بن قتيبة بن العجلان بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعه أبو كعب ذكره المرزبانى فى معجم الشعراء وقال أدرك الإسلام فأسلم) ابن حجر - الإصابة: ١ / ٤٩٦ وينظر: وخزانه الأدب ١: ٢٣٠ وابن سلام-طبقات الشعراء: ٥٢.

٦- ديوان ابن مقبل: ١/١٣١.

٧- ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ٤/٣٦٨.

٨- الأزهري- تهذيب اللغة: ١٢ / ٢٧٨-٢٧٩ وابن منظور - لسان العرب: ٤ / ٣٦٨ وينظر: الزبيدي- تاج العروس: ٦/٥٢٦.

يكشف عن تمام ما يفرش للأكل عليه.

٦ - الإضاءة والإشراق, ومنه:

ما فسر به قوله تعالى:

<وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ> (١).

«أى مكشوفه مضيئه، فالأسفار الكشف عن ضياء» (٢), فالوجه المسفر هو المشرق المضيء, فكأن وجه المؤمن مضيء, لانكشاف أعماله الحسنه التي جعلها الله تعالى ضياءً نور به وجهه.

٧ - الانقشاع والكشط, ومنه:

«سفرت الحرب: ولت» (٣), وهو بمعنى انكشاف غمتها وانقشاعها, ومنه أيضاً: «سَفَرَتِ الرِّيحُ الغَيْمَ عن وجهِ السماء إذا كَشَطَتْه» (٤), فانكشط الغيم وارتفع عن وجه السماء, بعد أن كان قد غشيه (٥).

٨ - البياض والوضوح, ومنه:

«قيل لما سقط من ورق العُشْب "سفير" لأنَّ الرِّيحَ تَسْفِرُه وقال ذو الرَّمَّة (٦): وحائل من سفير الحَوْل جائله... حَوْلَ الجَرَاثِمِ فى ألوانِه شَهَبٌ (٧). يعنى الورق تغير لونه

١ - - عبس: ٣٧.

٢ - الطوسي - التبيان: ١٠ / ٢٧٨ وينظر: ابن منظور - لسان العرب: ٤ / ٣٦٩.

٣ - الزبيدي - تاج العروس: ٥٢٧ / ٦.

٤ - الأزهري - تهذيب اللغة: ١٢ / ٢٧٩.

٥ - ينظر: الخليل - العين: ٢٨٩ / ٥.

٦ - ينظر: غيلان بن عقبه بن بهيس العدوي, من فحول شعراء العرب (ت ١١٧هـ).

٧ - ينظر: القصيدة الأولى فى ديوانه المطبوع.

فحال وابتيض بعد ما كان أخضر» (١١)، فكأن البياض والوضح الذى أصاب الورق استدعى تسميته سفيراً لكشفه لونه.

٩ - التوهج والاتقاد، ومنه:

(سفر النار تسفيراً: ألهبها وأوقدها) (٢)، وهو داخل فى معنى الإظهار والكشف.

ويلحظ البحث فى ما تقدم من هذه النماذج التى نقلها أساطين اللغة وغيرهم، من استعمالات ماده فسر ومقلوبها، كدلالتها على: البيان أو التبيين والمائع الذى ينظر فيه الطبيب، ورخص الدابة لينطلق حصرها، وتعريه الدابة، والإزالة المعنوية والحسيه والتفريق، والإبداء والبروز، وحكايه المستور، والبسط والإضاءة والإشراق، والانقشاع والكشط، والبياض والوضح، والتوهج والاتقاد، أن هذه المعانى مستقاه من الكشف والظهور، وذلك لاتساع بحر هذه الماده التى استعمل منها لفظ "التفسير" فى بيان معانى القرآن الكريم بالمعنى الأعم إبان الصدر الأول للإسلام، فوسموا بها كل ما يتعلق ببيان أى مفرده من علوم القرآن وتاريخه ومعجزه وما إلى ذلك مما يمت إلى ألفاظ القرآن ومعانيها وما يدور حولها بصله، ثم اختص بعد ذلك فى خصوص نوع معين من التفسير فأصبح اسماً أو لقباً خاصاً به. فائتنى الكلام إلى بيان:

التفسير اصطلاحاً

وقد عرف بتعريفات أكثرها غير مانعه للأغيار، وذلك لارتكاز المعنى اللغوى الواسع، أى أنهم إنما عرّفوا التفسير بالمعنى الأعم فذكروا اللوازم البعيده والقريبه التى هى مسائل مشتته جمعتها وحده الغرض المتمثله "بكشف المراد الظاهر الذى لا يحتمل معنى آخر لأول وهله"، قال الزركشى (ت ٧٩٤هـ) إن التفسير: «هو علم نزول الآيه

١- - الأزهري - تهذيب اللغة: ١٢ / ٢٧٩ وابن منظور - لسان العرب: ٤ / ٣٦٧.

٢- - الزبيدي - تاج العروس: ٥٢٨ / ٦.

وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازله فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها»^(١)، ثم قال: «وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدا ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها»^(٢)، ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) جملة من هذه التعريفات التي أدخلوا فيها النحو والصرف والبديع والفقهاء وأصول الفقه وأسباب النزول والقراء والقراءات وعلوم القرآن وتاريخ القرآن، وغير ذلك من جزئيات المسائل المتناثرة في علوم شتى^(٣)، والحال أن أكثرها مما يلزم المفسر، مما لا يدخل في حد التعريف، متخذين من اتساع المعنى اللغوي مركباً يضم كل علم يتصور دخول مفرد منه في التفسير والمفسر، حيث يعزون دخاله ذلك في الكشف والبيان.

أما المتأخرون فيظهر منهم الالتفات إلى تضيق الدائرة في تحديده، وإن كانت بعض تعريفاتهم ليست حدوداً تامه، كما أشار بعضهم إلى ذلك بقوله: «وما جعله رسماً له، يرجع إلى انحلال علم التفسير إلى العلوم المختلفه، وعدم كونه علماً مستقلاً قبال سائر العلوم المدونه»^(٤)، فهو يعتذر عن كون تعريف التفسير بالرسم^(٥) لا بالحد التام^(٦) كونه يشتمل على علوم مختلفه تقع في طريق الوصول إلى كشف المراد، وهذا العذر غير كافٍ، إذ أن أكثر العلوم يدخل فيها مسائل مشتتة يجمعها

١- - الزركشى - البرهان: ٢ / ١٤٨.

٢- - الزركشى - البرهان: ٢ / ١٤٨.

٣- - ينظر: السيوطي - الإتيان: ٢/٤٦٠-٤٦٢.

٤- - مصطفى الخميني - تفسير القرآن الكريم: ١/٤.

٥- - الرسم الناقص وهو التعريف بالخاصه وحدها، كتعريف الإنسان بأنه "ضاحك" فاشتمل على العرضى فقط، فكان ناقصاً. ينظر: محمد رضا المظفر - المنطق: ١١٩.

٦- - الحد التام: وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف.. فهو يساوى المحدود في المفهوم. ينظر: المصدر نفسه: ١١٧-١١٨.

وحده الغرض، فكون التفسير علماً يشتمل على جميع البحوث المتعلقة بالقرآن بوصفه كلاماً لله تعالى له معنى، إلا أنه لا يدخل في نطاقه البحث في طريقه كتابه حروفه أو طريقه نطقها أو جمعه... (١)، لذا استقر الدكتور محمد حسين على الصغير (٢) دقه تعريف الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) الذي قال: «التفسير في الاصطلاح علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالة على مراد الله بقدر الطاقه البشريه» (٣)، وعرف محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ) التفسير بأنه: «بيان معاني الآيات القرآنيه والكشف عن مقاصدها ومداليلها» (٤)، وهذا التعريف لا يطرد التأويل عن ساحه التفسير، فالكشف عن المقاصد على عمومه شامل للتأويل أيضاً، وإلى هذا الحد ضاقت دائره التعريف بيد أنها لم تخرج عن دائره الكشف والبيان، وهو المعنى اللغوي، إذ أنه «لدى مقارنه تحديد القدامى وضبط المتأخرين، تبدو النتيجة الواحده من التفسير هي بيان مراد الله عزّ وجلّ من قوله في كتابه الكريم، وهنا يلتقى المعنى الاصطلاحى للتفسير بالمعنى اللغوي وهو إرادته الكشف والبيان، وهذا يعنى أن المفهوم الاصطلاحى للتفسير منحدر عن الأصل اللغوي له» (٥)، فالمعنى الاصطلاحى الذى تبلور لدى المتأخرين هو: الكشف عن وجه لمعنى قول الله تعالى فى القرآن الكريم، وإن عبّر عنه بتعبيرات غير مانعه للأغيار مما حدد به غيره من العلوم، لكن استعمالهم لهذا المصطلح اختص بالكشف الجلى عن ظاهر قول الله تعالى فى القرآن الكريم.

-
- ١- - ينظر: محمد باقر الحكيم - تفسير سوره الحمد: ٢١.
 - ٢- - ينظر: المبادئ العامه لتفسير القرآن: ١٩.
 - ٣- - مناهل العرفان فى علوم القرآن: ٢ / ٩٤.
 - ٤- - الميزان فى تفسير القرآن: ١/٤.
 - ٥- - محمد حسين على الصغير - المبادئ العامه لتفسير القرآن: ١٨.

ومن هذا يتضح أن التفسير لدى المتأخرين يمتاز عن التأويل, إذ اختص التفسير بالكشف الجلى الذى لا يظهر غيره لدى التأمل, وإن كان محتملاً فى علم الله والراسخين, بيد أن التأويل يحتمل أكثر من وجه لدى أدنى تأمل.

وعلى ذلك فهناك نقاط عديده يمتاز بها التفسير عن التأويل, منها أن:

١ - التفسير إبانه معنى اللفظ غير المحتمل لغيره ظاهراً, والتأويل إبانه معنى من بين معانٍ محتمله تساوقه فى الظهور والخفاء (١).

٢ - التفسير يعنى غالباً معانى الألفاظ, والتأويل كثيراً ما يعنى معانى الجمل (٢).

٣ - التفسير قطع المفسر بالمراد, والتأويل غير مقطوع به, إلا إذا اقترن بشاهد شرعى (٣).

٤ - التفسير قصر اللفظ على المعنى الوضعى اللغوى له, والتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأسمى إلى ما يحتاج إلى شاهد لولاه ما ترك ظاهر اللفظ (٤), «ومعنى هذا أن المراد بالتأويل حمل اللفظ على معناه المجازى أو الاستعمال الكنائى» (٥).

٥ - التفسير إخبار عن دليل المراد وهو ظاهر اللفظ, والتأويل إخبار عن المراد باستبطان معنى اللفظ (٦).

٦ - التفسير يتعلق بالروايه, والتأويل يتعلق بالدرايه (٧).

١- ينظر: أبو هلال العسكري- الفروق اللغويه: ١٢٩-١٣٤ والشريف الرضى- حقائق التأويل: ٩.

٢- ينظر: الزركشى- البرهان: ٢/١٤٩ والثعالبي- تفسير الثعالبي: ١/٤٤.

٣- ينظر: السيوطى- الإتيقان: ٢ / ٤٦٠.

٤- ينظر: ابن الأثير- النهاية: ١/٨٠.

٥- محمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن: ٢٠.

٦- الثعالبي- تفسير الثعالبي: ١/٤٥.

٧- ينظر: الزركشى- البرهان: ٢/١٤٩ والسيوطى- الإتيقان: ٢ / ٤٦١.

وقد ذكر علماء التفسير واللغة والبيان (١) فروقاً آخر يدخل بعضها في بعض, والحال أن بعضها مختلف فيه.

إلى هنا تبين تعريف مفردات عنوان البحث, المتمثلة ب:

١ - الأسس:

هى: مجموع ما تقوم به الأرضيه التى تبنى عليها أى قاعده, فى الأمور الحسيه والمعنويه.

٢ - المنهجيه:

هى العلم الذى يدرس كيفيه بناء المناهج واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بنائها, ويبحث فى كلياتها ومسلّماتها وأطرها العامه, فهى أدوات للتفكير ولجمع الحقائق (٢).

وينتج من تركيب هاتين المفردتين من التعريف "الأسس المنهجيه": البنى التحتيه التى تبنى عليها القواعد الكليه الحاكمه لصياغه أى منهج جديد, على وفق منظومه تشتمل على فلسفه وإجراءات تهدف للوصول إلى نتيجه متوخاه, أو خطوات البناء الفكرى الأولى التى تقوم عليها وسائل معياريه لاستعمال أدوات متمثله بالمناهج على وفق إجراءات نظريه متمثله بالأنموذج المعرفى.

١- - ينظر: النحاس - معانى القرآن: ١ / ٣٥١ - ٣٥٥ وأبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ١٢٩-١٣٤ والشريف الرضى - حقائق التأويل: ٨-١٤ والطوسى - التبيان: ٢ / ٣٩٩ والراغب الأصفهاني - مفردات غريب القرآن: ٣٠٨ والطبرسى - مجمع البيان: ١/٣٩-٤١ والراوندى - فقه القرآن: ٢/٤٢٨ وابن الأثير - النهايه فى غريب الحديث: ١/٨٠ وابن منظور - لسان العرب: ١١/٣٣ والزركشى - البرهان: ٢/١٤٩-١٥٣ والسيوطى - الإتيقان فى علوم القرآن: ٢ / ٤٦٠ - ٤٦٢ والزبيدي - تاج العروس: ١٤/٣١-٣٢ ومحمد حسين على الصغير - المبادئ العامه لتفسير القرآن: ٢٠.

٢- - ينظر: نصر محمد عارف - مقدمه العدد (١٢) من مجله قضايا المنهجيه فى العلوم الإسلاميه والاجتماعيه: ٨.

التفسير الكشف الجلى الذى لا يظهر غيره لدى التأمل, وإن كان محتملاً فى علم الله والراسخين.

وبعد ضم "الأسس المنهجية" إلى "التفسير" يكون التعريف:

البنى التحتية التى تبنى عليها القواعد الكليه الحاكمه لصياغه أى منهج تفسيرى, وفق منظومه تشتمل على إجراءات علميه تهدف للوصول إلى معرفه مراد كلام الله تعالى فى القرآن الكريم.

ويكون ذلك على وفق خطوات بناء فكرى بوسائل معياريه تستعمل أدوات نظريه متمثله بأدوات التفكير وجمع الحقائق من طريق المنقول والمعقول, للوصول إلى الكشف الجلى الذى لا يظهر غيره لدى التأمل, وإن كان محتملاً فى علم الله والراسخين.

وبعد بيان ما تركب منه عنوان البحث: (الأسس المنهجية فى تفسير النص القرآنى) ينعطف البحث إلى التركيز على:

أهميه الأسس المنهجية للتفسير

إن أغلب العلوم تتركب من شق نظرى وشق تطبيقى. ويتمثل ذلك فى العلوم الإسلاميه جلياً فى الفقه الإسلامى الذى يمثل الجانب التطبيقى, حيث واكبه علم أصول الفقه الذى يمثل الجانب النظرى. وكذا الأمر فى علم الحديث, حيث يمثل علم الروايه الجانب التطبيقى الذى يهتم بالروايه وهو المتعلق بالنصوص الحديثيه من حيث التحمل والأداء, ويتكفل علم الدرايه أو أصول الحديث الجانب النظرى, حتى قيل أن «كل المحاولات التى أرادت العبث بالسنة باءت بالفشل»^(١) لما أحاط بالسنة من علم

١- - عمر بن حماد- إشكال علم أصول التفسير: ٤.

الدرايه لتشخيص المعبر من غيره، «وكذلك الفقه له أصوله التي تضبط عمله الاستنباط والتشريع، لكن التفسير بقى بلا أصول ولا قواعد تضبط وتحكم العملية التفسيرية، حتى إن البعض نزع عنه صفة العلميه، وقال إنه لم يرتق بعد إلى مستوى العلم، بمعنى أنه يفتقر إلى الجانب النظرى التأطيرى»^(١)، إلا أن علم التفسير لم يتبلور له أسس نظريه تمثل الجانب النظرى بالمعنى الذى يفهم من أصول الفقه فى علاقته بالفقه مثلاً، حتى قال الطوفى (ت ٥٧١٦هـ): «لم يزل يتلجج فى صدرى إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أجد أحداً منهم كشفه فى ما ألفه ولا نحاها فى ما نحاها، فتقاضتنى النفس الطالبه للتحقيق الناكبه عن جمر الطريق لوضع قانون يعول عليه ويصار فى هذا الفن إليه»^(٢)، فعلى الرغم من كشافه الجهود التي بذلت فى دارسه كتاب الله تعالى بكل ما يشتمل من الجوانب العلميه والتاريخيه واللغويه والبلاغيه والبيانيه والأدبيه والفلسفيه وغيرها، على نطاق واسع جداً، «حتى ليتمكن القول إنه لا يوجد كتاب على وجه الأرض درس كما درس النص القرآنى، بل عدت دراسات كثيره من أوجه الترف العلمى»^(٣)، فهناك الكثير من العلوم التي نشأت على أساس فهم كتاب الله تعالى وخدمته، فيجد المتبع للعلوم الإسلاميه أن كل كاتب يجعل له صله بالقرآن الكريم، وإسهاماً فى فهم النص القرآنى، أو الاستشهاد به، فللنص القرآنى فى تراث الأمة الفكرى حضور واضح لا غبار عليه، إذ لا يكاد يخلو بحث إسلامى من النص القرآنى أو مضمونه، وذلك لتأصيل مفاهيم كل فرقه أو مذهب أو رأى، فى إقامه الحجه للتعذير أو التنجيز، ولعل ذلك مما أسهم فى كثير من الاختلاف فى الاتجاهات التفسيريه، وهذا من أهم مسوغات الحاجه إلى البحث عن أسس

١- - المصدر نفسه.

٢- - الإكسير فى قواعد التفسير: ٩.

٣- - عمر بن حماد- الحاجه إلى علم أصول التفسير: ١.

منهجيته للتفسير، الهدف منه تحصين تفسير القرآن الكريم عما يمكن تصوره من التأثيرات المذهبية أو الجهوية أو الضعف الأدائي للمفسر، لتقويم المجال التطبيقي في التفسير. فإن المجال التطبيقي الذي هو التفسير، إذا رافقته أسس نظريه تضبط التفسير وتوصل له، قلّ احتمال تأثير الميول والآراء، وقطع الطريق أمام غير أهل هذا العلم للوغول فيه.

ولدى البحث البيبليوغرافي للمصنفات التي تعنى بالقرآن يلحظ أن ما يؤسس للتفسير أقل وروداً من غيره بكثير، فبالعودة إلى المعاجم التي أحصت مجمل الدراسات القرآنية المطبوعه منها والمخطوطه يظهر افتقار المكتبة الإسلاميه عموماً والتفسيريه على وجه التحديد، إلى مصنفات تعنى بالنظريه التفسيريه التي تتولى تأسيس المنهجيه، في حين ذكرت آلاف الكتب في المجالات القرآنيه الأخر (١)، فقد ذكرت الدكتوراه ابتسام مرهون الصفار (٢)، في كتابها "معجم الدراسات القرآنيه" نحو أربعة آلاف عنوان كتاب ورساله ومقاله في مجال الدراسات القرآنيه لمختلف العصور ابتداءً من صدر الإسلام وحتى القرن الخامس عشر الهجري.

وهذا يعنى الافتقار إلى مدونات ناضجه تعنى بعلم الأسس على نحو علم أصول الفقه بالنسبه إلى علم الفقه، بالرغم من كثره المباحث المتناثره التي ألمعت إلى بعض تلك الأسس، فما زالت الحاجه قائمه إلى جهود كبيره وكثيره لبيان مباحث هذا العلم والتعريف به وبلورته، وهي التي دعت إلى البحث عن فرضيه مفادها أن أسس التفسير علم مستقل لا بد من وجوده إلى جانب علم التفسير. وهذا ما يرجو البحث أن

١- ينظر: عبد الجبار الرفاعي - معجم الدراسات القرآنيه، وإسحاق شواخ - معجم مصنفات القرآن الكريم.

٢- أستاذه جامعيه، ولدت في النجف (١٣٥٩ هـ) دكتوراه في اللغه العربيه وآدابها من جامعه القاهره.

يسهم فيه بجمع جملة من لبناته الأولى, حيث أن ما تناثر من مفردات للأسس أو ما كتب فيه بعنوان القواعد أو الأصول وإن كان لا يمكن تجاهله وإغفاله, إلا أنه لم يكن بذلك الوضوح والنضوج بحيث ينهض بتلك المفردات إلى تأسيس علم مستقل بذاته, فقد اشتملت المصنفات التفسيرية أو تلك التي تتعلق بالمباحث القرآنية ما يمكن اعتباره تمهيداً لهذا العلم بيد أن بعض مصنفاتها لم ينظروا إلى تلك المسائل على أنها علم له حدوده وكيانه الخاص, كما يظهر من الزركشى (ت ٧٩٤هـ) في البرهان, والسيوطي (ت ٩١١هـ) في الإتيان, وغيرهما, كما أن بعض العلماء والباحثين (١) وإن استشعروا الحاجة إلى هذه الأسس لكن تأصيلاتهم لها لم تنضو تحت ضابطه كليه يمكن أن تدرج تحتها مسائل هذا العلم.

فهناك مصنفات عديدة مستقلة لكثير من المؤلفين, جاءت على ذكر القواعد أو الأصول مما يعنى الأسس التفسيرية, ذكر الكثير منها وأغفل ذكر خريتها الذي يعدّ هو الأول في التدوين فيها على وفق المعايير الموضوعية, حيث لم يُشر إليه من جاء بعده بالرغم من وضوح استقائهم منه, وكذا أعرض عن ذكره أو جهله الباحثون الذين حاولوا الكتابة في هذه الأسس. والذي يرمى إليه البحث هو الراغب الأصفهاني " (ت ٥٠٢هـ) في كتابه "النكات القرآنية" الذي حاز قصب السبق, إذ انتظم جملة وافره من مبادئ هذه الأسس, وقد بنى عليها الكثير من القواعد المعززة بالشواهد في تفسيره, مطبقاً كلياتها على جزئيات عمله كمفسر (٢).

كما وإن هناك مصنفات غير مستقلة انتظمت فيها جملة من تلك المسائل, وهذا ما يشير إليه البحث تحت عنوان: المسار التاريخي للتأسيس المنهجي لتفسير النص القرآني.

١- - سيأتي البحث على جملة منهم في الفصل الأول (مما كتب في تأسيس قواعد التفسير).

٢- - ينظر: الراغب الأصفهاني - مقدمه جامع التفاسير - مقدمه المحقق - : ١٣.

الفصل الأول: المسار التاريخي للتأسيس المنهجي للتفسير

إشاره

عوامل تأخر التأسيس المنهجي للتفسير:

أ - مشكلات المنهج النقلى.

ب - مصادره المنهج العقلى.

ج - اختلاف المنهج التأويلى.

مما كتب فى تأسيس قواعد التفسير:

أولاً: المصنفات المستقله الخاصه بالتأسيس.

ثانياً: المصنفات التى اشتملت أسساً تفسيريه.

١ - مصنفات علوم القرآن.

٢ - المصنفات التفسيريه.

إن العلوم الإسلاميه عموماً كانت فى أيام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى دور التلقى, ولم تكن هناك حاجه إلى تقنين الكثير من العلوم الإسلاميه القريبه من عهد النص, وبمرور الزمن وما حمله من تغيرات طرأت على المجتمع الإسلامى بواسطه الفتوحات, وإفرازات الحاجه الإنسانيه عموماً, وما إلى ذلك من العوامل التى لها المدخل فى ضروره التقنين والتأسيس, برزت تقنيات لعلوم إسلاميه شتى, تتفاوت من حيث التقدم والتأخر تبعاً للحاجه الماسه إليها, وتبعاً لظروف تتعلق أما بحثيات ذلك العلم من العوامل الداخليه, أو ما يدور حول كل علم من مؤثرات خارجيه, أو من التكوينات والتجليات الحاصله للفرد والمجتمع.

فأول ما يمكن تأشيريه فى ذلك ما شاب اللغه من أمور تتعلق بدلالاتها, وذلك يتضح فى كونه بدايه لتأسيس علم النحو, لما سببه دخول أقوام من غير العرب فى الإسلام, وغيره من العوامل, ثم يؤشر التأسيس لقواعد الحديث, لما أنتجه البعد الزمنى وتعدد طبقات رواه الحديث, ودخول الإسرائيليات, والموضوعات لأغراض عديده, ثم يلاحظ بوضوح التأسيس لعلم الكلام إثر ما حدث من تلاقح فكرى مع أمم أُخر لها ثقافاتنا المختلفه, والخلافات الداخليه, والتحديات العقائديه الخارجيه التى كانت مدعاه إلى الدفاع عن العقيدته بأسلوب يتناسب والمرحله وظروفها, ثم يشار إلى بروز الحاجه إلى تأسيس أصول الفقه لما برز من خلافات فقهيه ناتجه عن أسباب عديده.

وبين كل تلك الأمور مَرَّ تفسير القرآن الكريم خلال هذه الظروف باتجاهات مختلفه بعد أن كان في الصدر الأول وما بعده لمدّه من الزمن مقتصرًا على المنقول منه بوساطه الصحابه, إلا أن المنقول حاله حال الحديث من حيث تعدد الطبقات سواء أكان ذلك التفسير مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم موقوفاً على أحد الصحابه, وهنا يمكن الإفاده مما أسس للحديث من ضوابط, ومن ناحيه أخرى قد يتطرق التفسير إلى أمور عقائديه فيلتجأ في ذلك إلى ما تبناه علم الكلام, وقد يتعارض تفسيران أو أكثر من حيث دلالة الخطاب الإلهي, فيلتجأ على ما ضمته اللغة من مفردات علومها, إما في ما يتعلق بالأحكام أو القصص والأخبار, فيمكن معالجته بما يفاد من علم أصول الفقه.

فبقى المفسرون يتكئون في ما يحتاجونه لبياناتهم التفسيرية على ما أنتجته هذه العلوم من أسس وضوابط كليه قابله للتطبيق لدى القيام بالعملية التفسيرية, ولذلك يلاحظ المتبع لطريقه التفسير عند القدماء أنهم يتطرقون للقاعده استطراداً, وقد يحيلون على العلم الذى يؤسس لهذه القاعده أو تلك.

وهذه العمليه ليست غريبه فى تكون أى علم, فتأسيس العلوم المذكوره آنفاً مَرَّ بهذه المراحل من الأخذ من غيرها, لكن دواعى الحاجه إلى الاستقلال كانت أظهر فيها, إذ أن تاريخ البشريه عموماً يشير إلى أن العلوم تمرّ بمراحل عديده حتى تنضج وما تزال تتكامل ما دامت الحياه, بيد أنها تبدأ بمرحله النقل والتلقى, ثم يلتئم شتاتها وتبدأ بمشروع البناء, ثم توضع لبنات التأسيس الأولى بعد تحديد الإطار العام الذى يمكن أن تبنى عليه أسسها, لترفع عليه قواعد واسطوانات تكون دعامة للبناء باتجاه الارتقاء.

فالملاحظ أن هذه العلوم الإسلاميه - ككثير من العلوم - تأتلف من شقين, شق نظرى وشق تطبيقى, وذلك ظاهر فى الفقه الإسلامى الذى يمثل الجانب التطبيقى, إذ اكتنفه علم أصول الفقه الذى يمثل الجانب النظرى, وكذا الأمر فى علم الحديث,

فعلم الدرايه الذى يهتم بالروايه تحملاً وأداءً نشأ لمواكبه الجانب التطبيقى وهو المتعلق بالمتون الحديثه ذاتها، ولا يختلف الحال بالنسبه إلى النحو وغيره من علوم اللغه، وكما للفقه والحديث واللغه أسس وقواعد نظريه حاكمه على التطبيقات، فلا بد لعلم التفسير ما يحتضنه من الأسس المنهجيه، التى تحكم تطبيقاته التفسيريه، إلا- أنها بقيت ماثوره فى ثنايا العلوم الأخر، من دون تأسيس مستقل لعلم التفسير.

وقد ترك هذا التأخر فى التأسيس ثغره تلج من خلالها الكثير من التعسفات والتمحلات التى أقحمت فى كتب التفسير عن قصد أو غير قصد، تبعاً لاختلاف المناهج والغايات، أو عدم التحصن بالمنهجيه الضابطه للعمليه التفسيريه بالنسبه لبعض المفسرين(١).

فقد مرّت عمليه التفسير بمراحل:

أولاً- مرحله التلقى: وكانت فى عصر الرسول إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم هو المفسر الأول، فقد كانت الظاهره العامه لعلاقه المسلمين فى هذه المرحله بالحضاره الإسلاميه وتفاعلهم معها صلّه تلقٍ وحفظٍ وتطبيق. ومن طبيعه التلقى الذى يستلزم التطبيق أن لا يكون فيه التقنين العلمى فى تأصيله وتفريعه وتحليلاته وتأويلاته(٢).

ثانياً - مرحله التأسيس(٣): بدأت فى عهد حكم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، حيث دعت الحاجه جراء الظروف التى اكتنفت ذلك العصر، بما تحمل من دواعى التلاعب بالحديث، وتوجيه النصوص القرآنيه تبعاً لأغراض شتى، وبما أن أمير المؤمنين عليه السلام، له مقام حفظ الشريعه المقدسه، وقد أتيح له المجال لرسم الخطوط

١- ينظر: محمد حسين الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ١١٣ وعمر بن حماد- أصول التفسير، محاوله فى البناء: ٧.

٢- ينظر: عبد الهادى الفضلى - خلاصه علم الكلام: ١٨٩.

٣- ينظر: المصدر نفسه.

العريضة التي تمثل الأطر الأوليه التي يمكن أن تكون منطلقاً لتشييد دعائم يتماسك بها البناء المعرفي المحصن للعملية الفكرية التي على رأسها ما يتعلق بكتاب الله تعالى وتفسيره، ابتداء بالمفتاح الأول لفهمه وهو دلالات اللغة، وتفسير القرآن بالقرآن، وبما يفسره من حديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فقضيه توجيهه لأبي الأسود الدؤلى (ت ٥٦٩هـ) فى وضع الكليات التي تضبط دلالات اللغة مشهوره غير خفيه (١١)، وكذا فى تأسيس قواعد درايه الحديث وأسس التفسير (٢)، فقد أنهج أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام الملامح الأولى للأسس التفسيريه والحديثيه، التي تظهر معالمها فى جوابه لسليم بن قيس (ت - نحو ٥٨٥هـ)، إذ سأله قائلاً: «إنى سمعت سلمان وأبا ذر والمقداد يتحدثون بأشياء من تفسير القرآن والأحاديث والروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم سمعت منك تصديق ذلك، ورأيت فى أيدى الناس أشياء كثيره من تفسير القرآن والأحاديث والروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يخالفونها. فيكذب الناس متعمدين، ويفسرون القرآن بأرائهم!؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: قد سألت فافهم الجواب:

إن فى أيدى الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فى حياته كذباً كثيراً، حتى قام خطيباً فقال:

أيها الناس قد كثر على الكذابه، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» (٣).

١- - ينظر: ابن خلكان - وفيات الأعيان: ٢ / ٥٣٥ والذهبي - تاريخ الإسلام: ٥ / ٢٧٨.

٢- - ينظر: محمد ضارى حمادى - الحديث الشريف وأثره فى الدراسات اللغويه والنحويه: ١٩٧.

٣- - بألفاظ متقاربه: البخارى - صحيح البخارى: ٢/٨١ ومسلم - صحيح مسلم: ١/٨ والكلىنى - الكافى: ١/٦٢ وابن شعبه - تحف العقول: ١٦٣.

وكذلك كُذِبَ عليه بعده.

إنما أتاك بالحديث أربعة ليس لهم خامس:

الأول: رجل منافق يظهر الإيمان متصنع بالإسلام لا يتأثم ولا يتحرج أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، متعمداً. ولو علم الناس أنه منافق كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدقوه، ولكنهم قالوا: قد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورآه وسمع منه، فأخذوا منه وهم لا يعرفون حاله.

وقد أخبر الله جل وعز عن المنافقين بما أخبر ووصفهم بأحسن الهيئه فقال:

<وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ > (١).

ثم تفرقوا من بعده وبقوا واختلفوا وتقربوا إلى أئمة الضلالة والدعاه إلى النار بالزور والكذب فولوهم الأعمال والأحكام والقضاء، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا. وقد علمت أن الناس مع الملوك أتباع الدنيا، وهى غايتهم التى يطلبون إلا من عصم الله. فهذا أحد الأربعة.

والثانى: رجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، شيئاً ووهم فيه ولم يحفظه على وجهه ولم يتعمد كذبا، فهو فى يده يعمل به ويقول: أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولو علم الناس أنه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو انه وهم لرفضه ولم يعمل به، فهذا الثانى.

والثالث: رجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أشياء أمر بها ثم نهى عنها وهو لم يعلم النهى، أو نهى عن شىء ثم أمر به ولم يعلم الأمر، حفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم الناس أنه منسوخ لرفضه الناس ورفضه هو، فهذا الرجل الثالث.

والرابع: رجل لم يكذب على الله وعلى رسوله، يبغض الكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يتوهم، ولم ينس، بل حفظ ما سمع فجاء به على وجهه لم يزد فيه ولم ينقص، حفظ الناسخ وعمل به والمنسوخ ورفضه. فان أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، مثل القرآن ناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه، يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الأمر له وجهان، عام وكلام خاص مثل القرآن، وقد قال الله جلّ وعزّ:

<وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا> (١).

فكان يسمع قوله من لم يعرفه ومن لم يعلم ما عنى الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ويحفظ ولم يفهم، وليس كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كان يسأله عن الشيء ويستفهمه، كان منهم من يسأل ولا يستفهم حتى لقد كانوا يحبون أن يجيئ الأعرابي أو الطارى أو الذمى فيسأل حتى يسمعوا ويفهموا (٢).

وإنما أثر البحث إيراد هذه الحوارية بتمامها لأهميتها الكبرى المتمثلة برسمه عليه السلام الخطوط العريضة التي ينبغى أن تبنى عليها جملة من الأسس فى الإفادات الحديثية والتفسيرية، وما يمكن أن يعترها من حيث النقل ومعالجه النص، ليكون ذلك نواه للصناعة العلمية، التى أخذها المسلمون بعنايتهم الكاملة، واستخلصوا منها ما كان من الأسس والقواعد، إذ أن المرجع الثانى بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عند عموم المسلمين فى تأسيس الأصول وترسيخ القواعد لشتى العلوم الإسلامية سيما ما يتعلق منها بالقرآن الكريم منها، هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام (٣)، فكانت هذه المرحلة هى الوسيطه بين التلقى والبناء.

١- - سورة الحشر: ٧.

٢- - ينظر: الكليني - الكافي: ١/٦٢ وابن عقده - فضائل أمير المؤمنين: ١٦١.

٣- - ينظر: عبد الحى الكتانى - التراتيب الإداريه "نظام الحكومه النبويه": ٣/٣٧٣.

ثالثاً - مرحلة البناء^(١): بعد إن يتجلى للمتبع التحولات الكبيره والخطيره فى المجتمع الإسلامى والتى استتبعت تشعبات واختلافات فى الاتجاهات, حرص كل عالم, وكل فرقه أو مذهب على التأصيل لمفاهيمه من القرآن الكريم, والعمل على إقامه الحجه منه على اختياراته العلميه مما أدى وكما هو معلوم إلى كثير من الانحراف فى التفسير فضلاً عن الكثره والاتساع فى الإنتاج.

فكان لابد من استقصاء وتجميع شتات جزئيات الأسس لعلم التفسير ليقوم بمهمته الجليله فى صيانه كتاب الله تعالى عما يمكن أن ينوش بياناته من العبث, جراء الفهم الخاطى, أو تغيير اتجاه الدلاله بالمغالطه والأساليب الأخر التى ترمى إلى تعضيد ما يذهب إليه كل مفسر من مذهب.

فظهور الخلافات الفكرية والفقيهيه, نتج عنه كثافه على المستوى التطبيقي فى التفسير, إلا- انه فى بدايه الأمر لم تكن هناك نتاجات نظريه حاكمه للمفسر, كما فى سائر العلوم لضبط العمليه التفسيريه على مستوى التأصيل اللائق, حيث كان الاتكاء على ما أصل من الموازين للعلوم الأخر بوصفها من الخوادم للعمليه التفسيريه, أى أن الشعور بالحاجه إلى تلك الأسس موجود, والعمل عليها موجود إلى حد ما لدى الكثير من المفسرين, ولكن دون تأسيس مستقل, فبرزت الحاجه الماسه لأسس منهجيه لفهم النص الإلهى فى القرآن الكريم, للشعور بأن «التفسير بصفته شرحاً لكتاب الله بقى عرياً من أى سياج نظرى نقدى له نسقه الذى يحكمه ومنطقه الذى يقننه ويقعه»^(٢).

بيد أن العلوم الإسلاميه الأخر حظيت بمثل ذلك الحائط والسور الذى يحمى نظامها, فى حين بقى التفسير مفتقراً إلى مثل هذا النظام إلا ما تبلور فى بادئ الأمر فى مقدمات التفاسير وكتب علوم القرآن, إضافه إلى ما تناثر منه فى ثنايا الكتب التفسيريه.

١- - ينظر: عبد الهادى الفضلى - خلاصه علم الكلام: ١٨٧.

٢- - فريد الأنصارى - أبجديات البحث فى العلوم الشرعيه: ٣.

فظهر أنّ تأخر التدوين المستقل لكليات حاكمه على العمليه التفسيريه هو بسبب الاتكاء على النقل وتحكيم قواعد اللغه وضوابط الحديث عليه، منضمّاً إلى ما كان عليه المفسرون من صفاء في اللسان وتجلّي الملكة اللغويه، أو الإفاده مما دوّن في كتب علم الكلام بالنسبه إلى العقائد، أو ما دوّن في علم الأصول بالنسبه إلى استنباط الأحكام الشرعيه من الآيات القرآنيه، فلم تظهر المدونات المستقله في هذا المجال بحسب التقصى إلا في القرن السادس الهجرى وما يليه (١)، مع أنها محاولات لم ترتق بعدُ إلى المستوى المطلوب، وما زالت المحاولات في بدايتها، فالكثير منها مجرد حشد لمباحث أصوليه ولغويه... فهى لم تبلغ مرحله البناء المحكم والمتراط بين مكوناته.

ولابد من الإشاره إلى جملة من الدواعى الأخرى التى أفرزتها التمحلات والتعسفات من بعض من فسر النص القرآنى جراء تعصبهم لمنهج دون منهج، مع رفض العمل بالمناهج الأخرى، فكان لتأخر التأسيس المنهجى للتفسير عوامل عدده، سيعرض البحث لأهمها، فيما يأتى.

عوامل تأخر التأسيس المنهجى للتفسير

إشاره

هناك عوامل ودواعى عديده لتأخر التأسيس المنهجى للتفسير، فمنها التجاذبات الحاصله بسبب الانحياز أو الالتزام بمنهج دون غيره لكل اتجاه من المفسرين على وفق مسوّغات يدعيها كل منتمٍ إلى منهج معين، وعدم تصدى طرف محايد يأخذ هذه المناهج بنظره شموليه تنطوى على الموضوعيه الهادفه إلى سور يعصم العمليه

١- ينظر: الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) - النكات القرآنيه وسليمان بن عبد القوى الطوفى (ت ٧١٦هـ) - الإكسير فى علم التفسير و أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحرانى (ت ٧٢٨هـ) - مقدمه فى أصول التفسير ومحمد بن سليمان بن سعد الكافيجى (ت ٨٧٩هـ) - التيسير فى قواعد علم التفسير....

التفسيرية من الانحراف مع الإفاده من كل منهج من هذه المناهج بما يخدم هذه العمليه, من دون الاعتماد على رأى معين أو مصادره رأى بداعى التعصب.

وللوقوف على مشكلات بعض المناهج, وما وقع من مصادره بعضها, والاختلاف فى البعض الآخر, ينعطف البحث للإشاره إلى:

مشكلات المنهج النقلى

إن الدين فى جانب كبير من أموره يعتمد المنهج النقلى, إذ أن أول ما وجد من المناهج قريناً للتفكير الدينى للإنسانيه هو المنهج النقلى, فهو أقدم المناهج وأسبقها من الناحيه التاريخيه, فكانت المحاولات الأولى للتفسير تعتمد على بيان الخطاب القرآنى بما جاء فى القرآن نفسه من تبيان لبعض آياته, وبما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه, أما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف بين العلماء, فمنهم من عدّه من المأثور لأنهم تلقوه من الصحابه غالباً, ومنهم من قال إنه من التفسير بالرأى^(١).

ومن أمثله تفسير القرآن بالقرآن, تفسير قوله تعالى:

<صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ>^(٢).

فقد فُسر المُنْعَمُ عليهم بقوله تعالى:

<وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ>^(٣).

فإنه تعالى عرف هؤلاء المنعم عليهم الذين نسب الصراط المستقيم إليهم فى

١- - ينظر: ابن حزم - الأحكام: ٧ / ٩٧٦ وابن عبد البر - الاستذكار: ٣ / ١٧٢ ومحمد إسماعيل إبراهيم - القرآن وإعجازه العلمى: ٣٧.

٢- - سورة الفاتحه: ٧.

٣- - سورة النساء: ٦٩.

سوره الفاتحه بما جاء فى سوره النساء(١١)، وهذا من باب تفسير القرآن بالقرآن.

ومن أمثله التفسير بما ورد عن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فى تفسير قوله تعالى:

<وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ> (٢).

إذ فسروا «القوه» فى الآيه «الرمى» (٣)، وذلك لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «ألا- إن القوه الرمي» (٤)، وواضح أن الرمي والتمرن عليه من مصاديق إعداد القوه، وهذا من باب تفسير القرآن بما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن أمثله تفسير الصحابه، تفسير ابن عباس لقوله تعالى:

<إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ> (٥).

حيث فسّر هذه الآيه باقتراب أجل النبى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه نعت إليه نفسه (٦).

١- -ينظر: مقاتل - تفسير مقاتل: ١/ ٢٥-٢٦ والطبرى - جامع البيان: ١/ ١١٣ او الطبرسى - مجمع البيان: ١/ ٧٠ وأبو القاسم الخوئى -

البيان فى تفسير القرآن: ٤٢٢ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ١ / ٣٠.

٢- - سورة الأنفال: ٦٠.

٣- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ١٠ / ٣٩ والنحاس - معانى القرآن: ٣ / ١٦٦ والطبرسى - مجمع البيان: ٤ / ٤٨٧ والراوندى - فقه

القرآن: ١ / ٣٣٣.

٤- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٤/١٥٧ والدارمى - سنن الدارمى: ٢ / ٢٠٤ ومسلم - صحيح مسلم: ٦/٥٢.

٥- - سورة النصر: ١.

٦- - ينظر: على بن إبراهيم - تفسير القمى: ١ / ١٧٣ و ٢ / ٤٤٦-٤٤٧ والبغوى - تفسير البغوى: ٤ / ٥٤٢ والطبرسى - مجمع

البيان: ٢ / ٢١٤ والسيوطى - الإتقان: ٢/٢٨٧.

فكانت الطريقه المتبعه فى التفسير إيّان عصر التابعين وما قاربه هى إيراد الأحاديث المفسّره مسنده إلى روايتها، أو مرفوعه إلى النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، (١) أو بذكر الأقوال التفسيرية للصحابه أو تابعيهم، بالنسبه لمن تلاهم. واقتصر المفسرون فيها على شرح المعانى، مع الإشاره إلى الناسخ والمنسوخ، بمعناه الأعم الشامل للخاص والعام والمطلق والمقيّد، وأسباب النزول، وما أشبه ذلك، مما كان متداولاً فى عصر الصحابه، ولم يعنوا بشرح دقيق للغه، ودقائق الإعراب، أو نكات البيان، فجمدوا على الدلاله الأولى للنص.

ولعل مرجع ذلك لقربهم لعصر النص، ولما لهم من ملكه اللغه التى كانت فى زمنهم قائمه لم تنحط إلى درجتها التى وصلت إليها بعدهم، بل كانت علوم اللسان يومئذ غير مدونه وإن كانت متداوله، إذ كانت معرفتها بالسليقه والفطره أقرب منها إلى التعلم. ولم تكن هذه المباحث الدقيقه وقتئذ معدوده فى التفسير، ثم تدرجت تبعاً للبعد الزمنى عن عصر الفصحى السليقيه، وعصر النص النبوى، لتدخل فيه مباحث استدعتها الحاجه، مواكبه لما ظهر من التأليف الموسوعى فى التفسير الذى جمع أصحابه فيه كل ما روى من التفسير بالمأثور كتفسير ابن جرير الطبرى (ت ٥٣١٠هـ)، وتوسع أصحابها فى النقل، ثم أخذ التفسير بالمأثور بالاتساع حتى أكثر المفسرون من نقل الأقوال غثها وسمينها. وهذا يدل على مبلغ ما دخل فى التفسير بالمأثور من الروايات الموضوعه من الإسرائيليات وغيرها، فضمت الكتب التفسيرية الجم من هذه الروايات من دون تحر لصحه الأسانيد، إذ كان المنهج النقلى المتبع فى التأليف ينتظم إيراد كل ما أثر من الروايات فى الآيه الواحده بغض النظر عن الضوابط التى التزم بها فى معالجه الحديث، وأبان ذلك فسح المجال أمام أصحاب الأغراض المنحرفه والأهواء الزائغه لوضع

روايات تفسيريه تخدم تلك الأغراض والأهواء، كما وتسنت الفرصه لدخول الإسرائيليات (١).

وهذه الأمور مما يُفقد الثقة بهذا النوع من التفسير لعدم توخي الضوابط التي تحصن العمليه التفسيريه فيه، بيد أن النقول الموثوقه تحتاج إلى دراسته وتمحيص للكشف عن دلالاتها التفسيريه، ولا شك أن الجمع الدلالي يعوزه الأدوات واللوازم التي تعصم الحركه المعرفيه وتتبع دقائقها لاستخلاص المراد من النص القرآني، إلا أن البعض من المفسرين لم يشأ الأخذ بهذه اللوازم مفضلاً الجمود على المنقول بدعوى التوقيف في العمليه التفسيريه، محتجين بأن القرآن الكريم والسنه الشريفه هما الكفيلان بتفسير النص القرآني، وأن التفسير العقلي إنما هو محض رأى وتحكم لا يسوغه الشرع، متغاضين عما لا بد منه من محاكمه النصوص من ناحيه الصدور، وعما لا بد منه من آليه الفكر لفهم الخطاب، وبذلك يصادر المنهج العقلي بتمامه، فاستدعى ذلك التزمت:

مصادره المنهج العقلي

والمقصود بالمنهج العقلي التفسير بمعونه المقدمات العلميه وغير العلميه التي يدركها العقل، أو يحكم بها العقلاء (٢).

ويؤكد هذا المنهج على أهميه دور العقل في فهم النص القرآني، والاكتشاف منه ضمن ضوابط فهم علمي يعتمد حقائق علميه ثابتة، لاستجلاء دلالات القرآن، ويمكن الاحتجاج له بآيات عديده من القرآن الكريم، كقوله تعالى:

<أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا> (٣).

١- ينظر: يوسف عبد الرحمن المرعشلي - مقدمه تفسير ابن كثير: ١٧/١٩-١٩.

٢- ينظر: محمد حسين الطباطبائي - القرآن في الإسلام: ٦٤.

٣- سورة محمد: ٢٤.

أو قوله عز من قائل:

<لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ> (١).

وينتظم هذا الاتجاه التفسيري بطريقه دراسه الأفكار والمبادئ العقلية. ويقوم بعضه على القواعد الفلسفيه, أو جزئيات علم المنطق, فيلتزم فيها بالحدود والرسوم فى التعرف على المراد, والقياس والاستقراء فى الاستدلال, وينتظم أيضاً طريقه فهم مدلول النص بالرجوع إلى الوسائل والأدوات العلميه التى تقوم على المبادئ العقلية, كاستعمال قواعد اللغه ومذاهب الفكر لفهم مداليل النصوص القرآنيه (٢), وكذا من إعمال القرائن العقلية التى تؤدى إلى الاستحسان العقلي, لذا يدخل تحت التفسير العقلي - محط نظر البحث - التفسير بالرأى (٣). إذ أنه يرصد أى دلالة قرآنيه من أجل أن يحاكمها بالمقارنه بينها وبين فكره أو دلالة ناتجه عن حقيقه علميه يقرها العقل, أو دلالة هى أجلي فى آيه أخرى, ليستنتج من ذلك دلالة أخرى.

ولا- شك أن القرآن أعطى للعقل دوراً فى عمليه المعرفه, كما للحس والفظره دوراً فى عمليه العلم والمعرفه, فالعقل والحس أدوات لابد منها فى العمليه التفسيريه منظمه إلى النقل الصحيح, قال تعالى:

<أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ> (٤).

١- - سورة النساء: ٨٣.

٢- - ينظر: محمد قلعجي - معجم لغه الفقهاء: ٢٠٧ وعبد الهادى الفضلى - أصول البحث: ٥٣.

٣- - ينظر: محمد حسين الطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ٣/ ٨٠ ومحمد حسين على الصغير - المبادئ العامه لتفسير القرآن: ١٠٥.

٤- - سورة الحج: ٤٦.

فمجال العقل الذى صودر بتمامه مع أنه يشتمل على بعض المبادئ التى لو انضمت إلى المنهج النقلى لكانت النتيجة أقرب للهدف المنشود فى فهم المراد من النص القرآنى، ترك فجوه بينه فى المجال النظرى والتطبيقى للتفسير.

ولعل الباعث إلى ظهور الاتجاه العقلى فى التفسير هو الإحساس بأن النقل بعد ما انطوى على الموضوعات والإسرائيليات أصبح غير موثوقٍ به، يضاف إلى ذلك الشعور بأن الجمود عليه لا- يسد الحاجه فى مواكبه التطور الفكرى الحاصل، وما يرافقه من حاجه الناس إلى معان ومفاهيم جديده تتناسب ومتطلبات الوضع الثقافى الجديد الذى أفرزه التلاقح الفكرى والثقافى مع الأمم الأخر، وبروز ضرورات اجتماعيه جديده كان لها الأثر الواضح فى صنع الحراك الفكرى بنحو عام، مضافاً إلى الشعور بأن القرآن الكريم يدعو إلى التدبر والتفكر فى آياته لاستنباط دقائق معانيه بما تنتظمه من أحكام وعبر.

إلا- أن المنهج العقلى أخذ فى بعض مناحيه جانباً من الإفراط، بإدخال التفسير بالرأى تحت عنوانه. وهذا من دواعى وقوف أصحاب المنهج النقلى بوجهه حفاظاً على قدسيه النص القرآنى، والالتزام بطريق التفسير النقلى الذى تصدره السنه الشريفه.

يضاف إلى ذلك ما ينتج عن الابتعاد عن الاتجاه النقلى من فسح المجال أمام الاستحسان والقول فى البيان التفسيري بما يراه المفسر من تأويل يتفق ونتاج العقل بإعمال القرائن العقلية، والمحكوم بأنه من قبيل التفسير بالرأى من غير علم^(١)، فإن التفسير بالرأى داخل تحت التفسير العقلى، إذ أن المفسر يُعْمَلُ عقله فى فَهْمِ القرآن، والاستنباط منه، مستعملاً آلات الاجتهاد.

١- - ينظر: محمد حسين الطباطبائي- الميزان فى تفسير القرآن: ٣ / ٨٠ ومحمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن: ١٠٥.

لذا يجد المتتبع أنه يَرِدُ للرأى مصطلحاتٌ مرادفةٌ، وهى: التفسير العقلى، والتفسير الاجتهادى. ومعلوم أن مصدر الرأى: العقلُ، ولذا جُعِلَ التفسيرُ العقلىُّ مرادفاً للتفسير بالرأى، وكما أن القول بالرأى: اجتهادٌ من القائل به، لذا جُعِلَ التفسيرُ بالاجتهادِ مرادفاً للتفسير بالرأى، ونتيجة الرأى: استنباط حكم أو فائده، ولذا فإن استنباطات المفسرين من قِبَلِ القول بالرأى (١).

فلو حظ جانباً من هذا التأويل بوصفه منهياً عنه، يضاف إلى ذلك عدم الاتفاق على حدٍ تامٍ للتأويل، إذ أنه عرّف بتعريفات لفظية غير جامعها ولا مانعها. فابتنى على ذلك:

اختلاف المنهج التأويلي

إن التأويل بما له من دلالة معرفية، ربما تكون من أكثر العمليات المعرفية الأخرى إثارة للجدل، تحريماً وتحليلاً إطلائاً وتحديدًا، وتداخلاً مع سواه على مستوى التعريف والتطبيق، وفي خضم هذا وغيره مما ينطوى عليه مصطلح التأويل من آليات، فالتأويل يتوجه تارة إلى النص في محاوله فهمه على حقيقته، وتارة أخرى يتوجه إلى ما وراء النص، باحثاً فى الانفتاح الدلالى للنص القرآنى المواكب للزمن، وحينئذ يمثل التأويل منتجاً مرحلياً مرتبطاً بمرحله زمنيه بما لها من القدره المعرفيه والظروف التى تكتنف المفسر، وذلك بعملية استيلاء للمعنى الذى يعتقد أنه متوارى فى النص (٢)، فقد يعتقد المفسر معنى من المعانى فيحاول حمل ألفاظ القرآن على ذلك المعنى الذى يعتقد، أو أنه يفسر القرآن بمعنى معين لمجرد إمكانه لغه، من دون مراعاة كون القرآن نصاً إلهياً له خصوصيه، وكما يتفق ذلك لأصحاب الأهواء والاتجاهات المنحرفه، لدوافع وأغراض

١- ينظر: مساعد سليمان الطيار- التفسير بالرأى مفهومه، حكمه، أنواعه: ٢-٤.

٢- ينظر: عبد الواحد علوانى- مغامره التأويل: ٣.

بعيده عن غايات الخطاب القرآني, وعلى ذلك فيأخذ التأويل أبعاداً مترامية الأطراف, تتفاوت في مقدار قربها وبعدها عن المنشأ اللغوي الواسع, بحسب اتجاه المفسر وثقافته وما يتمتع به من إمكانيات, على وفق ما يعتمد منه من بعض النظريات العلميه أو الآراء الفلسفيه والكلاميه التي يعاصرها, أو بحسب ما يستند إليه من روايات ضعيفه نتيجه لعدم اتباعه الضوابط المعتمره في قبول الروايه وردّها, وهكذا يمكن أن تتباين التفسيرات تبعاً لذلك بذريعه أنه من التأويل بمعناه الواسع في اللغه من الكشف عن المعنى المقصود, بإرجاع المعنى المستودع في الآيه الكريمه, وغير ذلك.

فالتأويل لغه: من الأول بمعنى الرجوع والرد, أو ابتداء الشيء, أو الجمع والإصلاح, أو الطلب والتحري, أو التدبير والتقدير والتفسير(١), ويتفرع على ذلك استعماله في عدّه معانٍ, منها:

١ - استكتشاف ما يرجع إليه المعنى, وهو بمعنى التفسير والبيان(٢), كما في قوله تعالى:

<وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ>(٣).

ومنه قول الأعشى(ت٥٧)(٤):

على أنها كانت، تأول حبه... تأول ربي السقاب، فأصحابا

-
- ١- ينظر: الخليل - العين: ٨ / ٣٥٨ - ٣٥٩ والجوهري - الصحاح: ٤ / ١٦٢٨ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ١ / ١٥٨ - ١٦٢ وابن منظور - لسان العرب: ١١ / ٣٢ - ٤٢.
 - ٢- ينظر: ابن كثير - تفسير ابن كثير: ١ / ٣٥٥.
 - ٣- سورة آل عمران: ٧.
 - ٤- الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل المعروف بأعشى قيس والأعشى الكبير, من شعراء الجاهليه وأحد أصحاب المعلقات. ينظر: ابن قتيبه - المعارف: ٩٨ وعمر كحاله - معجم المؤلفين: ١٣ / ٦٥, والبيت في ديوان الأعشى: ٧.

قال أبو عبيده: تأول حبه أي تفسيره ومرجعه أي أن حبه كان صغيراً في قلبه فلم يزل يثبت حتى أصبح فصار قديماً كهذا السقب الصغير لم يزل يشب حتى صار كبيراً مثل أمه وصار له ابن يصحبه, وظاهر هذا التفسير (١).

٢ - بمعنى ما يرجع إليه الأمر, وهو العاقبه والمصير (٢), كما في قوله تعالى:

<فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا> (٣).

٣ - ما يرجع إليه صدق الأمر الموعود به وتحققه (٤), في قوله تعالى:

<هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا- تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ> (٥).

٤ - ما ترجع إليه الرؤيا من مفاد, بمعنى تعبير الرؤيا (٦), كما في قوله تعالى:

<قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ> (٧).

٥ - ما يرجع إليه العمل من عله أو حكمه (٨), كما في قوله تعالى:

١- ينظر: الزبيدي - تاج العروس: ١٤/٢٣.

٢- ينظر: الشريف الرضى - حقائق التأويل: ٨ والثعالبي - تفسير الثعالبي: ١/٤٣.

٣- سورة النساء: ٥٩.

٤- ينظر: الطوسي - التبيان: ٢/٤٠٠ وابن الجوزي - زاد المسير: ٣/١٤٢.

٥- سورة الأعراف: ٥٣.

٦- ينظر: السمرقندي - تفسير السمرقندي: ٢/٢١١ ومحمد حسين الطباطبائي - الميزان في تفسير القرآن: ٣/٢٦.

٧- سورة يوسف: ٤٤.

٨- ينظر: محمد حسين الطباطبائي - الميزان في تفسير القرآن: ٣/٤٩ والشنقيطي - أضواء البيان: ٣/٤٩.

﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ (١).

٦ - الجمع والإصلاح, كما في قول العرب: (أول الله عليك أمرك, أي جمعه, وإذا دعوا عليه قالوا: لا أول الله عليك شملك) (٢).

٧ - الطلب والتحرى: كما (يقال: تأولت في فلان الأجر إذا تحرته وطلبته) (٣).

٨ - السياسة, يقال: (آل الأمير رعيته يؤولها أولاً وإيالا, أي ساسها وأحسن رعايتها) (٤).

وغير ذلك من المعانى التى وسعتها هذه المادة, وعلى ذلك جاء الاصطلاح بصورة مهلهله لا تمثل حداً يسور المراد من التأويل.

فالتأويل اصطلاحاً عرف بعده تعريفات, أخذت عده أنحاء, فمنها:

١ - الكشف والبيان, بالمعنى المرادف للتفسير (٥).

٢ - بيان المراد, الذى يراد به التفسير تاره, والأعم منه تاره, والأخص منه تاره. فإنه يستعمل مره عاماً, ومره خاصاً, نحو "الكفر" يستعمل تاره فى الجحود

١- - سورة الكهف: ٨٢.

٢- - ابن منظور-لسان العرب: ١١ / ٣٣.

٣- - المصدر نفسه.

٤- - ينظر: الجوهري- الصحاح: ٤/١٦٢٨.

٥- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٧ / - ١٨٨ وأبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٢ / ٤٠٠ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ١٦ / ١٦٠.

المطلق، وتاره فى جحود البارئ خاصه، و"الإيمان" المستعمل فى التصديق المطلق تاره، وفى تصديق الحق تاره(١).

٣ - إعمال الفكر فى استجلاء المراد، فىكون التأويل متعلقاً بالدرايه، كما أن التفسير يتعلق بالروايه(٢).

٤ - توجيه لفظ يدل على معان مختلفه إلى واحد منها، لما ظهر من الأدله(٣)، أو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، لدليل يقترن به(٤).

٥ - حمل الظاهر على المحتمل المرجوح(٥)، أو ترجيح لأحد المحتملات من دون قطع بصحه المراد(٦).

٦ - صرف الآيه إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآيه غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط(٧).

٧ - أخص من التفسير، والتفسير أعم منه، وأكثر استعمال التفسير فى الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى والجمل وأكثر ما يستعمل فى الكتب الإلهيه، والتفسير يستعمل فيها وفى غيرها(٨).

١- ينظر: الزركشى - البرهان: ٢/١٤٩-١٥٠ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ١٦ / ١٦٠.

٢- ينظر: الزركشى - البرهان: ٢/١٥٠.

٣- ينظر: السيوطى - الإتقان: ٢/٤٦٠.

٤- ينظر: عبد الفتاح أبو سنه، على محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود - مقدمه تفسير الثعالبي: ١/٤٣.

٥- ينظر: السبكى - جمع الجوامع: ٢/٨٨ والشوكانى - إرشاد الفحول: ١/٢٩٨.

٦- ينظر: الآمدى - الإحكام: ٣ / ٥٣.

٧- ينظر: السيوطى - الإتقان: ٢/٤٦٢.

٨- ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٦٠.

٨ - التأويل ما يتعلق بباطن الخطاب, كما أن التفسير يتعلق بظاهر الخطاب(١).

إلى غير ذلك من التعريفات وما تحملها من المعاني(٢), التي تنبئ عن الفروق فيما بينها, لذا نُسب الجهل لمن قصر من المفسرين عن فهم حد التأويل(٣).

وعلى ذلك فقد اختلف فى التأويل بين القبول والرفض, وابتنى بعض الخلاف على القول بإمكان ورود ما لا يعلم معناه من الخطاب القرآنى, وعدم إمكان ذلك, وكذا القول بوقوع المجاز فى القرآن, وإنكاره(٤), فمنهم من رده مطلقاً, ومنهم من أفرط فى قبوله, ومنهم من توسط بين الأمرين, كمن جوّزه بشروط(٥).

وقد تشبث مانعو التأويل مطلقاً بأنه مخالفه لطريقه السلف, وأن فتح باب التأويل يخرج بالنص القرآنى عن المراد, وأنه قول بغير علم, وهو منهى عنه بدلاله ما روى عن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم:

«من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»(٦).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم:

«من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»(٧).

وقد ادعوا أن كل آيه ورد فيها بيان نقلى, بدلاله ما رواه الترمذى (ت ٢٧٩هـ)

١- ينظر: المصدر نفسه: ٢/٤٨٧.

٢- ينظر: الآمدى- الاحكام: ٣/ ٥٢-٥٤ ومحمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن: ٢٠-٢٢.

٣- ينظر: محمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن: ٢٠.

٤- ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٧٩ - ٨٠.

٥- ينظر: السيوطى - الإيقان: ٢ / ١٥ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ١ / ٣٧ وج ٢ / ٢٦٠.

٦- أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ١ / ٢٣٣ والترمذى- سنن الترمذى: ٤ / ٢٦٨.

٧- الترمذى - سنن الترمذى: ٤ / ٢٦٩.

عن قتاده (ت ١١٧هـ) أنه قال: «ما فى القرآن آيه إلا وقد سمعت فيها شيئاً» (١)، وذلك يستلزم الالتزام بهذا المنقول.

وواجه ذلك تياراً مضاداً بوصف التأويل هو التدبر واتباع طريق العقل فى استجلاء المراد، وأن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع، إذ كيف يمكن أن يرد الشرع بما لا يفهمه العقل، وهو دليل الشرع الذى يحكم بأنه حق، وعلى ذلك يمكن صرف الآيه التى تخالف ظاهر حكم العقل إلى معنى من طريق الاستنباط تحتمله الآيه موافق لما قبلها وما بعدها، على أن يكون غير مخالف للكتاب والسنة، فذلك غير محذور على العلماء بالتفسير، فقليل أن التأويل واجب فى بعض الموارد، حتى بالغوا بأن بعض الآيات يحتمل كل منها مائة قول (٢)، «فهذا وأمثاله ليس محظوراً على العلماء استخراجها، بل معرفته واجبه» (٣)، كما أيدوا قولهم بأن القرآن يحتتمل وجوهاً يمكن تثويرها، وعضدوا ذلك بأدله نقلية وعقلية، فمنها ما روى عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: أنه قال:

«القرآن ذلول ذو وجوه محتمله، فاحملوه على أحسن وجوهه» (٤).

قال الزركشى (ت ٧٩٤هـ): (وقوله "ذلول" يحتتمل وجهين:

أحدهما أنه مطيع لحامله، ينطق بألسنتهم.

الثانى أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: "ذو وجوه" يحتتمل معنيين:

أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتتمل وجوهاً من التأويل.

١- - المصدر نفسه.

٢- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ١٥٠.

٣- - المصدر نفسه: ٢/١٥١.

٤- - الدارقطنى - سنن الدارقطنى: ٤/٨٢.

والثانى أنه قد جمع وجوها من الأوامر والنواهي، والترغيب والترهيب، والتحليل والتحريم.

وقوله "فاحملوه على أحسن وجوهه" يحتتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: الحمل على أحسن معانيه.

والثانى: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام، وفيه دلالة ظاهره على جواز الاستنباط والاجتهاد فى كتاب الله (١).

ومنهم من قسم التأويل إلى قسمين مقبول وغير مقبول:

فيقبل بشرط «أن يكون الناظر المتأول أهلاً لذلك، وأن يكون اللفظ قابلاً للتأويل بأن يكون اللفظ ظاهراً فيما صرف عنه محتملاً لما صرف إليه، وأن يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحاً على ظهور اللفظ فى مدلوله، ليتحقق صرفه عنه إلى غيره.

وإلا- فبتقدير أن يكون مرجوحاً، لا يكون صارفاً ولا معمولاً به اتفاقاً وإن كان مساوياً لظهور اللفظ فى الدلالة من غير ترجيح، فغاياته إيجاب التردد بين الاحتمالين على السوية» (٢).

وهذا من المحاولات الجادة لتأسيس منهجى محايد، إذ أن ما عرض البحث من مشكلات ومصادرات وخلاف، إنما هو ناتج عن الافتقار إلى النظره الموضوعيه الشموليه لهذه المناهج، ورسم خطوط عامه تسيير عليها العمليه التفسيريه تحكماً ضوابط تحصنها عن الزيغ والانحراف.

فإن الخطوات التى تتبع فى المنهج النقلى ما دامت ترمى إلى ذات الهدف الذى

١- ينظر: البرهان: ٢ / ١٦٣.

٢- الآمدى- الإحكام: ٣ / ٥٣-٥٤.

تنشده المناهج الأخر في بيان المراد، فإنها لا بد أن تبصر بعين العقل وتطبيق الموازين لتمييز المصادر من غير المصادر من الأحاديث التفسيرية، وإعمال الفكر في دلالته، فإن لم يوجد ما يفسر النص القرآني من السنه الشريفه، وكان هناك معنى محتمل لا يتعارض مع عموميات القرآن الكريم والسنه الشريفه، يكشف عنه اجتهاد المفسر فلا مانع منه، وكذا لو خالف المعنى الظاهر من الآيه ضروره من ضرورات العقيدة الثابته بالعقل أو النقل الصحيح، فلا ضير أن يبحث العقل عما يؤول إليه من معنى تحتمله لغه النص، ويكون منسجماً والسياق القرآني، فكل ذلك لا يتقاطع مع المنهج النقلي.

فالإفراط في إى منحى من هذه المناهج والوقوف في وجه المنهج الآخر، وكذا التفريط بما للمنهج الآخر من الأدوات، من أهم العوامل التي وقفت عائقاً في طريق مسيره التأسيس المنهجى للنص القرآني، مع ما واكبه من دوافع وأغراض وظروف ابتليت بها هذه الأمة بواسطة حسد الآخرين وجهل بعض المسلمين.

فانبرى علماء المسلمين بلم شتات الأسس الضابطه، فكان نتاج ذلك عده مصنفات منها ما استقل لبيان هذه الأسس، ومنها مصنفات اشتملت جملة من هذه الأسس، وذلك ما سيدكر البحث نماذج له فيما يأتى.

مما كتب فى تأسيس قواعد التفسير

اشاره

مرّت عمليه التأسيس المنهجى للتفسير بمخاض، إذ تبين أنه كان على مراحل حتى وصل إلى درجه من النضوج كعلم مدوّن، بعد التسليم بوجوده متناثراً فى الكتب التى عنيت بفهم المراد من النص القرآني، مع القطع بتوظيفه كآليه للأداء التفسيري، لكن دواعى الحاجه إلى الاستقلال ظهرت متأخره. وقد ألمع البحث فى صدر هذا الفصل إلى بدايات نشوء التأسيس المنهجى وتطوره. وسيأتى البحث على ذكر المصنفات التى تناولت هذا التأسيس، مقدماً منها:

إشاره

بعد شعورهم بالحاجه لاستقلال التدوين للأسس المنهجيّه ألف جماعه من أهل العلم كتباً تتعلق بهذا العلم, مشيرين إلى ضروره توظيف ضوابط خاصه تحكم العمليه التفسيريّه من خلال هذه الأسس التي قد وسمها بعضهم بأصول التفسير أو القواعد التفسيريّه, ولم تكن هذه المصنفات على نسق واحد من الترتيب, أو من حيث الماده العلميّه, إذ أنها كانت بمنزله إرهاصات العمليه التأسيسيه, كما هو الحال في أى مشروع بناء نظرى لعمليه فكريّه. فكان من بواكير تلك المصنفات:

١ - النكات القرآنيه

المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ).

توصيف الكتاب: أصل الكتاب فصول في أصول التفسير وضعها المؤلف كمقدمه لكتابه "جامع التفاسير", وتوجد نسخه مخطوطه منها في المكتبه المركزيه الجامعه لمحمد بن سعود الإسلاميه بالرياض, تحت عنوان "النكات القرآنيه", بحسب ما أشار محقق هذا الكتاب, والذي أسماه "مقدمه جامع التفاسير", منضمّاً إلى تفسير سوره الفاتحه ومطالع سوره البقره (١), وقد أشار الراغب الأصفهاني في مقدمه هذا الكتاب إلى قصده من تأليفه قائلاً: (القصده في هذا الإملاء - إن نَفَسَ اللهُ في العمر, ووقانا نُوبَ الدهر, وهو مرجو أن يسعفنا بالأمرين - أن نبين من تفسير القرآن وتأويله نكتاً بارعه, تنطوي على تفصيل ما أشار إليه أعيان الصحابه والتابعين, ومن دونهم من السلف المتقدمين - رحمهم الله - إشاره مجمله, ونبين من ذلك ما ينكشف عنه السر, ويثلج به الصدر) (٢).

١- - ينظر: الراغب الأصفهاني - مقدمه جامع التفاسير: ٩.

٢- - المصدر نفسه: ٢٧.

فكانت غايته بيان جملة من مهمات أصول التفسير وأسسها التي تقوم عليها العملية التفسيرية، وبالرغم من أنها كانت المحاولة التدوينية الأولى بحسب ما وصل من مؤلفات القدماء في هذا الشأن إلا أنها اضطمت مهمات من أسس تفسير النص القرآني، والتي اقتصها من جاء بعده كابن تيمية ومن اقتفى أثره، كما يظهر للمتأمل عند ملاحظته مقدمه ابن تيمية ومقارنتها مع ما ذكره الراغب في نكاته.

وابتدأ كتابه باستهلال مقتضب أشار فيه إلى الداعي في تأليفه، ثم جاء بعدها على عده مباحث في فصول، منها:

فصل في بيان ما وقع فيه الاشتباه من الكلام المفرد والمركب.

فصل في أوصاف اللفظ المشترك.

فصل في الآفات المانعة من فهم المخاطب مراد المخاطب.

فصل في عامه ما يوقع الاختلاف ويكثر الشبه.

فصل في أقسام ما ينطوي عليه القرآن من أنواع الكلام.

فصل في كيفية بيان القرآن.

فصل في الفرق بين التفسير والتأويل.

فصل في الوجوه التي بها يعبر عن المعنى وبها يبين.

فصل في الحقيقه والمجاز.

فصل في العموم والخصوص من جهة المعنى.

فصل في بيان الألفاظ التي تجيء متناهيه في الظاهر.

فصل فيما يحتاج إليه في التفسير من الفرق بين النسخ والتخصيص.

فصل في بيان الآلات التي يحتاج إليها المفسر.

ولعل هذه العنوانات تغنى عن الإطراء بهذا المؤلف النفيس الذى أغمط حقه جهلا به, أو لدواعى تطرفيه تنظر بمنظار معرفه الحق بالرجال لا الرجال بالحق.

فلعل الراغب ممن أضاعته الموضوعيه التى اتبعها فى كتابه التفسيري هذا, ومبانيه العقائديه التى انتقاها, فهو ممن لم يجزم بكونه من علماء الجمهور أو الإماميه أو المعتزله أو الأشعريه, فصارت من أسباب استبعاد الإشاره إليه بأنه الأول فى تدوين الأسس المنهجيه لتفسير النص القرآنى. قال محقق كتابه "مقدمه جامع التفاسير": «وقد جرى فى تفسيره على نفس الأصول التى قررها فى المقدمه, وهو يحاول دائماً تصحيح كل قول باعتبار يُشهد له إن أمكن, ولا يرده إلا إذا كان ظاهر الفساد, واضح البطلان. وقد وفق الراغب فى هذا النهج الذى سلكه توفيقاً كبيراً نتيجة لقدرته الفائقه على السبر والتقسيم, وإدراك الدقائق والفروق, وردّ الجزئيات إلى كلياتها, وعدم تعصبه لمذهب معين, مما جعله صاحب شخصيه مستقله فى الفهم, يصعب إدراجه ضمن مذهب محدد...»(١).

ومع ما ألمح البحث إلى مميزات هذا الكتاب من حيث أنه باكوره الأسس, وانتظامه للهام منها, إلا أنه يبقى غير واف بالحاجه واتساعها وافتقارها إلى ما يواكب الحركه التفسيريه المعاصره وأسلوبها التعبيري الذى يختلف عما كانت عليه الأساليب القديمه نظراً لضروره الانفتاح العلمى والمعرفى والثقافى.

طبغات الكتاب:

طبع الكتاب من دون تحقيق بمطبعه الجماليه - ١٣٢٩ - مصر.

طبع بتحقيق أحمد حسن فرحات - دار الدعوه - الكويت.

١- - ينظر: الراغب الأصفهاني - مقدمه جامع التفاسير - مقدمه المحقق -: ١٣.

٢ - الإكسير في علم التفسير

المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي البغدادي (ت ٥٧١٦هـ).

توصيف الكتاب: عرض فيه لبيان مهمات الأسس المنهجية للتفسير، مولياً المباحث البلاغية جلّ اهتمامه. إذ تناول فيه ما ينبغي أن يضطلع به العالم المتصدى لتفسير القرآن الكريم من علوم مختلفه في طليعتها علم البلاغه، إذ عرج في صلب الكتاب إلى الكثير من فروع البلاغه، محتفلاً فيه بالشواهد الشعريه والنصوص النثريه والفنيه.

وتتضح مدى أهميه الكتاب في التأسيس المنهجي للتفسير لدى مطالعه ما صدر به من ذكر سبب تأليفه، قائلاً:

«فإنه لم يزل يتلجلج في صدرى إشكال علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أر أحداً منهم كشفه فيما ألفه، ولا نحاه فيما نحاه، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جمر الطريق؛ لوضع قانونٍ يعول عليه، ويصار في هذا الفن إليه، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب، مُردِّفاً له بقواعد نافعه في علم الكتاب، وسميته الإكسير في قواعد علم التفسير، فمن ألف على هذا الوضع تفسيراً، صار في هذا العلم أولاً وإن كان أخيراً، ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال، بل وضعت لمن لا يغترّ بالمحال، وعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال» (١).

وجعله على مقدمه وأقسام:

فالمقدمه: في بيان التفسير والتأويل.

القسم الأول: سبب احتياج بعض قراء القرآن للتفسير والتأويل.

القسم الثانى: فى بيان العلوم التى اشتمل القرآن عليها، وينبغى للمفسر النظر فيها.

القسم الثالث: فى علم المعانى والبيان.

طبعه الكتاب: طبع بتحقيق عبد القادر حسين - مكتبه الآداب - ١٩٧٧م - مصر.

٣ - مقدمه فى أصول التفسير

مؤلف الكتاب: أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحرانى (ت ٥٧٢٨هـ).

توصيف الكتاب: يعد هذا الكتاب من أوائل المصنفات التأسيسيه، التى ظهرت جراء الحاجه إلى هذا العلم، بيد أن المؤلف لم يطلق عليه اسم "مقدمه فى أصول التفسير"، ولم يضع له اسماً، إذ أنه عباره عن ردّ على سائل سأله أن يكتب له جمله من الأمور التى تتضمن قواعد كليه تعينه على فهم القرآن ومعرفه تفاسيره ومعانيه، ويظهر ذلك بجلاء من خلال ما صرح به فى مطلع مقدمته قائلاً: «أما بعد فقد سألتنى بعض الإخوان أن أكتب له مقدمه تتضمن قواعد كليه تعين على فهم القرآن ومعرفه تفاسيره ومعانيه، والتميز فى منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل، فإن الكتب المصنفه فى التفسير، مشحونه بالغث والسمين...»^(١).

وقد سماه "مقدمه فى أصول التفسير" فيما بعد شيخ الحنابله أو قاضى الحنابله بدمشق محمد جميل الشاطبى الذى نشر رساله عام ١٣٥٥هـ، وكانت قد نشرت قبله من دون اسم، ثم نشرها هو وسماها^(٢).

وقد اشتمل الكتاب على مباحث، منها:

١- مقدمه فى أصول التفسير: ١.

٢- ينظر: منتدى التفسير - <http://forum.islamacademy.net/irchive/index.php>.

* اختلاف السلف فى التفسير, وأنه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

* الخلاف الواقع فى التفسير من جهة الاستدلال.

* أحسن طرق التفسير.

* تفسير القرآن بأقوال الصحابه.

* أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة.

* أهميه معرفه أسباب النزول.

* حكم الإسرائيليات, وحكم أحاديث التفسير المرسله.

* تفسير القرآن بالرأى.

وغير تلك المباحث مما يتعلق بالتفسير مما له دخل فى التأسيس المنهجى للتفسير, إلا أنه مع اختصاره وحسن جمعه يبقى من البواكير المفتقره إلى التهذيب, وإجاده التنظيم, والموضوعيه التى بها يمكن تسريه هذه الأسس على جميع مذاهب التفسير ومشاربه.

طباعات الكتاب:

أ - طبع بتحقيق جميل الشطى - دار الآثار فى دمشق.

ب - طبع بتحقيق محب الدين الخطيب - المطبعه السلفيه - مصر - ١٣٧٢هـ, ١٣٨٥هـ, ١٣٩٧هـ.

ج - طبع بتحقيق عدنان زرزور - نشر دار القرآن الكريم - الكويت ومؤسسه الرساله فى بيروت - ١٣٩٢هـ.

د - طبع فى مجموع فتاوى ابن تيميه - تحقيق عبد الرحمن العاصمى النجدى - نشر مكتبه ابن تيميه.

أ - شرح محمد بن صالح العثيمين - نشر دار الوطن - الرياض - ١٤١٥هـ.

ب - شرح عبد المنعم إبراهيم في كتاب سماه "النكت المتممه لمقدمه ابن تيميه" - نشر مكتبه نزار مصطفى الباز - مكه المكرمه - ١٤١٨هـ.

٤ - التيسير في قواعد علم التفسير

مؤلف الكتاب: أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الكافيجي (ت ٥٨٧٩هـ).

توصيف الكتاب:

اشتمل الكتاب جمله من أسس التفسير، إلا أن جلّ ما فيه لا يخرج عما انتظمه كتاب البرهان للزرکشي (ت ٧٩٤هـ)، وذلك لا يقلل من شأن هذا الكتاب إذ أنه كتاب اختص بذكر الأسس، بيد أن كتاب البرهان من كتب علوم القرآن انتظم جمله وافر من الأسس والقواعد والعلوم الأخر.

ابتدأ المؤلف كتابه بقوله: (الحمد لله الذي انزل القرآن رحمه للأنام...) ورتبه على باين وخاتمه.

ذكر في الباب الثاني أسساً وقواعد تفسيريه، في بيان:

* المحكم والمتشابه.

* التعارض والترجيح.

* الناسخ والمنسوخ.

* شروط راوى التفسير... وما إلى ذلك.

طبعه الكتاب:

طبع بتحقيق ناصر بن محمد المطرودي، نشر دار القلم - دمشق، ودار الرفاعي في الرياض - ١٤١٠هـ.

٥ - التحبير في علم التفسير

مؤلف الكتاب: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

توصيف الكتاب: استهله بقوله: «أما بعد فإن العلوم وإن كثر عددها وانتشر في الخافقين مددها فغايتها بحر قعره لا يدرك ونهايتها طود شامخ لا يستطاع إلى ذروته أن يسلك ولهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرق إليه من المتقدمين الأسباب وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينه علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث»^(١).

وقد أشار فيه إلى اقتفائه أثر جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيني (ت ٨٢٤هـ) في كتابه "مواقع العلوم من مواقع النجوم" فزاد عليه «مهمات لم يستوف الكلام عليها فجردت الهمة إلى وضع كتاب في هذا العلم وأجمع به إن شاء الله تعالى شوارده وأضم إليه فوائده وأنظم في سلكه فرائده»^(٢).

ولما كان السيوطي قد عدّ البلقيني الأول في تدوين الأسس التفسيرية، فأراد أن يكون الثاني في إيجاد هذا العلم، وليجمع شتاته، وقد فصل توصيفه في كتابه الإتيان^(٣). وإجمال توصيفه: أنه قسمه بعد المقدمة على مائه وبابين، تناول فيه أنواعاً بدأها بالإشارة إلى أسباب وظروف وأحوال النزول وتوظيف ذلك في العملية التفسيرية، ثم أشار إلى أهميه الروايات التفسيرية وبيان الأسس الضابطة للأداء والتحمل وبعض

١- - السيوطي - الإتيان: ١ / ٢٠.

٢- - المصدر نفسه: ١/٢١.

٣- - ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٢-٢٤.

درجات هذه الروايات من حيث القوه والضعف, ثم عرج على القراءات وما يمت منها بصله بالأداء التفسيري للنص القرآني, ثم نقل الكلام إلى الأدوات اللغويه والبلاغيه وعلوم القرآن وأسسها الحاكمة على فهم المراد من الخطاب الإلهي في القرآن الكريم, ثم عرض إلى ما يتعلق بالمفسر من آداب وإمكانيات أخرى.

والملاحظ على هذا الكتاب أنه متداخل التبويب, إذ أنه مزج بين بعض أبوابه في علوم اللغة وعلوم القرآن والبلاغه والنحو, كما أدخل القراءات في ضوابط الروايه, ولعل ذلك لعدّ القراءات إنما هي روايات تخضع لقواعد الحديث, بيد أن الروايات المتعلقة بالنزول هي الأخرى ينبغي أن تخضع لتلك القواعد لئتم تقديم الراجح منها على المرجوح والأخذ بدلاله الراجح ومفاده. كما اتسم الكتاب بالشموليه التي تقلل من تخصص الكتاب بالأسس الحاكمة في العمليه التفسيريه.

طبعه الكتاب:

طبع بتحقيق الدكتور فتحى عبد القادر فريد نشرته دار العلوم للطباعه والنشر بالرياض - ١٤٠٢هـ - فى مجلد.

٦ - أصول التفسير

مجترأ من كتاب النقايه.

مؤلف الكتاب: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ).

توصيف الكتاب: وهو كراس صغير مقتضب, جعل فيه مؤلفه ما يراه زبده فى أصول التفسير, إذ أنه جزء من كتاب تناول جملة من العلوم وقواعدها ومختصرات من شواهدها, إذ أنها ضمت أربعة عشر علماً, فقد جاء هذا الكتاب بغايه الإيجاز والاختصار, فقام مؤلفه بشرحه وتحليل معانيه فى كتاب أسماه: "إتمام الدرايه", الذى قال فى مقدمته: «وبعد فلما ظهر لى تصويب الملحنيين على فى وضع شرح على الكراسه

التي سميتها بالنقاية، وضمنتها خلاصه أربعة عشر علماً، وراعت فيها غاية الإيجاز والاختصار، وأودعت في طي ألفاظها ما نشره الناس في الكتب الكبار بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها ولا يحرم الفطن المتأمل لدقائقها من خيرها بادرت إلى ذلك قصداً لعموم العائده وتمام الفائدة وإبرازاً لما أنا باستخراجه أخرى، إذ صاحب البيت بما فيه أدري، وسميته إتمام الداربه لقراء النقاية»^(١).

فكان ما يتعلق من الأسس التفسيريه موزعاً على مقدمه مشتمله على التعريف بالتفسير ثم التعريف بالقرآن ثم بيان حد السوره والآيه، ثم تقسم البحث على التفسير بالرأى وبيان حرمة، وما يتعلق بأسباب النزول وأهميتها في التفسير، ومباحث المعاني المتعلقة بأحكام انتظمت جملة من علوم القرآن ومباحث اللغة والنحو والصرف والبلاغه، وختم كلامه بما يتعلق بالمفسر من آداب ومعرفة بالمفسرين السابقين.

وقد مائل هذا الشرح - شرح النقاية - كتاب التحبير في علم التفسير للمؤلف نفسه، إلا أن التحبير أوسع منه في شواهد، وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله: «وغير ذلك مما بسطناه في التحبير»^(٢)، وقوله: «وقد بينته في التحبير»^(٣)، و«وقد بينت علته في التحبير»^(٤) و«.. وله أنواع كثيره جداً بسطناها في التحبير»^(٥).

طبغات الكتاب وشروحه:

أ - مطبوع بشرح مؤلفه، وتحقيق: إبراهيم العجوز - دار الكتب العلميه - بيروت - ١٤٠٥هـ.

١ - - السيوطي - إتمام الداربه: ١.

٢ - - السيوطي - إتمام الداربه: ٢١.

٣ - - المصدر نفسه: ٢٢.

٤ - - المصدر نفسه: ٢٣.

٥ - - المصدر نفسه: ٣٧.

ب - مطبوع بشرح مؤلفه - الهند - طبعه قديمه.

ج - مطبوع بشرح الشيخ حسن مطر الناصري, بعنوان: "الوقايه فى شرح النقايه". كما أشار إليه صاحب الذريعه إلى مصنفات الشيعة (١).

د - مطبوع بعنوان: أصول التفسير مجردا عن النقايه - بشرح القاسمى (٢).

إلى غير ذلك من الشروح والطبعات.

٧ - منظومه التفسير

مؤلف الكتاب: عبد العزيز الرئيس الزمزمى عز الدين أبى على اليبضاوى الشيرازى الأصل ثم المكى الزمزمى الشافعى المتوفى سنه (٥٩٧٦هـ).

توصيف الكتاب: وهى نظم لما أودعه السيوطى فى كتابه النقايه، كما قال فى مقدمتها:

«أفردت نظماً من النقايه *** مهبداً نظامها فى غايه» (٣)

وقد قسمها ناظمها على عقود، والعقود على أنواع، فبعد المقدمة وبيان حُدِّ علم التفسير، جاء فى العقد الأول على بيان ما يرجع إلى التزول زماناً ومكاناً، وهو اثنا عشر نوعاً، ثم العقد الثانى، فى بيان ما يرجع إلى السند، وهى ستة أنواع، ثم العقد الثالث، وتكفل بالمباحث التى تعنى بما يرجع إلى الأداء وهى ستة أنواع. ثم العقد الرابع، وفيه بيان ما يرجع إلى علمى المعانى والبيان، وهى سبعة، ثم العقد الخامس الذى تكفل بما يتعلق بعلوم القرآن وهو أربعة عشر نوعاً، ثم العقد السادس فى ما يرجع إلى المعانى المتعلقه بالألفاظ، وهى ستة، ثم ختمها بأمور اشتملت على أربعة أنواع.

١- ينظر: أغا بزرك الطهرانى: ٢٥/١٣٤.

٢- ينظر: اليان سر كيس - معجم المطبوعات العربيه: ٢ / ١٩٦٤.

٣- الزمزمى - المنظومه: البيت الخامس.

طبغات المنظومه وشروحها:

طبعتها مستقلة: محمد بلقاسم البكرى. وشرح هذه المنظومه: محمد بن على بن عبد الرحمن المسارى الحضرمى (ت ١٣٥٤هـ)،
واسم شرحه نهج التيسير شرح منظومه الزمزمى فى أصول التفسير.

وشرح: علوى بن عباس المالكى (ت ١٣٩١هـ) بحاشيه على الشرح السابق سماها "فيض الخير وخلصه التقرير".

وشرح: محمد ياسين بن عيسى الفادانى المكى (ت ١٤١١هـ) وذلك بوضع حاشيه على المنظومه المذكوره.

طبعت المنظومه المذكوره وشرحها والحاشيتان عليه فى مؤسسه خالد للتجاره والطباعه فى الرياض من دون تاريخ.

شرح: محمد يحيى بن الشيخ أمان فى كتابه التيسير شرح منظومه التفسير، طبع هذا الشرح فى مطبعه مصطفى محمد صاحب
المكتبه التجاربه الكبرى فى مصر - ١٣٥٥هـ.

حققتها مستقلة: عبدالرحمن بن معاضه الشهري، ونشرها على الموقع الإلكتروني: مكتبه شبكه التفسير والدراسات
القرآنيه: www.tafsir.net - وعلى بريده الإلكتروني: Amr3s@hotmail.com - فى ٢٦/٣/٢٧هـ.

٨ - الفوز الكبير فى أصول التفسير

مؤلف الكتاب: أبو عبد العزيز أحمد بن عبد الرحيم أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى الهندى، المعروف بـ "شاه ولى الله
الدهلوى" (ت نحو ١١٧٦هـ).

توصيف الكتاب: أشار فيه مؤلفه إلى مسائل هامه فى أصول التفسير، بسط فيه الكلام حول جملة من العلوم المرتبطه بالتفسير
مبيناً القواعد والأسس التى لا بد للمفسر

من أن يلّم بها حتى يكون على بينه من أمره حين يعرض لفهم المراد من آيات القرآن الكريم، وختم الكتاب بذكر طبقات المفسرين وبغريب القرآن.

طبعت الكتاب وترجمته.

لما كان المؤلف قد ألفه بالفارسيه، فترجم بعد وفاته إلى العربية والأردية ونشر بهما (١)، فقد ترجمه سليمان الندوي، كما هو مثبت في المطبوع.

طبع في دار البشائر الإسلاميه - بيروت - ١٤٠٧هـ.

٩ - توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل

مؤلف الكتاب: محمد بن سليمان بن محمد رفيع التنكابني (ت ١٣٠٢هـ).

توصيف الكتاب: يتناول قواعد التفسير والتأويل وإعجاز القرآن الكريم وتواتره. وقد ألمع في هذا الكتاب إلى جملة من القواعد الضرورية لتفسير النص القرآني معبراً بعبارة: "لابد للمفسر"، كقوله: (لابد للمفسر أن يلاحظ جامعيه كل آية من الآيات لجوامع العلوم) (٢) مشيراً بذلك إلى التأمل في المعاني التي يمكن أن تفاد من الآيه وعدم التحجر على ما ذكره مفسر من المفسرين، وكأنه ينوه ضمناً إلى مسأله الجرى والتطبيق.

وكقوله: «لابد للمفسر من ذكر المحسنات اللفظيه وبيان المحسنات المعنويه» (٣)، مشيراً بذلك إلى أهميه علمي البديع والبيان، وأثرهما في العمليه التفسيريه. إلى غير ذلك مما له دخل في فهم المراد وبيانه، بأسلوب أدبي اعتمد السجع في صياغته.

ويلحظ عليه أنه اشتمل على ما يتعلق بالدفاع عن القرآن ونفي التناقض فيه،

١- ينظر: خير الدين الزركلي - الأعلام: ١ / ١٤٩.

٢- التنكابني - توشيح التفسير: ٦٢.

٣- المصدر نفسه: ٧٦.

موضحاً بعض وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم. وهذا مما يخرج بالكتاب عن التخصص الدقيق فى بناء الأسس المنهجية لتفسير النص القرآنى.

طبعه الكتاب:

طبع بتحقيق: جعفر السعدى الجيلانى - منشورات كتاب سعدى - قم - ١٤١١هـ.

١٠ - القواعد الحسان لتفسير القرآن

مؤلف الكتاب: عبد الرحمن بن ناصر السعدى (ت ١٣٧٦هـ).

توصيف الكتاب: اشتمل الكتاب على إحدى وسبعين قاعدة من قواعد التفسير، قال فى مقدمته: «فهذه أصول وقواعد فى تفسير القرآن الكريم، جليله المقدر، عظيمه النفع، تعين قارئها ومتأملها على فهم كلام الله، والاهتداء به، ومخيرها أجل من وصفها. فإنها تفتح للعبد من طرق التفسير، ومنهاج الفهم عن الله: ما يغنى عن كثير من التفاسير الخالية من هذه البحوث النافعة» (١).

وقد تضمنت هذه القواعد والأسس التفسيرية جملة من المباحث الهامة التى تتعلق بعلوم العقيدة واللغة والحديث والمنطق وأصول الفقه وعلوم القرآن، وأمور أخرى لها دخل فى فهم مراد الله تعالى فى القرآن الكريم.

ومع أنه جهد مشكور لا يستهان به، لم يخلُ من بعض المباحث الجزئية التى عدها قواعد بيد أنها لا تتصف بالكلية، كقوله: «من قواعد القرآن: أنه يبين أن الأجر والثواب على قدر المشقة فى طريق العبادة، ويبين مع ذلك أن تسهيله لطريق العبادة من منته وإحسانه، وأنها لا تنقص من الأجر شيئاً» (٢)، وبعض الأمور التى يمكن الاستغناء

١ - عبد الرحمن بن ناصر السعدى - القواعد الحسان: ١.

٢ - المصدر نفسه: ١٠٢.

عنها فى العمليه التفسيريه لعدم ضرورتها فى ذلك, كقوله: «الصبر أكبر عون على جميع الأمور... وهذه القاعده عظيمه النفع قد دل القرآن عليها صريحاً وظاهراً» (١), فهذه وإن كانت قاعده إرشاديه, إلا أنها مستفاده من القرآن, ولا دخل لها فى القواعد الحاكمه على العمليه التفسيريه التى توظف للكشف عن المراد.

طبعه الكتاب: طبع فى مطبعه أنصار السنه المحمديه - مصر - ١٣٦٦هـ - تصحيح محمد حامد الفقى. ونشرتها ثانيه مكتبه المعارف - الرياض - ١٤٠٠هـ.

ونشرها معهد الفرقان للعلوم الشرعيه - على موقعه الإلكتروني: www.Quranway.net.

١١ - أصول التفسير وقواعده

مؤلف الكتاب: خالد بن عبد الرحمن العك المدرس بدار الإفتاء العام بدمشق.

توصيف الكتاب: اشتمل الكتاب مجموعه من القواعد التى توضح الخطوط المنهجيه العامه التى سار عليها المفسرون القدماء إبان العمليه التفسيريه, وبذلك يمكن ضبط آليه توظيف الأدوات التى تستكشف بها المعانى المراده فى الآيات القرآنيه.

حيث قال فى مقدمه كتابه: (إن علم أصول التفسير هو العلم الذى يبين المناهج التى انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل فى استنباط الأسرار القرآنيه وتعريف الأحكام الشرعيه من النصوص القرآنيه التى تبنى عليها, وتظهر المصالح التى قصد إليها القرآن الكريم, فعلم "أصول التفسير" على هذا: هو مجموعه من القواعد والأصول التى تبين للمفسر طرق استخراج أسرار هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقه البشريه... (٢)).

وانقسم مخطط البحث فى هذا الكتاب على مقدمه, وستة أقسام تدور حول

١- - المصدر نفسه: ١٣١.

٢- - خالد بن عبد الرحمن العك - أصول التفسير وقواعده: ١١.

الأسس المنهجية فى تفسير النص القرآنى, والتى عبّر عنها بأصول التفسير وقواعده:

القسم الأول: المدخل لدراسه أصول التفسير وقواعده, وهو فى ستة عشر بحثاً. بدأها ببيان مكانه التفسير ونشأته...

القسم الثانى: قواعد التفسير فى المنهج النقلى والعقلى. صدره بتمهيد فى أمور منهجية عامه, أتبعه بفصلين.

القسم الثالث: قواعد التفسير فى بيان دلالات النظم القرآنى, وفيه ثلاثة فصول.

القسم الرابع: قواعد التفسير فى حالات وضوح الألفاظ القرآنية وإبهامها ودلالاتها على الأحكام, وله ثلاثة فصول.

القسم الخامس: قواعد التفسير فى حالات شمول الألفاظ القرآنية فى دلالاتها على الأحكام, وعدم شمولها. وله ثلاثة فصول.

القسم السادس: قواعد التفسير فى ضوابط الألفاظ القرآنية من حيث الروايه والقراءه والكتابه والتدوين والترجمه. وله ثلاثة فصول.

وقد رتب مصادر بحثه ومراجعته, مصنفاً إياها كلاً بحسب العلم الذى ينتمى إليه, فبداها بالتفسير, ثم علوم القرآن, ثم إعراب القرآن, ثم الفقه وأصوله, ثم الحديث الشريف وأصوله, ثم اللغه وعلومها, وختمها بما يمت إلى علوم متفرقه.

وقد بذل مؤلف الكتاب جهوداً كبيره فى جمع الجَمِّ من لباب أسس التفسير المنهجية, التى لا تخلو من القشور, والعذر فى ذلك أن هذا العلم مازال فى طور النضوج الأول, مع ما يحمل من خطوره تتطلب الدقه والسعه فى البحث, وقد أشار المؤلف إلى ذلك بقوله: «وهذا الكتاب الذى أقدمه إنما هو جامع لأشتات العلوم التى هى وسيله لعلم التفسير, ولا ازمع أنى جئت بما لم تستطعه الأوائل, فهذه دعوه قلما تستقيم لمن

يدعيها، وحسبى من ذلك أن أكون قد قربت به بعيداً، واقتنصت به شاردأً، وقيدت به آبدأً..» (١).

والملاحظ أن فصول الكتاب ومباحثه قد عُنوانت بـ "القواعد"، كما أن المؤلف وإن أتى على ذكر ما تعنيه الأصول، إلا أنه لم يشر إلى لفظ الأصول في آناء بحثه، بيد أن عنوان الكتاب هو: "أصول التفسير وقواعده".

وهذا الالتباس بين القواعد والأصول هو مما حدا بالبحث أن يعدل إلى عنوان شامل ألا وهو: "الأسس المنهجية".

طبغات الكتاب:

طبع الطبعة الأولى بإشراف محمد أبى اليسر عابدين - ١٩٦٨م.

طبع الطبعة الثانية طبعه موسعه ومنقحه - دار النفائس - بيروت - ١٩٨٦م.

١٢ - دراسات فى أصول التفسير

مؤلف الكتاب: محسن عبد الحميد (الدكتور).

توصيف الكتاب: كتبه مؤلفه لدواعى الحاجه إلى أصول ضابطه لتفسير القرآن الكريم، وأشار إلى ذلك فى المقدمة، قائلاً: «...كنت حريصاً على عرض الأصول النقليه والعقليه التى تضبط تفسير الآيات القرآنيه، وتوضح قواعده، كى تتكون عند الطلبة والمثقفين عقلية علمية واضحة مضبوطة تحول بينهم وبين الوقوع فى قبول تفسيرات واهيه مخالفه لتلك الأصول الدقيقه.

ولقد اقتنعت بأننا فى هذا العصر بأحوج ما نكون إلى هذا العلم لكثره ما انتشر من أخطاء شنيعه وتأويلات فاسده لا يوجهها إلا الهوى ولا يقودها إلا الجهل» (٢).

١- - خالد بن عبد الرحمن العك-أصول التفسير وقواعده: ١٢.

٢- - محسن عبد الحميد-دراسات فى أصول التفسير: ١.

وأشار فيه إلى كون «موضوعات هذا العلم الجليل مبعثره هنا وهناك في كتب التفسير وأصوله ومناهجه وعلوم القرآن والأصول, وإنما في كلياتنا الإسلامية وأوساطنا المثقفة المهتمه بمثل هذه الدراسات نحتاج إلى كتاب يلم بمسائل هذا العلم، ويعرضها بأسلوب واضح, بدأت بجمع مادتها وترتيبها من المصادر الكثيره الأصيله, القديمه منها والحديثه»^(١).

وتوزع كتابه على بايين, انتظمت فيهما عدة فصول, على النحو التالي:

الباب الأول: الأصول اللغويه.

الفصل الأول: وضع اللفظ للمعنى.

الفصل الثاني: استعمال اللفظ فى المعنى.

الفصل الثالث: فى ظهور المعنى وخفائه.

الفصل الرابع: فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى.

الباب الثانى: الأصول النقليه والعقليه.

الفصل الأول: الأصول النقليه.

الفصل الثانى: التفسير العقلى وضوابطه.

الفصل الثالث: التفسير العلمى وضوابطه.

الفصل الرابع: التعارض والترجيح بين نصوص القرآن.

واشتملت هذه الفصول على مسائل مهمه, ذكر فيها جمله من القواعد, اقتصر على القليل من الشواهد فيها, ولعل ذلك للإختصار, وكأنه احتذى طريقه الأصوليين فى طرح الأسس والقواعد, مشيراً إلى ما هو الراجح فى بعض ما عرض من الآراء, كما

ألمح على ذلك، قائلاً: «ولم أكتفِ بنقل الآراء، بل رجحت وحاولت أن أوصل القارئ حسب اجتهادى للرأى الصحيح والمنهج السديد»^(١).

فكانت هذه المحاولة من المحاولات الجادة فى بناء الأسس، حيث أنها امتازت بمنهجها المغاير لما نهجه معاصروه من حيث توزيع البحث ومسائله.

طبعه الكتاب: مطبعة الوطن العربى - الطبعه الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - بغداد.

١٣ - المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق

مؤلف الكتاب: محمد حسين على الصغير. (الدكتور) الأستاذ الأول المتمرس فى جامعه الكوفه. أستاذ البلاغ والدراسات القرآنيه فى جامعه الكوفه.

توصيف الكتاب: تناول فيه المؤلف المبادئ العامه للتفسير بالدراسه الجاده المخلصه بطريقه أكاديميه، والتي تهدف إلى الوصول إلى حقيقه التفسير فى سياقات موضوعيه، على وفق قواعد وشروط ومقدمات لا بد للمفسر من اتباعها لاستكشاف المراد من الخطاب الإلهى فى القرآن الكريم. قال فى مقدمته: «ومهمه هذه الدراسه مهمه أكاديميه تعنى بالوصول إلى حقيقه التفسير وعمليته اليوم فى ضوء البحث الموضوعى، ليتمكن من خلالها التعرف على أهميه التفسير وآدابه، ومصادره ومناهجه، ومراحله وهوامشه، فهى دراسه استقراء واستيعاب، وتاريخ وعرض، وتحليل ورأى، وهذه خطوط لا بد منها فى رصد حياه التفسير: ما كانت عليه، وما وصلت إليه، وما تكون فيه»^(٢). وانتظم الكتاب بعد المقدمه فى بايين:

الباب الأول: التفسير فى المستوى النظرى، واشتمل على خمس فصول:

١- - محسن عبد الحميد-دراسات فى أصول التفسير: ١.

٢- - محمد حسين على الصغير-المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ٥.

الفصل الأول: معالم التفسير.

الفصل الثاني: آداب التفسير.

الفصل الثالث: مصادر التفسير.

الفصل الرابع: مناهج التفسير.

الفصل الخامس: مراحل التفسير.

وكان الباب الثاني بعنوان: التفسير في المستوى التطبيقي, وقد اشتمل على فصلين كبيرين:

الفصل الأول: التفسير التسلسلي الموضوعي.

الفصل الثاني: التفسير التسلسلي التفصيلي.

ثم أنهى الكتاب بخاتمه وخلاصه ونتائج, وملخص تاريخي بطائفه من كتب التفسير عند المسلمين.

وقد ضمَّ الكتاب جهداً كبيراً انصب على بيان علم التفسير تعريفاً وتفريقاً بينه وبين التأويل, ملمعاً إلى أهميه العمليه التفسيريه وخطورتها, وضروره القيام بها لمن توفرت فيه شروط المفسر الموضوعيه والفنيه والنفسيه, وعدّ الآداب الموضوعيه شرطاً أساسياً وليس شرطاً احترازياً, وقد أوضح في ثنايا الكتاب جمله من الأسس التي لا بد منها للمفسر, والتي تُستمد من علوم شتى.

طبعت الكتاب:

طبع الكتاب مستقلاً - المؤسسه الجامعيه للطباعه والنشر - ١٤٠٣هـ - بيروت.

وطبع ضمن مجموعه من كتب المؤلف بعنوان "دراسات قرآنيه" - مركز نشر مكب الإعلام الإسلامى - ١٤١٣هـ.

وطبع مستقلاً - منشورات دار المؤرخ العربى - بيروت - ١٤٢٠هـ.

١٤ - بحوث في أصول التفسير ومناهجه

مؤلف الكتاب: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي (الدكتور)، أستاذ الدراسات القرآنية - كلية المعلمين - الرياض.

توصيف الكتاب: يقع الكتاب في ١٨٦ صفحة، تناول المؤلف فيها ما رأى فيه الحاجة الماسه لدى طلاب علوم القرآن في كلية المعلمين، وأفصح عن ذلك في مقدمه كتابه قائلاً: (لم أجد كتاباً يجمع أبوابه - يعنى أصول التفسير - بل منها ما لم يكتب فيه كتابه وافية، فرأيت أن الحاجة ماسه إلى وضع كتاب في أيدي الطلاب، يجمع لهم الشتات، ويكون لهم مرجعاً، يجمع عناصر الدرس، ويعينهم على التحصيل، ويفتح الباب لمن أراد أن يخوض العباب الزاخر» (١)).

وصدّره بمقدمه أوضح فيه سبب تأليف الكتاب، ثم دخل إلى مفردات موضوع كتابه بمباحث اشتملت على:

أولاً: التعريف بالتفسير وبيان مكانته وفضله.

ثانياً: نشأة علم التفسير ومراحلته.

ثالثاً: اختلاف المفسرين وأسبابه.

رابعاً: أساليب التفسير.

خامساً: طرق التفسير.

سادساً: مناهج التفسير.

سابعاً: إعراب القرآن الكريم.

ثامناً: غريب القرآن الكريم.

تاسعاً: الوجوه والنظائر.

عاشراً: قواعد مهمه يحتاج إليها المفسر.

حادى عشر: أهم المؤلفات فى التفسير ومناهجه.

بالرغم ممّا بذل المؤلف من جهد مشكور، إلا- أن خطه بحثه لم ترقَ إلى منهجيه من سبقه من الأكاديميين، لضعف الترابط الموضوعى بين مباحث الكتاب، فضلاً عن عدم انطباق بعض العناوين على مواضيعها، وله العذر أنه وضع الكتاب على نحو بحوث أو محاضرات تتوافق ومستوى معين من طلبه الدراسات الأولية بحسب ما يحتاجونه من المطالب. ونسأله تعالى عظيم الأجر للأيدى الفاضله التى تسهم فى وضع لبنات فى تأصيل هذا العلم وبنائه.

طبعه الكتاب: منشورات مكتبه التوبه - ١٤١٩هـ.

١٥ - قواعد التفسير جمعاً ودراسه

مؤلف الكتاب: خالد بن عثمان السبت (الدكتور) رئيس قسمى الدراسات القرآنيه والإسلاميه فى كليه المعلمين - الرياض.

توصيف الكتاب: يقع فى مجلدين، وأصله رساله دكتوراه مقدمه إلى الجامعه الإسلاميه، وقد ضمّنه المؤلف: ٣٨٠ قاعده منها ٢٨٠ قاعده أصليه - و ١٠٠ قاعده تبعيه، استنبطها من بطون كتب الأصول واللغه والتفسير وغيرها.

وقد أشار إلى بيان تقسيمه القواعد التفسيريه بقوله:

«القواعد التى ذكرتها فى هذا الكتاب على قسمين:

القسم الأول: قواعد أصليه. وأعنى بذلك القواعد المستقله، وهى التى صدرتها ب "قاعده"، وقد كتبت بخط مميز، وهى قرابه ثمانين ومائتى قاعده.

القسم الثانى: قواعد تبعيه. وهى التى ترد على سبيل الاستشهاد, أو تحت عنوان معين, مثل: "قضايا لا بد من مراعاتها" ونحو ذلك. وهى قرابه المائه, وقد كتبت بخط محبّر, وعليه يكون مجموع القواعد من القسمين: ثمانين وثلاثمائه قاعده» (١١).

وجدير بالذكر أن خطه البحث فى هذا الكتاب انفردت بتقسيمات مغايره لما عليه المؤلفات التى تناولت موضوع هذا العلم, كما يتضح من ملاحظه تقسيمه القواعد إلى أصليه, وتبعيه وهى فى الحقيقه من مصاديق القواعد أو الأسس كما هو الأسلم فى التعبير.

ومن خلال تتبع مفردات مباحث هذا الكتاب, يتضح تقسيمه على:

مقدمات وفوائد:

مقدمه منهجيه. تشمل على توصيف خطه البحث ومفرداته...

مقدمه علميه: تنتظم بيان ما تركب منه عنوان الكتاب.

فائده فى معرفه أهميه القواعد.

فائده فى بيان موضوع قواعد التفسير.

فائده فى بيان غايته. إلى غير ذلك من الفوائد.

مقاصد: اشتملت ثمان وعشرين مقصداً, تمثل لب العنوان الذى وضعه المؤلف لبيان بعض القواعد المتعلقة بعلوم القرآن واللغه والبلاغه والبيان وغيرها, وأنهى كتابه بخاتمه وتوصيات.

طبعه الكتاب:

طبع فى دار ابن عفان - المملكه العربيه السعوديه - ١٤٢١هـ.

١٦ - قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة

مؤلف الكتاب: محمد فاكر الميبدى.

توصيف الكتاب: تناول المؤلف فى كتابه هذا أمورًا مهمه بين فيها تعريفات, ونبذه عن المسار التاريخى للحركه التأسيسيه لقواعد التفسير وأصوله عند علماء المسلمين من دون تمييز مذهبى, بموضوعيه بعيده عن التعصب والانحياز, مستشعرًا الحاجه إلى بناء أسس تفسيريه حاكمه على العمليه التفسيريه. حيث أشار إلى ذلك فى مقدمه كتابه, بما ملخصه: إن فهم مراد الله تعالى وتفسير كلامه لم يكن فى غنى عن الأصول والقواعد؛... فلا بد من تأسيس علم يتكفل بتبيين قواعد التفسير وضوابطه؛ هذا من جهه, ومن جهه أخرى: يظهر استقراء المصنفات التأسيسيه لعلم التفسير أن علماء الإسلام دونوا كتبًا قيمه فى بيان تلك القواعد, وهى وإن اتفقت فى كثير من مواردنا إلا أنها لم تخلو من مواضع اختلاف كان الداعى لها بعض النزعات المذهبيه, لذا تقتضى الموضوعيه أن يُؤلف كتاب ينتظم قواعد للتفسير تكون مشتركه بين علماء المسلمين كافة, يلتزم فيها جانب الحياد, والموازنه فى نتائجها (١).

وانتظم الكتاب فى مدخل وأبواب وفصول على النحو الآتى:

مدخل: تناول فيه مكانه قواعد التفسير وضروره تدوينها...

الباب الأول: القواعد العامه, مشتملاً على:

الفصل الأول: القواعد المشتركه بين العلوم.

الفصل الثانى: القواعد المشتركه بين التفسير والفقه.

الباب الثانى: القواعد الخاصه بالتفسير, وانتظم فى فصلين:

الأول: القواعد الخاصه بالتفسير مطلقاً.

الثانى: القواعد الخاصه بالتفسير الموضوعى.

والحقها بسرد تفصيلى لمحتويات الكتاب.

وقد امتاز الكتاب فضلاً عن انتهاجه الموضوعيه والحياديه, بتفصيل دقائق القواعد المهمه, من حيث صورته القاعد وهيكلتها, والآراء الوارده فيها وما استدل به عليها, ثم الخلوص إلى مفاد القاعده وسعتها وبيان تطبيقاتها.

طبعه الكتاب:

طبعه مركز التحقيقات والدراسات العلميه - المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الإسلاميه - طهران - ١٤٢٨هـ.

إلى غير ذلك من المصنفات التى تناولت الأسس من حيث المسار التاريخى والماده العلميه, والتى اقتفت أثر سابقاتها وعدلت عليه أو أضافت إليه, كما وقد تناولت بعض الرسائل الأكاديميه والبحوث العلميه بيان الأسس التفسيريه بالتحليل والتدقيق, والتنظر فى المؤلفات السابقه, والتأصيل لهذا العلم, فمن تلك الرسائل:

١ - أصول التفسير محاوله فى البناء - مولاي عمر بن حماد - رساله دكتوراه - جامعه الملك محمد الخامس - المغرب - ٢٠٠٥.

٢ - قواعد التفسير من خلال الإكسير فى علم التفسير للطوفى - سيدى محمد ولد عبد الدايم - رساله ماجستير - جامعه مولاي إسماعيل - مكناس - المغرب - ٢٠٠٧م.

٣ - الأصول المنهجيه فى التفسير الموضوعى - مرتضى عبد الأمير جمال الدين - رساله ماجستير - جامعه الإسلاميه - لندن - نوقشت الرساله فى فرع جامعه الإسلاميه فى العراق - كربلاء - ٢٠٠٨م.

٤ - قواعد الترجيح عند المفسرين - حسين بن على الحربى - رساله ماجستير

- جامعه محمد ابن سعود. ثم استلّ منها مؤلفها كتاباً بعنوان: مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين - صدر عن دار ابن الجوزى بالدمام ط ١ - ١٤٢٩هـ. وصدر عن دار القاسم بالرياض الطبعة الثانية - ١٤٢٩هـ.

ومن البحوث:

١- نظرات في مصطلح قواعد التفسير - مصطفى فوضيل (الدكتور) - بحث منشور على الموقع الإلكتروني: www.bayan.alquran.net

٢- مقدمه في قواعد التفسير - محمد عبد العزيز الخضيرى (الدكتور) - بحث منشور على الموقع الإلكتروني: www.islamselect.com. ١/٣/١٤٢٦هـ - منقول عن: <http://albayan magazine.com> - صفر ١٤٢٣هـ - أبريل - مايو ٢٠٠٢م.

٣- نحو منهج أمثل لتفسير القرآن - أحمد بن محمد الشرقاوى (الدكتور) الأستاذ المشارك بجامعة الأزهر وبكليه التربيه بالقصيم - بحث مقدّم للمؤتمر الإسلامى العالمى عن مناهج المفسرين وشُرّاح الحديث - الجامعة الإسلاميه العالميه بماليزيا - المحور الرابع - المناهج التجديديه فى تفسير القرآن الكريم - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م - وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://saaid.net/Doat/sharkawe/1.htm>

ثانياً: المصنفات التى اشتملت أسساً تفسيريه

اشاره

تقدم ذكر بعض من المصنفات التى اختصت بالأسس التفسيريه من بيان مراحل تطورها ومعالجه موضوعها, وتأصيلها بوصفها علماً مستقلاً له وظيفته التنظيره المهمه فى العمليه التفسيريه التى تأهله للاستقلال فى مدونات خاصه يرجع إليها المفسر والباحث, لضبط العمليه التفسيريه أسوه بسائر العلوم, ولاسيما وأن التفسير أسمى

العلوم وأهمها بلحاظ شرف موضوعه, وأهميه متعلقاته. وكذا اشتملت المصنفات القرآنيه الأخر فيما انتظمته من مباحث, جمله من متعلقات الأسس, من أهمها:

مصنفات علوم القرآن

إشاره

إن مصنفات علوم القرآن تناولت في ثناياها الكثير مما يخص أسس التفسير, إذ أن أسس التفسير تدخل في عموم علوم القرآن, فمنها ما حمل تفصيلات عن هذا الموضوع ومنها ما مرّ عليه استطراداً, فمن تلك المصنفات:

١ – البرهان في علوم القرآن

مؤلف الكتاب: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى (ت ٥٧٩٤هـ).

توصيف الكتاب: من أهم مصنفات علوم القرآن, بما انتظمه من المباحث الجليله حول القرآن الكريم, يرقى كل بحث منها إلى أن يكون موضوعاً خاصاً, حيث حاول المصنف في كل بحث أن يؤرخ له, بذكر ما ألف فيه, ويشير إلى العلماء الذين تدارسوه, فلم شتات كثير من المباحث, وضم فروعها إلى أصولها, من أقوال المفسرين والمحدثين, إلى مباحث الفقهاء والأصوليين, إلى مسائل الكلام, وعلوم العربيه والبلاغه, فكان مما اضطمه بين دفتيه أسساً مهمه للتفسير تكاد ترافق كل مبحث من مباحث الكتاب.

وقد أشار إلى عنايته بما يعنى التفسير والمفسر, في غير موضع من كتابه, كقوله في المقدمة: «في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه, وخاضوا في نكته وعيونه, وضمنته من المعانى الأنيقه, والحكم الرشيقه, ما يهز القلوب طرباً, ويبهز العقول عجباً; ليكون مفتاحاً لأبوابه, عنواناً على كتابه; معيناً للمفسر على حقائقه,

ومطلعاً على بعض أسرارهِ ودقائقهِ»^(١)، وفي موضع آخر وهو يشير إلى ضروره الأسس الضابطه لتفسير القرآن، قال: «ولهذا لا يستغنى عن قانون عام يعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه من معرفه مفردات ألفاظه ومركباتها. وسياقه، وظاهره وباطنه، وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدق عنه الفهم»^(٢). وانتظم الكتاب في سبعة وأربعين باباً، منها:

معرفه سبب النزول. ثم معرفه المناسبات بين الآيات. ومعرفه الفواصل. ومعرفه الوجوه والنظائر. وعلم المتشابه. وعلم المبهمات. وأسرار الفواتح. وخواتم السور. ومعرفه المكي والمدني. ومعرفه أول ما نزل. ومعرفه على كم لغه نزل. ومعرفه ما فيه من غير لغه العرب. ومعرفه التصريف. ومعرفه الأحكام. ومعرفه كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح. ومعرفه اختلاف الألفاظ بزياده أو نقص. ومعرفه توجيه القراءات. ومعرفه الوقف والابتداء. ومعرفه الأمثال الكائنه فيه. ومعرفه ناسخه ومنسوخه. ومعرفه المحكم من المتشابه. ومعرفه تفسيره. ومعرفه وجوه المخاطبات والخطاب القرآني. وبيان حقيقته ومجازه. والكنايه والتعريض. وأقسام معنى الكلام. وأساليب القرآن.

وقد استخرجت من هذا الكتاب أسساً كثيره أفادها منه جمله من فطاحل هذا العلم، سلكوها نظم مصنفاتهم التي عنيت بعلوم القرآن وتفسيره، وما تمحض منها لبيان الأسس التفسيريه للنص القرآني.

طبغات الكتاب:

ولأهميه هذا الكتاب فقد طبع طبغات عديده، منها:

١- - الزركشي - البرهان: مقدمه المؤلف - ٩ / ١.

٢- - المصدر نفسه: ١٥ / ١.

أ - طبع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربيه - القايره - ١٣٧٦هـ.

ب - طبع دار إحياء الكتب العربيه - القايره - ١٣٧٧هـ.

ج - طبع فى القايره - ١٣٨١هـ.

د - طبع فى بيروت - ط ١ - ١٣٩١هـ.

هـ - طبع فى بيروت - ط ٢ - دار المعرفه.

٢ - الإتيان فى علوم القرآن

مؤلف الكتاب: جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين أبو بكر السيوطى (ت ٩١١هـ).

توصيف الكتاب:

تناول السيوطى فى كتابه هذا جملة من الأسس التى لا بد من اعتمادها وشروطاً يجب توافرها فيمن أقبل على كتاب ربه بنيه تفسيره، وكشف معانيه، فحكى قائلاً: «اختلف الناس فى تفسير القرآن هل يجوز لكل أحد الخوض فيه فقال قوم لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شىء من القرآن وإن كان عالماً أديباً متمسماً فى معرفه الأدله والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهى إلى ما روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك.

ومنهم من قال يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التى يحتاج المفسر إليها وهى خمسة عشر علماً» (١). ثم عقب ذلك بذكر جملة من الضوابط والأدوات التى أفاد منها فيما بعد من عنى بتأصيل الأسس المنهجيه لتفسير النص القرآنى، وأفردوها فى مدونات مستقلة.

فانتظم كتابه في ثمانين نوعاً وتضمن بعضها فصولاً، جاء فيها على ذكر كثير من أسس التفسير، فمنها:

ما يتعلق بالنزول، وما يتعلق بضوابط الحديث التي تعنى بعلوم القرآن، والتي لها الأهمية في العملية التفسيرية، والوجوه والنظائر، والأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وقواعد مهمه يحتاج المفسر إلى معرفتها، وإعراب القرآن، وعلوم القرآن بما فيها من محكم ومتشابه، ومقدم ومؤخر، والعام والخاص، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، ثم المنطوق والمفهوم، ووجوه المخاطبات، والمطالب البلاغية التي وزعها على أنواع كالحقيقه والمجاز، والتشبيه والاستعارة، والكنايه والتعريض، والحصر والاختصاص، والإيجاز والإطناب، والخبر والإنشاء، ثم أردفها بالالإلماع إلى ضروب البديع في القرآن، ثم أشار إلى العلوم المستنبطه من القرآن، إلى غير ذلك من الأنواع.

والملاحظ على السيوطي في كتابه "الإتقان" مع جلاله قدره وأهميه كتابه، أنه انتهل كثيراً من المباحث التي أوردها من كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزرکشي (ت ٧٩٤هـ) من غير عزو.

ثم أن هناك بعض التداخل في مباحث الكتاب، وإفراد بعض المسائل الفرعية بنوع خاص من مباحث علوم القرآن، أو المباحث اللغويه وغيرها «وكذا سائر ما ذكره السيوطي في "الإتقان" من الأنواع فإنه عدّ علوماً كما سبق في مقدمه ثم ذكر ما يجب على المعرب مراعاته من الأمور التي ينبغي أن تجعل مقدمه لكتاب إعراب القرآن، ولكنه أراد تكثير العلوم والفوائد» (١).

ولعل أغلب الهيكلية العامه لبحوث المتقدمين في كتبهم سارت على وفق منهج مضطرب إذا لوحظت مقارنة بالمصنفات اللاحقه، وهذا لا يقلل من أهميه بواكير

المؤلفات التأسيسية, إذ أنها تبدأ بإرهاصات التكوين, ثم ما تزال تنمو وتتطور ويتبلور محتواها في طريق السير نحو النضوج والرقى.

طبعت الكتاب وترجماته:

لأهميه كتاب "الإتقان فى علوم القرآن" فقد توالى طبعاته, فمنها:

أ - مطبعه كلكتا - ١٢٧١هـ.

ب - طبعه مصر - ١٢٧٩هـ.

ج - طبعه مصر - ١٢٨٧هـ.

د - مطبعه عثمان عبد الرزاق - ١٣٠٦هـ.

هـ - المطبعه الميمنيه - ١٣١٧هـ.

و - المطبعه الأزهرية - ١٣١٨هـ.

ز - منشورات مصطفى البابى الحلبي - ط ٣ - ١٣٧٠هـ - القاهره.

ح - طبع بتحقيق سعيد المندوب - دار الفكر - لبنان - ط ١ - ١٤١٦هـ.

ط - طبع بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهره.

ى - طبع دار ابن كثير - دمشق - بيروت.

وقد ترجم من لغته العربيه إلى اللغة الفارسيه:

أ - ترجم تحت عنوان: "مظهر التبيان فى ترجمه الإتقان", ترجمه: السيد على أكبر بن مرتضى الطباطبائى اليزدى, المدرس بمدرسه المنصوريه بشيراز, والذي كان حياً فى ١٢٩٨هـ. كما ذكر آغا بزرك الطهرانى (١).

ب - ترجمه إلى اللغة الفارسيه السيد مهدي الحائرى القزوينى - وهى ترجمه الطبعه المحققه من قبل محمد أبو الفضل إبراهيم, وطبع فى مجلدين كبيرين (٢).

٣ - مناهل العرفان فى علوم القرآن

مؤلف الكتاب: محمد عبد العظيم الزرقانى (ت ١٣٦٧هـ).

توصيف الكتاب: عنى الكتاب بمباحث كان الداعى الأول فيها الدفاع عن القرآن, وردّ الشبهات التى أثيرت حوله من أعداء الإسلام, مقتفياً آثار العلماء السابقين, ليقدمه بحله جديده تواكب متطلبات العصر, وتتسق وقدرات الداعين المعاصرين إلى الإسلام. إذ قال فى مقدمه كتابه: «كتبته تحقيقاً لرغبة طلابى المتخصصين فى الدعوه والإرشاد من كليه أصول الدين بالجامعه الأزهرية, مستمداً معارفه بعد فتوح الله وتوفيقه مما كتب علماء الإسلام قديماً وحديثاً فى القرآن الكريم وعلومه, والتفسير ومقدماته, وعلم تاريخ التشريع, وعلمى الكلام والأصول, وعلوم اللغة العربية ومعاجمها, وعلمى الفلسفه والاجتماع, وعلمى النفس والأخلاق, وبعض البحوث المنثوره هنا وهناك فى غضون الرسائل والمجلات من عربيه صميمه ومترجمه منقوله» (١).

فانتظم الكتاب فى سبعة عشر مبحثاً اكتنفت مقاصد المؤلف, وقد عرض جملة من أسس التفسير ابتداءً من المبحث الثانى عشر الذى كان عنوانه: "التفسير والمفسرون, وما يتعلق بهما" ثم جاءت جملة من المباحث على ذكر ضوابط الروايات لدى التفسير بالمأثور, والقواعد الموضوعية لمنهج التفسير بالرأى, وقواعد محاكمه التعارض بين تفسيرين مختلفين, وبيان ضوابط مراتب التفسير, وشروط قبول التفسير الإشارى, وأسس استمداد القواعد من العلوم الأدبيه والكونيه فى العمليه التفسيريه. إلى غير ذلك من الجزئيات التى تضمنتها المباحث الرئيسيه, مما له صله بأسس التفسير وقواعده مما ذكره استطراداً, إذ أن موضوع كتابه أعم منها, لذا لم يكن ذكرها أولاً وبالذات, إلا أن الكتاب يبقى من المراجع المهمه فى عمليه بناء الأسس المنهجيه لتفسير النص القرآنى.

طبعت الكتاب: طبع الكتاب بحسب ما أشار المؤلف فى تصديره للطبعه الأخيره ثلاث طبعات, وقف البحث على اثنتين منها, وهى:

أ - طبعه دار إحياء الكتب العربيه - ط ٣ - ١٣٧٢ - القايره.

ب - طبعه دار الفكر - ط ١ - ١٤١٦هـ - بيروت.

٤ - التمهيد فى علوم القرآن

مؤلف الكتاب: (محمد هادى معرفه) بن على محمد على الميسى (ت ١٤٢٦هـ).

توصيف الكتاب: اتسم الكتاب بالموسوعيه الشامله لما يتعلق بعلوم القرآن بمعناها العام ومعناها الخاص, انتظمت فى عشره أجزاء, هى: تاريخ القرآن, القراءات, المحكم والمتشابه, الإعجاز القرآنى, الإعجاز العلمى والتشريعى, شبهات وردود, صيانه القرآن من التحريف. هذه ثمانية أجزاء.

وانتظم الجزءان التاسع والعاشر "التفسير والمفسرون", تاريخ التفسير, مناهج التفسير, تناول فيه جمله مما يعنى بأسس التفسير وقواعده, فضلاً عما تناثر منها فى الأجزاء الأخر.

كان الدافع لتأليف الكتاب التعرض للمسائل القرآنيه استشعاراً لحاجه المكتبه الإسلاميه والشيعيه منها خاصه, ولتهيؤ لتدريس علم التفسير, كما أفصح عنه المؤلف قائلاً: «... تلك الحقيقه عباره عن فقدان بحث حى حول المسائل القرآنيه فى المكتبه الفعلية للشيعه آنذاك... مما حدا بى إلى بسط الكلام فى بيان آراء وأقوال العلماء الماضين والفعالين فى مجال المسائل القرآنيه, فكانت نتيجته ذلك العمل الدؤوب كتاب: "التمهيد"» (١).

وهو كسائر مصنفات علوم القرآن غير متخصص لبيان الأسس والقواعد، إذ تناثرت فيه الأسس في ثنايا مباحثه، إلا أنها كانت أكثر وضوحاً في الجزئين التاسع والعاشر.

طبعه الكتاب: الطبعة الأولى - مؤسسه التمهيد - منشورات ذوى القربى - قم - ٢٠٠٧م.

وهناك جملة وافره من كتب علوم القرآن انتظمت جملة من الأسس والقواعد، لا- تعدو ما أورده البحث من حيث الأهميه والسعه، كما وأن هناك بعض المصنفات المهمه فى التأسيس المنهجى لتفسير النص القرآنى والتي استقلت بذكر علم واحد، كالكتب التى اختصت بالمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمبين، وإعراب القرآن، وغيرها من المصنفات التى تناولت مثل هذه المباحث، فإنها اضطمت جملة من الأسس والقواعد التى استقى منها أصحاب المصنفات التأسيسه فى علم التفسير.

المصنفات التفسيريه

حفلت المصنفات التفسيريه منذ البدايات الأولى للتدوين بكثيرٍ من الأسس والقواعد، حيث عنى مؤلفوها بذكر مبادئ التفسير وأسس وقواعده، إذ انتظمت أغلب كتب التفسير جملة من الإشارات المهمه لهذا العلم، جعلت من قبل مصنفى هذه التفاسير بوصفها تمهيداً نظرياً لتفاسيرهم، فهم ما بين من أفرد لها بحثاً خاصاً كما فعل القاسمى (ت ١٣٣٢هـ) إذ ابتدأ كتابه بفصل تحت عنوان "تمهيد خطير فى قواعد التفسير"، وذلك فى كتابه "محاسن التأويل فى تفسير القرآن الكريم". ومنهم من جمع جملة من الأسس فى معرض مقدمه تفسيره فباتت هذه المقدمات من أهم المصادر التى يمكن أن يرجع إليها طالب العلم الراغب فى معرفه أصول التفسير، ومن تلك المقدمات النفيسه التى كتبها المفسرون الكبار من أمثال الطبرى (ت ٣١٠هـ) فى مقدمه كتابه "جامع البيان"

في تأويل القرآن"، والطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في مقدمه تفسيره "مجمع البيان"، والقرطبي (ت ٤٧١هـ) في مقدمه تفسيره، وابن جزى (ت ٧٤١هـ) في مقدمه كتابه "التسهيل في علوم التنزيل"، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في مقدمه كتابه "البحر المحيط"، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في مقدمه تفسيره. «ومع أهميه هذه المقدمات إلا أن مضامينها أشبه ما تكون بكتب في علوم القرآن.. وما قيل عن كتب علوم القرآن يقال عن أغلب هذه المقدمات، من حيث القصور التقيدى، فأغلبها مباحث في علوم القرآن»^(١)، وهذا لا يقلل من أهميتها كمصادر لهذا العلم، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في مصنفات علوم القرآن التي اشتملت أساساً تفسيريه.

ومنهم من ضمّن تفسيره مهمات الأسس والقواعد كابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره "جامع البيان في تأويل القرآن"، والطوسي (ت ٤٦٠هـ) في كتابه "التيان في تفسير القرآن"، وغيرهما، فإن هذه الأسس والإشارات النظرية تناثرت في كتب التفسير، التي تمثل القواعد التي يوظفها المفسر وهو يمارس العمليه التفسيريه، سعياً منه لتأصيل مفهوم يريد تأصيله لينى عليه تفسيراً معيناً، أو ليستدل على صحه ما استكشفه من معنى، أو فى نقده لتفسير يتعرض لذكره مبيناً ما اختل فيه من الضوابط، أو غير ذلك من الأداء التفسيرى.

ومع أن هذه الإشارات تشكل ماده مهمه لأيه صياغه تأصيليه لأسس تفسير النص القرآنى، إلا أن محاولات تقصى هذه الإشارات وتتبعها تبقى فى إطار الاستقراء الناقص، فتحتاح إلى سبر واستنباط ثم استثمار^(٢).

فلا بد من الاستمرار بالبحث من أجل تأصيل هذه الأسس وترسيخ ما بيتنى عليها من القواعد التى تضبط العمليه التفسيريه، وضبطها فى مدونات مستقله يرجع

١- - عمر بن حماد- أصول التفسير، محاوله فى البناء: ٧.

٢- - ينظر: عمر بن حماد- أصول التفسير، محاوله فى البناء: ٨.

إليها في سد الثغرات وجعلها من المسلمات الحاكمة التي تحول دون وقوع الاختلاف المذموم الذي تبرز فيه سمات التضاد في نتائج الاستكشاف وفهم المراد من الآيات القرآنية لدى القيام بالعملية التفسيرية, وإيضاح مجال الاختلاف الإيجابي أو الممدوح وهو الذي لا يكون على نحو التضاد, بل على نحو تثوير معاني القرآن الكريم على وفق منظومه فكريه منتظمه مؤسس لها بحيث لا- تخرج عن الخط المرسوم في الوصول إلى فهم المراد وتطبيقاته, والاعتناء بقدسيه النص القرآني الذي لا- يتطرق إليه الاختلاف في نفسه.

فوضع هذه الأسس والسير على وفقها لا- يمنع التأمل في أحكام القرآن الكريم في إطار ما انتظم فيه من مباحث علوم القرآن ومباحث اللغة والبلاغه والعقيدة والأخلاق, وما يفاد من ذلك من الأحكام الشرعيه والنظم المدنيه التي تستقيم بها حياه الإنسان, بمفاهيمه الإنسانيه وعالميه دلالاته. فالنص وإن كان واحداً إلا أنه يحتمل معاني جليله متعدده لا تتنافى في نفسها, وإنما يقع التغاير في ما يفهم من النص لأسباب عديده بحسب توظيف المفسر للأدوات التفسيرية.

وسيعرض البحث إلى أسباب اختلاف المفسرين التي يرجع منشؤها إلى فهم النص القرآني.

الفصل الثاني: مناقشـة اختلاف المفسرين النصيـه

اشاره

١ - المباحث القرآنيه:

أ - الاختلاف في القراءات.

ب - الاختلاف في أسباب النزول.

ج - الاختلاف في النسخ والمنسوخ.

د - الاختلاف في المحكم والمتشابه.

هـ - الاختلاف في العام والخاص.

و - الاختلاف في المطلق والمقيد.

ز - الاختلاف في المجمل والمبين.

٢ - الظواهر اللغويه:

أ - الاختلاف في أوجه الإعراب.

ب - الاختلاف في الترادف والاشتراك.

ج - الاختلاف في المفرد والمثنى والجمع.

٣ - المباحث الصرفية:

أ - الاختلاف في التصريف.

ب - الاختلاف في الاشتقاق.

ج - الاختلاف في دلالة الصيغ.

٤ - المباحث البلاغية:

أ - الاختلاف في مباحث علم المعاني.

ب - الاختلاف في مباحث البيان.

ج - الاختلاف في ضروب البديع.

توطئه

القرآن الكريم نصّ مقدس لا يتطرق إليه الاختلاف في نفسه كونه كلام الله تعالى, قال تعالى:

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (١).

وليس كلامه تعالى ككلام غيره, فلو كان من عند غير الله لتعارضت أحكامه وتضادت معانيه, فما أبعدته عن ذلك, قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «إن كتاب الله ليصدق بعضه بعضاً ولا يكذب بعضه بعضاً» (٢).

فيرى الباحث المنصف إذا تأمل في أحكام القرآن الكريم وحكمه وقصصه وأمثاله وما فيه من الوعد والوعيد مع التكرار والتنوع في العرض والتفنن في أساليب الخطاب أنه لا- يحتمل أدنى اختلاف أو تفاوت, بل حتى الجاحد لا ينكر أثره في النفس, كما ورد من قول الوليد بن المغيرة, إذ وصفه ب«أن له لحلاوه, وإن عليه لطلاوه, وإن أعلاه لمثمر, وإن أسفله لمغدق, وما هو قول البشر» (٣).

١- - سورة النساء: ٨٢.

٢- - الصدوق - التوحيد: ٢٥٥.

٣- - الطبرسي - مجمع البيان: ٦ / ١٩٢ وينظر: الزمخشري - الكشاف: ٤ / ١٨٣ وابن شهر آشوب - مناقب آل أبي طالب: ١/٤٩.

فالقرآن الكريم لا- يرقى إليه أى كلام فى كل ما فيه فهو فى أعلى مراتب الفصاحه والبيان وحسن النظم وجمال الأسلوب, وأثر وقع تراكيب أصواته, مع سمو مقاصده ورفعه معانيه, فهو كتاب هدايه وتشريع وفى الوقت نفسه يجسد صورته فنيه رائعه, بما انتظم فيه من العبر من قصص القرون الماضيه وما وقع فيها, وعلم ما يأتى من الأمور الغيبيه وغيرها من القضايا الإلهيه والفضائل العلميه والعملية والأحكام الشرعيه, والعقائد, والنظم المدنيه التى تستقيم بها حياه الإنسان على نهج الرشاد لينعم فى دنياه وأخراه «وهو وإن كان عربى النص إلا أنه عالمى الدلاله, وهو وإن كان إنسانى المفاهيم إلا أنه عربى العبارة»^(١), فعالميه دلالة القرآن وحيويته وعدم تقيده بالزمان والمكان, دعا لتثوير القرآن وذلك ما أشار إليه الحديث الشريف: «من أراد العلم فليثور القرآن, فإن فيه علم الأولين والآخرين»^(٢), فالنص وإن كان واحداً إلا أنه يحتمل معانى متعدده, ولذا قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام لابن عباس (ت ٦٤٩هـ) لدى إرساله فى محاججه الخوارج: «إن القرآن حمال ذو وجوه»^(٣), وذو وجوه: أى ذو معانٍ عديده^(٤), وهذا لا- شك يستدعى التدبّر وتوخى الدقه لدى العملية التفسيريه لمن له الأهليه لفهم الخطاب الإلهي, فالخوض فى هذا المضمار والإبحار فى هذه الوجوه من دون مركب ومعرفه لتسييره أو التقصير فى تدبيره يوقع الإنسان فى المهلكه, كما وقع لبعض المفسرين, وذلك أنهم, وكما روى عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام (ت ١٤٨هـ): «ضربوا بعض القرآن ببعض, واحتجوا بالمنسوخ, وهم

١- محمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ١٥٩.

٢- الطبرانى - المعجم الكبير: ٩ / ١٣٦.

٣- ابن أبى الحديد - شرح نهج البلاغه: ١٨ / ٧١.

٤- ابن الأثير - النهاية فى غريب الحديث: ١ / ٤٤٤.

يظنون أنه الناسخ، واحتجوا بالمشابهة، وهم يرونه أنه المحكم، واحتجوا بالخاص وهم يقدرّون أنه العام، واحتجوا بأول الآيه، وتركوا السبب في تأويلها، ولم ينظروا إلى ما يفتح الكلام والى ما يختمه، ولم يعرفوا موارده ومصادره، إذ لم يأخذوه عن أهله، فضلّوا وأضلّوا» (١) فلا بد من معرفه حدود ما يستلزمه التفسير من المقدمات والأسس والآليات، فإن «من لم يعرف من كتاب الله عز وجل الناسخ من المنسوخ، والخاص من العام والمحكم من المتشابه، والرّخص من العزائم والمكى من المدنى، وأسباب التنزيل، والمبهم من القرآن فى ألفاظه المنقطعه والمؤلفه، وما فيه من علم القضاء والقدر، والتقديم والتأخير، والمبين والعميق، والظاهر والباطن والابتداء والانتهاى، والسؤال والجواب، والقطع والوصل، والمستثنى منه والجارى فيه، والصفه لما قبل مما يدل على ما بعد، والمؤكد منه، والمفصّل، وعزائمه ورخصه، ومواضع فرائضه وأحكامه ومعنى حلاله وحرامه الذى هلك فيه الملحدون، والموصول من الألفاظ، والمحمول على ما قبله، وعلى ما بعده، فليس بعالم بالقرآن، ولا هو من أهله، ومتى ما ادّعى معرفه هذه الأقسام مدّع بغير دليل، فهو كاذب مرتاب، مفتر على الله الكذب ورسوله، ومأواه جهنم وبئس المصير» (٢)، وهذا من درر الكلام المشتمله على بيان الخطوط العريضة فى علوم القرآن وأسس التفسير وبيان أسباب الخلاف بين المفسرين، فينبغى إنعام النظر فى ما يحتمله القرآن من الوجوه وعدم التسرع فى وغول هذا المجال من دون التحصن بما يستلزمه التفسير من الأسس والأدوات، وقد حكى الزركشى (ت ٧٩٤هـ) أنه: «قد قال بعض العلماء: لكل آيه ستون ألف، فهم وما بقى من فهمه أكثر. وقال آخرون: القرآن يحتوى على سبعة وسبعين ألف علم، إذ لكل كلمه علم، ثم

١- الشريف المرتضى- الآيات الناسخه والمنسوخه: ٤٧.

٢- الشريف المرتضى- الآيات الناسخه والمنسوخه: ٤٨.

يتضاعف ذلك أربعاً، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن، وحدّ ومطلع»^(١)، ومع ذلك فإن احتمال النص القرآني لمعان عديده لا يعنى التضاد والتنافى بين هذه المعانى، وإنما هو تنوع فى الدلاله بحسب كل مناسبه وفهم، وقد يقع جمله منه من باب الجرى والتطبيق كأنطباق الكلى على مصاديقه، أو الطبيعى على أفراده، أو الالتزام بأظهر أفراده خاصه بالاستناد إلى قرينه خارجيه، فتضمن الجرى والتطبيق، بمعنى أن الآيه وردت لمناسبه ما باستعمال لفظ له دلالة واسعه، تتيح للمفسرين تطبيقها على موارد عديده، وقد يلتزم بمصداقها المثالى الذى هو أكمل المصاديق، وهذا لا إشكاليه فيه، وإنما قد يُختلف فى كون هذا المصداق هو الأكمل، وقد تبقى دلالة ذلك اللفظ على سعتها عند الجميع بحيث لا يجزم أحد بانحصارها فى معنى معين، وليس هذا بعيداً عن طبيعه القرآن، بل كون القرآن كتاب الإنسانى على مدى الزمان والمكان، يقتضى صحه ذلك، فإن القرآن كما قال عنه الإمام أبو جعفر محمد الباقر عليه السلام (ت ٥١١٤): أنه «حى لا يموت والآيه حيه لا تموت، فلو كانت الآيه إذا نزلت فى الأقوام وماتوا، ماتت الآيه ومات القرآن. فالآيه جاريه فى الباقيين كما جرت فى الماضين»^(٢)، «وعلى هذا يكون المراد بالاختلاف فى التفسير عدم اتفاق الباحثين فى القرآن الكريم على دلالة الآيه أو اللفظ القرآنى على مراد الله تعالى منها، بحيث يتوصل المفسر إلى معنى مغاير - ولو فى الظاهر - لما توصل إليه غيره»^(٣)، فجلُّ الخِلافِ فى التفسيرِ «يَرْجَعُ إِلَى اخْتِلافِ تَنَوُّعِ لا اخْتِلافِ تَضَادٍّ... أَنْ يُعَبَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِعَبْرَةِ آيَةٍ غَيْرِ عِبْرَةِ آيَةٍ صَحِيحَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْمُسَمَّى غَيْرِ الْمَعْنَى الْآخَرَ مَعَ اتِّحَادِ الْمُسَمَّى»^(٤) فما يراه المتتبع

١- - الزركشى - البرهان: ١ / ٤٥٤.

٢- - العياشى - تفسير العياشى: ٢/٢٠٣.

٣- - وسيم فتح الله - الاختلاف فى التفسير حقيقته وأسبابه: ٦.

٤- - ابن تيميه - مجموع فتاوى ابن تيميه: ٣/١٩٢.

لكتب التفسير من أن المفسرين لم يتفقوا على تفسير واحد لكثير من الآيات القرآنية الكريمة، إنما أكثر مرده إلى الفهم لا تهافت النص نفسه، فهو «اختلاف تنوع وتغاير لا تضاد وتنافر وتناقض، إذ هو محال في القرآن»^(١).

والذى يراه البحث أن الأولى هو تسميه هذه الظاهره «تنوع الفهم فى تفسير النص»، لأن مرجع ذلك فى الحقيقه إلى اختلاف فهوم المفسرين للنص، كما تعدد فهمهم نتيجة لما استقوه من وجوه القراءات وتفصيلات أسباب النزول وضوابط النسخ والمنسوخ، وحدود المحكم والمتشابه، وحمل العام على الخاص، والمطلق على المقيّد، وما يحتمل المجمل من البيان، وما يستدعيه تغير حركات أواخر الكلم وبنائها من إعراب وتصريف واشتقاق، وما يقتضيه تغاير الدلالة من الاشتراك والتضاد والترادف، وما يتعلق بمجمل الخطاب من التراكيب التى تنضوى تحتها من مباحث علم المعانى والبيان إلى غير ذلك مما يكشف عن أكثر من معنى فى النص الواحد.

وسيعرض البحث إلى جملة من هذه المطالب، مبتدئاً بالمباحث القرآنية:

١- - المناوى - فيض القدير: ٢ / ٨٧ وينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٤٦٩.

ص: ١١٧

المباحث القرآنيه

اشاره

تضمن القرآن الكريم من المعانى والبيان، والفصاحه والبلاغه ذروتها، وهنالک جمله من العلوم قد استخرجت من صميم القرآن، واستنبطت من أصول آياته، فكان منها ما تعارف على تسميته بعلوم القرآن، كالناسخ والمنسوخ والمحکم والمتشابه والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين، فمن هذه العلوم ما يعتد فيه بالنقل كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات، ومنها ما يستنبطه العقل وهو النظر والاستدلال والاستخراج من الألفاظ (١)، كالنظر فى المتشابه وحمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص، وتقصى بيان المجمل، وقد أخذت هذه العلوم حيزاً كبيراً لدى علماء التفسير لما تنطوى عليه من دلالات استلزمت تنوع الفهم، والذى أوجب الاختلاف فى التفسير، وأول ما يذكر منها:

الاختلاف فى القراءات

علم القراءات من أشرف العلوم الشرعيه، لارتباطه بكتاب الله تعالى من حيث معرفه وجوه القراءه ونسبتها، وضبط الرسم تشكيلاً ونقطاً، وصياناه اللفظ قراءهً ونُطقاً، للوقوف على المعانى، للاستفاده منها علماً وعملاً، فى معرفه التفسير وبيان الحكم الشرعى وما ينتظم من المعانى التى تدخل فى كل جوانب دنيا الإنسان وأخراه (٢).

١- ينظر: السيوطى - الإتيقان: ٢ / ٤٨٣.

٢- ينظر: الباحث: المقداد السيورى وجهوده التفسيرية: ١٧٠..

والقراءات: علمٌ يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع نسبة كل وجه منها لناقله. ومن الجدير بالذكر «أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كُتبه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما» (١).

دأب المفسرون على ذكر القراءات ووجوهها وحججها ليقفوا على تفسير تلك الآيات، إذ لم يزل العلماء يستنبطون من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا- يوجد في قراءه الآخر، فإنه قد ترد قراءتان مختلفتان في الآيه الواحده، ينتج عنهما تفسيران، كالاختلاف في قراءه "سكرت" من قوله تعالى:

<لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ> (٢).

فقد «قرئ سكرت بالتشديد والتخفيف ويحتمل أن يكون مشتقاً من السكر، فيكون معناه أجبرت أبصارنا فرأينا الأمر على غير حقيقته، أو من السكر وهو السد، فيكون معناه منعت أبصارنا من النظر» (٣).

وقد أسهب ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في نسبة القراءتين وتفصيلات معانيها، ومن ذلك قوله: «واختلفت القراء في قراءه قوله: "سكرت" فقرأ أهل المدينة والعراق: سكرت بتشديد الكاف، بمعنى: غشيت وغطيت، هكذا كان يقول أبو عمرو بن العلاء فيما ذكر لي عنه. وذكر عن مجاهد أنه كان يقرأ: لقالوا إنما سكرت. حدثني بذلك الحرث، قال: ثنا القاسم، قال: سمعت الكسائي يحدث عن حمزه، عن شبل، عن مجاهد أنه قرأها: سكرت أبصارنا خفيفه. وذهب مجاهد في قراءته ذلك كذلك إلى:

١- - الزركشى: البرهان ١ / ٣١٨.

٢- - سورة الحجر: ١٥.

٣- - ابن جزى- التسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ١٤٤ - ١٤٥.

حبست أبصارنا عن الرؤيه والنظر من سكور الريح، وذلك سكونها ور كودها، يقال منه: سكرت الريح: إذا سكنت وركدت.

وقد حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: هو مأخوذ من سكر الشراب، وأن معناه: قد غشى أبصارنا السكر»(١)، إلا أنه اختار قراءه التشديد ولم يجوز القراءه بغيرها لادعائه الإجماع عليها(٢).

ومن أجاز القراءه بالتخفيف فحجته أن (وجه التخفيف أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعه قد يخفف)(٣).

فورود هاتين القراءتين أفاد تعدداً في المعنى، فلفظ "سكر" بالتشديد يعطى معنى السد والحبس، وبالتخفيف يعطى معنى التغطية والغشاوه(٤). والملاحظ أن هاتين القراءتين وإن افرقتا في المعنى إلا أنهما يصبتان في واد واحد، وهو إنكار الكفار للحقيقه الجليه، تذرعاً بدعوى صرفهم عما يدعون أنه حقيقه، لشده عنادٍ تحملهم على التشكيك في المشاهدات وجحدها، وإنكار المعلومات ورفضها(٥). فلم يترتب على تعدد الفهم جراء القراءتين خلاف عقائدى أو فقهى أو غيره، بل هو نافع في مقام وصم الكفار بهذه الأوصاف.

أما تغاير القراءتين الذى ترتب عليه تعدد فى الفهم وابتنى عليه خلاف فى الحكم الشرعى فمثاله القراءتين الواردتين فى قوله تعالى:

١- - جامع البيان: ١٧/١٤.

٢- - ينظر:- المصدر نفسه: ١٩/١٤.

٣- - الطوسى - التبيان: ٦ / ٣٢٢.

٤- - ينظر: الجوهري - الصحاح: ٢ / ٦٨٧ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٣ / ٨٩ وابن منظور - لسان العرب ٤ / ٣٧٤.

٥- - ينظر: النحاس - معانى القرآن: ١٤/٤ والسمعانى - تفسير السمعانى: ٣/١٣٢ والطبرسى - مجمع البيان: ١/٢٩٧.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسُوا بِحُورِ بُوْجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (١).

إذ اختلف القراء في قراءه قوله تعالى: "أو لامستم النساء".

فقرئت "لامستم" بإثبات الألف, وهي مقصوره على معنى واحد, وهو الجماع, سواء كان من باب المشاركة, أم الفاعل الواحد (٢), وهي من الكنايه البليغه.

وقرئت "لمستم" وهي صريحه فى اللمس باليد خاصه (٣).

فعلى القراءه الأولى تدل على الجماع, وعلى الثانيه تدل على اللمس باليد, ولما قامت القرائن على إرادته المعنى الكنائى وهو الجماع انصرفت إليه.

وقد تؤخذ القراءتان على الوجهين, وعليه يفصل فى الحكم, فيكون الوضوء على من مس باليد, والغسل على من لامس بالمعنى الكنائى وهو الوطء, وتكون القراءتان بمنزله آيتين مستقلتين, ولاسيما إذا كان الاختلاف من جهة الماده, أو من جهة الهيئه التى تفيد تغير المعنى, «إذ لا يكون لفظ واحد حقيقه مجازاً, ولا كنايه صريحاً, فى حال واحده, ونكون مع ذلك قد استعملنا حكم القراءتين على فائدتين دون الاقتصار بهما على فائده واحده» (٤).

ومن أفاد من القراءتين معنى الوطء بالدلاله الصريحه أو الكنائيه فيرتب عليه وجوب الغسل, «فبأى القراءتين قرأ ذلك القارئ فمصيب, لاتفاق معنيهما» (٥),

١- - سورة النساء: ٤٣.

٢- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٣/٩٠.

٣- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٣/٢٠٥.

٤- - الجصاص - أحكام القرآن: ٢/ ٤٦٧.

٥- - الطبرى - جامع البيان: ٥/ ١٥١ - ١٥٢.

واختلف الفقهاء^(١) في ذلك تبعاً لهاتين القراءتين في الحكم، إلا- أن الترجيح بجانب المعنى الكنائى إذ أن «المراد بالمس الجماع إلا أن الله تعالى حَيٌّ يَكْنَى بِالْحَسَنِ عَنِ الْقِيحِ كَمَا كُنَى بِالْمَسِّ عَنِ الْجَمَاعِ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

<وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ >^(٢).

والمراد الجماع^(٣)، وبقرينه ما روى^(٤) في هذه المسألة عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام وحبر الأمة ابن عباس، وزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشه، وعدم منافاته مع المعنى اللغوى^(٥). ولهذا أولى المفسرون^(٦) هاتين القراءتين عنايةً لبيان نسبتيهما والحججه فيهما.

بقى أن يذكر أن من الأسباب التى أسهمت فى اختلاف القراءات هو أن الجهات التى وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابه من أخذ عنه أهل تلك الجهه قراءتهم،

١- - ينظر: الشافعى - الأم: ١ / ٢٩ - ٣١ والطوسى - الخلاف: ١/١١٠-١١٢ وابن حزم- المحلى: ١/٢٤٤- ٢٤٧ والسرخسى - المبسوط: ١/٦٧- ٦٩ وعبد الله بن قدامه- المغنى: ١/ ١٨٧- ١٨٩ والبهوتى- كشاف القناع: ١ / ١٥١ والشهيد الأول- القواعد والفوائد: ١ / ١٥٧ والشوكانى- نيل الأوطار: ١/٢٤٤-٢٤٥.

٢- - سورة البقره: ٢٣٧.

٣- - السرخسى - المبسوط: ١/ ٦٨.

٤- - ينظر: أحمد بن حنبل- مسند أحمد: ٦/٦٢ وابن ماجه - سنن ابن ماجه: ١/١٦٨- النسائى- سنن النسائى: ١/١٠٤ والعينى- عمد القارى: ٣/٤٧.

٥- - ينظر: الخليل- العين: ٧ / ٢٠٨ - ٢٠٩ و٢٦٨ والجوهرى - الصحاح: ٣/٩٧٥ و ٩٧٨-٩٧٩ وابن فارس- معجم مقاييس اللغة: ٥/٢١٠ و ٢٧١ وابن منظور- لسان العرب: ٦/ ٢٠٩ و٢١٧- ٢١٨.

٦- - ينظر: الطبرى- جامع البيان: ٥ / ١٥١ والنحاس- معانى القرآن: ٢/٩٦ و٤٦٦ والثعلبى- تفسير الثعلبى: ٣/٣١٤ والطوسى التبيان: ٣ / ٢٠٤ والطبرسى مجمع البيان: ٣/١٩٠ والراوندى- فقه القرآن: ١/٣٦.

وكانت المصاحف خاليه من النقط والشكل, فثبت أهل كل ناحيه على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابه بشرط موافقه الخط وتركوا ما يخالف الخط, ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار (١), فكان للخط المصحفي القديم الذى خلا من الضوابط التى تحكم اللفظ وتجعله على صورته واحده, الأثر الكبير فى اختلاف القراءات بوصفه محتملاً. للنطق بوجه متعدده, يضاف إلى ذلك تباين الضبط لدى الصحابه لوجه القراءات, ولو التزم أخذ القراءه من نبع صافٍ واحد بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم الذى واكب القرآن آيه آيه ألا وهو أمير المؤمنين عليه السلام لما اتسع الخلاف فى الصدر الأول وأخذ بالتشعب والازدياد.

ودعوى الاختلاف فى القراءه فى عهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تكاد لا تنهض, إذ أنها «لا تستند إلى حقيقه تاريخيه معينه يصرح فيها بنوعيه هذا الاختلاف فى القراءه» (٢), حيث أن الروايات الوارده عن وجود مثل هذا الاختلاف فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا تشير إلى «كيفية هذا الاختلاف ونوعيه فروقه, فلم يصرح بجميع ذلك مما يجعلها روايات قابله للشك, ومع حسن الظن بالرواه فإن رواياتهم تلك قد تعبر عن السهو والاشتباه» (٣), وقد ينشأ الاختلاف بين القراء من الاجتهاد والرأى بالاستناد إلى الشاهد اللغوى.

وعلى كل حال فالاختلاف فى القراءات كان من دواعى تنوع الفهم الذى أسهم فى اختلاف التفسير, وشواهدة كثيره لا ينكرها من تتبع كتب التفسير. وليس المراد فى هذا المقام تفصيل القول فى صحه قراءه وردّ أخرى, ولا- الحديث عن حجه هذه القراءات مما يُعدّ خارجاً عن صلب الموضوع.

١- ينظر: ابن حجر- فتح البارى: ٢٨ / ٩ ومحمد طاهر الكردى- تاريخ القرآن: ١/٤٤.

٢- محمد حسين على الصغير- تاريخ القرآن: ١٠٣.

٣- المصدر نفسه: ١٠٣-١٠٤.

الاختلاف في أسباب النزول

إشاره

علم أسباب النزول من فروع علوم القرآن، وهو علم يبحث فيه عن سبب نزول سورة أو آيه ووقتها ومكانها وغير ذلك، «فأسباب النزول هي: أمور وقعت في عصر الوحي واقتضت نزول الوحي بشأنها»^(١).

فهى ليست بمعنى السبب والعلله التامه قطعاً، وإنما هى مناسبه دعت إلى نزول آيه أو آيات بنحو الاقتضاء، وكل ذلك بترتيب الله وعلمه، إذ لا يتوقف البيان للناس على هذه الواقعه حسب بحيث لولاها لما صدر بيان من الشارع، لكن هذه المناسبه كانت أول مصاديق الداعى والاقتضاء.

ثم أن معرفه أسباب النزول يعتمد على ما نقل عن السلف. والغرض منه ضبط ما يتعلق بالآيات من اقترانها بالمناسبه، ليتعرف المفسر على وجه من وجوه الحكمه الباعثه على تشريع الحكم، ومنه ما له خصوصيه، ومنه ما يكون عاماً.

فقد يحتاج المفسر إلى معرفه السبب أشدّ احتياجاً ليسير على ضوئه فى فهم النص، إذ ربما لا يمكن معرفه تفسير الآيه من دون الوقوف على سبب نزولها، لأن النص القرآنى المرتبط بسبب معين للنزول تجئ صياغته وطريقه التعبير فيه على وفق ما يقتضيه ذلك السبب، فما لم يعرف ويحدد، لا تُستجلى أسرار صياغته، ولا شكّ «أنه لا يحل القول فيه إلا بالروايه والسماع ممن شاهد التنزيل»^(٢).

وحيث أن أسباب النزول يدرس فيه كلام الله تعالى فى القرآن من حيث ارتباطه بالأحداث والوقائع التى وافقت نزوله فى عصر الوحي، واقتضت نزول الوحي بشأنها، فكان له الأثر الكبير فى تنوع الفهم واختلاف التفسير، نتيجةً لاختلاف الروايه لمناسبه

١- - محمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ٣٨.

٢- - ينظر: الواحدى: أسباب النزول: ٤.

نزول آيه معينه, فالأسباب تؤدي دوراً كبيراً في إيضاح مفاد الآيات وتبيين أهدافها, وتلقى ضوءاً على مضامينها, فيفيد كل مفسر بحسب فهمه من ذلك السبب حتى مع وحده السبب.

ومما وقع من الاختلاف بسبب مناسبة النزول ما أشار إليه ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ), في معنى الولاية من قوله تعالى:

> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ <(١)>.

حيث فسرت بالتولي في الدين تاره, وبالنصره والاستعانه تاره, والعهد أخرى(٢), إذ ذكروا في أسباب نزولها ثلاثة أقوال:

الأول:

أنها نزلت في أبي لبابه حين قال لبني قريظه إذ رضوا بحكم سعد: إنه الذبح. ويفهم من هذه المواده, ويكون معنى:

> لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ <(٣)> بالملاطفه والملاينه, إذ دلت الآيه على أنه ينبغي أن يعامل اليهود والنصارى بالغلظه والجفوه دون الملاطفه, والملاينه(٤).

١- - سورة المائدة: ٥١.

٢- - زاد المسير: ٢/ ٢٨٨-٢٨٩.

٣- - الطبرسي - مجمع البيان: ٣/ ٣٥٥.

٤- - ينظر: الطبري - جامع البيان: ٦/٣٧٤ والشريف الرضي - حقائق التأويل: ٧٥ والطوسي - التبيان: ٢/٤٣٤.

الثاني:

إن عباده بن الصامت قال: يا رسول الله إن لي موالى من اليهود، وإنى أبرأ إلى الله من ولايه يهود، فقال عبد الله بن أبي: إنى رجل أخاف الدوائر، ولا أبرأ إلى الله من ولايه يهود، فنزلت هذه الآية. ويفهم منها معنى المهادنة والموادعة خوفاً من غلبتهم ودوله الأمر لهم (١).

الثالث:

إنه لما كانت وقعه أحد خافت طائفه من الناس أن يدال عليهم الكفار، فقال رجل لصاحبه: أما أنا فألحق بفلان اليهودى، فأخذ منه أماناً، أو أتهود معه، فنزلت هذه الآية. ويفهم منها أخذ العهد والاستنصار والاستعانة (٢).

وهذا الميل إلى المحاربين من أهل الكتاب ومواليتهم ينظر إليه على أنه مماثلتهم فى مخالفه الأمر مرة، والدخول فى دينهم والخروج عن الإسلام أخرى.

ويتفرع عليه أن تفسير "الولاية" فى ذيل الآية، وهو قوله تعالى:

<بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ>: فى العون والنصره.

وفى قوله تعالى:

<وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ>

ذكر ابن الجوزى (ت ٥٥٩٧هـ) قولين:

١ - من يتولهم فى الدين، فإنه منهم فى الكفر.

١- ينظر: الطبرى-جامع البيان:٦/٣٧٤ والطبرى- مجمع البيان:٣/ ٣٥٤ - ٣٥٥.

٢- ينظر: الطبرى-جامع البيان:٦/٣٧٤ وزاد المسير:٢/ ٢٨٨-٢٨٩.

٢ - من يتولهم في العهد فإنه منهم في مخالفه الأمر (١).

وهذه الأسباب والأقوال المتفرعه عليها، من ولاية الدين والذي تترتب عليها أحكام تغاير ما لو قيل أن هذه الولاية تعنى مخالفه الأمر، أو أنها تختص بالمنافق من دون غيره، أو المحارب عموماً، أو خصوص اليهود والنصارى، إلى غير ذلك مما يمكن التفريع به، كالقول بتسريه حكم الآيه لما بعد زمن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، أو أن الولاية المقصوده هنا هي مجرد مخالفه لا تستلزم الخروج من الدين، وما يتفرع على ولاية الدين، مع اختلاف التفسيرات والأحكام المترتب عليها، قال ابن جرير الطبرى (ت ٥٣١٠هـ): «ولم يصح بواحد من هذه الأقوال الثلاثه خبر يثبت بمثله حجه فيسلم لصحته القول بأنه كما قيل. فإذا كان ذلك كذلك، فالصواب أن يحكم لظاهر التنزيل بالعموم على ما عم» (٢).

فقد يفهم أن من اتخذهم نصيراً وحليفاً وولياً من دون الله ورسوله والمؤمنين، فإنه منهم في التحزب أو الدين أو غير ذلك، إذ أن الولاية في اللغة (٣) مما يحتمل معانى كثيره جداً، فتغاير شأن النزول قد يعطى فهوماً متنوعه، يمكن أن تنتج تفسيرات مختلفه، كما في هذا الشاهد القرآنى، حيث يمكن أن يفهم منها الردع عن التودد، والردع عن الاستنصار، والردع عن المهادنه، وعدّ الموالى مخالفاً أو خارجاً عن الدين، ودلاله نفاق المتولى لمطلق المحارب أو أهل الكتاب أو اليهود والنصارى خاصه، أو اختصاص ذلك بزمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، أو تعديته إلى ما بعده، كل ذلك بناءً على التأمل في سبب النزول واعتماده لجعله قرينه على فهم معين.

١- - زاد المسير: ٢/ ٢٨٩.

٢- - الطبرى - جامع البيان: ٦/ ٣٧٤.

٣- - الجوهرى - الصحاح: ٦/ ٢٥٢٨ - ٢٥٣١ وأبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ٥٧٧ وابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ٦ / ١٤١ - ١٤٢ وابن منظور - لسان العرب: ١٥ / ٤٠٦ - ٤١٠.

الاختلاف في الناسخ والمنسوخ

الناسخ والمنسوخ من أهم مباحث علوم القرآن التي يجب أن يحيط بها المفسر علماً، لأن معرفه ذلك ذات أهميه كبرى؛ لما لهذا العلم من الأثر البارز في بيان المراد من كلام الله تعالى، فهو متعلق بنصين من القرآن الكريم، يتفرع عليهما حكمان متغايران في النفي والإثبات، فالنفي يكون للمنسوخ، والإثبات يكون للناسخ، وعلى هذا يكون المنسوخ مرفوعاً، أو منتهى الأمد، والناسخ رافعاً، أو مثبتاً لحكم جديد للموضوع ذاته، وذلك بحسب طبيعه النص القرآني في الأحكام والقضايا والحوادث.

فقد ذكر ابن الجوزي عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنه «مرّ بقاصٍ [بقاصٍ] فقال: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال لا. قال: هلكت وأهلك» (١)، مما يوحى بتشدد الإمام عليه السلام - وهو الحافظ للشريعة - في وجوب معرفه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لمن أراد العمل بالقرآن واستيضاح الخطاب الإلهي فيه.

وقد وقع الخلاف في كثيرٍ من موارد، من حيث العلاقه بين الآيتين من جهه التباين الكلي أو الجزئي بينهما، ومن حيث تاريخ نزول الآيتين من ناحيه التقدم والتأخر، وقد مرّ إطلاق النسخ عند علماء القرآن والمفسرين بمراحل متعدده من التطور، وهذه المراحل تبدأ منذ العصور الأولى لهذا العلم، حيث كان يطلق بعض الصحابه كلمه النسخ على مجرد مخالفه آيه لأخرى في الظهور اللفظي، حتى لو كانت هذه المخالفه على نحو العموم والخصوص من وجه أو نحو التخصيص، أو كانت إحدى الآيتين مطلقه والأخرى مقيدة.

ولعل ذلك نتيجة للتوسع في فهم أصل الفكره، كما يمكن أن تكون نتيجة الفهم الأولى لأول وهله لبعض الآيات القرآنيه. ومن هنا وقع الاختلاف بين العلماء

فى تعيين الآيات المنسوخة والآيات الناسخة (١١).

وبعد أن قطع العلماء فى هذا المضمار شوطاً ليس بالقريب، عنّ لهم ما اعتمدوه مصطلحاً، ولما تقدم قد يُعذر من قال بالنسخ من الماضين فى مواضع ليست منه على ما اصطُح عليه المتأخرون، حيث إن أكثرهم لا يقصد بالضرورة رفع مثل الحكم الثابت للآية المتقدمه بالآية المتأخره.

فالنسخ فى اللغة بمعنى الإزاله والنقل، قال الجوهرى: «نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته. ونسخت الريح آثار الدار» (٢).

واصطلاحاً: «هو رفع أمر ثابت فى الشريعة المقدسه بارتفاع أمدّه وزمانه، سواء أكان ذلك الأمر المرتفع من الأحكام التكليفية أم الوضعيه، وسواء أكان من المناصب الإلهيه أم من غيرها من الأمور التى ترجع إلى الله تعالى بما أنه شارع» (٣)، أو هو بيان إيقاف استمرار حكم الآيه لحكمه يقتضيها التشريع، معلومه له تعالى، وينتج عن ذلك اختلاف الفهم إذا ثبت النسخ بين الآيتين أو لم يثبت، ما دامت هناك علقه بين الآيتين تقتضى الجمع بين مفاديهما ومعالجته، ولو كان بالمعنى التبعي الإلتزامى للنص، فالألفاظ إما أن تدل بمنطوقها أو بفحواها أو باقتضائها وضرورتها أو بمعقولها المستنبط منها، فالأول دلالة المنطوق والثانى دلالة المفهوم والثالث دلالة الاقتضاء والرابع دلالة الإشاره (٤).

لذا أولى المفسرون العناية فى علم النسخ والمنسوخ لما له من الأثر الكبير فى بيان المراد من الخطاب فى القرآن الكريم، فمنهم من بنى على القول بما تحقق فى علم الأصول

١- - ينظر: أبو القاسم الخوئى: البيان فى تفسير القرآن / ٢٧٧.

٢- - الجوهرى: الصحاح ١ / ٤٣٣.

٣- - أبو القاسم الخوئى: البيان فى تفسير القرآن / ٢٧٧.

٤- - ينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٨٧.

بأن النسخ على خلاف الأصل فكان الأولى عنده صيانته الحكم من النسخ مهما أمكن، ولا بد من تتبع الموارد التي قيل بالنسخ فيها ليعالج ما إذا كان نسخاً أو تخصيصاً أو بياناً أو غير ذلك، فإن دلالة النص المجعوله من قبل الحكيم قد لا تكون الغايه منها المتعلق الحقيقي للأمر أو النهي، كالأوامر التي يقصد بها الامتحان، وهذا النوع من الأحكام يمكن إثباته أولاً ثم رفعه، ولا مانع من ذلك، فإن كلاً من الإثبات والرفع في وقته قد نشأ عن مصلحه وحكمه، وهذا النسخ لا يلزم منه خلاف الحكمه، وقد تكون دلالة النص المجعوله دلالة حقيقيه، ومع ذلك ينسخ بعد زمان، لا بمعنى أن الدلاله ترفع بعد ثبوتها في الواقع ونفس الأمر، كى يكون مستحيلاً على الحكيم العالم بالواقعيات، بل هو بمعنى أن تكون الدلاله المجعوله مقيده بزمانٍ خاص معلوم عند الله، مجهول عند الناس، ويكون ارتفاعها بعد انتهاء ذلك الزمان، لانتهاء أمدها الذى قيدت به، وحلول غايتها الواقعيه التى أنيطت بها(١)، وهذا كله من مناشئ التنوع فى الفهم تبعاً للروايات الواردة فى نسخ الآيات، على وفق الضوابط المختلفه فى قبول الروايه وردّها، وبحسب المباني فى القول بالنسخ مطلقاً أو فى خصوص آيه أو آيات من دون غيرها أو المنع منه مطلقاً، أو التفصيل، فزعم بعض السلف أن آيات الإذن فى القتال نسخت جميع آيات الصبر والعفو والإعراض والصفح(٢)، قال ولى الله الدهلوى (ت ١١٨٠هـ): «بلغ عدد الآيات المنسوخه بآيات السيف قرابه الخمسمائه، ولو تأملت لوجدتها غير محصوره، والمنسوخ باصطلاح المتأخرين عدد قليل»(٣)، ومنهم من نفى وقوع النسخ مطلقاً(٤).

١- ينظر: أبو القاسم الخوئى: البيان فى تفسير القرآن / ٢٧٩-٢٨٠.

٢- ينظر: ابن سلام الهروى- الناسخ والمنسوخ: ١٩٠ ومكى بن أبى طالب القيسى- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ٢٦٧ وأحمد محمد الشرقاوى- اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه: ١٦.

٣- الفوز الكبير فى أصول التفسير: ٥٣-٥٤.

٤- ينظر: أبو القاسم الخوئى: البيان فى تفسير القرآن / ٢٧٩.

ولما كان المراد بالنسخ: «أحلال حكم مكان حكم لمصلحه معلومه أو مجهوله فالنسخ هو المتأخر نزولاً في القرآن والمنسوخ هو المتقدم نزولاً في القرآن»^(١)، فيكون لمعرفه تاريخه والنسخ والمنسوخ أهميه مزيده حيث أن المتأخر ينسخ المتقدم ويرفع مثل حكمه لما يأتي، فيسهل في تغاير الفهم أيضاً. وقد تقتضى الحكمه أن يكون مفاد آيه نسخ مفاد غيرها الأسهل بما هو أنقل وأشق بما يوافق التدرج أو غير ذلك، وقد يكون بالأخف لانتفاء الحاجه إلى الكلفه الزائده على الأول لدواعى الحكمه أيضاً، وهو ما يعبر عنه بالنسخ بالأخف إلى غير ذلك من التخيير ونسخ الوجوب بمعين، نسخ الموسع بالمضيق^(٢).

ومن أمثله تنوع الفهم الذى ترتب على القول بالنسخ ما فى قوله تعالى:

> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ <^(٣).

فقد قيل إنما عنى بعشره أيام من المحرم، وكان الفرض التخيير بين الصوم والإطعام، ثم نسخ بقوله تعالى:

> شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ <^(٤).

١- محمد حسين على الصغير: المبادئ العامه فى تفسير القرآن الكريم/٥٥.

٢- ينظر: الطوسى - عده الأصول: ٢/٤٩٢ والغزالي: المستصفى / ٩٦.

٣- سورة البقره: ١٨٣-١٨٤.

٤- سورة البقره: ١٨٥.

فحتم على الصوم لا غيره (١).

وقيل: المراد بالآيه شهر رمضان، إلا أنه نسخ فرض التخيير إلى التضييق (٢)، وذلك أن الأمر ظاهر فيها، وليس فيه أنه كان غير شهر رمضان. وقيل أن التخيير الذي فيها منسوخ بلا خلاف في شهر رمضان، لذا توقف الطوسى وهو من فقهاء المفسرين في فهم ما يترتب على النسخ، إذ قال: «فينبغى أقل ما فى هذا الباب أن يتوقف فى المراد بالآيه، ويعتقد أنه إذا كان الفرض غير شهر رمضان فهو منسوخ به، وإن كان المراد به شهر رمضان فقد نسخ التخيير فيها بلا خلاف» (٣)، فهو أما نسخ التخيير بالتعيين، أو نسخ وجوب معين بوجوب غيره (٤)، وكل ذلك قد أشار إليه المفسرون (٥) بحسب تعدد الفهوم واختلاف المباني فى قبول الروايات الواردة فى ما يدور حول هذه الآيات، كما ويختلف الفهم تبعاً للمبنى الأصولى الذى يركن إليه المفسر عند تحقيق أو أتباع مدرسه أصوليه معينه.

وهذا وغيره مما يسهم فى إثراء الحراك الفكرى التفسيرى لدى المفسرين المستند إلى الناسخ والمنسوخ وما يتعلق به من اختلاف فى المقدمات التى تقود إلى تنوع الفهم لديهم.

١- - الطوسى - الخلاف: ٢ / ١٦١ - ١٦٢.

٢- - ينظر: النووى - المجموع: ٢٥٠ / ٦.

٣- - الطوسى - الخلاف: ٢ / ١٦١ - ١٦٢.

٤- - ينظر: رزاق محسن محمد - النظرية العامة للفقهاء المقارن: ١٨٦.

٥- - ينظر: السدوسى - الناسخ والمنسوخ: ٣٦ - ٣٨ والطبرى - جامع البيان: ١٧٨-٢/١٧٩ وابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم: ١/٣٠٣-٣١٣ وحقائق التأويل - الشريف الرضى: ١٤٥ والتبيان - الشيخ الطوسى: ٢/١١٧ وج ٣/٢٧١ والسمعانى - تفسير السمعانى: ١/١٧٩ والزمخشري - الكشف: ١/٣٣٥-٣٣٦ والطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ٩ وج ٣/١٤٢ والراوندى - فقه القرآن: ١/١٧٥.

الاختلاف في المحكم والمتشابه

قال الله تعالى:

>هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ <(١)>.

دلت الآيه القرآنيه على أن القرآن العظيم يشتمل على نوعين من الآيات: الآيات المحكمه والآيات المتشابهه. وهناك اختلاف لدى أئمه علوم القرآن والمفسرين في مفهوم ذلك, وحاصل القول فيه: إن المحكم من الآيات هو الذى تكون دلالتة واضحه ولا- تلتبس بأمر آخر, كالأوامر الإلهيه فى القرآن. والمتشابه هو الذى لا يعلم تأويله إلا الله عز وجل, والراسخون فى العلم وهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم, والزهراء والأئمه الاثنا عشر عليهم السلام(٢).

ولو تتبعنا معنى المحكم ودلالته اللغويه, لوجدنا أن المحكم لغه من: أحكمت الشيء فاستحكم, أى صار محكماً, وهو الذى لا اختلاف فيه ولا اضطراب(٣), وفى حديث ابن عباس (ت ٥٦٩هـ): قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم, يريد المفصل من القرآن لأنه لم ينسخ منه شيء, وقيل: هو ما لم يكن متشابهاً لأنه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره, وقوله تعالى:

١- - سورة آل عمران: ٧.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير: محاضرات علوم القرآن على طلبه الدراسات العليا.

٣- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٢ / ١٤١-١٤٣.

<كِتَابُ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ> (١).

وفسّرت بأنه: أحكمت آياته بالأمر والنهي والحلال والحرام ثم فصلت بالوعد والوعيد، والمعنى، وإن آياته أحكمت وفصلت بجميع ما يحتاج إليه من الدلالة على توحيد الله وتثبيت نبوه الأنبياء وشرائع الإسلام (٢).

وأما المتشابه لغه، فيقال: هذا شبهه، أى شبيهه، وبينهما شبه بالتحريك، والشبهه: الالتباس. والمشتبهات من الأمور: المشكلات. والمتشابهات: المتماثلات. وتشبهه فلان بكذا. والتشبيه: التمثيل. وتشابها واشتبهها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا. وأمور مشتبهه ومشبهه كمعظمه: مشكله. والشبهه بالضم: الالتباس والمثل. وشبهه عليه الأمر تشبيها: لبس عليه. وفي القرآن المحكم والمتشابه (٣).

والمحكم اصطلاحاً: هو «ما لا يحتمل إلا الوجه الواحد الذى أريد به ووصفه محكماً لأنه قد احكم فى باب الإبانة عن المراد. وإما المتشابه: فهو ما احتمل من وجهين فصاعداً» (٤). وعلى هذا فالمحكم لا- يحتمل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما يحتمل وجهين أو أكثر منهما، حيث أن الدلالة فى المحكم واضحة وفى المتشابه غير واضحة، «وقيل: المحكم: الناسخ والمتشابه المنسوخ» (٥)، ولعل ذلك لدخول الناسخ فى أفراد المحكم ودخول المنسوخ تحت أفراد الضد العام للمتشابه، والقدر المشترك بين النصّ والظاهر هو المُحكم، والمشارك بين المجلّم والمؤوّل هو المتشابه (٦).

١- -سوره هود: ١.

٢- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٥/٤٤٦ والطبرسى - مجمع البيان: ٢/٢٤٢ وج ٥/٢٤٠-٢٤١ والرازى- تفسير الرازى: ١٧/١٧٩ وأبو حيان الأندلسى-البحر المحيط: ٥/٢٠١.

٣- - ينظر: الفيروز آبادى: القاموس المحيط ٢٨٦ / ٤.

٤- - الشيخ الطوسى: عده الأصول (ط. ق) ١٥٩ / ٢.

٥- - الجصاص: الفصول فى الأصول ١ / ٣٧٣.

٦- - ينظر: المقداد السيورى: كنز العرفان ١/٤٧.

ومن ذلك وقوع الحراك الفكرى الشديد لدى المفسرين فى فهم ما اشتبه عليهم من نفى السؤال وإثباته يوم القيامة, فمما ورد فى إثبات السؤال قوله تعالى:

<وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ> (١).

ومما ورد فى نفى السؤال فى قوله تعالى:

<يَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ> (٢).

حيث أدى إلى تنوع فهم المعنى, مع المحافظة على الضرورة العقائديه, وهى القول بإحاطه علمه تعالى بأفعال عباده, فترتب على هذا التنوع التغيرات فى التفسير, فقبل فى ذلك:

١ - إن السؤال المثبت هو سؤال توبيخ لا سؤال استخبار واستعلام الشخص عن ذنبه (٣).

٢ - السؤال المنفى هو السؤال العام, أى سؤال مجمع الخلق "مَنْ المذنب منكم؟" (٤).

٣ - السؤال المثبت سؤال تقرير لا سؤال شفقه ورحمه, والمنفى سؤال الاستفهام والاستخبار (٥).

٤ - تغير السؤال بين النفى والإثبات بتغير مواقف القيامة لطولها (٦).

١- سورة الصافات: ٢٤.

٢- سورة الرحمن: ٣٩.

٣- ينظر: ابن عطية الأندلسى-المحرر الوجيز: ٤/٣٠٠.

٤- ينظر: الرازى-تفسير الرازى: ٢٩/١١٨.

٥- ينظر: الطبرسى مجمع البيان: ٥/١٨٢ و٩/٣٤٣.

٦- ينظر: الثعلبى- تفسير الثعلبى: ٥/٣٥٤.

٥ - تغاير السؤال بين النفي والإثبات بتغاير الموضوعات, فالسؤال المثبت يدور حول ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه (١١), بقرينه قوله تعالى:

<يَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ > (٢).

٦ - إثبات سؤال المجرم من دون البريء (٣), بدلاله قوله تعالى:

<وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ > (٤).

٧ - إثبات سؤال البريء من دون المجرم (٥), بدلاله قوله تعالى:

<وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ > (٦).

٨ - السؤال المثبت هو سؤال تفخيم وتعظيم وتهويل الذنب, لزياده شناعته وغايه قبحه (٧), كما يقال: "ما أعظم ما فعلت؟!". (٨).

٩ - السؤال المنفي هو سؤال الملائكة المكلفين بأخذ المجرمين, إذ أنهم يعرفون المجرمين بسيماهم, والمثبت مسائله المجرمين من قبل الله سبحانه وتعالى وهو سؤال حساب (٩).

١٠ - السؤال المثبت هو سؤال تقرير لا من جهة حاجته تعالى للعلم به,

١- ينظر: الزركشى-البرهان: ٢/٥٥.

٢- سورة القصص: ٦٥.

٣- ينظر: الطوسى-التبيان: ٨/١٧٨ والرازى-تفسير الرازى: ٢٦/١٣١.

٤- سورة الصافات: ٢٤.

٥- ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٢٧/١٨٥.

٦- سورة التكوير: ٨-٩.

٧- ينظر: الآلوسى-تفسير الآلوسى: ٢٠/٢٨.

٨- ينظر: الطبرى-مجمع البيان: ٥/٤٥١ والواحدى-تفسير الواحدى: ١/٥٠١.

٩- الطبرى-جامع البيان: ٢٧/١٨٥ وابن جزى-التسهيل فى علوم التنزيل: ٣/١١١.

والتقرير يغير التفرع, بأن الأول يحتاج إلى جواب, والثاني لا يحتاج إلى جواب(١١).

١١ - السؤال المنفى هو سؤال الخلق بعضهم عن بعض, أو سؤال بعضهم بعضاً, لانشغالهم وذوولهم بهول ذلك الموقف(٢).

١٢ - الكل يحاسب في الجملة(٣), أى: الكل محاسب معذب ولو بطول الوقوف, والله تعالى يخاطب عباده من الأولين والآخرين بمجمل حساب عملهم مخاطبه واحده, يسمع منها كل واحد قضيته من دون غيرها, ويظن أنه المخاطب من دون غيره, ولا- تشغله تعالى مخاطبه عن مخاطبه, ويفرغ من حساب الأولين والآخرين فى مقدار ساعه من ساعات الدنيا(٤), فالسؤال لا لواحد بعينه. فيكون السؤال المنفى السؤال الأفرادى, والكل منهم مسؤول فى الجملة, ويكون السؤال المثبت هو المجموعى(٥).

هذه جملة من تنوع الفهم فى نموذج واحد, والتي انتظمتها بعض كتب التفسير(٦), إذ ترتبت على المتشابه من آيات إثبات السؤال وآيات نفيه, فأوهم التنافى

١- ينظر: الجصاص-أحكام القرآن: ٣/٥٥٣.

٢- ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٢٧/١٨٥ والسيوطى-الدر المنثور: ٦/١٤٥.

٣- ينظر: الطبرى-جامع البيان: ١٤/٩٠.

٤- ينظر: الفيض الكاشانى-تفسير الصافى: ٢/١٢٧.

٥- ينظر: الطبرسى-مجمع البيان: ١/٣٦٦-٣٦٧.

٦- ينظر: مجاهد بن جبر-تفسير مجاهد: ٢/٦٤٢-٦٤٣ والطبرى-جامع البيان: ١٤/٩٠ وج ٢٧/ ١٨٥ والجصاص - أحكام القرآن: ٣/

٥٥٣-٥٥٤ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٩/١٨٨ والطوسى-التبيان: ٤/٣٤٩ - ٣٥١ وج ٦/٦٥-٦٦ وج ٨/١٧٨ وج ٩/٤٧٦-٩/٤٧٧ والبغوى-

تفسير البغوى: ٣/٥٨-٥٩ وج ٤ / ٢٧٢ وابن عطيه الأندلسى-المحرر الوجيز: ٤/٣٠٠ والطبرسى مجمع البيان: ٤/٢١٩-٢٢٠

وج ٥/٣٣٢-٣٣٣ وج ٩/٣٤٣-٩/٣٤٤ وابن الجوزى- زاد المسير: ٤/ ٣٠٧ وج ٧/٢٦٥ والرازى-تفسير الرازى: ١٤/٢٣-٢٤ وج ١٩/٢١٤

وج ٢٢/١٥٧ وج ٢٩/١١٨- ١١٩ وابن عربى- أحكام القرآن: ٢/٢٨٨ والقرطبى-تفسير القرطبى: ١٣/٣١٦ والسيوطى - الإتيقان: ١/ ٥٤٨

وج ٢/٧٧ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٨/٨١ والشنقيطى-أضواء البيان: ٧/٢-٨ وج ٧/٥٠٣-٥٠٤.

بين المدلولين مما أثار لدى المفسرين الحراك الفكرى للوقوف على تفسيرين منسجمين مع ما يليق بساحته تعالى، وبذل الجهد فى الذبّ عن القرآن الكريم وردّ شبهه وقوع التناقض، والحقيقه هو ليس بتناقض - لعدم توفر شروط التناقض - وإنما هو من باب التباين الجزئى، فالعناوين والمفاهيم التى يكون بينها التباين جزئياً لا يعقل أن يتصادقا على متحد الجهه، فان جهه الصدق والانطباق فى أحد العنوانين لابد أن تغاير جهه الصدق والانطباق فى الآخر، والمخالفه فى موارد التباين الجزئى لا تضر ببعضها، إذ يكون هناك جامع بين العموم والخصوص من وجهه، فلا بد من معالجه موارد المتشابهه بصرف كل واحد من السلب والإيجاب إلى مقام آخر دفعاً للتناقض (١).

فكل مفسر يسعى جاهداً بما أوتى من فهم لبيان وجوه الجمع والافتراق فى المتشابه من الآيات، كاختلافهم فى دلالات الأحرف المقطعه فى فواتح السور بأنها من العلم المستور والسر المحجوب الذى استأثر به تعالى، فلا يعلم تأويله إلا الله، أو أن المراد منها معلوم ولكنهم اختلفوا فيه بعده آراء تتفاوت قيمه ودلاله وموضوعيه، وقد تداعت كلمات الأعلام فى هذه الآراء، حتى نقل الخلف عن السلف، واستند اللاحق على السابق، بنسبه إليه ومن دون نسبه، وقد يخلص كل مفسر أو باحث إلى ما يأنس به ويضمن إلى مؤداه، بوصفه جزئياً من كلى فرائدها، من دون القطع بأنه مراد الله تعالى منها (٢).

يضاف إلى ذلك ما اختلف فى كونه محكماً أم متشابهاً، إذ لم يتفق على كثير من تلك الموارد، فيتسع مجال الفهم أو يضيق تبعاً للاعتبار (٣).

١- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٢٢ و ١٥٧ والتفتازانى - شرح المقاصد: ٢/١٨٦ و محمد على الكاظمى - فوائد الأصول: ١/٤٠٢ و محمد رضا المظفر - المنطق: ٨٢.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير - الصوت اللغوى فى القرآن: ٩٤.

٣- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٧ / ١٧٩.

الاختلاف في العام والخاص

العام والخاص في اللغة:

العام ما له استطاله، فالعين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو، ويقولون استوى النبات على عممه أى على تمامه (١).

والخاص: من خصت فلاناً بشيء خصوصيه بفتح الخاء وهو القياس، وخصه بالشئ يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصيه، والفتح أفصح، وخصه واختصه: أفرد به من دون غيره. ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، والعموم بخلاف ذلك (٢).

واصطلاحاً: «العام كل ما أشير إليه بأدوات العموم كـ "من"، "ما"، "جميع"، "أل التعريف"،... إلخ، فما سبقه بعض الحروف والأدوات والصيغ يكون عاماً، وما لم يسبق بذلك أو استثنى منها استثناء، فهو الخاص» (٣).

فالعام: لفظ يستغرق ما يصلح له من غير حصر، وله صيغ مخصوصه. والخاص بخلاف ذلك: حيث ينتج عنه اختصاص لفرد أو طبيعه من جهة خصوصيه، وبيان ذلك أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كـ "ضرب زيد"، فإنه أخص من مطلق الضرب فإذا قلت ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه

١- ينظر: ابن فارس - مقاييس اللغة ج ٤/١٥.

٢- ينظر: ابن منظور - لسان العرب ج ٧/٢٤.

٣- محمد حسين على الصغير - "مصطلحات أساسيه في علوم القرآن" ٤/ محاضرات أقيمت على طلبه الدراسات العليا - ٢٠٠٦ -
جامعه الكوفه.

منك ومن زيد(١).

ومما لا شك فيه أن بعض ألفاظ الآيات الكريمة - لنكتة في أسلوب العرض والبيان, أو بمقتضى مصلحه التدرج في الأحكام, أو لحكمه الإرجاع إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم, أو غير ذلك من المصالح البيانية أو التربويه أو السياسيه - جاءت في بداياتها على نحو العموم ثم أتى تخصيص بعضها بعد مدّه من طريق الكتاب أيضاً, ومنها ما بقى على عمومه(٢).

فمباحث العام والخاص مباحث جليله وثرية بمادتها مما أوقع الاختلاف في كيفية الجمع بينهما فضلاً عن الاختلاف في حدود العام والخاص, مما أعطى مجالاً لتغاير فهوم المفسرين في البحث عن التخصيص ومعالجاته, من عدم جواز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص, وكون العام متبعاً ما لم يتم دليل التخصيص, وكون اللفظ يحتمل شمول أنواع أو أفراد يُحمل على العموم لأنه أعم فائده, أم لا, وموارد عموم اللفظ وإرادته الخاص أو خصوص اللفظ وإرادته العام, فقد يرد اللفظ القرآني ويكون اسماً عاماً فيفسر كل من المفسرين هذا الاسم العام بذكر بعض أنواعه لينبه المستمع إليه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحد التام المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه, إذ قد يصعب أحياناً تعريف العام بالحد المطلق فيلجأ المفسر إلى التمثيل لهذا العام بذكر بعض أنواعه, وكذا موارد عطف الخاص على العام ليفيد الاهتمام والتفضيل أو خصوص الخطاب وإرادته العام لأمر, منها: التأكيد, التعظيم, التشريف, التقريع, التغليظ, التنزيه, التغليب, إلى غير ذلك من الموارد.

مثال ذلك اختلافهم في تفسير قوله تعالى:

١- ينظر: السيوطي - الإتيان: ٢/٤١ وج ٢/١٤١.

٢- ينظر: حسن كاظم أسد-القطب الراوندى ومنهجه في فقه القرآن: ٢٧٦.

<وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ > (١).

فهو باقترانه مع قوله تعالى:

<وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ > (٢) - إلى قوله تعالى - <سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ > (٣).

يشمل بعمومه اليهوديات والنصرانيات إلا أنهن أخرجن من هذا العموم بدلاله قوله تعالى:

<الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ > (٤).

فخصصن الكتابيه من عموم المشركه, وهذا لا خلاف فيه فى الجملة, إنما وقع الخلاف فى مدى سعه مفهوم العام, ومدى سعه مفهوم الخاص. فتغايرت التفسيرات تبعاً لتغاير أفهام المفسرين فى دائره الخاص فى الآيه كما اختلفوا فى سعه العام الوارد فيها, فمنها أن العام فى آيه التحريم يمكن أن يحمل على عديده معانٍ, منها:

١ - أهل الأوثان (٥). ٢ - كل مشركه من أى أصناف الشرك كانت (٦).

١- - سورة البقره: ٢٢١.

٢- - سورة المائده: ٣٠.

٣- - سورة المائده: ٣١.

٤- - سورة المائده: ٥.

٥- - ينظر: النحاس - معانى القرآن: ١/١٧٩.

٦- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٢/٥١١.

٣ - المجوسيات وأهل الأوثان (١١). ٤ - نساء أهل مكة من المشركين (٢).

٥ - نساء أهل مكة وسواهن من المشركين (٣). ٦ - مشركات العرب (٤).

٧ - مشركات العرب اللاتى ليس لهن كتاب يقرأه (٥).

ومنها أن المخصص فى آيه التحليل يعنى:

١ - خصوص حرائر أهل الكتاب من دون إمائهم (٦).

٢ - نساء أهل الكتاب عموماً (٧). ٣ - يحمل على من أسلم منهم (٨).

٤ - الإماء وملك اليمين (٩). ٥ - النكاح المؤقت من دون الدائم (١٠).

٦ - عفائف غير زوان (١١).

٧ - تحل الكتابيات للمؤمن الحر من دون الرقيق, بشرط عدم الطول, وخوف العنت (١٢).

١- - ينظر: ابن الجوزى - نواسخ القرآن: ٨٤.

٢- - ينظر: السيوطى - الدر المنثور: ١/٢٥٦.

٣- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٢/٥١٣.

٤- - ينظر: ابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم: ٢/١٧٣.

٥- - ينظر: ابن الجوزى - نواسخ القرآن: ٨٤.

٦- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٣/٤٤٥.

٧- - ينظر: الجصاص - أحكام القرآن: ٢/٢٠٥.

٨- - ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٦/٦٦.

٩- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ١/٢٣٨.

١٠- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٣/٢٨٠.

١١- - ينظر: الجصاص - أحكام القرآن: ١/٤٠٢.

١٢- - ينظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم المنان: ٢٢١.

وهذه المعانى التى أفادها المفسرون من هاتين الآيتين إنما آل إليها فهمهم نتيجة التخصيص، وإلا فلفظ "المشركات" لولا التخصيص لما حمل هذه المعانى، ولفظ المحصنات وإن كان يحمل بعض المعانى لكنها لم تكن بهذا التنوع لولا أنها حصه خاصه أخذت حكماً خاصاً بعد أن كانت فى دائره العموم المغاير للخاص فى الحكم.

الاختلاف فى المطلق والمقيد

الإطلاق فى اللغة: التخليه والإرسال: أطلقت الأسير، أى خليته. وناقه طلق وطلق: لا عقال عليها، والجمع أطلاق، وبغير طلق وطلق: بغير قيد. فالطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد وهو يدل على التخليه والإرسال(١).

والتقييد فى اللغة: من القيد: وهو واحد القيود. وقد قيدت الدابة. وقيدت الكتاب: شكلته. وهؤلاء أجمال مقاييد، أى مقيدات، يقال قيدته أقيده تقييداً، فالقاف والياء والذال كلمه واحده وهى القيد وهو معروف ثم يستعار فى كل شىء يحبس(٢).

والمطلق والمقيد اصطلاحاً: «المطلق الدال على الماهيه بلا قيد، وهو مع المقيد كالعام مع الخاص قال العلماء متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه وإلا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده لأن الله تعالى خاطبنا بلغه العرب. والضابط أن الله إذا حكم فى شىء بصفه أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظر فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر»(٣).

١- ينظر: الجوهرى - الصحاح ج ٤ / ١٥١٨ وابن منظور- لسان العرب ج ١٠ / ٢٢٦ وابن فارس- معجم مقاييس اللغة ج ٣ / ٤٢٠.

٢- ينظر: الجوهرى - الصحاح ج ٢ / ٥٢٩ وابن فارس ج ٥ / ٤٤.

٣- السيوطى-الإتقان ج ٢/٨٢.

وبعبارة أوضح:

«المراد بالمطلق في القرآن الكريم، هو اللفظ الذي لا يقيد به قيد، ولا تمنعه حدود، ولا تحتجزه شروط، فهو جارٍ على إطلاقه. والمقيد بعكسه تماماً، فهو: الذي يقيد بقريته لفظيه داله على معنى معين بذاته لا تتعداه إلى سواه» (١). وهذه التعريفات للمطلق والمقيد لا تتعد كثيراً في مؤداها عن المعنى اللغوي الذي انبثق عنه، وما يعنى البحث هو ما يترتب منه على ما فهمه المفسرون من المطلق والمقيد والذي نتج عنه التنوع في التفسير، فالإطلاق تناول واحداً غير معين، والتقييد تناول واحداً معيناً أو موصوفاً بوصف زائد، فقد يرى بعض المفسرين بقاء المطلق على إطلاقه، ومنهم من يقول بتقييد هذا المطلق بقيد معين:

مثال: ذلك عتق الرقبه في كفاره اليمين وكفاره الظهار، فقد وردت مطلقه: كما في قوله تعالى:

<فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ> (٢).

وفي كفاره الظهار قوله تعالى:

<وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّاسَا ذَلِكَمْ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ> (٣).

ووردت مقيدة كما في قوله تعالى:

١- محمد حسين على الصغير- "مصطلحات أساسيه في علوم القرآن" ٥/ "محاضرات ألقيت على طلبه الدراسات العليا-٢٠٠٦-
جامعه الكوفه".

٢- سورة المائدة: ٨٩.

٣- سورة المجادلة: ٣.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١).

فحمل بعض المفسرين المطلق على المقيد وقالوا لا تجزئ الرقبة الكافرة، وأبقى بعضهم المطلق على إطلاقه (٢).

ويبقى المطلق على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد، وإذا دار اللفظ بين الإطلاق والتقييد في مورد واحد فإنه يحمل على الإطلاق، لأن الأصل بقاء الشيء على ما كان عليه (٣) «كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين، وقيدت بالتتابع في كفارة الظهار والقتل، وبالتفريق في صوم التمتع، فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه» (٤)، أما لو جاء في مورد مطلقاً وفي آخر مقيداً والمتعلق واحد حمل المطلق على المقيد، فإن من عمل بالمقيد فقد وفى بالعمل بدلاله المطلق والمقيد، ومن عمل بالمطلق فقد عمل على وفق دلالة المطلق من دون أن يفى بالعمل بدلاله المقيد، فكان الجمع هو الواجب والأولى وهو العمل بالمقيد (٥).

وأمثلته في القرآن الكريم كثيرة، منها ما في قوله تعالى:

١- - سورة النساء: ٩٢.

٢- - ينظر: الجصاص - أحكام القرآن: ٣/٥٦٨.

٣- - ينظر: الطوسى - عده الأصول: ٣٣٣-١/٣٣٥ ومحمد تقى الرازى - هداية المسترشدين: ٢ / ٩٥.

٤- - ينظر: الزركشى - البرهان: ١٧ / ٢.

٥- - ينظر: الآمدى - الإحكام: ٣ / ٤.

<وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً> (١).

فالمقصود بـ "صِدُقَاتِهِنَّ" المهر، فألزم الله تعالى إعطاء المهر، لكنه مطلق من جهة أنه على نحو الأجره على البضع أو هو ثمن ومثمن كالبيع والشراء أو على نحو آخر، فقيده بقوله "نحله".

ولما كان "صدقاتهن نحله" مركباً من مطلق ومقيد، فإنه دعا المفسرين إلى إنعام النظر والتأمل في المعنى المراد من خطاب الله تعالى وما هو المقصود بخطابه جلّ وعزّ، فمن تلك التفسيرات، قولهم:

١ - النحلة: العطية، وهي الهبة من دون عوض من غير جهة ماثمته (٢). وذلك أن الاستمتاع مشترك بين الزوجين والزوج ينفرد ببذل المال، فكأنها تأخذه بغير عوض (٣).

٢ - لم يُرد بالنحلة العطية، وإنما أراد بالنحلة الانتحال وهو التدين، لأنه يقال: انتحل فلان مذهب كذا أى دان به، فكأنه تعالى قال: <وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً> (٤).

٣ - النحلة: عطية من الله تعالى فى شرعنا للنساء، لأن فى شرع من قبلنا كان المهر للأولياء، وأن لا يجبس الأولياء المهور إذا قبضوها (٥).

٤ - النحلة: عطية من الله تعالى فى شرعنا للنساء، ومراد الخطاب منع

١ - - سورة النساء: ٤.

٢ - - ينظر: الطوسى - التبيان: ٣/١٠٩.

٣ - - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ١٦.

٤ - - ينظر: الراوندى - فقه القرآن: ٢/١٠٢.

٥ - - ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٤/١٩٨.

المتشاغرين من الشغار(١١)، والالتزام بجعل النكاح بمهر، إلا ما اختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم (١٢).

٥ - إن النحلة حال من المعطى وهو الزوج، أى يعطيها مهرها كملاً إن دخل بها، ونصفه إن لم يدخل (١٣).

٦ - النحلة: عطية: من الأزواج لهن وانتصابها على المصدر، والاعتراض على الانتصاب على الحاليه، فالحال قيد للعامل فيلزم كون الإيتاء قيداً للإيتاء، والشئ لا يكون قيداً لنفسه، وردّ بأن النحلة ليست مطلق الإيتاء بل هى نوع منه (١٤).

٧ - إن النحلة هو وصف للصدقات، أى يكون الإعطاء تبرعاً من دون مخاصمه ولا مطالبه منهن (١٥).

٨ - النحلة دين وشريعته ومذهب، ويكون انتصاب "نحله" على أنه مفعول لأجله، أى لأجل الدين والشريعته... (١٦)

٩ - إن النحلة بمعنى الانتحال وهو إضافة الشئ إلى من ليس هو له (١٧).

١٠ - النحلة: المسماه المعلومه من بيان أوصافها وحدودها وتعدادها (١٨).

١ - نكاح الشغار: أن يزوج الرجل ابنته من رجل على أن يزوجه ابنته، وكلتاهما بغير مهر، وهو من أنكحه الجاهليه التى أبطلها الإسلام. محمد قلعجى - معجم لغة الفقهاء: ٢٦٣.

٢ - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٤/٣٢١ والنعالبي- تفسير الثعالبي: ٢/١٦٦-١٧٠.

٣ - ينظر: الطوسى-التبيان: ٣/١٠٩ والقرطبي-تفسير القرطبي: ٥/٢٤.

٤ - ينظر: أبو السعود- تفسير أبى السعود: ٢/١٤٣.

٥ - ينظر: الرازى-تفسير الرازى: ٩/١٨٠.

٦ - ينظر: أبو السعود- تفسير أبى السعود: ٢/١٤٣.

٧ - ينظر: الرازى-تفسير الرازى: ٩/١٨٠.

٨ - ينظر: البغوى-تفسير البغوى: ١/٣٩٢.

١١ - النحلة: الواجب بمعنى أنه لا ينبغي نكاح المرأة إلا بصداق واجب, أى لا يكون تسميه الصداق كذباً بغير حق (١).

١٢ - النحلة: ما نحله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء من ثبوت المهور لهن على الرجال (٢).

فبالرغم من اتفاقهم على هذا التقييد اختلف تنوع فهمهم وإفاداتهم من ناتج التقييد, فكيف وهذا التقييد قد جاء متصلاً؟ بيد أن التقييد قد يكون بأدوات مختلفة, وقد يكون منفصلاً يخضع لسياقات متغايرة, فقد يختلف المفسرون (٣) فى أصل التقييد, بمعنى أن منهم من يرى المطلق قد قيّد بقيد معين قد لا يراه الآخر صالحاً لتقييد ذلك المطلق, كالقيود التى افترضها بعضهم قيوداً توضيحية أو تقييحية أو غالية أو لازمه أو للتأكيد.... وبعضهم عدّها قيوداً احترازية, واختلافهم فى حد الغلبة, بأنه متى يعدّ القيد غالبياً؟ هل المدار على العرف أم العرف الخاص أو غير ذلك.

كما قد يقع الاختلاف عند تعدد المطلقات فى جملة ورد فيها قيد واحد, فهل يقيد الأخير من المطلقات أم يسرى على الجميع؟ وقد يتفرع على ذلك أمور كثيرة, مما حفز أذهان المفسرين على إطاله التأمل وتتبع الاحتمالات مع اختلاف أدوات كل مفسر واستعداداته, مما خلف ثروه طائله فى التفسير.

١- - ينظر: ابن كثير- تفسير ابن كثير: ١/٤٦٢.

٢- - ينظر: السيوطى- الدر المنثور: ٢/١١٩-١٢٠.

٣- - ينظر: أبو حيان الأندلسى- تفسير البحر المحيط: ١/٣٣٥ و ٦٠٦ و ج ٣/١٦٩ و ج ٦/٣٩١ والرازى- تفسير الرازى: ١٠/٥٨ والزر كشى- البرهان: ٣/٣٩٤ والآلوسى- تفسير الآلوسى: ١/٢٥٨ و ج ٢/٣٨ و ج ٤/١٩٨ و ج ٥/٤٣ و ج ٦/١١٤- ٦٦ و ج ١٥/١٧٢ و ج ١٩/١٥٦ والطباطبائى- الميزان: ٨/٢٤٦ و ج ١٦/٢١١ و ٣٣٥ و ج ١٩/١٩٤.

الاختلاف في المَجْمَل والمبِين

المَجْمَل في اللغة ما يتناول الجملة، وقيل المَجْمَل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة من دون البيان والتفصيل، فهو ما لا يفهم المراد به إلا بغيره (١)، فهو اسم لما يكون معناه مشتبهاً وغير ظاهر فيه، والمبِين اسم لما يكون معناه واضحاً وغير مشتبه، فالمَجْمَل: ما لم تتضح دلالاته وهو ما جهل فيه مراد المتكلم ومقصوده إذا كان لفظاً وما جهل فيه مراد المخاطب ومقصوده، ومرجع ذلك إلى أن المَجْمَل هو اللفظ الذي لا ظاهر له، ويقابله المبِين وهو ما كان له ظاهر يدل على مقصود قائله على وجه الظن الراجح أو اليقين (٢).

وبعبارة أخرى: إن المَجْمَل ذلك التعبير الذي يُترك على عواهنه من دون إيضاح، فإذا وُضِحَ وبَيِّنَ وأُتبع بما يرفع إبهامه سمي المُبَيِّن، فالمَجْمَل هو التعبير الذي يحتاج إلى إيضاح وبيان لرفع الإبهام، فقوله تعالى:

<شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ> (٣).

يتحدث عن نزول القرآن في شهر رمضان، على الإجمال.

وجاء قوله تعالى:

١- ينظر: الجوهرى-الصحاح: ٥/١٧٩٠-١٧٩١ وأبو هلال العسكري-الفروق اللغوية/١٢٩-١٣٠.

٢- ينظر: الطوسى- التبيان: ٨/٢٤٩ والراوندى-فقه القرآن: ١/٧ و ٣٢٠ وج ٢/٨٢ والزر كشى-البرهان: ٢/١٨٣ والسيوطى-الإتقان: ٢/١٠ و ٤٩-٥٤ والآلوسى- تفسير الآلوسى: ١/ ٢٤٧ وج ٢/١٢٧ وج ٤/ ١٩٠-١٩٣ وعبد الرحمن السعدى- تيسير الكريم الرحمن: ٣٤ والشنقيطى- أضواء البيان: ٥/١٨٤.

٣- البقره: ١٨٥.

<إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلِهِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ> (١).

فبينت أن إنزال القرآن في شهر رمضان, كان في ليله مباركه من ذلك الشهر العظيم, وسكتت الآية هنا عن تعيين تلك الليله, وجاء قوله تعالى:

<إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلِهِ الْقَدْرِ> (٢).

فبينت تلك الليله, فالقرآن أنزل في شهر رمضان على الإجمال, وفي ليله مباركه, على إجمال أوضح, وفي ليله القدر التي بين أن فيها نزل القرآن العظيم (٣).

والمجمل منه ما جاء بيانه في السوره نفسها, ومنه من ابتعد عنه بيانه في سوره أخرى, ومنه ما جاء بيانه من السنه الشريفه, لما تقتضيه المصلحه الراجحه والحكمه البالغه ولم يذكر ذلك على وجه التفصيل ومن تلك المصالح إفاده الإعمام, ليذهب السامع عند ذلك كل مذهب ويعترف بالعجز ويقر بالقصور, ليكون بيانه موكولاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم, وذلك مصداق لقول الحق سبحانه:

<وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا> (٤).

فأمرهم مثلاً بالصلاه والزكاه على طريق الإجمال وليكون بيانه بعد التشوق والتشوف إليه لأنه يكون ألد للنفس وأشرف عندها وأقوى لحفظها وذكرها وأرعى لمقام الولاية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم. ومن ذلك قوله جلّ وعلا:

<حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى> (٥).

١- -الدخان:٣.

٢- -القدر:١.

٣- -ينظر: محمد حسين على الصغير- محاضرات علوم القرآن على طلبه الدراسات العليا-٢٠٠٦م.

٤- -سوره الحشر:٧.

٥- -سوره البقره: ٢٣٨-٢٣٩.

وقد شغلت مسأله تعيين الصلاه الوسطى حيزاً من جهد المفسرين وكتبهم, حتى امتلأت بتنوع الأقوال ومستنداتها, وهذا أيضاً من المصالح التي ترتبت على هذا الإجمال, لما فيه من الدواعي للتأمل فى مدى الاهتمام بأمر الصلاه من المولى سبحانه, ومن العبد تبعاً لذلك, وهكذا فتعرضوا لتقصى بيان إجمال الآيه من ناحيه أن لفظ الوسطى يحتمل أن يكون بمعنى الفضلى أو بين صلاتين أو غيره, فهل هى الظهر أو العصر أو المغرب أو غير ذلك مما ذكره (١), فمن ذلك, قولهم أنها:

١ - صلاه الجماعه (٢).

٢ - صلاه الصبح (٣).

٣ - صلاه الظهر (٤).

٤ - صلاه العصر (٥).

٥ - صلاه المغرب (٦).

٦ - صلاه العشاء الآخره (٧).

٧ - صلاه الجمعه (٨).

-
- ١- - الطبرى: جامع البيان ٢ / ٧٥٠ والنحاس: معانى القرآن ١ / ٢٣٩ والشريف المرتضى: رسائل المرتضى ١ / ٢٧٥ والشيخ الطوسى: التبيان ٢ / ٢٧٦ والقطب الراوندى: فقه القرآن ١١٣ / ١ - ١٤٠ والقرطبى: تفسير القرطبى ٣ / ٢٠٩.
- ٢- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٢ / ٢٧٦.
- ٣- - ينظر: الشافعى - أحكام القرآن: ١ / ٥٩.
- ٤- - ينظر: العياشى - تفسير العياشى: ١ / ١٢٧.
- ٥- - ينظر: القمى - تفسير القمى: ١ / ٧٩.
- ٦- - ينظر: ابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم: ٢ / ٤٤٨.
- ٧- - ينظر: ابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز: ١ / ٣٢٣.
- ٨- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ١٢٧.

٨ - صلاة الصبح والعصر معاً (١).

٩ - صلاة العتمه والصبح (٢).

١٠ - الصلوات الخمس بجملتها (٣).

١١ - صلاة الضحى وهى التى (حتمهم فى كتابه وعلى لسان رسوله فى ذلك الوقت على صلاه ووعدهم عليها الجزيل من ثوابه، من غير أن يفرضها عليهم) (٤).

١٢ - أنها مخفيه بين الصلوات وغير معينه، ليجتهد الناس فى المحافظه على جميع الصلوات، وذلك كإخفاء اسمه تعالى الأعظم، وليله القدر بين عده ليالٍ، وساعه الاستجابه بين ساعات الجمعة (٥).

وهذا التنوع فى التفسير مما أسهم فيه الإجمال بنحو كبير، يراه المتتبع لكتب التفاسير مترافقاً مع اختلاف المدارك التفسيرية عقلية ونقلية والتى عوّل عليها المفسرون فى فهم النص، فكانت اختلافات النقول عن الصحابه من أحاديث شريفه فى مقام بيان إجمال الآيه، ومن تفسيرات الصحابه أنفسهم لها أثر كبير فى اختلاف الفهوم لدى من تبعهم من المفسرين، حتى نقل عن سعيد بن المسيب قوله: (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها هكذا فى الاختلاف، وشبك من أصابعه) (٦).

وهذا الاختلاف فسح مجالاً لذهنيه المفسر فى النظر إلى لحاظات التوسط بين الصلوات من حيث الليل أو النهار أو من حيث التقدم فى تشريع الظهر أولاً أو النظر

١ - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٦/١٦١.

٢ - ينظر: أبو حيان الأندلسى - تفسير أبى حيان: ٢/٢٥٠.

٣ - ينظر: ابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز: ١/٣٢٣.

٤ - الطبرى: جامع البيان ٢/٧٦٩.

٥ - ينظر: ابن عربى - أحكام القرآن: ١/٢٩٩.

٦ - الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٢/١٩٥.

إلى ما يترتب على الإخفاء من المصلحه أو الإفاده من أحاديث متفرقه ومعالجتها لما ينفع فى مقام البيان لهذا الإجمال, إلى غير ذلك من التأملات والحراك الفكرى.

بيد أن هذا الإجمال نوع من بين أنواع عديده منه, فمنها ما كان مبينه فى القرآن الكريم مع اختلافه فى البعد والقرب, ومنها ما كان بيانه من السنه الشريفه, ومنها ما يرجع فى بيانه إلى اللغه, ومنها ما يفهم من سياق المجمل أو مبينه, ومنها ما يتعدد بيانه, إلى غير ذلك مما يفسح المجال أمام الفكر للتنقيب عن معان ودلالات يحتملها النص.

وبعد هذه الجوله فى أثر المباحث القرآنيه فى تنوع الفهم التفسيرى لدى علماء التفسير, يؤدّ البحث أن يشير مره أخرى إلى حسن هذا التنوع ما دام ملتزماً بالضوابط والأسس التفسيريه للنص القرآنى والتي سيعرض البحث أهمها فى الفصول اللاحقه.

فالقرآن كثر لا- تنفذ خزائنه ولا تنقضى عجائبه فهو كلام الله تعالى أنزله ليبقى مناراً للإنسانيه ما شاء تعالى أن تبقى, فحمل من العلوم التى لا- غنى للإنسان عنها على هذا المدى, وما التفسير إلا باب بل نافذه بل كوه يُطلع منها على يسير مما احتمل هذا القرآن بحسب قابليه عين ذلك المطلع, فعن أمير المؤمنين وأعلم الناس بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالقرآن الكريم, قوله: «لو شئت أوقر سبعين بغيراً من تفسير أم القرآن لفعت»^(١), لذا كل ما كان الإنسان أقرب للكمال, كان أعرف فى معانى هذا المقال فإنه من الله عزّ وجل.

فالإنسان ما يزال على مدى الأزمان يكتشف المزيد فى باب التفسير, مما يدل على أن هذا القرآن لم يزل حياً على مرّ العصور, فإن أغواره ما تزال تحتضن المزيد من المعانى والأسرار, التى يرى هذا الإنسان أنه عاجز عن الوصول إلى غايه مداها. بل بات جلياً أن الإنسان كلما ثور القرآن, فإنه يجده جديداً عليه فى معانيه ومراميه, فكيف

بالمفسرين؟! الذين ما زالوا كلما اجتهدوا في استجلاء مرامي ذلك النص، فيطلعون على معنى جديد للآيات القرآنية فكلما ترقى البشرية في مدراكها ومعارفها، كلما كانت أقدر على اكتشاف معاني القرآن، واستشراق مراد خطاب الباري جلّ وعلا فيه. فعن علي أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال في بيان جملة مما حمل القرآن الكريم بأن «فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون»^(١).

وهذه السعة في ما اشتمل القرآن الكريم من المعاني فتحت باب التنوع التفسيري بحسب القابليات والفهوم، وما أتى به البحث من الشواهد ما هو إلا إشارة إلى ذلك التنوع غير المتنافي.

ص: ١٥٧

الظواهر اللغويه

اشاره

توطئه

اللغه هى الأساس فى التعبير القرآنى, وإنّ فهم القرآن يعتمد أساساً على اللغه, فهى أداة التعبير, والقرآن نزل بلسان عربى مبين, فمعرفة اللغه أساس فى فهم القرآن(١).

لذا فإنّ القرآن الكريم يُعدّ من أروع النصوص الأدبيه وأبلغها تعبيراً ومضموناً, وقد كان العرب ذوى اهتمام بالغ بهذه النصوص, لأنها تكوّن ثقافتهم الخاصه, سواء فى الناحيه التعبيريّه أم فى الناحيه الفكرية والاجتماعيه, ونجد آثار هذا الاهتمام ينعكس على حياتهم الخاصه والعامه, فيحفظون الشعر العربى والنصوص الأدبيه الأخرى ويستظهرونها, ويعقدون الندوات والأسواق للمباراه والتنافس(٢). وقد جاء القرآن متحدياً فصحاء العرب بمعارضته, ولكنهم انهزموا أمام تحديه وأعلنوا عجزهم عن تقليده لأنه يعلو ولا يعلى عليه, وما هو بقول بشر(٣).

فاللغه العربيه هى الوعاء لكلام الله والمصّب الذى وضعه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم, فلم يكن شعراً ولا نثراً لما ألفه العربى من لغته, فهو من جنس حروفهم ومن صنف أبجديتهم, ولكنه ارتقى فوق ذلك, فوقفوا مذهبهم, فأسكت بلغاءهم, وأخرس فصحاءهم, فتحداهم أن يأتوا بمثله, حيث قال تعالى:

١- ينظر: محمد أبو زهره- القرآن المعجزه الكبرى/٨٥٦.

٢- ينظر: محمد باقر الحكيم - علوم القرآن / ١٠٩.

٣- ينظر: صبحى الصالح- علوم القرآن / ٣١٣.

<قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا> (١)....(٢)

ولقد كان الجانب اللغوي في القرآن الكريم بما يضم من وجوه الإعراب والتصريف والاشتقاق والمثنى والجمع وعلمي المعاني والبيان خليقاً بأن يثير لدى المفسرين مباحث على جانب عظيم من الأهمية للكشف عن وجوه التفسير وتنوعها. فقد اعتنوا بالجانب اللغوي، وتمحضوا لاشتقاق المفردات وجذورها، وشكل الألفاظ وأصولها (٣).

فاللغة لا يمكن الاستغناء عنها في التفسير، وهي لا تعد مصدراً مستقلاً بل هي أساس كل المصادر، ولهذا كان السلف يحضون على تعلم اللغة العربية كثيراً، فإن أول الطرق في معرفه مراد الله هي الاعتماد على الدلالات اللغويه وبما استفاض من منطق العرب ولغاتهم (٤). فالتفاوت في ما يعرف به ضبط الكلمات وأبنياتها وهيئاتها وأواخرها ومدلولات الألفاظ على اختلاف أنواعها والإحاطه بمعاني التراكيب والأساليب مما ترتب عليه اختلاف الفهم في معاني الآيات حال أنه في كثير من مناحيه ليس اختلافاً متضاداً يكذب بعضه بعضاً، ولكنه اختلاف تنوعى، ابنتى على الاختلاف في التوجيه، فقد تظهر وجوه تفسيريه بتعدد المدارك النحويه أو الصرفيه أو البلاغيه وغيرها من مفردات القضايا اللغويه عموماً. ومما كان المجال فيه رحباً لاختلاف المفسرين وتنوع أفهامهم هو المباحث اللغويه والتي منها:

١- - سورة الإسراء: ٨٨.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير-من محاضره ألقيت على طلبة الدراسات العليا-٢٠٠٦م.

٣- - ينظر: محمد حسين على الصغير-المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم ٨٩.

٤- - ينظر:حکمت عبيد الخفاجى - الإمام الباقر وأثره في التفسير/٢١٢.

الاختلاف في أوجه الإعراب

ترتب على تغير مواقع حالات الإعراب جملة من الاختلافات, كاختلافهم في المرفوعات, وما تضم من مسائل الابتداء والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمنصوبات وما تشتمل عليه من مفاعيل وأخبار الأفعال الناقصة والنصب على نزع الخافض ومسائل التنازع والحال, والعطف على المنصوب والنصب على البديله والنصب على الاستثناء, واختلافهم في المجرورات, كمسائل الجر بالإضافة والجر بالحرف, والتنظر في المجزومات مثل ما يجزم فعلاً- واحداً وما يجزم فعلين, والتأمل في المبنيات كالاسم الموصول وأسماء الإشارة والضمائر, وما أثارته مباحث الأساليب كالقسم والاستفهام وغيرها, وما يلحق الألفاظ من التوابع كالصفة والتوكيد والبدل والعطف... (١), فكانت هذه المسائل وغيرها مما له الأثر في تغير أواخر الكلم, والذي يعنى تغير فهم المراد من مبنى إلى آخر. فمن ذلك: اختلافهم في تفسير قوله تعالى:

>إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ< (٢).

فإن كلمة "الصابئون" في الآية جاءت مرفوعة, وما قبلها منصوب, فما هو التوجيه الإعرابي للرفع؟ وما هو المعنى الذي يترتب على كل وجه محتمل؟

١ - الرفع على التقديم والتأخير, والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك, أو تكون فائدة التقديم التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح

١- ينظر: حسن كاظم أسد- القطب الراوندى ومنهجه: ١٧٥-٢٠٢.

٢- سورة المائدة: ٦٩.

منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم (١). فيدل على سعه باب التوبة.

٢ - الرفع بالعطف على المضمرة في هادوا، وكأنه قال هادوا هم والصابئون (٢)، وردّ من وجهين: أ - إن المضمرة المرفوعة لا يعطف عليه حتى يؤكّد (٣).

ب - إن المعطوف شريك المعطوف عليه. فيصير المعنى: إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية، وإن الصابئى على هذا القول يشارك اليهودى في اليهودية (٤). وقد يجعل - على هذا الاحتمال - معنى هادوا: تابوا (٥).

٣ - الرفع بالابتداء وخبره محذوف، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك (٦).

٤ - الرفع بالعطف على الاسم الموصول "الذين" قبل دخول "إن" عليها. نحو "إنى وزيد قائمان" (٧).

٥ - الرفع على الابتداء، عطفاً على محل "إن" واسمها (٨).

٦ - الرفع بالابتداء، وتكون "إن" هنا بمعنى نَعَمْ (٩)، واستشهدوا له بقول ابن قيس الرقيات (١٠):

١ - ينظر: الطوسى - التبيان: ٣/٥٩٢.

٢ - ينظر: ابن عطية الأندلسى - المحرر الوجيز: ٢/٢١٩.

٣ - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ٢/٦٢.

٤ - ينظر: المصدر نفسه.

٥ - ينظر: ابن عربى - أحكام القرآن: ٢/٢٩٥.

٦ - ينظر: أبو السعود - تفسير أبى السعود: ٣/٦٢.

٧ - ينظر: الثعلبى: تفسير الثعلبى: ٤/٩٥.

٨ - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ٢/٦٢.

٩ - ينظر: السيوطى - الإتقان: ١/٥٤١.

١٠ - هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بنى عامر بن لؤى: شاعر قريش فى العصر الأموى (ت ٨٥هـ). الصفدى -

الوفى بالوفيات: ١٩/١٩.

بكر العواذل فى الصباح *** يلمنى وألمهنه

ويقلن شيب قد علاك *** وقد كبرت فقلت إنه (١)

فيتضح ابتناء هذا التنوع على اختلافات التوجيه الإعرابى والتى وحيه بها المفسرون رفع لفظه "الصابئون", فمنها: عطف "الصابئون" على المضمرة فى هادوا ويكون معنى هادوا: تابوا, وعلى توجيه آخر تقديم "الصابئون" كونهم أكثر غياً ومع شدة غيهم يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان, وعلى غيره أن "الصابئون" مع كونهم صابئين يمكن أن يتاب عليهم والآيه فى مقام بيان أن لا- عبره فى باب السعادة بالأسماء والألقاب كتسمى جمع بالمؤمنين, وفرقه بالذين هادوا, وطائفه بالصابئين وآخرين بالنصارى, وإنما العبره بالإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح, أو على توجيه آخر أنهم مأجورون أو آمنون أو فرحون (٢).

فهذا التنوع التفسيري ترتب على اختلاف الأوجه الإعرابيه فى لفظ واحد مع اتفاقهم على رفعه, والتى نحاه المفسرون, ليتسق مؤداها وسياق الآيه الكريمة والفهم الإجمالى للنص القرآنى بالنظر إلى الآيات الأخر التى ورد فيها ذكر الصابئين, وما ارتكز فى أذهان المفسرين من معالم ديانه الصابئين. وهناك بعض الكلمات ما يحتمل أكثر من حاله إعرابيه ولكل حاله توجيهات وعليها تبنى تفسيرات متنوعه.

١- ينظر: ديوانه: ٦٦.

٢- الطبرى- جامع البيان: ٦/ ٣٤ والنحاس - معانى القرآن: ١/ ٤٢ وابن زنين - تفسير ابن زنين ٢/ ٣٨ - ٣٩ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٤/ ٩٥ والطوسى - التبيان: ٣/ ٥٩٢ - ٥٩٣ والزمخشري: ١/ ٦٣١ والطبرسى - مجمع البيان: ١/ ٣٨ وج ٣/ ٣٨٤ - ٣٨٥ والعكبرى - إملاء ما من به الرحمن: ٣/ ١/ ٣ والسيوطى - الإتقان: ١/ ٥٨١ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ٣/ ٦٢ والشوكانى - فتح القدير: ٢/ ٦٢ ومحمد حسين الطباطبائى: الميزان فى تفسير القرآن: ٦/ ٦٧.

الاختلاف في الترادف والاشتراك

اتسمت اللغة العربية بسعة التعبير، وكثرة المفردات وتنوع الدلالات فهي من أوسع اللغات ثروةً وأعلاها ذروة، فقد أُتيح للغة القرآن ما وسَّع من طرائق استعمالها في ما يرى من ظواهرها والحفاظ على خزائن مفرداتها، فقد حفظ القرآن هذه اللغة من الهجر والاندراس بما اشتمل عليه من اللطائف الدقيقه التي تفتح الآفاق للاستشراق لما في الكلمة الواحد من المعاني، ولتتابع الكلمات على معنىٍ وما إلى ذلك من المترادفات والمتباينات، فلا غرو لو قلنا أن العربية بلغت حدَّ الإعجاز بعد أن شرفها الله بالقرآن الكريم... (١).

فالترادف لغّه من: (الردف: ماتبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، والجميع: الردافي) (٢).

واصطلاحاً - كما عن كتب علوم القرآن وكتب الأصوليين - : «الألفاظ المترادفه هي الألفاظ المفردة الداله على مسمى واحد باعتبار واحد» (٣)، واختلفوا في وقوعه أصلاً وفي وقوعه في القرآن الكريم، فهناك أمور أفاد منها المفسرون كثيراً، واختلفت وجهات نظرهم في توجيه كثير من الآيات القرآنيه تبعاً لذلك، فقد ذهب جماعه من العلماء إلى وجود الترادف في العربية وقالوا: لا- معنى لإقامه البرهان على جوازه بعد تحقُّق وقوعه، وإنكارُ الترادف جاء من تعسُّفات الاشتقائيين، وذهب آخرون إلى إنكار الترادف التام بين الألفاظ وأنَّ كلَّ ما يلوح بادى الرأى أنه من المترادفات إنما

١- - ينظر: صبحى الصالح: فقه اللغة / ٢٩٨، أقتبسه من خصائص اللغة المنسوب إلى الثعالبي (مخطوطه الظاهريه، تصوف / ٢٠٦).

٢- - الخليل: العين ٨ / ٢٢ و ابن منظور: لسان العرب ٩ / ١١٤.

٣- - الرازى -المحصول: ١/٢٥٣ وبنظر: الزركشى -البرهان: ٤/٧٨ والسيوطى - الإيتقان: ١/٥٦٩ وج ٢/٤٩٠.

هو في حقيقته من المتباينات، على اختلافٍ في قَدْر هذا التباين ووضوحه.

ومثال تأثير الترادف في تفسير القرآن ما جاء في تفسير قوله تعالى:

<أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ> (١).

وقد تسامح أهل اللغة في عدّ السر والنجوى بمعنى واحد فقالوا: «النجوى: السر» (٢)، وأنه من المترادف، وهو «ما كان معناه واحداً وأسماءه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذاً من الترادف، الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه، كالليث والأسد» (٣).

واختلف فهم المفسرين ومبناهم بين مثبت للترادف بين السر والنجوى وبين منكر له، وفصل آخرون القول فيه، ويأتى البحث على نماذج من أقوالهم على النحو الآتى:

١ - المثبتون: السر والنجوى بمعنى واحد.

أ - الطوسى (ت ١٤٦٠هـ)، في أحد قوليّه، حيث قال: «النجوى هو السر، فالوجه فيه ما ذكرنا من أن عادة القوم تكرير المعنى بلفظين مختلفين» (٤).

ب - السمعاني (ت ١٤٨٩هـ)، حيث قال: «ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم "يعنى: ما أضمروا فى قلوبهم» (٥). أى: فى السر والنجوى.

١- - سورة التوبة: ٧٨.

٢- - ابن منظور- لسان العرب: ١٥/٣٠٨ الفيروز آبادى- القاموس المحيط: ٣٩٣/٤ والطريحي- مجمع البحرين: ٤/٢٧٦.

٣- - الشريف الجرجاني- التعريفات: ١/٦٤.

٤- - التبيان: ١/١٥.

٥- - تفسير السمعاني: ٢/٢٣١.

ج - فيما نقله القرطبي (ت ٥٦٧١هـ): حيث قال: «والصلاه هنا بمعنى التسييح، وكرر تأكيداً، كقوله "يعلم السر والنجوى"، والصلاه قد تسمى تسييحاً، قاله القشيري» (١).

٢ - المنكرون: ويظهر منهم مضاده معنى السر للنجوى.

أ - الطوسي (ت ٥٤٦٠هـ): حيث قال:

«الإسرار إخفاء المعنى فى النفس، والنجوى رفع الحديث بإظهار المعنى» (٢).

أ - ابن كثير (ت ٥٧٧٤هـ)، حيث قال:

«أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ» (٣): أى سرهم وعلانيتهم» (٤). والسر ضد العلانيه.

ب - الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، حيث قال حاكياً عن أبي عبيده (ت ٥٢١١هـ):

«قال أبو عبيده: أسروا: أظهروا، وهو من الأضداد» (٥).

٣ - المفصلون: بين الإنكار والتضاد، بمعنى أن بينهما قدراً جامعاً.

أ - الطبري (ت ٣١٠هـ)، حيث قال:

«يعلم سرهم: الذى يسرونه فى أنفسهم... ونجواهم: إذا تناجوا بينهم بالطعن فى الإسلام وأهله» (٦).

١- - تفسير القرطبي: ١٢/٢٨٧.

٢- - التبيان: ٥/٢٦٥.

٣- - سورة الزخرف: ٨٠.

٤- - تفسير ابن كثير: ٤/١٤٦.

٥- - تفسير الثعالبي: ٤/٨٠.

٦- - جامع البيان: ١٠/٢٤٦.

ب - السلمى (ت ٥٤١٢)، حيث قال: «السر: ما لا- يطلع عليه إلا- عالم الأسرار، والنجوى: ما يطلع عليه الحفظه» (١)، فكلاهما يتضمن معنى الإخفاء لكنه يتغير بلحاظ المطلع على السر.

ج - البغوى (ت ٥٥١٠)، حيث قال: «يعلم سرهم ونجواهم»، يعنى: ما أضمرُوا فى قلوبهم وما تناجوا به بينهم» (٢).

د - الزمخشري (ت ٥٣٨)، حيث قال: «القول عام يشمل السر والجهر فكان فى العلم به العلم بالسر وزيادة» (٣).

ه - الطبرسى (ت ٥٤٨)، حيث قال: «سرهم ونجواهم»: ما أسروه من النفاق والعزم على إخلاف ما وعدوه، وما يتناجون به فيما بينهم من المطاعن فى الدين» (٤)، وقال: «السر ما يضمه الإنسان فى نفسه، ولا يظهره لغيره. والنجوى ما يحدث به المحدث غيره فى الخفيه» (٥)، فإن فيه معنى الإخفاء فى الحالين مع تغاير موردى الإخفاء بلحاظ صاحب السر.

و - الرازى (ت ٥٦٠٦)، حيث قال: «السر: ما ينطوى عليه صدورهم، والنجوى: ما يفاوض فيه بعضهم بعضاً فيما بينهم، وهو مأخوذ من النجوه، وهو الكلام الخفى، كأن المتناجين منعاً إدخال غيرهما معهما وتباعداً من غيرهما» (٦)، فالسر والنجوى يحملان معنى الخفاء ولكن مع تغاير الحالين.

١- - تفسير السلمى: ١/٢٨٢.

٢- - تفسير البغوى: ٢/٣١٤.

٣- - الكشاف: ٢/٥٦٢.

٤- - جوامع الجامع: ٢/٨٢.

٥- - مجمع البيان: ٩/٩٦.

٦- - تفسير الرازى: ١٦/١٤٤.

وبعد أن سلط البحث الضوء على هذه النماذج يتضح تعدد التنوع التفسيري لدى المفسرين لتعدد المباني والأقوال، متمثلاً باختلاف توجهات المفسرين في بيان حقيقته المترادف، فمنهم من ذهب إلى إنكاره مرتباً على ذلك فهماً تفسيرياً، ومنهم من قال بوقوعه مرتباً عليه فهماً تفسيرياً آخر، ومنهم من اختار القول بوجود قدر جامع بين المترادفين ليفيد فهماً تفسيرياً توفيقياً، وبذلك يكون المترادف قد أسهم إسهاماً فاعلاً في اختلاف المفسرين مما أدى إلى إثراء الفهم التفسيري للنص القرآني.

أما المشترك: فإن وقوعه في اللغة ولاسيما لغة العرب من الواضحات التي لا ينبغي النزاع فيها، ولكن مع ذلك قد رفضه بعضهم، كما أيده آخرون، على طرفي الإفراط والتفريط.

فذهب قوم إلى أن الاشتراك في اللغة واجب، بتقريب أن الألفاظ والتراكيب المؤلفة منها متناهيه، والمعاني الموجودة في الواقع ونفس الأمر غير متناهيه، فالحاجه إلى تفهيم المعاني جميعاً تستدعي لزوم الاشتراك لئلا يبقى معنى بلا لفظ دال عليه، ومنهم من قال إنه ممتنع، ومنهم من قال أن الاشتراك ليس بواجب، بمعنى أنه ممكن الوقوع، فهو لا واجب ولا ممتنع (١).

فالمشترك هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة. واختلف فيه، فالأكثر على إمكان وقوعه، أما من واضعين بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى ثم يضعه الآخر لمعنى آخر ويشتهر ذلك اللفظ ما بين الواضعين في إفاده المعنيين وهذا على أن اللغات غير توقيفيه، وأما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سبباً لمضره أو نحو ذلك من الأغراض (٢)، فهو قد

١- - حسن السيادتي السبزواري- وسيله الوصول إلى حقائق الأصول: ١٢١ - ١٢٣ ومحمد إسحاق الفياض-محاضرات في أصول الفقه: ١/ ٢٢٢.

٢- - ينظر: الزبيدي: تاج العروس ١ / ٨.

عَيْنَ للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك.

فالقراء مثلاً عَيْنَ مرّه للدلالة على الطهر بنفسه، ومرّه أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعاً بالتعيين (١).

وقالوا إن منشأ ظاهره الاشتراك اللفظي مردّها إلى أنّ «الألفاظ متناهيه والمعاني غير متناهيه والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك» (٢).

هذا بلحاظ الوضع، أما إرادة المعنيين في الاستعمال في آن واحد فقول الأكثر على أن: تنزيل المشترك على معنييه باطل، لأنه لو نزل على ذلك لكان استعمالاً للفظ في غير ما وضع له، لأن اللغوي لم يضعه لمجموع المعاني دفعه، بل وضع اللفظ لكل معنى على حده، فلو نزل عليهما معاً لكان ذلك عدولاً عن وضع اللغه (٣).

وذلك مما جعل المفسرين يتقصّون مثل هذه الظواهر اللغويه في الآيات القرآنيه، والتي أثمرت تنوعاً في تفسيراتهم، ومن ذلك كلمه "زعيم" في قوله تعالى:

<وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ > (٤).

وقوله تعالى:

<سَلِّمْ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ > (٥).

حيث فسر بعده تفسيرات، على النحو الآتي:

١- - ينظر: سعد الدين التفتازاني: مختصر المعاني / ٢١٦.

٢- - الرازي: المحصول ١ / ٢٦١.

٣- - ينظر: المحقق الحلبي: معارج الأصول / ٥٤.

٤- - سورة يوسف: ٧٢.

٥- - سورة القلم: ٤٠.

الكفيل (١)، الضامن (٢)، القبيل (٣)، ورئيس القوم (٤)، والمدعى "أى القائم بالحجه" (٥)، الرسول (٦)، الحميل (٧)، المدبر (٨)، والملتزم "عن نفسه أو عن غيره" (٩)، المتكلم عن القوم (١٠). ولعل دلالات هذه المعانى تجرى مجرىً واحداً، وهو التحمل والالتزام، كما يظهر من تتبع أقوال أهل اللغة وعلماء التفسير (١١).

- ١- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٢٩/٤٥.
- ٢- - ينظر: النحاس-معانى القرآن: ٣/٤٤٦.
- ٣- - ينظر: القرطبي-تفسير القرطبي: ٩/٢٣٣.
- ٤- - ينظر: النحاس-معانى القرآن: ٣/٤٤٦.
- ٥- - ينظر: القرطبي-تفسير القرطبي: ١٨/٢٤٧.
- ٦- - ينظر: الثعلبي-تفسير الثعلبي: ١٠/١٨.
- ٧- - ينظر: النحاس-معانى القرآن: ٣/٤٤٦.
- ٨- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ١٣/٢٧.
- ٩- - ينظر: ابن عربى-أحكام القرآن: ٣/٦٤.
- ١٠- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٢٩/٤٥.
- ١١- - ينظر: مقاتل-تفسير مقاتل: ٢/١٥٨ والخليل - العين: ١/٣٦٥ والصنعانى-تفسير القرآن: ٢/٣٢٥ والطبرى-جامع البيان: ١٣/٢٦- ٢٧ وج ٢٩/٤٥-٤٦ وابن أبى حاتم الرازى-تفسير ابن أبى حاتم: ٧/٢١٧٤ والنحاس - معانى القرآن: ٣/٤٤٦ والجصاص - أحكام القرآن: ٣/٢٢٦ وأبو هلال العسكرى - الفروق اللغويه: ٢٦٦ وابن فارس-معجم مقاييس اللغة: ٣/١١ وابن زنين-تفسير ابن زنين: ٥/٢٢ والثعلبي-تفسير الثعلبي: ٥/ ٢٤٠ وج ١٠/١٨ او الطوسى - التبيان: ٦/١٧١ وج ١٠/٨٥ والسمعانى-تفسير السمعانى: ٣/٥٠ والراغب الأصفهانى - مفردات غريب القرآن: ٢١٣ والبغوى - تفسير البغوى: ٢/٤٣٩ وج ٤/٣٨١ والنسفى - تفسير النسفى: ٢/ ١٩٨ والزمخشرى-الكشاف: ٤/ ١٤٦ والطبرسى-جوامع الجامع: ٢/٢٣٢ وابن عربى - أحكام القرآن: ٣/٦٤ وابن عطيه الأندلسى-المحرر الوجيز: ٣/ ٢٦٤ وابن الجوزى-زاد المسير: ٤/١٩٥ وج ٨/ ٧٤ والرازى-تفسير الرازى: ١٨/ ١٧٩ وج ٣٠/٩٣ والقرطبي-تفسير القرطبي: ٩/٢٣١-٢٣٤ وج ١٨/ ٢٤٧ والبيضاوى-تفسير البيضاوى: ٥/٣٧٤ وأبو حيان الأندلسى: البحر المحيط: ٥/٣٢٧ وج ٨/٣٠٩ وابن كثير-تفسير ابن كثير: ٢/٥٠٣ وأبو السعود-تفسير أبى السعود: ٩/١٨ وابن منظور-لسان العرب: ١٢/٢٦٦.

وقد يأتي اللفظ المشترك لمعنيين متضادين كلفظ "القرء"، كما في قوله تعالى:

<وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ> (١).

وأصل القرء يحتمل وجهين متضادين هما الحيض والطهر في اللغة (٢)، «ولمّا كان القرء مشتركاً بين الحيض والطهر لإطلاقه عليهما... اختلف هل المراد هنا الطهر أو الحيض؟» (٣)، فيتوقف في فهمه على القرينه فإن «اللفظ المشترك كالقرء متردد، فلا يجوز حمله على أحد الوجوه إلا بدليل زائد» (٤)، فمن فسره بالحيض فقرينته ما ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «دعى الصلاة أيام أقرائك» (٥)، والصلاة إنما تترك في أيام الحيض.

بينما استشهد من ذهب إلى أن القرء الطهر، بقوله تعالى: **<فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ> (٦)**، أى: فى طهر لم تجامع فيه، وبقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: لما طلق ابن عمر زوجته، وهى حائض: "فليراجعها، فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك" (٧)، وتلا النبى صلى الله عليه وآله وسلم: **<إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ> (٨)**، فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن العده الأطهار من دون الحيض، لأنها حينئذ تستقبل

١- - سورة البقره: ٢٢٨.

٢- ينظر: الخليل - كتاب العين: ٥/٢٠٥ وابن سلام- غريب الحديث: ١/٢٨٠ وابن قتيبه- غريب الحديث: ١/٣٤-٣٥ والجوهري - الصحاح: ١/٦٤ وابن منظور - لسان العرب: ١/١٣٠.

٣- - المقداد السورى: كنز العرفان ٢ / ٣٣٨.

٤- - الغزالي: المستصفى / ٢٧٦..

٥- - الكليني - الكافي: ٣/ ٨٨ والدارقطنى - سنن الدارقطنى: ١/٢٢٠ والطوسى - تهذيب الأحكام: ١/٣٨٢.

٦- - سورة الطلاق: ١.

٧- - الشافعى - المسند: ١٩٣ و مسلم - صحيح مسلم: ٤/ ١٨٣.

٨- - سورة الطلاق: ١.

عدتها، ولو طلقت حائضاً لم تكن مستقبله عدتها إلا بعد الحيض.

فانقسم المفسرون فى الفهم على أقوال، يذكر البحث نماذج من تلك الأفهام، على النحو الآتى:

١ - القرء بمعنى الطهر ((١)).

٢ - القرء بمعنى الحيض ((٢)).

٣ - القرء بمعنى الوقت ((٣)).

٤ - القرء بمعنى الوقت والترجيح للطهر ((٤)).

فالقرء مشترك للحيض والطهر بالوضع اللغوى فأوجب هذا الاشتراك إجمالاً ((٥))، مما جعل المفسرين يلتجئون للبحث عن القرينه، ولما كان لكل طائفة من الأقوال حديث، فمنهم من حكم العقل فقال بصحة سلب القرء عن الطهر من دون الحيض، فالقرء يدل على الحيض حقيقه وعلى الطهر مجازاً للمجاوره - كما فعل الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) ((٦)) - بعد أن تتبعوا أقوال الصحابه فأوها مختلفه، وتقصوا أقوال التابعين فوجدوها كذلك، فالتمسوا فتاوى كبار الفقهاء فأفصحت عن تغاير فيها وفى مداركها، فأدى ذلك إلى سعه المجال لحركه أذهان المفسرين مما ترتب عليه هذا التنوع فى التفسير.

١- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٢/٦٠٢ والسمعانى-تفسير السمعانى: ١/٢٢٩ والطبرسى-جوامع الجامع: ١/٢١٤ ومجمع البيان: ٢٩٧ والراوندى-فقه القرآن: ٢/١٥٦.

٢- - ينظر: مقاتل-تفسير مقاتل: ١/١٢٠ وأبو حاتم الرازى-تفسير أبى حاتم: ٢/٤١٥ والنحاس-معانى القرآن: ١/١٩٥ والجصاص-أحكام القرآن: ١/٤٤٣.

٣- - ينظر: الزمخشرى-الكشاف: ١/٣٦٦ والسمرقندى-تفسير السمرقندى: ١/١٧٦.

٤- - ينظر: الثعلبى - تفسير الثعلبى: ١٧١ / ٢.

٥- - ينظر: السيوطى-الإتقان: ٢/٤٩.

٦- - ينظر: الجصاص-أحكام القرآن: ١/٤٤٣.

الاختلاف في المفرد والمثنى والجمع

من الظواهر اللغوية القرآنية مخالفة الخطاب للمخاطب لحكمه ما في كل مورد بحسبه يمكن أن يتصور لهذه الحكمة وجوهاً تفسيرية متعددة يترتب عليها تنوع الفهم التفسيري عند المفسرين, يحدوهم بهم اتساع الاستعمالات اللغوية من جانب ويصددهم قدسيه كلام الله تعالى من جانب آخر, مما جعلهم يتفاوتون في فهم النص القرآني جراء هذه الظواهر وغيرها من الأسباب, فمن تلك الظواهر إطلاق لفظ موضوع للجمع يراد به المفرد أو موضوع للمفرد ويراد به الجمع, وقد يطلق المثنى ويراد به الجمع وقد يطلق الجمع ويراد به المثنى, وهذا في كلام الخطباء ونظم الشعراء معروف, فعند الإطلاق يتعدد احتمال المراد فيكون بمنزله المشترك, لاحتمال أن يكون المراد فرداً أو أفراداً أو بعض ما تناوله اللفظ, وذلك البعض لا يمكن معرفته بالتأمل في صيغته اللفظية (١).

فمما جاء في اختلافهم في استعمال صيغته الجمع ويراد به المفرد لدى فهم - جملة من المفسرين - لفظ "ارجعون" في قوله تعالى: <حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ > (٢), فيعرض البحث جملة من ذلك:

١ - إنهم استعانوا أولاً بالله، ثم رجعوا إلى الطلب من الملائكة أن يسألوا الله تعالى (٣).

٢ - إنما كان قول "ارجعون" للملائكة الذين يقبضون الأرواح (٤).

١- - ينظر: السرخسى - أصول السرخسى: ١/ ١٣٤

٢- - سورة المؤمنون: ٩٩.

٣- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٧/ ٣٩٣ والطبرسى - مجمع البيان: ٧/ ٢٠٨.

٤- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ١٨/ ٦٨ والسمعانى - تفسير السمعانى: ٣/ ٤٨٩ والرازى - تفسير الرازى: ٢٣/ ١٢٠.

٣ - قال رب ارجعون: يعنى يقول لملك الموت وأعوانه يا سيدى ردنى ((١)).

٤ - انه جرى على تعظيم الذكر فى خطاب الواحد بلفظ الجمع لعظم القدر كما يقول ذلك المتكلم "نحن" ((٢)).

٥ - إنما جمع ليدل على التكرار، كأنه قال: ارجعنى، ارجعنى، ارجعنى ((٣)).

٦ - قال رب ارجعون ولم يقل: ارجعن، فيه معنى التوكيد والتكرير ((٤)).

٧ - رب ارجعون: أى ارددنى إلى الدنيا ((٥)).

٨ - رب ارجعون: هو قول من حضرته الشياطين وزبانية العذاب، فاختلط ولا يدرى ما يقول من الشطط، وقد اعتاد أمراً يقوله فى الحياه، من رد الأمر إلى المخلوقين ((٦)).

وهذا التنوع فى الفهم نتج عما للصيغه من دلالة مختلف فيها لدى أئمة اللغه، حتى نقل بعض المفسرين ما رواه النضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ) عن الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠هـ) قوله: «سئل الخليل عن قوله "رب ارجعون" ففكر ثم قال: سألتموني عن شىء لا أحسنه ولا أعرف معناه، والله أعلم» ((٧))، فأخذ المفسرون يتنظرون فى إيجاد معنى مناسب لتفسير هذه الآية كل بحسب ما أوتى من معرفه باللغه

١- ينظر: السمرقندى - تفسير السمرقندى: ٢ / ٤٨٩.

٢- ينظر: الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٧/٥٦ والبغوى - تفسير البغوى: ٣/٣١٧ والنسفى - تفسير النسفى: ٣/ ١٣٠ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ٦/١٥٠.

٣- ينظر: الطبرسى - تفسير مجمع البيان: ٩/٢٤٢.

٤- ينظر: النحاس - معانى القرآن: ٤ / ٤٨٤.

٥- ينظر: الواحدى - تفسير الواحدى: ٢ / ٧٥٣.

٦- ينظر: حكاة الزركشى - البرهان: ٢ / ٢٣٥ والسيوطى - الإتيقان: ٢ / ٩٠.

٧- الطوسى - التبيان: ٧/ ٣٩٣ والطبرسى - مجمع البيان: ٧/ ٢٠٨.

وظواهرها وما تؤديه من معانٍ، قال السيوطى (ت ٩١١هـ): «ومثال إطلاق الجمع على المفرد <قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ> (١)، أى أرجعنى... وفيه نظر» (٢)، وذلك من وقوع الاحتمال الذى ينتج الترديد فى المراد، مما دعا بعض المفسرين إلى ذكر الوجوه من دون ترجيح إذ كل وجه قد يورد عليه إيراد معين، فالنتيجة أن هذه التأملات والتنظرات أفرزت عطاءً كمياً ونوعياً مما يفصح عن ثراء النص القرآنى، إذ أن هذه الفهوم تدور فى فلك خدمة الدين والقرآن العظيم.

ومثل هذا الاختلاف والتنوع فى استعمال صيغه الجمع لمخاطبه المفرد جاء فى استعمال المفرد وإرادته الجمع كما فى قوله تعالى: <يَتَفَتَّيُوا ظِلَالَهُ عَنِ الِئْمِينِ وَالشَّمَائِلِ> (٣)، فأراد باليمين الأيمان، ويفهم ذلك من تقابل فى المعنى (٤)، و استعمال المفرد وإرادته المثنى كقوله تعالى: <يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ> (٥)، «ومعناه أن يرضوهما» (٦)، واختلفوا فى تقديره (٧)، وفى إطلاق المثنى وإرادته المفرد كما فى قوله تعالى: <أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ> (٨)، والخطاب لمالك خازن النار (٩)، كما وقع الخلاف جراء إطلاق صيغه الجمع ويراد بها المثنى كما فى

١- - سورة المؤمنون: ٩٩.

٢- - الإيتقان: ٢ / ١٠٥.

٣- - سورة التوبة: ٦٢.

٤- - الطوسى - التبيان: ٦ / ٣٨٧.

٥- - سورة التوبة: ٦٢.

٦- - الطوسى - التبيان: ١/١٧٢.

٧- - ينظر: القرطبى - تفسير القرطبى: ٨ / ١٩٣ - ١٩٤.

٨- - سورة ق: ٢٤.

٩- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٢٣٩ وج ٣ / ٤ والسيوطى - الإيتقان: ٢ / ٩٠ و ١٠٤.

قوله تعالى: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» (١)، أى قلبا كما، «وإنما قال "قلوبكما" مع أن لهما قلبين، لأن كلما تثبت الإضافة فيه معنى التثنية، فلفظ الجمع أحق به، لأنه أمكن وأخف بإعراب الواحد وقله الزائد. وذلك فى كل شيئين من شيئين، ويجوز التثنية لأنها الأصل» (٢)، وإطلاق صيغه المثني والمراد الجمع كما فى قوله تعالى: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ» (٣)، «فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع، والمعنى "كرّات" لأن البصر لا يحسر إلا بالجمع» (٤)، وترتب الخلاف على جعل قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» (٥)، من ذلك الباب (٦)، وكذلك إطلاق المفرد وإرادته المثني كما فى قوله تعالى: «فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى» (٧)، فإن الشقاء يتناول الاثنين والخطاب للواحد، وذلك «أن فى ضمن شقاء الرجل وهو قيم أهله وأميرهم شقاءهم، كما أن فى ضمن سعادته سعادتهم فاخصت الكلام بإسناده إليه دونها مع المحافظه على رعايه الفاصله» (٨)، وأمثالها كثيره.

فكل ظاهره من هذه الظواهر اللغويه بما فيها من خلاف لدى أئمة اللغة تزيد من الاحتمالات التفسيريه، فكانت ماثراً من ماثرات تقصّى المعانى المترتبه على كل مبنى من المباني التى أوسعت المجال للحراك الفكرى التفسيري والتتبع المعرفى اللغوى القرآنى.

١- - سورة التحريم: ٤.

٢- - الطوسى - التبيان: ١٠ / ٤٧ وينظر: السيوطى - الإتقان: ٢ / ١٠٥.

٣- - سورة الملك: ٤.

٤- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٣ / ٨.

٥- - سورة البقره: ٢٢٩.

٦- - الزركشى - البرهان: ٣ / ٨.

٧- - سورة طه: ١١٧.

٨- - الرازى - تفسير الرازى: ٢٢ / ١٢٥.

ص: ١٧٧

المباحث المصرفية

اشاره

توطئه

إن علم التصريف من مهمات علوم اللغة العربية، إذ يتوقف عليه فهم كثير من نصوصها، فاستدعى ذلك من المفسرين لأشرف الكلام أن يرتشفوا أفوايقه، ويجمعوا تفاريقه، ليقفوا على أحوال أبنية الكلمه، من الأسماء المتمكنه، أو الأفعال المتصرفه، لتكون مقدمه للاطلاع على كلام العرب، وما جرى على ألسنتهم من نصوص شعريه أو نثريه، ليلغوا في ذلك الغايه الأسمى، في تفسير القرآن الكريم، الذي أنزله على النبي الأكرم صلوات الله عليه وعلى آله أجمعين. فهو علم شريف، لمقدميته في معرفه مراد كلام الله تعالى في كتابه العزيز.

والصرف في اللغة: ردّ الشيء عن وجهه، وتصاريف الأمور: تخاليفها. وهو بمعنى: التغيير، ومنه تصريف الرياح (١).

واصطلاحاً - قال عنه رضى الدين الاسترآبادى (ت ٥٦٨٦هـ): «التصريف: علم بأبنية الكلمه، وبما يكون لحروفها من أصاله وزياده وحذف وصحه وإعلال وإدغام وإماله، وبما يعرض لأخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك» (٢)، وعرفه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، بأنه: «علم يُبحث فيه عن بنيه الكلمه العرييه، وما لحروفها من أصاله وزياده، وصحه وإعلال، وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنه

١- - ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٩/ ١٨٩ وأحمد الحملاوى: شذا العرف فى فن الصرف/١٧.

٢- - شرح شافيه ابن الحاجب ١/ ٧.

والأفعال, فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها»^(١), وبذلك يتضح أن حروف المعاني ليست من شؤون علم الصرف, فالاختلاف الصرفي الذي وقع بسببه الخلاف في الفهم التفسيري يتعلق بتغيرات البنية في الأسماء والأفعال, لذا فقد اشتمل هذا البحث على نقاط رئيسه في الموضوع, محاولاً- تسليط الضوء عليها بوصفها أنموذجاً لبعض الجزئيات, وذلك من خلال الموضوعات الآتية:

الاختلاف في التصريف

وقع الاختلاف في الفهم التفسيري للنص القرآني من حيث التغير في بنية الكلمه, ومنه الاختلاف في تصريف الأسماء, فمن ذلك:

اختلافهم في تصريف كلمه "آل" في قوله تعالى: <وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ >^(٢), فهو اسم إما بمعنى الأهل^(٣) وإن ألفه بدل عن هاء, وإن تصغيره أهيل, أو هو ليس بمعنى الأهل لأن الأهل القرابه والآل من يؤول إليك في قرابه أو رأى أو مذهب^(٤), فألفه بدل من واو, فيقال في تصغيره أويل, وما ألحق له من شروط عند بعضهم من دون بعض^(٥).

ويترتب على ذلك اختلاف المعاني في الآيات التي ورد فيها ذكر الآل أو الأهل,

١- - ينظر: شرح الألفية: ٢/٥٢٩.

٢- - سورة البقره: ٤٩.

٣- - ينظر: السمرقندي- تفسير السمرقندي: ١/٧٨ والطوسي- التبيان: ١/٢١٩ وج ٨ / ٥٢٥ والراغب الأصفهاني- مفردات غريب القرآن: ٣٠-٣١ والطبرسي- جوامع الجامع: ٢/٢٠٤ والقرطبي- تفسير القرطبي: ١/٣٨٣ وابن جزى- التسهيل لعلوم التنزيل: ١/٤٧.

٤- - ينظر: ابن عطيه الأندلسي- المحرر الوجيز: ١/١٣٩ والطبرسي- مجمع البيان: ١/٢٠٣ وأبو البقاء العكبري- إملاء ما من به الرحمن: ١/٣٥.

٥- - ينظر: الهامشين السابقين وابن عربي- أحكام القرآن: ٤/١٠٥.

من احتمال تساوى المعنيين (١١)، أو أن الأهل أخص من الآل (٢)، أو أن بينهما عموم وخصوص من وجه بمعنى أن كل تابع فهو من الآل أكان قريباً فى النسب أم غير قريب، وإن كل قريب فى النسب فهو من الأهل أكان تابعاً أم غير تابع (٣). وقد جمع الآلوسى (ت ١٢٧٠هـ) جملة من التصريفات والمعانى التى أفادها المفسرون فى كلمة "آل" (٤).

ومنه الاختلاف فى تصريف الأفعال، كما فى الفعل "يضار" فى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (٥)، حيث وقع الخلاف لدى المفسرين فى فهم المعنى إثر اختلاف تصريف الفعل، فقد ذكر المفسرون التصريفين المحتملين للفعل "يضار".

فالأول: إن أصله "لا- يضارر"، فأدغمت الراء فى الراء، وفتحت لالتقاء الساكنين، فىكون معناه: لا يكتب الكاتب إلا بالحق ولا يشهد الشاهد إلا بالحق (٦).

والثانى: إن أصله "لا- يضارر" بفتح الراء الأولى، فأدغمت، فىكون المعنى: لا- يدع الكاتب على وجه يضر به، وكذلك الشاهد (٧).

فاستتبع تغيير الوزن الصرفى فى الكلمة تغيير المعنى، ويبقى كلا الوجهين فى الآيه محط النظر والتأمل، فيختار المفسر ما يرى إلى جانبه قوة الشاهد من الآيات القرآنية الأخر أو تفسير الصحابى أو غيرهما، ومنهم من احتمل إرادته المعنيين (٨).

١- ينظر: الطوسى - التبيان: ٢/٤٤١ والقرطبى - تفسير القرطبى: ١٦/٨.

٢- ينظر: ابن عطية الأندلسى - المحرر الوجيز: ١/٤٢٣ والطريحي - مجمع البحرين: ١/١٣٣.

٣- ينظر: الطبرى - جامع البيان: ١٠/١٠٨ والزمخشري - الكشاف: ٢/١٧٦ والرازى - تفسير الرازى: ٣/٦٧.

٤- تفسير الآلوسى: ١/٢٥٣.

٥- سورة البقرة: ٢٨٢.

٦- ينظر: الراوندى - فقه القرآن: ١/٤٠٧.

٧- ينظر: الطبرى - مجمع البيان: ٢/٢١٨.

٨- الطبرى - جامع البيان: ٣/١٨٣-١٨٤ والزر كشى - البرهان: ٢/٢٠٧-٢٠٨ والثعالبى - تفسير الثعالبى: ١/٥٥٠ والسيوطى - الإتقان: ٢/

الاختلاف في الاشتقاق

الاشتقاق أخذ كلمه من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ. وينقسم على ثلاثة أقسام (١):

الاشتقاق الصغير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً كـ "عَلِمَ" من العلم.

الاشتقاق الكبير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً لا ترتيباً، كـ "جذب" من الجذب.

الاشتقاق الأ-كبر: وهو ما اتحدت في الكلمتان في أكثر الحروف مع تناسب في المخارج أو الصفات للحروف، كـ "نعق" من النهق، لتناسب العين والهاء في المخرج، إذ أنهما حرفان حلقيان (٢).

وقد اختلف المفسرون كاختلاف أهل اللغة في اشتقاق بعض الكلمات، فضلاً عما ارتأوه في بعض الكلمات من تأولات الترموها اتباعاً لما ورد لها من معانٍ في الأثر التفسري.

فمن الكلمات التي اختلفوا في اشتقاقها: "المسيح" في قوله تعالى: >إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ <(٣)، وغيرها من الآيات التي وردت فيها كلمه "المسيح"، إذ اختلفوا في كونها مشتقه من المسح أو بمعنى فعيل، أو بمعنى فاعل. أو مشتق من المساحه وهى السياحه فى الأرض، أو أنه علم

١- ينظر: سعد الدين التفتازانى - مختصر المعانى: ٢٩١ والشريف الجرجانى - الحاشيه على الكشاف: ٣٧ وأحمد الحملاوى - شذا العرف: ٦٨.

٢- ينظر: لطيف فرج-الاختصار السديد: ٥.

٣- سورة آل عمران: ٤٥.

مرتجل غير مشق وأصله بالعبرانية "مشيحا" (١١)، وترتب على هذه الاشتقاقات تفسيرات عديدة، منها:

١ - لأنه مُسح بالبركة أو بالدهن الذي يمسخ به الأنبياء (٢).

٢ - مُسح بتطهيره من الذنوب (٣).

٣ - مَسَحَ جبريل له بجناحيه (٤).

٤ - لما عليه من مسحه الجمال (٥).

٥ - لمسحه من الأقدار التي تنال المولودين (٦).

٦ - لمسحه ذوى العاهات وإبرائهم بمسحه (٧).

٧ - من المساحه, وهى السياحه فى الأرض (٨).

٨ - المسيح هو الصديق (٩).

٩ - لأنه كان أمسح الرجلين, فليس فيها خمص (١٠).

١- - الطوسى - التبيان: ٢/٤٦١ والزمخشري-الكشاف: ١/٤٣٠ والطبرسى - مجمع البيان: ٢/٢٩٠ والرازى-تفسير الرازى: ٨/٥٢ وابن جزى-التسهيل لعلوم التنزيل: ١/١٠٧ وأبو حيان الأندلسى-البحر المحيط: ٢/٤٧٥ والسيوطى - الإتيقان: ٢/٤٧٧ والشوكانى-فتح القدير: ١/٣٤١ والآلوسى-تفسير الآلوسى: ٣/١٦١ ومحمد حسين الطباطبائى-الميزان فى تفسير القرآن: ٣/١٩٤.

٢- - ينظر: أبو حيان الأندلسى-البحر المحيط: ٢/٤٨٠.

٣- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٢/٤٦١.

٤- - ينظر: الطبرسى-جوامع الجامع: ١/٢٨٧.

٥- - ينظر: القرطبى-تفسير القرطبى: ٤/٨٨.

٦- - ينظر: الثعلبى-تفسير الثعلبى: ٣/٦٨.

٧- - ينظر: النسفى-تفسير النسفى: ١/٢٦٠.

٨- - ينظر: أبو حيان الأندلسى-البحر المحيط: ٢/٤٧٥.

٩- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٣/٣٦٨.

١٠- - ينظر: القرطبى-تفسير القرطبى: ٤/٨٩.

١٠ - أصله في العبرانية مشيحا، وهو علم مرتجل جامد غير مشتق (١).

فتجد المفسر يقف أمام هذه الكلمه مبيناً وجوه اشتقاقها مفيداً منها عده معانٍ ينتظم بعضها مع ما يؤثر من تفسير.

ولا شك أن الاشتقاق مبني على كون "المسيح" اسماً عربياً، وإلا فلو كان أعجمياً لا يمكن أن يكون مشتقاً، فهو أخذ كلمه من كلمه، ولا بد أن تكونا من لغه واحده لأنه لا تشتق لغه من لغه أخرى، وإنما يكون ذلك في اللغه الواحده بعضها من بعض، إذ أن الاشتقاق نتاج وتوليد (٢)، فمن قال إن "المسيح" من أصل أعجمي لا يمكنه النظر إلى أصله في العرييه، ولكن الذين عدّوه عربياً أخذوا يتقصّون أوجه الاشتقاق وتبعوا الأوزان التي يمكن أن يجيء عليها ك: فاعيل ومفعول وفاعل، إلى غير ذلك، كل هذا مما جاء في شاهد البحث وغيره، مما له الأثر البالغ في تنوع التفسيرات التي تظهر جليه في كتب التفسير.

الاختلاف في دلالة الصيغ

إن للصيغه دخل في تغيير دلالة مادته الكلمه، إما لتكثير المعنى الأولى للماده أو المبالغه أو الشده أو التقليل أو اللزوم، أو دلالة الصيغه بذاتها على معنى معين كدلاله صيغه فعل بضم العين على غريزه أو طبيعه أو ما أشبه ذلك، نحو جدر فلان بالأمر، وخطر قدره، وفعل بكسر العين للدلاله على النعوت الملازمه، نحو ذرب لسانه، وبلغ جبينه، أو للدلاله على عرض، نحو جرب ومرض، أو فعل بفتح العين للدلاله على الجمع نحو جمع وحشر وحشد أو على التفريق نحو بذر وقسم أو على الإعطاء نحو منح ونحل أو على المنع نحو حبس ومنع أو على الامتناع نحو أبى وشرذ أو فعلى للدلاله

١- ينظر: الطبرسي - جوامع الجامع: ١/٢٨٧.

٢- ينظر: الزبيدي - تاج العروس: ١/٦٠.

على المشابهة، نحو حنظل خلق زيد وعلقم، أى أشبه الحنظل والعلقم، ويجىء بناء تفاعل للدلالة على المشاركة نحو تخصصاً وتعاركاً أو للدلالة على التكلف نحو تجاهل وتكاسل وتغابى، كما يصاغ للكثرة: فعال، ومفعال وفعول وفعل وفعل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل (١).

وهذه الصيغ إنما جاءت على نحو التمثيل وإلا فهي غير منحصرة، كما أنها غير مطرده بمعنى أن بعض هذه الأوزان يخرج عما رسم له، فوزن فاعل قد يخرج عن المشاركة فيكون للمبالغة أو غيرها، وقد يجىء فاعل بمعنى المفاعله، إلى غير ذلك (٢)، وهذا ما أنتج تنوعاً في دلالة صيغ بعض الكلمات عند المفسرين فضلاً عن أئمة اللغة، مثل وزن "فعل" فقد وردت في مواد كثيرة، منها كلمه "أثيم"، فى قوله تعالى: <يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ> (٣)، وفى قوله جلّ وعزّ: <تَنْزِيلٌ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ> (٤)، وقوله جلّ شأنه: <إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ *طَعَامٌ لِأَثِيمٍ> (٥)، وقوله تعالى: <وَوَيْلٌ لِّكُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ> (٦)، وقوله جلّ وعزّ: <مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ> (٧)، وقوله تعالى: <وَمَا يَكْذِبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ> (٨)، فدلالة صيغه فعل تأتي بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وتفيد الكثرة ويخبر بها عن الواحد والمتعدد، فذكر

١- ينظر: ابن عقيل - شرح ألفيه ابن مالك: ٢/ ١١١ و ٥٩٩.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٩٩-٦٠٠.

٣- سورة البقره: ٢٧٦.

٤- سورة الشعراء: ٢٢٢.

٥- سورة الدخان: ٤٣-٤٤.

٦- سورة الجاثية: ٧.

٧- سورة القلم: ١٢.

٨- سورة المطففين: ١٢.

المفسرون لـ "أثيم" معانٍ منها:

- ١ - دلالة صيغته فعيل على الكثرة, فالأثيم معناه كثير الإثم (١).
 - ٢ - دلالة صيغته فعيل على إحداث الفعل, وهو ارتكاب الإثم, أى فعل ما يؤثم به (٢).
 - ٣ - صيغته فعيل تدل على الاستمرار فى اكتساب الآثام والتمادى (٣).
 - ٤ - صيغته فعيل بمعنى فَعَّال, وتدل على المبالغة فى ارتكاب الفعل (٤).
 - ٥ - صيغته فعيل فيها إشعار للدلالة على الطلب, ومعناه تكسب الإثم وتطلبه (٥).
 - ٦ - صيغته فعيل بمعنى: ذو فعل, وتكون أثيم بمعنى: صاحب المعصية (٦).
- وهكذا يتضح أثر علم الصرف فى اختلاف المفسرين (٧) لدى تتبع فهمهم

١- - ينظر: الطبرسى - جوامع الجامع: ٣/٦١٣.

٢- - ينظر: الطوسى - التبيان: ١٠/٧٧.

٣- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٧/١٣٠.

٤- - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ١/٢٩٦.

٥- - ينظر: الطوسى - التبيان: ١٠/٢٩٩.

٦- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٩/١٢٢.

- ٧- - ينظر: الصنعانى - تفسير القرآن: ٧٨ / ٣ والطبرى - جامع البيان: ١٩/١٤٥ - ١٥٣ وابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم الرازى: ٩ / ٢٨٣٠ والسمرقندى - تفسير السمرقندى: ١ / ٢٠٧ و ٢ / ٥٧٠ و ٣ / ٢٦٣ و ٤٥٩ و ٥٣٥ وابن زمنين - تفسير ابن زمنين: ١ / ٢٦٥ و ٤ / ٢١٠ و ٥ / ١٩ و الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٢ / ٢٨٤ و ١٠ / ١٢ و الطوسى - التبيان: ١٠/٧٧ والواحدى - تفسير الواحدى: ٢ / ٧٩٨ و ٩٨٨ والسمعانى - تفسير السمعانى: ١ / ٢٨٠ و ٤ / ٧١ و ٥/١٣٥ والراغب الأصفهانى - مفردات غريب القرآن: ١٠ والبغوى - تفسير البغوى: ١ / ٢٦٤ و ٤ / ١٥٧ والنسفى - تفسير النسفى: ١ / ١٣٤ و ٣ / ٢٠١ و ٤ / ١٢٩ و ٢٦٩ و ٣٢٤ والطبرسى - تفسير مجمع البيان: ١ / ٢٥١ و ٣ / ٦١٣ و ٩ / ١٢٢ و ١٠ / ٨٨ و ٢٩٣ وابن عطية الأندلسى - المحرر الوجيز: ١ / ٣٧٣ و ٥ / ٧٦ وأبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٥٠ و ٧ / ٤٥ والرازى - تفسير الرازى: ٧ / ١٠٣ و ٢٧ / ٢٦١ والثعالبى - تفسير الثعالبى: ١ / ٥٣٨ والمحلى، والسيوطى - تفسير الجلالين: ٧٩٧ والفيض الكاشانى - التفسير الأصفى: ١ / ١٣١ و ٢ / ٨٩٨ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٣ / ٥٢ و ٢٥ / ١٤٢ و ٢٩ / ٢٧ و ٣٠ / ٧٢ وعبد الرحمن السعدى - تيسير الكرىم الرحمن: ٥٩٩ و ٨٧٩ والشنقيطى - أضواء البيان: ٧ / ١٨٨.

للنص القرآنى فى دقيقه من دقائق دلالات التغير البنائى للكلمه, ولا غرو, فثمره علم التصريف حصول المعانى المختلفه المتشعبه عن معنى واحد, وحتى قيل: إن «العلم به أهم من معرفه النحو فى تعرف اللغه, لأن التصريف نظر فى ذات الكلمه, والنحو نظر فى عوارضها»^(١), والحال أن كلّ مفسر له حصيله من هذا العلم تتفاوت مع غيره, فقد يفوته معنى بفوات مفرده من هذا العلم, قال السيوطى (ت ٩١١هـ): فى عد بعض العلوم التى لا بد منها للمفسر: «التصريف لأن به تعرف الأبنيه والصيغ, قال ابن فارس ومن فاته علمه فاته المعظم, لأن " وجد " مثلا كلمه مبهمه, فإذا صرفناها اتضحت بمصادرهما»^(٢).

وهكذا أفاد المفسرون من الاختلافات الصرفيه تنوعاً فى الفهم, فالصرف أحد أدوات التحليل اللغوى المهمه, وأحد الوسائل الكبرى لتحليل النصوص التى تشكل فى مجملها مستويات مختلفه من التفسير, متكئه فى كثير من مناحيها على التصريف الذى به تعرف الأبنيه والصيغ ويتجلى المراد بمعرفه معانى الصيغ والاشتقاق وتصاريف الأسماء والأفعال.

١- - الزركشى - البرهان: ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨.

٢- - السيوطى - الإتيقان: ٢ / ٤٧٧ والمزهر: ١/١٠١.

ص: ١٨٩

المباحث البلاغيه

اشاره

توطئه

من مهمات الأمور التي أسهمت في التنوع التفسيري الفنون البلاغية متمثلة بعلوم المعاني والبيان والبديح، إذ يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة من أعظم أركان التفسير، فإنما يدرك بهذه العلوم فهم المراد من كلام الله تعالى في القرآن الكريم، ولما كان هذا العلم واسعاً في أطرافه مشتتلاً على تنوع كبير في زواياه، أفرز تنوعاً في الفهم فيما يتعلق بالنصوص القرآنية التي تحمل الكثير من مزاياه.

والبلاغه في اللغة: «الفصاحه. والبُلغ والبُلغ: البليغ من الرجال. ورجل بليغ وبُلغ: حسن الكلام فصيحُه يبُلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بُلغاء، وقد بُلغ، بالضم، بلاغُه أي صار بليغاً. وقول بليغ: بالغ وقد بلغ»^(١)، والبلاغه في الاصطلاح: يميل أكثر البلاغيين إلى أنها مطابقه الكلام لمقتضى الحال، أو مناسبة المقال للمقام. وعلى هذا فالتمايز بين الفصاحه والبلاغه يرجع إلى الأصل اللغوي، وإلا فإن الكلمه بليغه وفصيحه في آن واحد من دون التميز بينهما بوصف البلاغه فناً يوصف به الكلام

١- ابن منظور: لسان العرب ٤٢٠/٨ وأنظر: الجوهرى: الصحاح ٤/١٣١٦ والفيروز آبادى: القاموس المحيط ٣/١٠٣.

والمتكلم من دون الكلمه المفرده, وكون الفصاحه فناً يوصف به الكلام والمتكلم والكلمه(١).

ولما كان القرآن الكريم هو أشرف الكلام، وأبلغ الكلام، فقد بلغ من الفصاحه ذروتها، ومن البلاغه إعجازها، قد فَهَهُ من بديع بيانه من دانت له البلغاء ببديع الصنعه، ومجال الأسلوب، فعاد تعبيره المشرق لا تدانيه حكمه في المغزى والمنتجع، لم ترق إلى عالي مراتبه بدائع صنائع العرب واختراعاتهم، أو نوادرهم وأشعارهم، فذلك كلام ربّ العزه وقرآنه، وبيانه ووحيه وفرقانه، أشتمل على أمور المعاش والمعاد، وأوضح للناس حسن العاقبه، ليصلح ما مُزّق من المجتمع الفاسد، وليستنقذ الإنسان من ظلمات الجهل ونير العبوديه.

ومنذ الزمن الأول بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم انبرى جمعٌ من أبناء الأمه متعلقين بشعاع الإسلام، مستضيئين بنور الشريعه، لتفسير كلام رب العالمين، مستجلين لما فيه بما فيه، من استعاره أو تشبيه، وما ضمّ من هذا القبيل، من كنايه أو تمثيل، أو حقيقه أو مجاز.

وانتهج بعضهم منهجاً «تدور مباحثه حول بلاغه القرآن في صورته البيانيه من تشبيه واستعاره وكنايه وتمثيل وما يتفرع من ذلك من استعمال حقيقى أو استخدام مجازى أو استدراك لفظى أو استجلاء للصوره أو تقويم للبينه، أو تحقيق في العلاقات اللفظيه والمعنويه، أو كشف للدلالات الحاليه والمقاليه. والبحث في هذا الجانب يعد بحثاً أصيلاً في جوهر الإعجاز القرآنى ومؤشراً دقيقاً في استكناه البلاغه القرآنيه»(٢).

١- - ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى: ٣٣.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير: المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ١١٠.

الاختلاف في مباحث علم المعاني

ويعرف به خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، فتتبع خواص تراكيب كلام البلغاء لإفاده المراد، وتطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره (١)، ويشتمل أبواباً، منها: أحوال الإسناد الخبرى وأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر والفصل والوصل والإنشاء، وغيرها (٢)، وكان لهذه الأمور الأثر البالغ في تنوع فهم المراد لدى المفسرين، كاختلافهم في الإنشاء.

والإنشاء هو أن يكون الكلام له نسبة تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصله في الواقع بين الشيئين، وقد يطلق على الكلام نفسه الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى إلقاء مثل هذا الكلام. فالإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (٣).

وينقسم الإنشاء على الطلبى وغير الطلبى (٤)، وللإنشاء الطلبى أغراض منها التمنى والاستفهام والأمر والتهديد والتعجيز والدعاء والتسخير، وقد عُد منها النداء وهو طلب الإقبال، وقد تستعمل صيغته النداء للتعجب والتحسر والتوجع والإغراء. وغير الطلبى هو ما لا يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، كالممدح والذم والقسم والتعجب، وصيغ العقود، مثل "بعث" والإيقاعات كالطلاق والوقف (٥). ولما انتظم

١- ينظر: السكاكى-مفتاح العلوم: ١/٧٠.

٢- ينظر: التفتازانى-مختصر المعانى: ٢٨.

٣- ينظر: ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ١٨٢.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٨٣.

٥- ينظر: أحمد أمين الشيرازى-البلغ فى المعانى والبيان والبديع: ١٢٤.

القرآن الكريم على كثير من هذه الأغراض, يجد المتتبع أن المفسرين أولوها جل اهتماماتهم, وقد وقع تغاير في الفهم إثر بعض استعمالاتها, كما في الأمر "ارهب", في قوله تعالى: <وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ> (١), فالأكثر على أنها على ظاهر الأمر ومعناها: خافون أو اخشون, مع احتمال الوعيد على الترك, إلا أن البعض ضمّنها معنى التهديد (٢), كدلاله "اعملوا" في قوله تعالى: <اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ> (٣).

قال الآلوسی (ت ١٢٧٠هـ): «وَأِيَّايَ فَارْهَبُونِ»:...والرهبة نفس الخوف، وفي الأمر بها وعيد بالغ، وليس ذلك للتهديد والتهويل كما في "اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ" كما وهم لأن هذا مطلوب وذاك غير مطلوب» (٤).

وكذلك اختلاف فهم المفسرين في مسأله الوصل والفصل, فالوصل عطف بعض الجمل على بعض, والفصل تركه وتمييز موضع أحدهما عن موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغه, وتمييز ذلك يحتاج مزيد العناية والتدقيق, فأثره واضح في تغاير المعنى, فهو إذن مجال عظيم الخطر, وهو صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط به علماً إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً (٥).

١- - سورة البقره: ٤٧.

٢- - ينظر: ابن عطيه الأندلسي - المحرر الوجيز: ١/ ١٣٤ والقرطبي - تفسير القرطبي: ١/ ٣٣٢.

٣- - سورة فصلت: ٤٠.

٤- - تفسير الآلوسی: ١/ ٢٤٣ وينظر: مقاتل بن سليمان - تفسير مقاتل: ١/ ٤٤ و٢/ ٢٢٥ والطبري - جامع البيان: ١/ ٣٥٨ و١٤/ ١٥٦ وابن أبي حاتم الرازي - تفسير ابن أبي حاتم: ١/ ٩٦ والطبرسي - مجمع البيان: ١/ ٩٨ و١٨٤ و٦/ ١٦٥ والواحدى - تفسير الواحدى: ١/ ١٠٢ والراغب الأصفهاني - مفردات غريب القرآن: ٢٠٤ وابن الجوزي - زاد المسير: ١/ ٦١.

٥- - ينظر: القزويني - الايضاح: ١/ ٥٠.

فإذا جاءت جملة بعد جملة، فالأولى منها إما أن يكون لها محل من الإعراب عطفت عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد، لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعه موقع المفرد، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في المفرد، يشترط أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعته (١)، كما في قوله تعالى:

<يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا> (٢).

فيشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في الجملة، كقوله تعالى: <وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ> (٣)، فالجامع: القدره والملك، فتصرفه بالقبض والبسط يناسب الرجوع إليه تكويناً (٤).

وأمثله الوصل والفصل كثيره، أشار السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى جملة منها (٥)، وقد وقع الاختلاف في فهم بعضها، فمن ذلك، اختلافهم في المراد من قوله تعالى: <فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ> (٦).

فاختلف المفسرون في وصل قوله جلّ وعلا: <فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ>

على سابقتها أو فصلها، فالعطف بالفاء يقتضى الوصل، إلا أنه يستلزم القول بشرك آدم عليه السلام وحواء، ويشكل ذلك بنسبه الشرك إلى المعصوم، فمن قال بالوصل

١- - ينظر: التفتازاني-مختصر المعاني: ١٤٥.

٢- - سورة: سبأ: ٢.

٣- - سورة البقرة: ٢٤٥.

٤- - ينظر: الزركشى-البرهان: ١/٤٠.

٥- - ينظر: الإتقان: ١ / ٢٤٠ - ٢٤١.

٦- - سورة الأعراف: ١٩٠.

اعتماداً على السياق وبعض الأحاديث, قال بأنه شرك عباده لا شرك توحيد(١), ومنهم من قال أنه راجع إلى آدم عليه السلام وحواء, باعتبار جنسهما أي أولادهما(٢), ومنهم من قال راجع إلى حواء دون آدم عليه السلام, إلا أنه ثنى الخطاب وأراد المفرد(٣), ومنهم من قال إن المقصود بجعل الشركاء هم قريش(٤), ومنهم من قال هذه فصل من آية آدم خاصة في آلهم العرب(٥), فهو من الموصول المفصول, أي الموصول لفظاً المفصول معنأً, وردّ بعضهم الأحاديث الظاهره بالوصل معنأً, بأنها من الإسرائيليات بعد الطعن في السند(٦), حيث كثرت الأقوال في معنى هذه الآية لدى المفسرين(٧).

فهذه جملة من الأقوال التي أفرزتها مسأله الوصل والفصل, والذي جعل بعض المفسرين يعتمد بعضها ويتبناه, وبعضهم يورد هذه الأقوال إيراداً دونما ترجيح.

ويشتمل علم المعاني الكثير من المباحث التي سببت الاختلاف في الفهم لدى المفسرين, وكان ما تقدم من ذكر نماذج من الإنشاء والوصل والفصل ليس لحصر أسباب الاختلاف الناتجه عن دقائق علم المعاني, إذ أنها مسائل كثيره وجليله.

١- - ينظر: العياشي - تفسير العياشي: ٢/٤٣.

٢- - ينظر: النسفي - تفسير النسفي: ٢/٥١.

٣- - ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ٤/٤٠٩.

٤- - ينظر: الزمخشري - الكشاف: ٩/١٩٢.

٥- - ينظر: الطبري - جامع البيان: ٩/١٩٨.

٦- - ينظر: ابن عربي - أحكام القرآن: ٢/٣٥٥.

٧- - ينظر: الصنعاني - تفسير القرآن: ٢/٢٤٦ والطبري - جامع البيان: ٩/١٩٤-٢٠٠ والعياشي - تفسير العياشي: ٢/٤٣ والسمرقندي - تفسير السمرقندي: ١/٥٨٦-٥٨٧ والطوسي - التبيان: ٥/٥١-٥٥ والسمعاني - تفسير السمعي: ٢/٢٣٩-٢٤٠ والطبرسي - تفسير جوامع الجامع: ١/٧٣٠ وج ٤/٤٠٨ - ٤٠٩ وابن الجوزي - زاد المسير: ٣/٢٠٥-٢٠٦ والرازي - تفسير الرازي: ٣/١٠ وابن عربي - أحكام القرآن: ٢/٣٥٤ - ٣٥٥ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ٢/٢٨٥ والسيوطي - الإتقان: ١/٢٤٠ - ٢٤١.

الاختلاف في مباحث علم البيان

البيان: لغة الكشف والوضوح (١).

واصطلاحاً: أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه في وضوح الدلاله العقلية وخفائها على ذلك المعنى (٢), فهو علم جليل به يعرف المراد من الكلام البليغ فقد يرد المعنى الواحد في طرق مختلفه بالزيادة في وضوح الدلاله عليه وبالتقصان, ولولا معرفه دقائق هذا العلم لما تبين مطابقه الكلام لمقتضى الحال والتعرف على تمام المراد من كلام الله تعالى في القرآن الكريم, فلا- يمكن للمفسر الإفاده من الكلام لولاه, وينتظم علم البيان مباحث الحقيقه والمجاز بما فيها من مفردات, وكذا الاستعاره والكنايه والتشبيه, وقد ورد الكثير من هذه الجزئيات في القرآن الكريم, وقد وقع تنوع تفسيري بسبب اختلاف المفسرين في بعضها, فمنها, اختلافهم في بعض موارد الحقيقه والمجاز.

والحقيقه: ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه. وهي في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه, والمجاز ما كان بضد ذلك, وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقه لمعان ثلاثه: وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه, فإن عُدِم هذه الأوصاف كانت الحقيقه البتة (٣).

والمجاز في اللغة: من جاز المكان يجوزه إذا تعداه, وهو نقل إلى الكلمه الجائزه أى المتعديه مكانها الأصلي (٤), وهو أنواع كثيره أهمها: المجاز المفرد المرسل: وهو الكلمه المستعمله قصداً في غير معناها الأصلي لملاحظه علاقته أو ملابسه - غير المشابهه - مع

١- ينظر: ابن منظور-لسان العرب: ١٣/٦٩.

٢- ينظر: السكاكي-مفتاح العلوم: ١/١٠٢ والشريف الجرجاني-التعريفات: ١/٥٠.

٣- ينظر: ابن منظور- لسان العرب: ١٠/٥٢ وسعد الدين التفتازاني-مختصر المعاني: ٢١٨.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٢٦ والمصدر نفسه: ٢١٨.

قرينه داله على عدم إرادته المعنى الوضعي (١١). وهذه العلاقة هنا - فى ما نحن فيه - هى: تسميه الشىء باسم ما كان عليه سابقاً، ومن المجاز المرسل: تسميه الشىء باسم ما كان عليه، أى تسميه شىء باسم ما كان عليه فى الزمان الماضى، لكنه ليس عليه الآن (٢٢)، نحو ما أفاده جملة من المفسرين من قوله تعالى: <وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ> (٢٣)، بيد أنهم اختلفوا فى حمله على الحقيقة أو على المجاز (٢٤)، فمنهم من قال: أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك، على المجاز (٢٥). أو المراد «أن يأتوا يتامى من أموالهم ما يأكلون ويلبسون فى حال صغرهم فيكون اليتيم على هذا حقيقة» (٢٦)، ومنهم من قال أن أصل اللغة يقتضى إطلاق اليتيم على الصغير والكبير إلا أن العرف والشرع خصه بالصغير (٢٧)، ومنهم من أيد ذلك بما يقتضيه الاشتقاق عند الأصوليين، بأن إطلاق المشتق يصح إبان المقاربه لحال الاشتقاق، فيطلق اليتيم على البالغ توأً لقرب عهده باليتيم (٢٨)، ومنهم من أيد

١- ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/٦٤.

٢- ينظر: سعد الدين التفتازانى: مختصر المعانى/٢٢٠.

٣- سورة النساء: ٢.

٤- ينظر: الطبرى- جامع البيان: ٤/ ٣٠٣ وابن أبى حاتم الرازى- تفسير ابن أبى حاتم: ٣/ ٨٦٤-٨٦٦ والجصاص- أحكام القرآن: ٢/٦١- ٦٣ والثعالبي- تفسير الثعالبي: ٣/ ٢٤٣ والطوسى- التبيان: ٣/ ١٠١ والسمعانى- تفسير السمعانى: ١/٣٩٤ والبغوى- تفسير البغوى: ١/٣٩٠ و ٤٨٥ والنسفى- تفسير النسفى: ١/ ٢٠٢ والزمخشرى- الكشاف: ١/٤٩٤ والطبرسى- مجمع البيان: ٣/٩ والراوندى- فقه القرآن: ٢/٣٠٨ والرازى- تفسير الرازى: ٩/١٦٧/١٦٨ وأبو حيان الأندلسى- البحر المحيط: ٣/ ٦٧-١٦٨ والقرطبى- تفسير القرطبى: ٥/٨ وابن جزى- التسهيل لعلوم التنزيل: ١/١٢٩ والزرکشى- البرهان: ٢/٢٨٠ والثعالبي- تفسير الثعالبي: ٢/١٦١ والشوكانى- فتح القدير: ١/٤١٩ والآلوسى- تفسير الآلوسى: ٤/ ١٨٦.

٥- ينظر: الجصاص- أحكام القرآن: ١/١٦٩.

٦- ابن جزى- التسهيل لعلوم التنزيل: ١/٢٩.

٧- ينظر: الرازى- تفسير الرازى: ٩/١٦٨.

٨- ينظر: الجصاص- أحكام القرآن: ٢/٦١ والرازى- تفسير الرازى: ٩/١٦٨.

القول بأن إطلاقه على الصغير حقيقه وعلى الكبير مجاز بما روى عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «لا- يتم بعد احتلام»^(١).

ومما وقع اختلاف فهم المفسرين فيه جراء الاختلاف الاستعاره, وهى لغه: من قولهم, استعار شيئاً: طلبه عارياً^(٢).

واصطلاحاً: عرف بتعريفات عديده لعل أدقها بأنها: «ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل, ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها. وملاكها تقريب الشبه ومناسبه المستعار له للمستعار منه, وامتزاج اللفظ بالمعنى, حتى لا يوجد بينهما منافره, ولا يتبين فى أحدهما إعراض عن الآخر»^(٣), وتكمن دقه هذا التعريف بأنه «أكثر تحديداً, وأدق شمولاً لخصائص الاستعاره الفنيه, وملامحها البيانيه»^(٤).

فالاستعاره استعمال لفظٍ لغير ما وضع له لمناسبه بينهما مع قرينه صارفه له عن معناه الأصلي إلى المعنى المراد, فهى مجاز لغوى بُنى على التشبيه حتى قيل: أنها ليست إلا تشبيهاً مختصراً, ولكنها أبلغ, فالفرق بين التشبيه والاستعاره: أن التشبيه صيغه لم يعبر عنها, واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مغير عما كان عليه^(٥).

وأركان الاستعاره ثلاثه: مستعار منه, ومستعار له, ومستعار, وإذا صُرح باللفظ الدال على المشبه به فهى استعاره تصرّحيه, وإذا استغنى عنه بذكر شيء من لوازمه فهى الممكنيه^(٦).

١- - ينظر: الطوسى-التيبان: ٣/١٠١, وتخريج الحديث: الصدوق - من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٣٦٠ والبيهقى - السنن الكبرى: ٦ / ٥٧.

٢- - ينظر: الصحاح: الجوهري ٢ / ٧٦١ ولسان العرب: ابن منظور ٤ / ٦١٨.

٣- - القاضى الجرجانى- الوساطه بين المتنبى وخصومه: ٤١.

٤- - محمد حسين على الصغير- أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ١١٢.

٥- - ينظر: الفروق اللغويه- أبو هلال العسكري / ١٢٦.

٦- - ينظر: الشريف الرضى- مجازات القرآن: ٦٤.

فمما وقع اختلاف المفسرين فيه استعاره التعبير بـ "الختم" في قوله تعالى: <خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ> (١)، في كونه من أى أنواع الاستعاره، واختلافهم في ماهية المستعار، وعلى ذلك ذكر كل مفسر "للختم" معانٍ عديده محتمله في الآيه (٢)، حتى عد لها بعضهم عشره معانٍ مستعاره (٣)، منها: المنع، الشهاده، السممه وهى العلامه، الحبس والعى، الاستيثاق أى لا يدخلها إيمان ولا يخرج منها كفر، الحكم على قلوبهم بالكفر، التغطية للشىء، وقيل الختم استعمل على الحقيقه والمعنى انضمام القلب الحسى وانكماشه أى العضله المعروفه (٤).

ومما خلّف تنوعاً في فهم النص لدى المفسرين استعمال الكنايه فى القرآن الكريم، حيث أن القرآن الكريم اعتمد فى خطاباته لغه أدبيه رفيعه ذات دلالات تربويه ساميه، إذ «إنّ اللغه المهذبه مصدر إيحائى من مصادر الفكر العربى والقرآنى، وقد كان القرآن الكريم حريصاً كل الحرص على إيصال مفاهيمه إلى الجميع دون جرح العواطف أو خدش المشاعر، أو اشمئزاز النفوس، وكان الطريق إلى ذلك هو الكنايه بما تمتلك من

١- - سورة البقره: ٧.

٢- - مقاتل بن سليمان- تفسير مقاتل بن سليمان: ١/٣٢ والطبرى- جامع البيان: ١/١٦٣-١/١٦٤ والسمرقندى - تفسير السمرقندى: ١/٥١-٥٢ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ١/١٥٠ والطوسى - التبيان: ١/٦٣-٦٤ وج ١/٩٠ والسمعانى - تفسير السمعانى: ١/٤٦-٤٧ والراغب الأصفهانى - مفردات غريب القرآن: ١٤٣ والبغوى - تفسير البغوى: ١/٤٩ والطبرسى - تفسير جوامع الجامع: ١/٦٩ وابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز: ١/٨٨ وابن عبد السلام- تفسير ابن عبد السلام: ١/١٠١ والبيضاوى - تفسير البيضاوى: ١/١٤٣ - ١٤٦ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ١/٤٨ / ٤٩ والسيوطى - الإتقان: ٢/١٢٤ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ٣/١٨١ والطريحي - تفسير غريب القرآن: ٤٩٧/ والفيض الكاشانى - التفسير الأصفى: ١/١٣ وج ١/٩٣ والشوكانى - فتح القدير ١/٤٠.

٣- - الرازى - تفسير الرازى: ٢/٤٩-٥٢ وأبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ١/١٧٢-١٧٦.

٤- - أبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ١/١٧٥.

قدره على التعبير الموحى والمهذب بوقت واحد»(١).

والكنايه لغه: أن تتكلم بشيء وتريد به غيره(٢), كنى فلان، يكنى عن كذا، وعن اسم كذا، إذا تكلم بغيره مما يُستدل به عليه، نحو الجماع والغائط، والرفث، ونحوه(٣).

وقد وقع الخلط فى بعض التعريفات(٤), ولعل أكثرها تركيزاً هو: «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعانى، فلا يذكره باللفظ الموضوع له فى اللغه، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه فى الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلاً عليه»(٥).

والكنايه من أطف أساليب البلاغه وأدقها، حتى قالوا إن الكنايه أبلغ من الحقيقه والتصريح(٦), وذلك لأن الانتقال فيها يكون من الملزوم إلى اللازم والانتقال من الملزوم إلى اللازم كالدعوه المعتضده بالبينه، ومن دواعيها أن الإنسان قد يتحاشى الإفصاح بمطلوبه إما احتراماً للمخاطب أو للإبهام على السامعين أو للنيل من خصمه من دون أن يجعل له سبيلاً عليه أو لتزويه اللسان أو الأذن عما لا يسوغ ونحو ذلك من الأغراض واللطائف البلاغيه المعروفه فى اللسان العربى(٧).

ومن موارد الكنايه التى تولد عنها تعدد التفسيرات، الكنايه ب"البهتان" فى قوله تعالى: >وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ<(٨)، فليل هو كنايه عن

١- - محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/١٤٦.

٢- - الجوهرى: الصحاح ٦ / ٢٤٧٧.

٣- - الخليل: العين ٥ / ٤١١.

٤- - ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/١٤٤.

٥- - الجرجانى - دلائل الإعجاز: ٤٠.

٦- - ينظر: السكاكى - مفتاح العلوم: ١/١٢٧ والسبوطى - الإتيان: ٢/١٢٥.

٧- - ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/١٤٠.

٨- - سورة الممتحنه: ١٢.

الزنا(١١)، أو السحر(٢٢)، أو كناية عن إلحاق ولد الغير بالزوج بالزنا أو الالتقاط(٣٣)، أو محادثه الرجال(٤٤)، وقيل المراد النميمة(٥٥)، أو الكذب فى انفضاء العده(٤٤)، أو الغيبه(٧٧)، أو القذف(٨٨)، أو خرق جلباب الحياء(٩٩)، أو النياحه وتمزيق الثياب وخذش الوجوه وقطع الشعور والدعاء بالثبور والويل(١٠٠)، أو ما يضمن فى أنفسهم من الخبث الباطنى(١١١).

وهذه جمله مما ذكره أهل التفسير(١٢٢) فى هذه الجزئيه.

- ١- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٩/٤٥٦.
- ٢- - ينظر: ابن الجوزى - زاد المسير: ٨/١٢.
- ٣- - ينظر: الطوسى - التبيان: ٩/٥٨٨.
- ٤- - ينظر: ابن زمنين - تفسير ابن زمنين: ٤/٣٨٠.
- ٥- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٢٩/٣٠٨.
- ٦- - ينظر: ابن عربى - أحكام القرآن: ٤/٢٣٥.
- ٧- - ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٢٨/٨٠.
- ٨- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٩/٤٥٦.
- ٩- - ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٢٨/٨٠.
- ١٠- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٢٨/١٠٠.
- ١١- - ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٢٨/٨٠.
- ١٢- - ينظر: مقاتل - تفسير مقاتل: ٣/٣٥٣ والطبرى - جامع البيان: ٢٨/٩٨-١٠٠ وابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم: ١٠/٣٣٥٢ والجصاص - أحكام القرآن: ٣/٥٨٩ والسمرقندى - تفسير السمرقندى: ٣/٤١٨ وابن زمنين - تفسير ابن زمنين: ٤/٣٨٠ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٩/٢٩٧ والواحدى - تفسير الواحدى: ٢/١٠٩١ والطوسى - التبيان: ٩/٥٨٨ والزمخشرى - الكشاف: ٤/٩٤-٩٦ والطبرسى - تفسير جوامع الجامع: ٣/٥٤٩ والسمعانى - تفسير السمعانى: ٥/٤٢١ والراغب الأصفهانى - مفردات غريب القرآن: ٦٣ والبغوى - تفسير البغوى: ٤/٣٣٥ والنسفى - تفسير النسفى: ٤/٢٤٠ وابن عربى - أحكام القرآن: ٤/٢٣٧ وابن الجوزى - زاد المسير: ٨/١٢ والرازى - تفسير الرازى: ٢٩/٣٠٩ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ٤/٣٧٨ ٣٧٩ والزرکشى - البرهان: ٢/٣٠٦ والسيوطى - الدر المنثور: ٦/٢١٠ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ٨/٢٤٠ والشوكانى - فتح القدير: ٣/٣٣١ وج ٥/٢١٦ ٢١٨ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٢٨/٨٠ وج ٩/٤٥٦ والفيض الكاشانى - التفسير الأصفى: ٢/١٢٩٥.

وهكذا أسهم علم البيان فى كثير من تنوع الفهم التفسيرى، ففى آيه واحده يمكن أن ينظر إلى وجوه عديده يحتمل كل وجه تفسيراً معيناً يقتضيه علم البيان، قال النسفى (ت٥٣٧هـ) فى تفسير إحدى الآيات: «والنظر فى هذه الآيه من أربع جهات من جهه علم البيان»^(١)، وقد يحتمل النظر إلى آيه بما يقتضيه علم البيان تفسيراً يغير ما يقتضيه علم النحو، قال النسفى أيضاً فى تفسير آيه أخرى: «وهذا هو الوجه الذى يقتضيه علم الإعراب، وأما ما يقتضيه علم البيان...»^(٢)، فكلام الله سبحانه وتعالى معجز فى بيانه كما هو فى كل شأن من شؤونه، وهذا يعنى فتح الباب أمام الحراك الفكرى للمفسرين ولاسيما من كان ذا قدم راسخ فى علم البيان.

الاختلاف فى ضروب البديع

وهو «علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعايه مطابقه الكلام لمقتضى الحال، ورعايه وضوح الدلاله، أى الخلو عن التعقيد المعنوى»^(٣) فبه تعرف وجوه تحسين الكلام بعد رعايه تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلاله، ووجوه الكلام نوعان: ما يرجع إلى المعنى، وما يرجع إلى اللفظ، فمن المطابقه وتسمى الطباق والتضاد أيضاً، وهى الجمع بين المتضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة، ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد: اسمين كقوله تعالى:

﴿وَتَحْسَبُهُمْ آئِقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾^(٤).

أو فعلين، كقوله تعالى:

١- - النسفى - تفسير النسفى: ٢ / ١٥٦.

٢- - المصدر نفسه: ٢ / ٣٠١.

٣- - الشريف الجرجانى - التعريفات: ١ / ٥٠.

٤- - سوره الكهف: ١٨.

<تُوتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُدْلِمُ مَنْ تَشَاءُ> (١).

أو حرفين كقوله تعالى:

<لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ> (٢).

وإما بلفظين من نوعين كقوله تعالى:

<أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ> (٣)، أي ضالاً فهديناه.

والطباق قد يكون ظاهراً كما ذكرنا وقد يكون خفياً، نوع خفاء كقوله تعالى:

<مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا> (٤).

إذ طباق بين أغرقوا وادخلوا ناراً، والطباق: ينقسم إلى طباق الإيجاب كما تقدم وإلى طباق السلب وهو الجمع بين فعلى مصدر واحد مثبت ومنفى أو أمر ونهى كقوله تعالى:

<وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ* يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا> (٥)...

إلى غير ذلك من الأغراض التي اشتمل عليها البديع من التقسيم والترديد والإرداف والتفسير والتجنيس والمقابلة والتميم والاستدراك والتجريد وتأکید الشيء بما يشبه ضده والاحتباك والتجاذب والترصيع ومعدول الخطاب والتلميح، وقد انتظم القرآن الكريم جملة وافره من هذه الضروب، حتى احتملت آيه واحده أمور عديده من

١- - سورة آل عمران: ٢٦.

٢- - سورة البقره: ٢٨٦.

٣- - سورة الأنعام: ١٢٢.

٤- - سورة نوح: ٢٥.

٥- - سورة الروم: ٦-٧.

البديع أوجبت تنوعاً تفسيرياً كبيراً، وهي قوله تعالى:

<وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَ كِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ > (١).

«وهذه الآية تسع عشرة لفظه فيها أحد وعشرون نوعاً من البديع» (٢)، وذلك للمناسبة التامة في "ابلعي" و"أقلعي" والطباق بين الأرض والسماء، والإشارة في "وغيض الماء" فإنه عبر به عن معانٍ كثيرة لأن الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج منها فينقص ما على وجه الأرض، والإرداف في "واستوت" والتعليل فإن غيض الماء عله للاستواء وصحة التقسيم فإنه استوعب أقسام الماء حال نقصه والاحتباس في الدعاء لئلا يتوهم أن الغرق لعمومه شمل من لا يستحق الهلاك فإن عدله تعالى يمنع أن يدعو على غير مستحق، وحسن النسق وائتلاف اللفظ مع المعنى والإيجاز فإنه سبحانه قص القصة مستوعبه بأخصر عبارته، والتسهيم لأن أول الآية يدل على آخرها، والتهديب لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، وحسن البيان من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام ولا يشكل عليه شيء منه، والتمكين لأن الفاصله مستقره من محلها مطمئنه في مكانها، والانسجام، والاعتراض (٣)، وزاد آخرون أشياء كثيرة حفرت أذهان المفسرين (٤) لاستجلاء ما في هذه الآية الكريمة من معانٍ

١- - سورة هود: ٤٤.

٢- - البقاعي - نظم الدرر: ٤/ ١٥٨.

٣- - ينظر: الباقلائي - إعجاز القرآن: ٦٦ - ٩٦ وابن جزى - التسهيل لعلوم التنزيل: ١٣/ ١٤ - والبقاعي - نظم الدرر: ٤/ ١٥٩ والسيوطي - الإتيان: ٢/ ١٣١ والآلوسي - تفسير الآلوسي: ١٢/ ٦٧ - ٦٨.

٤- - الطوسي - التبيان: ٥ / ٤٩٢ - ٤٩٣ والطبرسي - تفسير مجمع البيان: ٥/ ٢٨١ - ٢٨٢ والرازي - تفسير الرازي: ٤/ ٢٩ وج ٢٣٥ - ١٧/ ٢٣٤ وج ٢٩/ ٤٠ - ٤١ والزركشي - البرهان: ٣/ ٦٢ و ٢٢٧ والسيوطي - الإتيان: ٢ / ١٣١ - ٢٠١ وأبو السعود - تفسير أبي السعود: ٤/ ٢١٤ والآلوسي - تفسير الآلوسي: ١٢ / ٦١ - ٦٥.

تفسيريه لا- يمكن أن يحتملها غير كلام رب العالمين في كتابه العزيز الذى عجز عن مجاراته أفذاذ الخلق أجمعين, فى آيه واحده سلك الحق تعالى بأحسن نظام, جمَّ محاسن الكلام: مشتمله أمراً ونهياً، وإخباراً ونداءً، ونعتاً وتسميه، وإهلاً وإبقاءً، وإسعاداً وإشقاءً، وقصصاً من الأنباء ما لو انبرى لنظمه أرباب الفصاحه والبيان لما تضمنته من المعانى العديده، لما بلغت ذروه كلامهم كعب بديعه وإيجازه وبيانه.

هذا وقد تقاسمت هذه الأمور التى قدمها البحث جمله من أسباب الاختلاف التى نشأت عن اختلاف فهوم المفسرين لدى النظر فى النص القرآنى، من المباحث القرآنيه والظواهر اللغويه والمباحث الصرفيه والفنون البلاغيه، بيد أن أسباب الخلاف لا تنحصر بها، فما هى إلا مفردة من مفردات أسباب الخلاف، أو بالأحرى هى رافد من روافد الحراك الفكرى والمعرفى، التى تصب فى بحر تنوع الفهم التفسيرى لما انتظم كلام الله تعالى فى القرآن الكريم. أعرض البحث عن ذكر كثير من هذه الأسباب مثل تلك التى تتعلق بالأحاديث المرتبطه بالتفسير وما إليها من اختلاف فى أسانيدها وألفاظ متونها، وما يتعلق بالمفسر من العوامل الذاتيه كنوع الاعتقاد ودرجه الإخلاص والتفويض ومدى التدبر والتفكر والتفاوت فى الموهبه والعوامل الأخلاقيه، مثل مدى الأمانه فى النقل والصدق فى القول والصراحه فى الرأى وكذلك المؤهلات العلميه، التى لا تتساوى بين المفسرين، كتفاوت القوى الذهنيه وتباين الحصيله العلميه، وما تشتمل العوامل الفنيه، من مستويات فى المهنيه والموضوعيه فى الحوار وتفاوت الوضوح فى البيان واختلاف درجه الأسلوبيه فى الخطاب، إلى غير ذلك من المؤثرات الخارجيه الاجتماعيه والبيئيه من زمانيه ومكانيه. كل ذلك مما له الدخلى فى الاختلاف أو التنوع التفسيرى لم يشأ البحث الإيغال فيه وإن كان من الأسباب المهمه، إذ ركز على الاختلاف المؤدى إلى تنوع الفهم الحاصل فى التفسير لما يحتمله النص لذاته.

الفصل الثالث: الأسس المنهجية في ضبط مباحث التفسير اللغوي والبلاغيه

إشاره

توطئه

أولاً: الأسس الضابطه للتعامل مع معنى المفرده.

١ - المعنى المطابقى.

٢ - المعنى التضمنى.

٣ - المعنى الالتزامى.

ثانياً: أسس توظيف المباحث النحويه.

١ - المرفوعات.

٢ - المنصوبات.

٣ - المجرورات.

٤ - المجزومات.

ثالثاً: أسس توظيف المباحث الصرفية.

١ - تصريف الأفعال.

٢ - تصريف الأسماء.

رابعاً: أسس توظيف الشواهد الأدبية.

١ - الشعر.

٢ - النصوص النثرية.

٣ - الأمثال.

خامساً: أسس توظيف مباحث المعاني والبيان.

١ - الخبر والإنشاء.

٢ - التقديم والتأخير.

٣ - الفصل والوصل.

٤ - المجاز.

٥ - التشبيه.

٦ - الاستعارة.

٧ - الكناية.

توطئه

التفسير كأي علم يحتاج إلى أسس منهجية يقوم عليها، فهي ضرورية لضبطه وتأصيله. فبتريسيخ الأساس وإحكامه يعتلى البناء المعرفى لهذا العلم، فالأسس المعرفيه هي الأرضيه التي تبنى عليها حركة الفكر، أو المنظومه الفكرية التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج حقيقيه، أو هي القصوى من حيث ملامسه الحقيقه أو مقاربتها، ولا بد فى هذا التأسيس من النظر إلى المنهجيه بوصفها مقدمه ضروريه فى بناء أى نسق معرفى، تضبط مسار الحركة الفكرية للتوصل إلى الاطمئنان العلمى، الذى تلخّ الحاجه لاكتشاف حقائقه بمهنيه مجردة وموضوعيه حياديه.

فالمقصود بهذه الأسس: تلك الضوابط التي يضعها المفسر نصب عينيه وهو يمارس عمليه التفسير فى محاوله لتأصيل مفهوم يريد تأصيله، أو ظاهره يريد التعبير عنها، أو فى نقده لتفسير اختل فيه ضابط ما، أو فى لدى بناء تفسيرى معين.

وتشمل هذه الأسس جملة وافره من جزئيات ومفردات كثير من العلوم، بل يمكن القول بأن شتات هذه العلوم تنتظم مباحث وقواعد لعلم أصول التفسير لدى التأسيس. لكنها تحتاج إلى بناء جهد نظرى يحدد وينظم العلاقه بين مكوناته، ليتسنى

معرفة كل ضابطه، ومعرفة موضعها من هذه الأسس، واستبيان المصطلحات التي تشير إلى هذه المفردات ومستويات التعامل معها، ليكون ذلك قانوناً محكماً، تحاكم به أى عملية تفسيرية تهدف إلى كشف المراد من الخطاب الإلهي في القرآن الكريم.

بيد أن علم التفسير يرتبط ارتباطاً وثيقاً، بعلوم تقع جزئياتها في طريق الكشف والبيان عن مراد الله تعالى في القرآن الكريم.

فعلوم اللغة مثلاً- من أهم الأدوات التي يوظفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم، إذ أن النص القرآني عبارته عن بناء لغوي قائم على قواعد اللغة ونظامها ولا- يتخلف عنها، وذلك يعطى للتحليل اللغوي أهميته في الكشف عن المعنى المراد في ذلك النص، يضاف إلى ذلك أن النص القرآني له خصوصية أخرى وهي كونه خطاب من الله سبحانه للبشر غاية التي لا غبار عليها هي خلق الإنسان في علاقته مع الله تعالى بدلاله قوله تعالى:

<وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ> (١).

وهذا ما يستدعي النظر في اللفظ لإدراك دلالاته في التركيب لاكتشاف معانيه في المعنى، وفي العلاقة القائمة بين الألفاظ والتراكيب في تكوين المعنى المراد من كلام الله تعالى في القرآن الكريم، وهذا كله يقتضي الغور في أعماق القرآن الكريم بمباحث متعددة، تشمل التعامل مع المفردة دلالة، ومع الجملة تركيباً، ومع المباحث التي تنطلق من هذا المنظور في النحو والصرف واللغة من جهة، ومن توظيف الشواهد الأدبية والبيانية من جهة أخرى، ومن الإحاطة بأصناف البلاغة في علمي المعاني والبيان وسواهما.

وهذا ما يحاول الفصل الكشف عنه في إثراء العملية التفسيرية.

أولاً: الأسس الضابطة للتعامل مع معنى المفردة

إشارة

يستند المفسرون إلى اللغة في بيان كثير من النصوص القرآنية. إذ أن الحاجة إلى اللغة ضروره لا- تُنكر عندما لا- يوجد نصّ شرعى يفسر لنا القرآن الكريم، فيكون النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب موصلاً إلى فهم النص القرآنى، أو بيان إجماله بالإفاده من قول اللغوى أو الإفاده من تركيب تلك المفردة، أو من النظر إلى استعمالاتها في كلام العرب، ليتضح مدى دلالة تلك اللفظه على مراد معين، بانطباقها على المعنى بالدلاله الانطباقيه أو بالتضمن أو الالتزام. فإن «جميع آيات القرآن أو الكثير منها داله بالمطابقه أو التضمن أو الالتزام»^(١)، فلا بد من مراعاة ما دلت عليه ألفاظه مطابقه، أو ما دخل في ضمنها، أو كان من لوازم تلك المعانى، وما تستدعيه من المعانى التى لم يعرج فى اللفظ على ذكرها.

وهذا الأساس: وهو "مراعاة دلالة اللفظ" من أهم الأسس المنهجية للتفسير، إذ بها يعرف أن اللفظ ينحصر فى دلالة واحده، أو يراد منه ما دخل فى ضمنها أو لازم اللفظ أو لازم ذلك اللازم، فلا بد للمفسر أن يلتفت إلى بعض الموارد التى تدخل فى المعنى ضمناً أى يدل عليها بالدلاله التضمنيه، وإنما ذكر ذلك المعنى غيره من المفسرين من باب انطباق الكلى على مصاديقه، كما فسروا الوسيله من قوله تعالى:

> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ <^(٢).

بأنها: العمل الصالح^(٣)، المحبه^(٤)، الأعمال الصالحه^(٥)، الرضا بالقضيه والصبر

١- - الرازى - تفسير الرازى: ١٢/ ٢١٥ وينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٤٢١.

٢- - سورة المائده: ٣٥.

٣- - ينظر: مقاتل - تفسير مقاتل: ١/٢٩٧.

٤- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٦/٣٠٨.

٥- - ينظر: السمرقندى - تفسير السمرقندى: ١/ ٤١١.

على الرزية(١١)، القربه بالطاعات(٢٢)، مراعاة سبيله بالعلم والعباده(٣٣)، الدعاء(٤٤)، الدعاء عند النبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم(٥٥)، درجه فى الجنة(٦٦)، إلى غير ذلك. فكل واحد من هذه المعانى يصدق عليه أنه وسيله، باعتبار معين، ولحاظ منظور لدى المفسر. أو الكل على جزئه، كما أفاد المفسرون من لفظ "آناء" فى قوله تعالى:

<يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ>(٧٧).

ففسروها بساعات الليل(٨٨).

ومنهم من أخذ بعض أجزاء الليل فقال: صلاه العتمه(٩٩)، ساعه الغفله(١٠٠)، الثلث الأخير من الليل(١١١)، صلاه الليل(١٢٢)، قبل الثلث الأخير بقليل(١٣٣)، بين العشائين(١٤٤)،

- ١- ينظر: السلمى - تفسير السلمى: ١٧٧/ ١.
- ٢- ينظر: الطوسى - التبيان: ٣/ ٥٠٩ والطبرسى - مجمع البيان: ٣/ ٣٢٧ والرازى-تفسير الرازى: ١١/٢٢٠.
- ٣- ينظر: الراغب الأصفهاني - مفردات غريب القرآن: ٥٢٤.
- ٤- ينظر: ابن جزى - التسهيل لعلوم التنزيل: ١/١٧٦.
- ٥- ينظر: الفيض الكاشانى-الأصفى: ١/٢٧٣.
- ٦- ينظر: محمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ٥/ ٣٣٣.
- ٧- سورة آل عمران: ١١٣.
- ٨- ينظر: أبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٣/ ٣٧.
- ٩- ينظر: الطبرى- جامع البيان: ٤/ ٧٥ والطبرسى - مجمع البيان: ٢/ ٣٦٨ العز بن عبد السلام - تفسير العز بن عبد السلام: ١/ ٢٧٩.
- ١٠- ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٢/ ٣٦٨.
- ١١- ينظر: أبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٣/ ٣٧.
- ١٢- ينظر: الطبرسى - جوامع الجامع: ٣/٢١٢.
- ١٣- ينظر: الثعالبى-تفسير الثعالبى: ٢/٩٤.
- ١٤- ينظر: الصنعانى - تفسير القرآن: ١/ ١٣١ والطبرسى - مجمع البيان: ٢/ ٣٦٨ العز بن عبد السلام - تفسير العز بن عبد السلام: ١/ ٢٧٩.

صلاه العشاء (١١)، جوف الليل (٢٢)، ولا شك أن هذه الساعات هي أجزاء من كل، وهو الليل.

أو التزاماً، حيث أكثر المفسرون من التفسير باللازم، أو ما يستتبعه ذلك اللازم، كما أفاد المفسرون من لازم لفظ "قوه" في قوله تعالى:

<وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ> (٣).

أنه كل ما يتم الجهاد به (٤٤)، من تعلم الرمي والركوب (٥٥)، وعمل آلات الجهاد وصناعاته (٤٦)، والخيول (٧٧)، ومطلق السلاح (٨٨)، واتفاق الكلمة (٩٩) وكل ما يتقوى به في الحرب من عددها (١٠٠)... مع أن ذلك كله من لوازم القوه، عقليه وبدنيه، وسياسيه وصناعيه وماليه ونحوها، وما يتبعه من الاستعداد والتمرن على أسباب الشجاعه.

وكذا ما يستلزمه تبليغ الأحكام الشرعيه، والتذكير بها، وتعليمها، التي دلت عليه مفردات في آيات كثيره في القرآن الكريم، فإن كل أمر يحصل به التبليغ وإيصال الأحكام

١- ينظر: ابن عطيه الأندلسي-المحرر الوجيز: ١/٤٩٣.

٢- ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ٢ / ٣٦٨.

٣- سورة الأنفال: ٦٠.

٤- ينظر: ابن أبي حاتم الرازي-تفسير ابن أبي حاتم: ٥/١٧٢٢.

٥- ينظر: مقاتل-تفسير مقاتل: ٢ / ٢٥٥ والطبري-جامع البيان: ١٠ / ٣٩.

٦- ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ٤/٤٨٧.

٧- ينظر: ابن أبي حاتم الرازي-تفسير ابن أبي حاتم: ٥/١٧٢٢.

٨- ينظر: الطبري- جامع البيان: ١٠/٤٠.

٩- ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ٤/٤٨٧.

١٠- ينظر: الزمخشري-الكشاف: ٢/١٦٥ والراوندي-فقه القرآن: ١/٣٣٣.

إلى المكلفين يدخل فى الدلاله الالتزاميه للتبليغ، حتى إنه يدخل فيه مكبرات الصوت أو الوسائل الحديثه كالإنترنت والفضائيات ما يعين على إيصال الصوت إلى السامعين، أو الفتوى إلى المغتربين، فحدوث هذه التقنيات لا- يقتضى المنع من دخولها فى اللوازم، وتفسير المفرده بذلك ما لم يمنع منه مانع شرعى، فإنه مهما توسعت الاختراعات وعظمت الصناعات، وتعاضمت المعارف الطبيعیه، وظهر للناس ما كانوا يجهلون من قبل، فلا مانع من الاستعانه بتلك المفردات المشتمله على الإشارات التى توحى باللوازم.

وهذه الأسس يبنى عليها الكثير من القواعد لمختلف المناهج التفسيريه، ومن فوائدها أن يتأمل المفسر فى مثل هذه الدقائق ويجعلها بنظر الاعتبار، لئلا يحكم بخطأ مفسر جزافاً، أو يجمد على معنى معين ليس غير، فيما إذا كانت الدلاله فى اللفظ على معناه تضمنيه أو التزاميه، ويستدعى هذا الأساس مزيد تتبع لمعنى المفرده لدى أهل اللغه وكلام العرب، مع قوه فكر وحسن تدبر فى استيضاح نكات استعمال ذلك اللفظ.

فإذا نظر المفسر فى معنى لفظ، فلا بد أن:

١ - يفهم ما دل عليه اللفظ من المعانى من إحدى الدلالات الثلاث.

٢ - يتأمل فى الأمور التى تتوقف عليها دلالة ما.

٣ - يدقق النظر فى ما يتركب من الألفاظ مما له الأثر فى دلالة المفرده.

٤ - يراعى ما يشترط فى صدق انطباق الدلاله وعدمه.

٥ - يتأمل بجد فى ما يترتب على توجيه انطباق إحدى الدلالات، وما يتفرع عنها، وينبنى عليها.

٦ - يتعاش مع المقدمات وما نتج عنها من تفسير، لتكون قابليته التفسيريه بمستوى الملكه فى الغوص فى بحور المعانى الدقيقه(١). وقد أخذ البحث من ذلك العينات الآتیه:

١- ينظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدى-القواعد الحسان فى تفسير القرآن: القاعده الحاديه عشره (مراعاة دلالة التضمن والمطابقه والالتزام): ٢٤-٢٧.

المعنى المطابق

المقصود بالمعنى المطابق هو أن يدلّ اللفظ على تمام ما وضع له عند الإطلاق في النص ويطابقه، وتسمى دلالة ذلك: الدلالة "المطابقية" أو "التطابقية"، لتطابق اللفظ والمعنى، وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ، والتي وضعت لأجلها(١).

فلا بد للمفسر من مراعاة ما دلت عليه ألفاظ القرآن مطابقه، مما دلّ على انطباق لفظه على تمام معناه، لأن المطابقه دلالة اللفظ على تمام مسماه بالإطلاق، وهو أن تعدّ بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ، فمثال ذلك لفظ "الأداء" وما اشتق منه يدل على الإيصال إلى تمام الشيء.

فالأداء في اللغة «إيصال الشيء على الوجه الذي يجب فيه»(٢) فهو مما يدل على معناه بالمطابقه بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ، بحسب تتبع أهل اللغة(٣)، ففي قوله تعالى:

<إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا>(٤).

وقوله تعالى:

<وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ>(٥).

-
- ١- ينظر: محمد رضا المظفر - المنطق: ٤٣.
 - ٢- أبو هلال العسكري - الفروق اللغوية: ٣٠.
 - ٣- ينظر: الجوهري - الصحاح: ٦ / ٢٢٦٦ وابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ١ / ٧٤ وابن منظور - لسان العرب: ١٤ / ٢٦.
 - ٤- سورة النساء: ٥٧.
 - ٥- سورة البقرة: ١٧٨.

وقوله تعالى:

<وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقُنُطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا> (١).

بمعنى إيصال الشيء على الوجه الذى يجب, وعلى ذلك جميع المفسرين فى انطباق لفظ "الأداء" على معناه حقيقه (٢).

المعنى التضمنى

والمقصود بالمعنى التضمنى هو أن يدلّ اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخلى ذلك الجزء فى ضمنه، كدلاله الكلّ على أجزائه، وكدلاله الكلى على جزئياته أو الطبيعى على أفراده.

والدلالة التضمنيه متفرعه عن الدلالة المطابقيه، لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكلّ (٣)، فالمفسر قد يلتفت إلى أحد مصاديق المفردة فى الآيه أو أحد أفراد معانيها من باب التطبيق، لكن لا بد من النظر إلى عدم المانع من صدق ذلك المعنى المفاد من المفردة على غير ما ذكر، لبقى الباب مفتوحاً أمام إنعام النظر وحركه الفكر له ولغيره، وقد أطلق محمد حسين الطباطبائى (ت ١٤١٢هـ) - تبعاً لما ورد عن أئمه أهل

١- -سوره آل عمران: ٧٥.

٢- -ينظر: الطبرى- جامع البيان: ٢/ ١٤٦ وج ٣/ ٤٣٠ وج ٥/ ٢٠١ والجصاص - أحكام القرآن: ١/١٨٤ و ٤٠٤ وج ٢/ ٢٦٠ والثعلبى- تفسير الثعلبى: ٢/٥٥ وج ٣/ ٣٣٥ والطوسى- التبيان: ٢/١٠٣ و ٥٠٥ وج ٣/ ٢٣٤ والسمعانى- تفسير السمعانى: ١٧٤/١ و ٣٣٣ و ٤٣٩ - ٤٤٠ والبغوى - تفسير البغوى: ١/٣١٧ و ٤٤٤ والنسفى- تفسير النسفى: ١/ ٨٨ وج ١٦١/١ و ٢٨٨ وج ٣/ ١١٧ والطبرسى- مجمع البيان: ١/ ٤٨٩ وج ٢/ ٣٢٦ وج ٣/ ١١٢ والرازى- تفسير الرازى: ٥/ ٥٧ وج ٨/١٠٦ و ١٠/١٣٩ ومحمد حسين الطباطبائى: الميزان فى تفسير القرآن: ١/٤٣٣ وج ٣/ ٢٦٢ وج ١١/٣٥٨.

٣- -ينظر: محمد رضا المظفر - المنطق: ٤٣ - ٤٤.

البيت عليهم السلام - مصطلح الجرى والتطبيق (١)، وهو نظريه «يراد بها إن الآيه القرآنيه أو أى جزء منها مما يجرى على قواعده العامه فى التفسير، وهذا يعنى إن التفسير فى ظواهره يستوعب المعانى الأوليه لغه وروايه، ولكن هناك بعض المعانى الثانويه الأساسيه لاستنباط التفسير يكون إيرادها من قبيل تطبيق المفهوم على المصداق، أو تطبيق المفاهيم العامه على أبرز مصاديقها الخاصه» (٢)، ففى كثير من الموارد أشار الطباطبائى إلى المعنى التضمنى بما أطلق عليه من مصطلح، تنبيهاً لعدم امتناع انطباق المعنى على غير ما ذكر المفسرون، لثلاث تكون الآيه جامده فى شخص، بل تسرى فى كل من يصدق عليه المعنى الوارد فى الآيه، فإن القرآن الكريم كتاب دائم لكل الأزمان وتسرى أحكامه على كل الناس، فيجرى فى الغائب كما يجرى فى الحاضر وينطبق على الماضى والمستقبل كما ينطبق على الحال.

فالآيات التى تنطبق على أحد بشروط خاصه فى عصر النبوه، لا مانع من انطباقها على غيره لو توفرت تلك الشروط فى العصور التاليه أيضاً (٣).

فمن نماذج المعنى التضمنى لمفرده فى آيه ما يظهر لدى التأمل فى لفظ "صدقه" فى قوله تعالى:

<خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً> (٤).

وغيرها، حيث أن مفرد صدقه "ص د ق" على هذا الترتيب موضوع فى اللغه للصحه والكمال، ومنه قولهم: رجل صدق النظر، وصدق اللقاء، وصدقوهم القتال، وفلان صادق الموده، وهذا خل صادق الحموضه، وشيء صادق الحلاوه، وصدق فلان

١- ينظر: الميزان فى تفسير القرآن: ١/٤١.

٢- مظاهر جاسم عبد الكاظم-البحث الروائى فى تفسير الميزان: ١٩٧.

٣- ينظر: محمد حسين الطباطبائى-القرآن فى الإسلام: ٥١.

٤- سورة التوبه: ١٠٣.

فى خبره إذا أخبر به على الوجه الذى هو عليه صحيحاً كاملاً، والصدىق يسمى صديقاً لصدقه فى الموده، والصدىق سى صدقاً لأن عقد النكاح به يتم ويكمل، وسمى الله تعالى الزكاه صدقه لأن المال بها يصح ويكمل، فهى سبب إما لكمال المال وبقائه، وإما لأنه يستدل بها على صدق العبد فى إيمانه وكماله فيه (١).

فمن ذلك يعرف أن الصدقه تتضمن الدلاله على صدقه الفريضة من زكاه الأموال (٢) أو زكاه الفطر (٣)، أو زكاه التطوع (٤) بما تشمل من صنوف.

وكذا تدل على خصوص صدقه من تابوا (٥) زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، كما تنطبق على كل أحد منهم على حده، وتصدق على من يأتى بعد زمن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ويقوم مقامه بالأخذ من قام مقامه بالنص، ولعل كثيراً من المفسرين نظر إلى فرد أو مصداق، أو أفراد أو مصاديق من دون غيرها، فلا بد للمفسر أن لا يجزم بما طبقه من تلك المعانى التضمنيه ومنع غيرها، إلا إذا دل دليل شرعى يستند إليه فى المنع.

وهذا مما تؤسس فى ضوءه جملة من القواعد لمختلف المناهج التفسيريه، فىنبغى أخذها بنظر الاعتبار، لثلا يجمد على معنى معين ليس غير.

وذلك مما يستدعى مزيداً من تتبع معنى المفرده لدى أهل اللغه وكلام العرب، مع التأمل لاستيضاح نكات استعمال ذلك اللفظ وما ينطوى عليه من أفراد ومصاديق.

١- ينظر: الخليل - العين: ٥ / ٥٦ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٣ / ٣٣٩ والرازى - تفسير الرازى: ٧ / ٧٦، وابن منظور - لسان العرب: ١٠ / ١٩٦.

٢- ينظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم الرحمن فى كلام المنان: ٣٠٥.

٣- القرطبى - تفسير القرطبى: ١ / ٣٤٣.

٤- الراوندى - فقه القرآن: ١ / ٢٣١.

٥- الطبرى - جامع البيان: ١١ / ٢٣ و الطوسى - التبيان: ٥ / ٢٩٢ والطبرسى - مجمع البيان: ٥ / ١١٦.

المعنى الالتزامى

يقصد بالمعنى الالتزامى دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له، ولكنه لازم لذلك المعنى بحيث يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلاله لفظ "الدواء" على القلم، لأن فى طلب الدواء كفايه فى الدلالة على طلب القلم. وتسمى هذه الدلالة "الالتزاميه" لدلالته على ما هو خارج عن المعنى بعد الدلالة على المعنى نفسه.

ويشترط فى صحه الدلالة الالتزاميه، أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً، فلا يكفى التلازم الخارجى من دون رسوخه فى الذهن، وإلا لما حصل انتقال الذهن. ويشترط أيضاً أن يكون التلازم واضحاً بيناً، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه من دون حاجه إلى توسط شىء آخر^(١). وبعبارة أخرى: يمكن القول إن الدلالة الالتزاميه للفظ تتم بعد أن تتوافر شروطها من التلازم ذهنى بين معنى اللفظ والمعنى الخارج واتضح ذلك التلازم من دون حاجه إلى توسط شىء آخر، فإن هذه الدلالة تكون حقيقه عرفيه فى اللفظ بسبب الاستحكام ذهنى لصوره الملزوم الذى يحصل فى الذهن كلما حصل المسمى باللازم.

ومما اتضحت دلالاته بالملازمه لفظ "الحلم" فى قوله تعالى:

<إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ> (٢).

ففى اللغة يكون معنى «الحلم بالضم والاحتلام: الجماع فى النوم»^(٣)، والمراد

١- - ينظر: الرازى - المحصول: ١/ ٢١٩-٢٢١ ومحمد رضا المظفر - المنطق: ٤٤.

٢- -سوره النور: ٥٩.

٣- - الفيروز آبادى - القاموس المحيط: ٤ / ٩٩ والزبيدى - تاج العروس: ١٦ / ١٦٧.

بالاحتلام بلوغ مرحلة الحلم، فيجرب على الحالم حكم الرجال، احتلم أو لم يحتلم، فاحتلم، أى بلغ وأدرك (١). فتكون دلالة لفظ "الحلم" هى بلوغ مرتبه التكليف، فانتقلت الدلالة من معنى بلوغ رؤيه الجماع فى المنام إلى بلوغ التكليف الشرعى، وذلك للتلازم الذهنى الحاصل بين الاحتلام وبين التكليف، باعتبار أن الحلم علامه من علامات البلوغ المثبتة للتكليف لما نقل عن النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث الرفع: «رفع القلم عن ثلاثه... وعن الصبى حتى يحتلم...» (٢)، فبين الحلم والجماع مناسبة أشار إليها المفسرون، بأن «الاحتلام بلوغ النكاح لأنه إنزال الماء الدافق الذى يكون فى الجماع» (٣)، فهذا الجماع الخارجى وهو نزول المادة لازمته دلالة ذهنيه على بلوغ مرتبه التكليف بالمعنى الذى أثبتته السنه الشريفه، فهى دلالة التزاميه بعد أن توافر فيها شروط صحه التلازم، المتمثله بالتلازم الذهنى الراسخ بين معنى لفظ "الحلم" والمعنى الخارج عنه "البلوغ" وانتقال الذهن من الحلم - المخصوص - فى النوم إلى البلوغ بسبب الاستحكام الذهنى لحضور صورته الملزوم الذى يحصل فى الذهن كلما حصل المسمى بلازمه. أى أن السامع كلما سمع بلفظ الحلم حضر فى ذهنه معنى البلوغ.

وهذه الجزئيات التى جاء البحث على ذكرها فى المعانى الثلاثه المتقدمه إنما هى على سبيل المثال لا الحصر مبيناً أهميه تلك المفردات، أو استعمالاتها فى كلام العرب، ودلاله تلك الألفاظ على مراد معين، بانطباقها على المعنى بالدلاله الانطباقية أو

١- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٢/ ١٤٦ والزبيدى - تاج العروس: ١٦/ ١٦٧.

٢- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٦/ ١٠١ والقاضى النعمان - دعائم الإسلام: ١/ ١٩٤.

٣- - الرازى - تفسير الرازى: ٩/ ١٨٨ وينظر: الشافعى - أحكام القرآن: ١/ ٨٦ والطبرى - جامع البيان: ١٨/ ١٤٨، والسمرقندى تفسير السمرقندى: ٢/ ٥٢٣ الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٣/ ٢٥٥ والطوسى - التبيان: ٧/ ٤٦١، والسمعانى - تفسير السمعانى: ٣/ ٥٤٨ والراغب الاصفهانى - غريب القرآن: ١٢٩ والبغوى - تفسير البغوى: ١/ ٣٩٤ والراوندى - فقه القرآن: ٢/ ١٣١ والقرطبى - تفسير القرطبى: ٥/ ٣٤ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ١٥/ ١٦٤.

بالتضمن أو الملازمه. فإن «جميع آيات القرآن أو الكثير منها داله بالمطابقه أو التضمن أو الالتزام»^(١)، على المعانى، فمراعاة ما دلت عليه ألفاظه مطابقه، أو ما دخل فى ضمنها، أو كان من لوازم تلك المعانى، وما تستدعيه من المعانى التى لم يعرج فى اللفظ على ذكرها، قد يعرف بها أن اللفظ ينحصر فى دلالة واحده، أو يراد منه ما دخل فى ضمنها أو لازم لفظها، أو من باب انطباق الكلى على مصاديقه، أو الكل على جزئه. كما تعرض البحث لذلك فى بدايه المطلب.

ثانياً: أسس توظيف المباحث النحويه

اشاره

نشأ علم النحو وترعرع فى كنف القرآن الكريم، ودعت الحاجه إلى تأسيسه بعد شيوع اللحن على ألسنه بعض قراء القرآن الكريم، فضلاً عن الأجناس التى دخلت الإسلام، فكان لابد من توظيف أسس وقوانين تضبط اللسان، وتصون قراءه القرآن، إذ أنّ «النحو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربيه من الإعراب والبناء وغيرهما»^(٢). فيكون المقصود الأهم من علم النحو: معرفه الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب التركيب والبناء، لتأديه أصل المعنى بمقاييس مستنبطه من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيه عليها ليحترز بها عن الخطأ^(٣). وعلى هذا يكون علم النحو من أهم الأسس الضابطه التى يوظفها المفسر فى العمليه التفسيريه، والتى يحتاج إليها بوصفها أدوات للكشف عن مراد الله تعالى من النص القرآنى وفهمه، والوسيله المبينه لدلاله ذلك النص.

وقد جعل الأخذ بمطلق اللغه والاحتراز عن صرف الآيات إلا بدليل، والأخذ

١- - الرازى - تفسير الرازى: ١٢ / ٢١٥ وينظر: السيوطى - الإتقان: ٢ / ٤٢١.

٢- - الشريف الجرجانى - التعريفات: ١ / ٧٩.

٣- - ينظر: السكاكى - مفتاح العلوم: ١ / ٣٣ والرضى الاسترآبادى - شرح كافيه ابن الحاجب: ١ / ٣١.

بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع (١)، من الأسس التفسيرية التي تبنى عليها قواعد التفسير.

ومن الثابت أن علم النحو من أهم علوم اللغة، التي يحتاج إليها المفسر في اجتهاده، ويظهر ذلك جلياً في أحد تقسيمى ابن خلدون (ت ٥٨٠٨هـ) للتفسير الذى صنف فيه التفسير إلى النقلي، والتفسير الذى يرجع به إلى اللسان، وهو «الصنف الآخر من التفسير: وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفه اللغة والإعراب والبلاغه فى تأديه المعنى بحسب المقاصد والأساليب» (٢).

ولما كان القرآن الكريم قد نزل على ألسنه العرب العرباء وارتبط فهمه بفهم ما ينحوه العربى بكلامه فكان لابد لمن تصدى لتفسيره أن يكون عارفاً بعلل النحو والحجه فى وجه إعرابه ليقف على مراده، فالنحو من مفاتيح فهم اللغة وظاهرها، والوقوف على سرها ومكوناتها. ولذلك الارتباط نرى المفسرين يستشهدون كثيراً بأقوال أعلام النحاه كما أن كثيراً من المفسرين اهتموا ببيان الحجه فى القراءات كأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، وآخرون عنوا بأواخر الكلم فى الشكل الإعرابى فى علاماته المختلفه فى حالات الرفع والنصب، والجر والجزم. بل إن بعض النحاه قد فسر القرآن من وجهه نحويه كالقراء (ت ٢٠٧هـ) فى معانى القرآن والزجاج (ت ٣١٠هـ) فى معانى القرآن أيضاً، وأبى جعفر النحاس (٣٣٨هـ) فى إعراب القرآن وغيرهم من النحويين، فأفرغوا وسعهم فى ذلك الباب بلحاظ ما يتعلق بالإعراب، وذلك وإن كان منقوصاً من نواحٍ أخر إلا أنه على قدرٍ من الأهميه من حيث استظهار المعنى من تراكيب النحو. فالحاجه إلى اللغة فى التفسير ضروره عندما لا نجد ما يفسر لنا القرآن (٣). إذ أن «التفسير

١- ينظر: الزرقانى - مناهل العرفان: ٢/٣٧.

٢- ينظر: مقدمه ابن خلدون: ١/٤٤٠.

٣- ينظر: محمد حسين على الصغير- المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ٧٧-٧٩.

علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبيه ومعانيها التي تحمل عليها حاله التركيب»^(١)، ويدخل في أحكام الألفاظ العلم بحالات أواخر الكلم وهو علم النحو^(٢).

وتكون أهميه الإعراب لبيان معنى اللفظ، إذ أن المعانى تختلف باختلاف أواخر الكلم، إذ أنه «بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعانى، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفه حقيقه المراد»^(٣).

والإعراب فى اللغة: الإبانة والإفصاح، وأعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضح^(٤)، و«إعراب الكلام أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعانى فى الفاعل والمفعول والنفى والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم»^(٥)، ولا تخفى الرابطة الوثيقه بين معانى الألفاظ والإعراب، لذا قالوا: الإعراب فرع المعنى، ولا فائده فى قيام أحد بإعراب نصّ يجهل معناه، فإعراب النصّ تجليه لمعانيه، وكشف لأحكامه. ومن الأسس اللغويه الضابطه، مراعاة الإعراب لتأديه المعنى لمن أراد إعراب القرآن ليتسنى له «أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً. قيل الإعراب، فإنه فرع المعنى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، إذا قلنا بأنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه»^(٦).

١- أبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ١/١٢١.

٢- ينظر: المصدر نفسه.

٣- مكى بن أبى طالب القيسى - مشكل إعراب القرآن: ١/٦٣.

٤- ينظر: ابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٩٩ و ابن الأثير - النهاية فى غريب الحديث: ٣/ ٢٠٠. وابن منظور - لسان العرب: ١/٥٨٨ والزبيدى - تاج العروس: ٢/ ٢١٧.

٥- ابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٣٠٠.

٦- الزركشى - البرهان: ١/٣٠٢ وينظر: السيوطى - الإتيقان: ١/٥٢٨.

ويبتنى على هذا الأساس النحوى الإعرابى قواعد تفسيريه، عمل المفسرون على توظيفها لتأديه أصل المعنى، منها:

- ١ - المعرفة بكلام العرب ووجوه مخاطباتهم.
 - ٢ - الاطلاع على معانى الألفاظ التى قد تختلف باختلاف أواخر الكلم.
 - ٣ - العمل بالغالب المطرد من قواعد الإعراب من دون الشاذ النادر.
 - ٤ - صيانه بيان معانى القرآن بما كانت العرب تصون به لسانها من دون تكلف.
 - ٥ - الاستحكام من وجوه الاعراب التى نحتها المدارس النحويه.
 - ٦ - استنباط المقاييس الضابطه للإعراب، من خلال استقراء لغة العرب، لتجنب الوقوع فى الخطأ.
- وسيعرض البحث جملة من الحالات الإعرابيه للألفاظ التى استدعت من المفسرين بذل الوسع فيها لمعرفة مدى تأثيرها فى تغير المعنى، والإشارة إلى الأسس التى يمكن أن تبتنى عليها هذه الحالات، فمنها:

المرفوعات

«المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعليه»^(١)، أو هو ما اشتمل على علم العمده، لأن الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العمده - أى ما لا- يستغنى عنه فى الكلام - ليس بمحمول على رفع الفاعل فقط، بل الرفع يثبت لكل عمده فى الكلام^(٢). وعلى أى الدعوتين فالمرفوع يكون عمده فى الكلام، ويترتب على ذلك فهم المراد فى الخطاب من حيث استناد الفعل إلى الفاعل أو ما ينوب عنه، أو حمل الخبر أو ما يسد

١- الشريف الجرجانى-التعريفات: ١/٦٨.

٢- ينظر: الرضى الاسترآبادى-شرح كافيه ابن الحاجب: ١/ ١٨٤.

مسدّه على المبتدأ، إذ كون الاسم مرفوعاً يجعله محطاً أو موضوعاً يستند إليه الحدث أو الوصف أو غيره، فلو تغيّرت حالته الإعرابية إلى غير الرفع لما احتل الرجوع إليه وتغير حينئذ مفاد الكلام، فلا بد للمفسر من إنعام النظر في ثبوت الرفع للاسم ليرتب عليه تفسيره، كما في المبتدأ والخبر من المرفوعات.

فالمبتدأ هو الاسم الصريح أو المؤول به، المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به. والخبر هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة مفيدة (١). ومع ما ذكر البحث من أن المرفوع عمده في الكلام لا يستغنى عنه، فإنه يجوز حذف المبتدأ أو حذف الخبر إذا وجدت قرينه، حيث أن المقصود من الكلام هو المعنى وليس الوجود الكتابي أو اللفظي، فبعد قيام القرينه على المحذوف يكون ذلك المحذوف بقوه المذكور في الكلام لوصول المعنى إلى المخاطب حينئذ، قال ابن الحاجب (ت ٥٦٤٦هـ): «وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينه، جوازاً» (٢)، كما قد يحذف المبتدأ والخبر معاً - لقيام قرينه عليهما - فيحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل: جوازاً، أو وجوباً... (٣).

ومن شواهد الرفع بالابتداء وما يبتنى عليه من تغير المعنى، رفع لفظ "لباس" في قوله تعالى:

<يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ> (٤).

١- - ينظر: ابن عقيل - شرح الألفية: ١/٢٠١.

٢- - الكافية (بشرح رضى الدين الاسترآبادى): ١/٢٧٢.

٣- - ينظر: ابن عقيل - شرح الألفية: ١/٢٤٦.

٤- - سورة الأعراف: ٢٦.

فقيل إنه مرفوع بالابتداء كما عن بعض نحويى البصره، وخبره فى قوله: ذلك خير. وقال بعض نحويى الكوفه: ولباس يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل ذلك من نعته، أى ولباس التقوى ذلك الذى قد علمتموه خير لكم يا بنى آدم من لباس الثياب التى توارى سوءاتكم (١)، فقد يوجه الرفع بوجه عديده من الإعراب:

أولها: أن يكون "لباس التقوى" مبتدأ أولاً، و"ذلك" مبتدأ ثانياً، و"خير" خبر المبتدأ الثانى، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (٢).

ثانيها: أن يكون "ذلك" بدلاً من "لباس التقوى" (٣).

ثالثها: أن يكون "ذلك" نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعه و"خير" خبر المبتدأ الذى هو "لباس التقوى" (٤).

وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف: أى وهو لباس التقوى ثم قيل ذلك خير (٥).

ولكى تتم الجملة خبريه لابد من استيفاء شروط الابتداء والخبر، فإذا كان الخبر جمله فيشترط فى الجملة التى تقع خبراً ثلاثه شروط:

١ - أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمبتدأ.

٢ - ألا تكون الجملة ندائيه، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جمله "يا أعدل الناس" خبراً عن محمد.

١- ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٨/١٩٧.

٢- ينظر: محيى الدين عبد الحميد-هامش شرح ابن عقيل: ١/٢٠٤.

٣- ينظر: المصدر نفسه.

٤- ينظر: المصدر نفسه.

٥- ينظر: الزمخشري-الكشاف: ٧٥ / ٢.

٣ - ألا تكون جملة الخبر مصدره بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاه على ضروره استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثه (١).

وزاد ثعلب (ت ٢٩١هـ) شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسميه (٢).

وزاد ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) شرطاً خامساً، وهو ألا تكون إنشائية (٣).

والصحيح عند الجمهور صحه وقوع القسميه خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند

الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه (٤).

وذهب ابن السراج (ت ٤٠١هـ) إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبيه فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده في المثال: زيد مقول فيه

اضربه، تشبيهاً للخبر بالنعته، وهو غير لازم عند الجمهور (٥).

وفرقوا بين الخبر والنعته بأن النعته يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا

يعلم إلا- بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم

ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه (٦).

فالرفع بالابتداء في الآية الكريمة يحتمل معنى الكلام الجديد المستأنف فيكون المراد باللباس غير اللباس الأول، إذ قطع اللباس

عن الأول واستأنف به، فمنهم من

١- ينظر: محيي الدين عبد الحميد - هامش شرح ابن عقيل: ٢٠٣/١-٢٠٤.

٢- ينظر: المصدر نفسه.

٣- ينظر: المصدر نفسه.

٤- ينظر: المصدر نفسه.

٥- ينظر: المصدر نفسه.

٦- ينظر: المصدر نفسه.

جعله مبتدأ، وذلك صفه، أو بدل، أو عطف بيان (١)، فكأنه سبحانه انتقل من ذكر لباس الظاهر الذى يوارى سوءات الإنسان فيتقى به أن يظهر منه ما يسوؤه ظهوره، إلى لباس الباطن الذى يوارى السوءات الباطنيه التى يسوء الإنسان ظهورها وهى رذائل المعاصى من الشرك وغيره (٢).

وقد لا يكون كذلك كما تبين توجيهه، فيكون المراد من "اللباس" شيئاً واحداً، بمعنى "ولباس التقوى المشار إليه خير" (٣).

وقد كانت لهذه اللفظه فى هذه الآيه الكريمه بما احتملت من حالات الإعراب تفسيرات عديده (٤).

وعلى ذلك فلا بد للمفسر من الاستحكام من وجوه الإعراب فى حاله الرفع التى نحتها المدارس النحويه والعمل بالغالب المطرد من قواعد الإعراب من دون الشاذ النادر من أقوالهم، والإحاطه بما اشترط فى صحه توجيه الحاله الإعرابيه، ثم النظر فى الوجه الواحد وما يستتبعه من المعنى.

المنصوبات

«المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعوليه» (٥). والمنصوب فى الأصل فضله لكن يشتهر بها بعض العمده، كاسم "إن" وخبر "كان" وأخواتها، وخبر "ما" و"لا". وعلم الفضله: الفتحة والكسره والألف والياء، نحو: رأيت زيدا، ومسلمات، وأباك

- ١- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٢٣٦ / ٤.
- ٢- - ينظر: محمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ٧٠-٨/٦٩.
- ٣- - ينظر: الزمخشري - الكشاف: ٧٤ / ٢.
- ٤- - ينظر: الطبرسى - جامع البيان: ١٩٧/ ٨ والسلمى - تفسير السلمى: ٢٢٥/ ١ والتعلبي - تفسير التعلبي: ٢٢٦ / ٤ والطوسى - التبيان: ٣٧٨/ ٤- ٣٧٩ والطبرسى - جوامع الجامع: ١ / ٦٤٩.
- ٥- - الشريف الجرجانى - التعريفات: ١/٧٧.

ومسلمين، ومسلمين، ويقال النصب علامه الفضلات فى الأصل، فيدخل فيها المفعولات الخمسه والحال والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد، شبهت بالفضلات كاسم "إن" واسم "لا" التبرئه، وخبر "ما" الحجازيه، وخبر كان وأخواتها(١).

وقد قسم النحاء المنصوبات على قسمين:

١ - الأصل فى النصب، يعنون به المفعولات الخمسه، من المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له(٢).

٢ - المحمول على الأصل فى النصب، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز ونحوهما.

ثم الذى جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها فى حيز المفعولات فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجىء فى جاءنى زيد ركباً: فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون ركباً، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجهم، وكأنهم آثروا التخفيف فى التسميه، والمفعول بلا قيد شىء آخر هو المفعول المطلق، ففى جعل المفعول معه، والمفعول له أصلاً فى النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان، نظرٌ، وإن كان الأصل فى النصب بسبب كون الشىء من ضرورات معنى الفعل، فالحال كذلك من دون المفعول معه والمفعول له، إذ ربّ فعل بلا عله ولا مصاحب، ولا فعل إلا وهو واقع على حاله من الموقوع والموقوع عليه.

ولابد من بيان نوع المفعول لما يترتب على ذلك من تغير المعنى وإن عين المفعول فيه - فقيل: ظرف زمان أو مكان - فحسن ولا بد من بيان متعلقه، وإن

١- - ينظر: الرضى الاسترآبادى - شرح كافيهِ ابن الحاجب: ١ / ١٨٣ و ٢٩٤ - ٢٩٥.

٢- - ينظر: ابن عقيل - شرح الألفيه: ١/٥٥٧.

كان المفعول به متعدداً عين كل واحد منها من مفعول أول، أو ثان، أو ثالث (١)، لتغير التفسير على اختلاف الأنحاء، إذ المراد بوقوع الفعل على المفعول هو تعلقه بما لا يعقل إلا به - من دون توسط حرف جر - ، وقد يكون هذا التعلق بنحو من الارتباط غير وقوع الفعل عليه على وجه الحقيقة بل هو ما يتعلق به المفعول الحقيقي، فإن المفعول به الذى هو محل الفعل وموقعه فلما كان تعلقه به ووقوعه عليه على أنحاء مختلفه حسبما يقتضيه خصوصيات الأفعال بحسب معانيها المختلفه فإن بعضها يقتضى أن يلبسه ملابس تامه مؤثره فيه كعامه الأفعال وبعضها يستدعى أن يلبسه أدنى ملابس، اعتبر فى كل نحو من أنحاء تعلقه به كيفيه لائقه بذلك النحو مغايره لما اعتبر فى غيره، وقد يكون لفعل واحد مفعولان يتعلق بأحدهما على الكيفيه الأولى وبالآخر على الثانيه أو الثالثه كما فى قولك حدثنى الحديث وسألنى المال فإن التحديث مع كونه فعلاً واحداً قد تعلق بك على الكيفيه الثانيه وبالحدث على الأولى وكذا السؤال فإنه فعل واحد وقد تعلق بك على الكيفيه الثالثه وبالمال على الأولى ولا ريب فى أن اختلاف الكيفيات وتباينها واختصاص كل من المفعولات بما نسب إليه منها، وإن كان لا يتضح حق الانتصاح إلا عند التفسير (٢)، وكذا الأمر فى تعلق العامل بسائر المنصوبات (٣).

ولابد من الالتفات إلى أن المفعولات، إذا وليتها الصفات، أمكن أن تذكر الصفات بالجمع أو التأنيث، وتترك المفعولات على أحوالها، يقال: هو مغضوب عليه، وهى مغضوب عليها، كما لابد من الانتباه إلى أن المفعولات يزداد عليها اللام (٤)،

١- - ينظر: ابن هشام - مغنى اللبيب: ٢/٦٦٦-٦٦٧.

٢- - ينظر: أبو السعود - تفسير أبى السعود: ١١ / ١ - ١٢.

٣- - ينظر: المصدر نفسه: ٧ / ٢٠٢.

٤- - ينظر: ابن هشام - مغنى اللبيب: ١ / ٢٢٠.

كقوله تعالى: <قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ> (١)، أى ردفكم (٢)، وقد تحذف من بعض المفعولات المفتقره إليها كقوله تعالى: <والقمر قدرناه منازل> (٣)، أى قدرنا له (٤).

وقد يحتمل لفظ واحد وجوهاً فى انتصابه، فلا بد من مراعاة كل وجه والنظر لما يحتمله من التفسير، كما فى انتصاب "يوم" فى قوله تعالى:

<يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ> (٥).

فذكر المفسرون لانتصابه وجوه عديده، منها:

١ - أنه منصوب بإضمار اذكروا، تقديره اذكروا يوم يجمع الله الرسل. ومثله تذكروا، واذكر، أى اذكر لهم يوم يجمع الله الرسل (٦).

٢ - أنه منصوب بإضمار احذروا، تقديره احذروا يوم يجمع الله الرسل (٧).

٣ - أنه منصوب باتقوا. أى اتقوا يوم يجمع الله الرسل (٨).

٤ - أنه منصوب باسمعوا. على حذف المضاف أى واسمعوا خبر يوم جمعهم (٩).

١- -سوره النمل: ٧٢.

٢- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٣/٤٢٦ والطوسى-التبيان: ٢/٥٠١.

٣- -سوره يس: ٣٩.

٤- - ينظر: الزركشى-البرهان: ٣/٢١٦.

٥- -سوره المائده: ١٠٩.

٦- - ينظر: الطوسى-التبيان: ٤/ ٥٢.

٧- - ينظر: الطبرى-مجمع البيان: ٣/٤٤٦.

٨- - ينظر: السمرقندى-تفسير السمرقندى: ١/٤٤٨.

٩- - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ٢ / ٩٠.

ويكون الكلام مستأنفاً والعامل المقدر من اذكروا واحذروا أو المذكور من اتقوا واسمعوا, وهو مما حسن اختصاره لعلم السامع, وتكون الإشارة بهذا اليوم إلى يوم القيامة(١).

٥ - أنه منصوب ب"لا يهدى"، أي لا يهديهم في ذلك اليوم طريق الجنة، أو لا يهديهم في ذلك اليوم إلى الحج(٢).

٦ - أنه منصوب على البدل من المنصوب في قوله تعالى: <وَاتَّقُوا اللَّهَ>(٣), وهو بدل اشتمال، كأنه قيل واتقوا الله يوم جمعه, أي بدل اشتمال من مفعول اتقوا لما بينهما من الملاصقة فإن مدار البديهي ليس ملاصقة الظرفية والمظروفية ونحوها فقط بل هو تعلق ما, مصحح لانتقال الذهن من المبدل منه إلى البدل بوجه إجمالي(٤), وقيل أن فيه بعد لطول الفصل بالجملتين(٥).

٧ - أنه منصوب على الظرف والعامل فيه مؤخر تقديره: "يوم يجمع الله الرسل, كان كيت وكيت"(٦).

٨ - أنه منصوب كونه معمولاً ل"قالوا" أي قال الرسل وقت جمعهم... (٧).

وقد أغنى المفسرون الكلام في توجيه نصب هنا حيث أمكن أن تكون مفعولاً من المفعولات أو بدلاً أو حالاً أو ظرفاً, ويستتبع هذه التوجيهات تفسيرات, فلا بد من

١- ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٧ / ٥٤ - ٥٥.

٢- ينظر: أبو حيان الأندلسي-البحر المحيط: ٤/٥٢.

٣- سورة المائدة: ١٠٨.

٤- ينظر: أبو السعود - تفسير أبي السعود: ٣ / ٩٣.

٥- ينظر: الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٧ / ٥٤.

٦- ينظر: الطبرسي - جوامع الجامع: ١ / ٥٤٣.

٧- ينظر: أبو حيان الأندلسي-البحر المحيط: ٤ / ٥٢.

إنعام النظر فيها لما يحتمله كلام العرب ووجوه مخاطباتهم. وما يلحقه من معانى الألفاظ التى تختلف باختلاف التوجيه، بعد الاستحكام من هذه الوجوه الإعرابية على وفق المقاييس الضابطة للإعراب، من خلال استقراء لغة العرب، للوقوف على تمام المراد.

ويجرى ذلك فى سائر المنصوبات الأخر، إذ لا سبيل إلى استيعابها بهذا البحث التنظيرى فى استكناه الأسس للتفسير، والاستيعاب يقتضى التفسير. والبحث غيره.

المجرورات

المجرورات: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، مروراً بواسطة حرف، لفظاً، أو تقديراً، والإضافه مقتضيه للجـر، كما أن الفاعليه مقتضيه للرفع، والمفعوليه للنصب، وعلم المضاف إليه، ثلاثه: الكسر، والفتح، والياء (١).

والجر تفيده الإضافه وهى فى الكلام على ضربين:

أحدهما ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، وليس منه المضاف إليه إضافه لفظيه، إذ ليس "الوجه" فى قولنا: "زيد حسن الوجه"، مضافاً إليه "حسن" بتقدير حرف الجر، بل: هو هو، وليس غيره.

والآخر هو ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من الأول، فالمضاف إليه كل اسم نسب إليه شىء بواسطة حرف جر لفظاً كـ "مررت بزيد"، أو تقديراً كـ "غلام زيد"، مقدرأ مراداً، فليس منه المفعول فيه، والمفعول له، فأن الحرف مقدر فيهما، لكنه غير مراد.

وعلى ذلك اختلفوا فى الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وقد يكتسى المضاف من المضاف إليه جملةً من أحكامه (٢).

١- - ينظر: الرضى الاسترآبادى-شرح كافيه ابن الحاجب: ٢ / ٢٠١-٢٠٤.

٢- - ينظر: ابن جنى-اللمع فى العربيه ج ١/٨٠ والرضى الاسترآبادى-شرح كافيه ابن الحاجب: ٢ / ٢٠١-٢٠٢ وابن عقيل-شرح الألفيه ج ٢/٤٣.

وهناك أمور تستدعى عناية المفسر فى توظيف حروف الجر أو ما يتعلق بالجر عموماً، منها:

١ - تفهم معانى حروف الجر من سياق الكلام، فإن معانيها لا تظهر بنفسها فى نفسها وإنما تظهر بغيرها، فلا يطرأ على معانيها شيء لذاتها، بل معانيها طارئه على معانى ألفاظ آخر(١).

وذلك أن وجود الحرف وجود رابط بين موجودين، فأن كل كلام مركب من كلمتين أو أكثر إذا القيت كلماته بغير ارتباط بينها، فإن كل واحد منها كلمه مستقلة فى نفسها لا ارتباط لها بالأخرى، وإنما الذى يربط بين المفردات ويؤلفها كلاماً واحداً هو الحرف، أو إحدى الهيئات الخاصه، وذلك ما يعنيه النحاه بقولهم: أن الحروف لا تظهر معانيها بنفسها، وإنما فى غيرها، لا أنها لا- معنى لها فى ذاتها، فلكل حرف معناه الخاص به، فعلى للاستعلاء مثلاً، والباء للتبعيض، ومن للابتداء، وإلى للغايه، وهكذا(٢).

وبناء على هذا فالحروف هى روابط المفردات المستقلة والمؤلفه للكلام الواحد والموحده للمفردات المختلفه، شأنها شأن النسبه بين المعانى المختلفه والرابطه بين المفاهيم غير المربوطه. فكما أن النسبه رابطه بين المعانى ومؤلفه بينها فكذلك الحرف الدال عليها رابط بين الألفاظ ومؤلف بينها. وإلى هذا أشار سيد الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام بقوله المعروف فى تقسيم الكلمات: "الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركه المسمى، والحرف ما أوجد معنى فى غيره" (٣).

وهكذا حروف الجر فوجود معناها فى طرفيها من الكلام، فلا بد للمفسر من مراعاة وضع الحروف فى فهم المراد من كلام الله تعالى فى القرآن الكريم.

١- - ينظر: الرضى الاسترآبادى-شرح كافيه ابن الحاجب: ١ / ٦٤.

٢- - ينظر: الرضى الاسترآبادى - شرح كافيه ابن الحاجب: ٤ / ٣٤١ وابن هشام -مغنى اللبيب: ١/٣١٩.

٣- - ينظر: محمد رضا المظفر-أصول الفقه: ١/٦٢-٦٣، وتخريج القول: المرتضى-الفصول المختاره: ٩١.

٢ - إن الجار والمجرور مطلقاً قد يسمى ظرفاً، لأن كثيراً من المجرورات ظروف زمانيه أو مكانيه (١).

٣ - قد يحذف المضاف، إذا أمن اللبس، وقد يحذف مع اللبس أيضاً، كما فى الشعر (٢)، وقد يحذف المضاف والمضاف إليه لقيام القرينه عليهما (٣)، كما فى قوله تعالى:

<فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ> (٤).

أى "إذا سلمتم ما أتيتم نقده، أو أتيتم سوقه" بعد "آتيتم" (٥)، فحذف المضاف والمضاف إليه وهو "نقده" أو "سوقه" لقرينه السياق عليهما.

٤ - يتسامح فى المجرورات ما لا يتسامح فى غيرها، لأنه يسوغ فى المجرورات والظروف ما لا يسوغ فى غيرها (٦).

٥ - قد يرد الجمع بين المجرورات، كما فى قوله تعالى:

<ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا> (٧).

فإنه قد توالى المجرورات بالأحرف الثلاثة: اللام فى "لكم" وعلى فى "علينا"، والباء فى "به"، وهذا وإن كان الأحسن الفصل بينها فى سائر الكلام إلا أن مراعاة

١- - ينظر: الشريف الجرجاني - الحاشيه على الكشاف: ٤٧ - ٤٨.

٢- - ينظر: الرضى الاسترآبادى - شرح كافيه ابن الحاجب: ٢ / ٢٥٤.

٣- - ينظر: العكبرى-التيبان فى إعراب القرآن: ١/٩٨.

٤- - سورة البقره: ٢٣٣.

٥- - ينظر: ابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز: ١/٣١٣ والطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ١١١ وابن الجوزى - زاد المسير: ١ / ٢٤٣ وأبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٢ / ٢٢٩.

٦- - ينظر: محيى الدين عبد الحميد - هامش شرح ابن عقيل: ١/٣٠١.

٧- - سورة الإسراء: ٦٩.

الفاصله اقتضت عدم الفصل (١١).

٦ - تتعاور حروف الجر في معانيها فقد يستعمل أحدها مكان الآخر، وهذا أمر مهم حيث لا يمكن أن يجزم باستعمال حرف مكان حرف إلا بدليل «لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجه يجب التسليم لها» (٢).

فلا بد من التأمل طويلاً في معاني حروف الجر كسائر حروف المعاني قبل الحكم بتبادل حرفين منها، فقد «يتقاربان في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغه أن معانها واحد وليس بذلك» (٣)، وإنما تتعاور الحروف بمتعلقات معانيها بما يعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا "من" معناها ابتداء الغايه، "على" معناها انتهاء الغايه، فالمراد متعلقات معانيها: أي إذا أفادت هذه الحروف معانٍ في غيرها (٤).

ولا شك أن ذلك مما يستدعي مزيد عناية في التفسير، لما يترتب عليه من آثار مهمه جداً، كما في تفسير قوله تعالى:

> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ < (٥).

لما له من أثر كبير في تغير المعنى وما يترتب عليه من الأحكام، فربما قدّر النحويون حرف جر لمن قرأ "وأرجلكم" بالجرّ، عطفاً على "رؤوسكم"، فمن قرأها بالجر عطفها على الرؤوس، ومنهم من قال بالجر بالمجاوره، وهو مردود بأنه لم تتكلم

١- - ينظر: السيوطي - الإتقان: ٢ / ٢٧٠.

٢- - الطبري - جامع البيان: ١ / ١٩٠.

٣- - الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٣ / ١٧٥.

٤- - ينظر: السكاكي - مفتاح العلوم: ١ / ١٦٨.

٥- - المائدة: ٦.

العرب ب "خرب" إلا ساكناً فإنهم لا يقفون إلا على الساكن، فلا يستشهد به، وذلك في قولهم "جحر ضبٍ خربٍ".

وهذا مما لا بد من التنبيه عليه، حيث أن استنباط المقاييس الضابطه للإعراب، من خلال استقراء لغه العرب، يجنب الوقوع في الكثير من الخطأ. فمن قال بالجرح بالمجاوره، فإنه لم يراع كلام العرب وقد خالف المقاييس، كما أشار الطوسى إلى ذلك بما حاصله:

١ - قال الزجاج (ت ٥٣١٠) إن الإعراب بالمجاوره لا يكون مع حرف العطف، وفي الآيه حرف العطف الذى يوجب أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وما ذكروه ليس فيه حرف العطف.

٢ - إن الإعراب بالمجاوره إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، ولا يلتبس على أحد أن "خرب" صفه جحر لا ضب، وليس كذلك فى الآيه، لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحه ومغسوله.

٣ - ومن قال القراءه بالجرح يقتضى المسح على الخفين. فقوله باطل، لأن الخف لا يسمى رجلاً فى لغه ولا شرع، والله أمر بإيقاع الفرض على ما يسمى رجلاً على الحقيقه (١).

ويلحظ فى الآيه أنه وقع الكلام فى تناوب حروف الجر فيما بينها، وهو مجيء "إلى" بمعنى "مع" فى قوله تعالى:

<وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ> (٢).

كما فى قوله تعالى:

١- ينظر: التبيان: ٣/٤٥٣.

٢- المائده: ٦.

>مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ< (١)، يريد مع الله (٢)، فيدخل المرفق ضروره (٣).

فى حين أنكّر بعضهم ذلك وقيل أن "إلى" على حقيقتها، وهو انتهاء الغايه، فقيل: بدخول المرفق أيضاً، لأنه لما لم تتميز الغايه عن ذى الغايه بمحسوس وجب دخولها (٤).

ولدى النظر المجرّد لحرف الجر هنا، وهو "إلى"، يظهر أنها للغايه، وليس بالضروره أن تقتضى دخول ما بعدها فيما قبلها، ولا خروجه، لوروده مع الدخول ومع الخروج.

أما الدخول، فكقوله تعالى: >سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى< (٥).

وأما الخروج، فك >أَنْتُمُومَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ< (٦)، و >فَنظَرَهُ إِلَى مَيْسَرِهِ< (٧)، وحينئذ لا دلالة على دخول المرفق، وكذا لا دلالة على الابتداء بالمرفق، ولا الأصابع، لأن الغايه قد تكون للغسل، وقد تكون للمغسول، وهو المراد هنا (٨).

فلا بد للمفسر أن يبحث فى مثل هذه الحاله عن بيان معنى الحرف من خارج الكلام كالسنه الشريفه المختصه بالمسأله ذاتها، أو ما يماثلها، فقضيه الابتداء والدخول

١- آل عمران: ٥٢.

٢- الطبرى - جامع البيان: ١ / ١٨٩.

٣- ينظر: المقداد السورى: كثر العرفان: ١/٥٥.

٤- ينظر: السيوطى - الإتيقان: ١/٤٤٤.

٥- سوره الإسراء: ١.

٦- سوره البقره: ١٨٧.

٧- سوره البقره: ٢٨٠.

٨- ينظر: المقداد السورى: كثر العرفان: ١/٥٥.

فى الآيه مستفاد من بيان النبى صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه توضأ، وابتدأ بأعلى الوجه وبالمرفقين، وأدخلهما(١)، فيما (أنه عليه الصلاه والسلام غسل يديه حتى جاوز المرفق، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم مبين، فلما أدخل المرفقين دل على وجوب غسلهما)(٢).

وهذا ما أشار إليه البحث بعدم صحه الجزم فى إثبات معنى معين إلا بدليل.

وكذا الكلام فى الباء من قوله تعالى: "وامسحوا برؤوسكم".

ف قيل: الباء للتبويض، لوضوح الفارق بين "مسحت بالمنديل" وبين "مسحت بالمنديل"(٣).

وقيل: زائده، لأن المسح متعدّ بنفسه، ولذلك أنكر أهل العربية إفاده التبويض(٤)، ويرى البحث أن لا- زوائد فى الحروف المستعمله فى القرآن الكريم، إذ لكل دلالتة فى معنى الكلام وجزيل بلاغته.

وقيل أنها تدل على تضمين الفعل معنى الإلصاق، فكأنه قال: "الصقوا المسح برؤوسكم"(٥)، وذلك لا يقتضى الاستيعاب ولا عدمه، بخلاف "امسحوا رؤوسكم"، فإنه كقوله "فاغسلوا وجوهكم".

فاتباع أحد هذه الأقوال لابد من إخضاعه للضوابط التى ذكرها البحث بعنوان أمور تستدعى عنايه المفسر فى توظيف حروف الجر أو ما يتعلق بالجر عموماً. وكذا

١- ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٤-٥٥.

٢- ينظر: الحطاب الرعيني - مواهب الجليل: ١/٢٧٦ او ومستنده ما روى فى بيان وضوء الرسول الأكرم(ص). ينظر: مسلم - صحيح مسلم: ١ / ١٤٩ او البيهقي - السنن الكبرى: ١ / ٧٧.

٣- ينظر: الرازى-المحصول: ١/٣٨٠.

٤- ينظر: العينى-عمده القارى: ٣/٧١.

٥- ينظر: السيوطى - الإتقان: ١ / ٤٦٢.

الأمر فى مجيء بعض حروف الجر زائده، وبعضها للتبعيض، ومنها ما تأتى لابتداء الغايه، أو للتبيين، لبيان الجنس، والتثبت قبل الجزم فى بيان المتعلق كتعلق الفعل بالجار والمجرور، وتعلق الجار والمجرور بمحذوف أو بفعل مضمر، وجواز تقدير حرف الجر وحذفه، وأحقية تقديم حروف الجر على بعضها وغير ذلك من معانى حروف الجر وما يتعلق بها، أو الإضافه من حذف المضاف أو المضاف إليه أو كليهما بحسب ما يتطلبه البيان التفسيري فى الآيه التى يتصدى المفسر لبيان مراد الله تعالى فيها.

المجزومات

الجزم لغه بمعنى القطع (١)، وفى الاصطلاح النحوى: قطع الحركه بالسكون، أو بحذف حرف العله، والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركه أو الحرف، وهو اللام الداله على الأمر، ولو فى بعض الموارد، ولم، ولما، وهما للنفى وهو مختص بالفعل المضارع المعرب، إذ اختصت الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم فى الأسماء، والجزم على ضربين: ما يجزم فعلاً واحداً. والثانى: ما يجزم فعلين، وهو: إن، من، وما، ومهما، وأى، ومتى، وأيان، وأينما، وإذ ما، وحيثما، وأنى. وهذه الأدوات - التى تجزم فعلين - كلها أسماء، إلا- " إن، وإذما"، فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً كلها حروف (٢)، وكذا ما يتضمن معنى الشرط أو الطلب، ويجزم حيثئذ ب "إن" مقدره بعد الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض، إذا قصد السببيه، مثل: أسلم تدخل الجنه، وامتنع: "لا تكفر تدخل النار" لأن التقدير: إن لا تكفر، فأن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصح أن يجاب بمضارع مجزوم، إلا- النفى، لأن غير النفى منها طلب، والنفى خبر محض، وذلك لأن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به

١- ينظر: ابن منظور- لسان العرب: ١٢/٩٧.

٢- ينظر: ابن عقيل - شرح الألفيه: ٢/٣٦٤-٣٦٦.

عليه وحامله على الكلام الخبرى: إفاده المخاطب بمضمونه، ضرب زيد، أو: ما ضرب زيد، إذا قصد إفهام المخاطب ضرب زيد أو عدمه، أما الحامل على الكلام الطلبى، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته، أو بغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره: أنه يتوقف غيره على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعنى توقف غيره عليه، فإذا ذكر الطلب ولم يذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره، وإن ذكر بعده ذلك، غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشىء ظاهراً، وأما الخبر فإنه إذا ورد، حملة المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفاده المخاطب مضمونه، لا- على أن مضمونه مقصوداً لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشىء مع أن ذلك الشىء غير مقصود للمخبر، كما فى: ضرب زيداً، مع كراهته لضربه، فلو جاء أيضاً بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزءاً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك فى الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إما لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له، فلما تقرر أن فى الطلب مع ذكر ما يصلح جزءاً له معنى الشرط، جاز أن يحذف فاء السببيه وتجزم به الجزاء كما يجزم بـ "إن"، ويجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر(١١).

ومسائل الجزم مهمه جداً لشده تأثيرها فى تغير المعنى المراد، بيد أن بعض أبحاثه التى لها الدخلى فى فهم الخطاب ذكرت فى كتب المعانى من دون كتب النحو(١٢)، فلا بد للمفسر من النظر فى وجوه الجزم والتثبت من أدواته(١٣)، فقد تحتمل أداه واحده أمور

-
- ١- ينظر: ابن عقيل - شرح الألفيه: ٢ / ٣٥٦ - ٣٧٧ وابن هشام - مغنى اللبيب: ١ / ٢٢٥ - ٢٢٧ والرضى الاسترآبادى - شرح كافيته ابن الحاجب: ١ / ٧٠ وج ٤ / ١١٦ - ١٢٣.
 - ٢- ينظر: التفتازانى-مختصر المعانى: ٨٩ - ٩١.
 - ٣- ينظر: الزركشى- البرهان: ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٦ وج ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ والسيوطى - الإيتقان: ١ / ٤٤٩.

عديده كما فى "إن" المكسوره الخفيفه وهى إحدى أدوات الجزم, وهى ترد لمعانٍ منها:

الشرطيه: بمعنى توقف الجزاء على الشرط, نحو:

<إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا> (١).

وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه, كقوله:

<أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ> (٢).

وقد تدخل على المستحيل, نحو:

<قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ> (٣).

ومن أحكامها أنها للاستقبال، وأنها تخلص الفعل له وأن كان ماضياً، كقولك: إن أكرمتنى أكرمتك، ومعناه إن تكرمنى. وأما قوله:

<إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ> (٤).

فقليل: إن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون سبباً للإخبار بذلك.

وهى - أى "إن" عكس "لو" فإنها للماضى، وإن دخلت على المضارع.

وإن دخلت "إن" على "لم", يكن الجزم ب"لم" لا بها، كقوله تعالى:

<وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا> (٥).

وإن دخلت على "لا" كان الجزم بها لا ب"لا"، كقوله تعالى:

١- سورة الأنفال: ٢٩.

٢- سورة الأنبياء: ٣٤.

٣- سورة الزخرف: ٨١.

٤- سورة يوسف: ٢٦.

٥- سورة المائدة: ٧٣.

<وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي> (١).

وذلك أن "لم" عامل يلزم معموله، ولا يفرق بينهما بشيء، و"إن" يجوز أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها، نحو: إن زيداً يضرب أضرابه. وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه، ولا تفارق العمل، وأما "لا" فليست عاملة في الفعل، فأضيف العمل إلى "إن" (٢).

والكلام حول حروف الجزم: لم ولما وألم وألما ومتى وأين وغيرها، لا- يقل عما في "إن" من حيث الأحكام والمعاني (٣)، كالنظر إلى العلاقة بين إن وإذا ولو، لأن فيها أبحاثاً كثيرة تتعلق بالمعنى، ف(إن وإذا) للشرط في الاستقبال لكن أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط فلا- يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا- حكاية أو على ضرب من التأويل، وأصل (إذا) الجزم بوقوعه ف(إن وإذا) يشتركان في الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بين إذا وإن، ولأن أصل "إن" عدم الجزم بالوقوع كان الحكم نادراً لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعاً ل(إن)، ولأن أصل (إذا) الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ وإن نقل إلى معنى الاستقبال مع (إذا)، مثل: "فإذا جاءتهم" أي قوم موسى "الحسنه" كالخصب والرخاء "قالوا لنا هذه" أي هذه مختصه بنا ونحن مستحقوها "وإن تصبهم سيئه" أي جذب وبلاء "يطيروا" أي يتشأموا "بموسى ومن معه" من المؤمنين، وذلك في قوله تعالى:

<فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ> (٤).

١- سورة هود: ٤٧.

٢- ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٦ وج ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ والسيوطي - الإتيان: ١ / ٤٤٩.

٣- ينظر: الفيروز آبادي - القاموس المحيط: ٤ / ١٧٧.

٤- سورة الأعراف: ١٣١.

فجىء في جانب الحسنه بلفظ الماضى مع "إذا" لأن المراد بالحسنه الحسنه المطلقه التى حصولها مقطوع به, ولهذا عرّفت الحسنه تعريف الجنس - أى الحقيقه - لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرتة واتساعه لتحقيقه فى كل نوع بخلاف النوع, وجىء فى جانب السيئه بلفظ المضارع مع "إن" لأن السيئه نادره بالنسبه إلى الحسنه المطلقه ولهذا نكرت السيئه ليدل على التقليل, وقد تستعمل «إن» فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً, كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها, فيقول: إن كان فيها أخبرك, يتجاهل خوفاً من السيد, أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجربى الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك "إن صدقت فماذا تفعل", مع علمك بأنك صادق. أو تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزله الجاهل لمخالفته كما يفرض المحال لغرض من الأغراض كما فى قوله تعالى:

<أَفَنضْرِبُ عَنْكُمُ الدُّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ > (١).

أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن, وما فيه من الأمر والنهى والوعد والوعيد <صِفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ> إِنَّ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ > (٢), وغير

١- سورة الزخرف: ٥.

٢- سورة الزخرف: ٨١.

ذلك مما تحتمله الجواز من المحل الإعرابي وما يترتب عليه من تغير المعنى (١).

وهناك موارد كثيره من المجزومات, مثل: تقدير لام الأمر, ولا الناهيه, وتقدير الشرط, تقدير جواب الشرط, وأن شرط الجزاء جمله يوصف بها كما يوصل, وجواز ذكر جواب الشرط إذا صح تقدير الشرط, لا تنفك عن الدخاله فى تغير المعنى, وكذا الحال فى المبنيات, كالأسماء الموصوله وأسماء الإشاره والضمائر.

فيلزم المفسر الإمام بما وجهه النحويون, لدى التفسير فى توظيفها للوقوف على المراد من خطاب الله تعالى فى كتابه العزيز للاستحكام من وجوه الجزم أو البناء وما يتعلق بها, لدى استنباط المقاييس الضابطه للإعراب, التى توظف لفهم المراد من خلال استقراء آراء النحويين ولغه العرب, لتجنب الوقوع فى الخطأ لصيانته بيان معانى القرآن بما كانت العرب تصون به لسانها من دون تكلف.

ولابد من كلمه أخيره فى الموضوع وذلك أن مفردات العربيه فى النحو كثيره ومتشعبه وذات دلالات مختلفه, والقرآن الكريم جاء بلغه العرب, والرجوع إليه هو الأصح فى استنباط القاعده النحويه, فىكون القرآن الكريم بذلك حاكماً على العربيه, وبذلك يذراً الشاذ وغير الفصيح, ورداءه لغه ما عن العربيه, ولا يتم لنا ذلك إلا بعد القرآن الكريم هو الأساس لمعرفة مخارج علم النحو ومداخله.

ثالثاً: أسس توظيف المباحث الصرفيه

إشاره

إن حقيقه الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه, من جهه المناسبات والأقيسه ونعنى بالاعتبارات جنس المعانى, ثم وضعه بإزاء كل من تلك الاعتبارات طائفه من الحروف - بنيه الكلمه - ثم قصده لتنوع المعانى متصرفاً فى

١- - ينظر: الرضى الاسترآبادى - شرح كافيهِ ابن الحاجب: ٤/٦-٧ والتفتازانى - مختصر المعانى: ٨٩-٩١.

حروف تلك الأبنية بالتقديم والتأخير والزيادة فيها بعد أو النقصان منها مما هو لازم لتنويع المعانى وتكثيرها ومن تبديل لبعض تلك الحروف غيرها، وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئه الكلمه ابتداءً ثم تغير تلك الهيئه للحصول على معانى جديده(١).

والتصريف تحويل الأصل الواحد إلى أمثله مختلفه لمعانٍ مقصوده ولا تحصل تلك المعانى إلا بذلك التحويل، وعلمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أبنية الكلمه التى ليست بإعراب(٢). وما يقع فيها، من البدل، والزوائد، والحذف، ولا بد من أن يصدر تصريف أى كلمه بذكر شىء من أبنيتها؛ ليعرف به الأوزان. وليعلم ما بينى من الكلام، وما يمتنع من ذلك(٣).

ولعلم التصريف أهميه كبيره فى اللغه فمن خلال توظيف تصاريف الكلم تتضح المعانى الجديده المستفاده من التصريف، لتغنى بذلك اللغه من هذه المعانى، وكما أن التصريف يقع فى الألفاظ فهو يقع فى الدلالات أيضاً من جهه الهيئات والصيغ الوارده على المفردات الداله على المعانى المختلفه، وإن علم التصريف يتوقف عليه فهم كثير من نصوص الكتاب العزيز، فاستدعى ذلك من المفسرين للقرآن الكريم، أن يوظفوا المباحث الصرفيه ليقفوا على أحوال أبنية الكلمه، من أسماء متمكنه، أو أفعال متصرفه، لتكون مقدمه فى تفسير كلام رب العالمين. فهو علم ذو أهميه، فى معرفه التكليف، وتتضح حاجه المفسر إلى هذا العلم جليه من حيث أن فائده التصريف هى: «حصول المعانى المختلفه المتشعبه عن معنى واحد، فالعلم به أهم من معرفه النحو فى تعرف اللغه لأن التصريف نظر فى ذات الكلمه والنحو نظر فى عوراضها وهو من

١- ينظر: السكاكى - مفتاح العلوم: ١ / ٣.

٢- ينظر: الشريف الجرجانى - التعريفات: ١ / ١٩.

٣- ينظر: المبرد - المقتضب: ١ / ٧.

العلوم التي يحتاج إليها المفسر» (١)، حتى قيل فيه «أما التصريف فإن من فاته علمه فاتته المعظم» (٢).

والتصريف في الاصطلاح: اشتقاق الكلام بعضه من بعض وهو علم يُبحث فيه عن بنية الكلمه العربيه، وما لحروفها من أصاله وزياده، وصحه وإعلال، وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنه والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها (٣).

قال أهل اللغة: إن «الصرف فضل الدرهم على الدرهم ومنه اشتق اسم الصيرفي والصراف لتصريفه بعض ذلك في بعض» (٤).

وقيل هو من الصرف الذي هو النقل والرد، يقال صرفه عن كذا إلى كذا، سمي به لاختصاصه بالحاجه إلى نقل كل واحد من البدلين من يد من كان له إلى يد من صار له بالعقد (٥).

وقيل الصرف الوزن، وصرف الكلمه إجراؤها بالتنوين و«صَيَّرْنَا الْآيَاتِ» (٦)، أي بينهاها (٧)، فتصريف الآيات تبينها، والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهٍ يريده إلى مصرفٍ غير ذلك، وصرف الشيء أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه و

- ١- الزركشى - البرهان: ١ / ٢٩٧.
- ٢- ابن فارس - الصحابي في فقه اللغة: ١/٤٨ وينظر: الزركشى - البرهان: ١/٢٩٨ والسيوطي - المزهري: ١/١٠١.
- ٣- ينظر: الصحاب بن عباد - المحيط في اللغة: ٢ / ٢١٩ والرضي الاسترآبادي - شرح كافي ابن الحاجب: ١ / ٧ وابن عقيل - شرح الألفيه: ٢/٤٨٥.
- ٤- الخليل - العين: ٧/١٠٩.
- ٥- النسفي - طلبه الطلبة: ٣ / ١٧٣.
- ٦- سورة الأحقاف: ٢٧.
- ٧- ينظر: الطبري - جامع البيان: ٢٦/٣٨ والسمرقندي - تفسير السمرقندي: ٣/٣٧٧ والواحدي - تفسير الواحدي: ١/٤٠٩.

تصارييف الأمور تخاليفها ومنه تصارييف الرياح والسحاب (١).

ولعل هذا المعنى نُقل إلى الزيادات الحاصلة على أصل حروف الكلمه, فتكون هذه الزوائد من الحروف بمنزله الفضل على الأصل, للحاجه إلى نقل كل واحد من المعاني مما وضع له أصلاً في بنيه الكلمه, إلى معنى آخر يتناسب وتغيير تلك البنيه, على وفق موازين وأقيسه ضابطه لعمليه تغيير بنيه الكلمه, والتي يتبعها اختلاف المعنى. فذكروا مسائل التصريف ليتولد منها معانٍ جديده على وفق أسس ومقاييس. والأساس في أوزان الأفعال والأسماء المتصرفه هي أصولها من الفاء والعين واللام إذا كانت ثلاثيه, فما جاوز الثلاثه في أصله وضاعت الثلاثه أن تسعه زيد في حروف وزنه حتى تساوى حروف بنيه الكلمه الأصليه الزائده عن ثلاثه حروف.

وعلى ذلك فبنيه الكلمه وتصارييفها هي الأساس الذي يوظفه المفسر في بيان المراد من كلام الله تعالى من خلال تفسير النص القرآني.

ويستتبع ذلك قواعد مبتناه على ذلك الأساس يذكر البحث منها:

- ١ - المعرفه بكلام العرب وتصريفات الكلم التي سمعت من ألسنتهم وإن لم تخضع للقياس.
- ٢ - والعمل بالغالب المطرد من الميزان الصرفي من دون الشاذ النادر.
- ٣ - معرفه المفسر تصريف حروف أبنيه الكلمه بالتقديم والتأخير وما يعرف بالقلب المكاني, والزياده فيها والنقصان منها ومن تبديل لبعض تلك الحروف بغيرها.
- ٤ - استيضاح وفهم المفسر لتنوع وتكثر المعاني الحاصل نتيجة تصارييف الكلمه.
- ٥ - معرفه المفسر لما يجرى من تحويلٍ للأصل الواحد إلى أمثله مختلفه لمعانٍ مقصوده ولا تحصل تلك المعاني إلا بذلك التحويل.

١- ينظر: ابن منظور- لسان العرب: ٩ / ١٨٩.

٦ - الاستحكام من الموازين والأقيسه الضابطه لعملية تغيير بنيه الكلمه, مما أثر عن المتقدمين الذين وضعوا أحكام التصريف.

ويأتي البحث على بعض الجزئيات من تصاريف الكلم مما ورد في القرآن الكريم, فمنها:

تصريف الأفعال

لابد للمفسر من الإلمام بمعرفه الأوزان الصرفيه للفعل, ليقف على المراد من ذلك وما يؤول إليه من معنى في الآيات الكريمه, كما يترتب على تصاريف الفعل "تضار" في قوله تعالى:

<لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدَهَا> (١).

وتضار: أصله تضارر - بكسر الراء الأولى - وقيل - بفتحها - وأسكنت وأدغمت في الراء بعدها. ومن فتحها بالتقاء الساكنين... وقال بعضهم: لا يجوز ألا تضارر بفتح الراء الأولى، لأن المولود لا يصح منه مضارّه، وقيل الأفتح لأنه لغه أهل الحجاز، وبنى أسد، وكثير من العرب، وهو القياس، لأنه إذا جاز مد بالضم للإتباع، كانت الفتحه بذلك أولى، لأنها أخف، ولأنه يجوز مد بالفتح طلباً للخفه، فإذا اجتمع الإتباع والاستخفاف كان أولى، ودعوى أن الفتحه في تضار: هي الفتحه في الراء الأولى، دعوى بلا دليل. والشاهد على صحه ذلك، قوله تعالى:

<مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ> (٢)، بالفتح من دون الكسر (٣).

١- سورة البقره: ٢٣٣.

٢- سورة المائده: ٥٤.

٣- ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٢ / ٦٧٣ - ٦٧٨ والطوسى - التبيان: ٢/٢٥٧-٢٥٨ والزمخشري - الكشاف: ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ والراوندى - فقه القرآن: ٢ / ٣٦ - ٣٧ والرازى - تفسير الرازى: ٦ / ١٢٩-١٣٠ والرضى الاسترآبادى - شرح كافي ابن الحاجب: ٣/٢٤٦.

وملخص هذا الكلام: إن الحركة التي يأخذها الحرف المشدد هي أما حركة الحرف الأول من الحرفين المدغمين, وهذا يسمى إتباعاً وهو القياس. وإما أن يأخذ الحرف مشدد الفتح لخفضه الفتحه في المشدد, وهذا يسمى الاستخفاف, وادعى أنه لغة أكثر العرب.

فعلى الحال الأول لا يمكن القول بأن "تضارّ" مكسوره الراء الأولى, لظهور الفتحه عليها. ويترتب عليه الالتزام بأن النهى هو عن إيقاع الضرر على الوالده, بيد أن الحكم الآخر مسكوت عنه, وقد ينظر إلى هذا على أن الغالب هو وقوع الضرر على الوالده وما على ذلك من شدة رأفتها على ولدها.

وعلى الثانى يمكن القول بكسر الراء الأولى وفتحها. ويترتب عليه جواز كون المراد النهى عن إيقاع الضرر من الطرفين.

وإنما قيل: "يضار" والفعل من واحد لأنه لما كان معناه المبالغه كان بمنزلة من اثنين، وذلك لأنه يضره إن رجع عليه، منه ضروره، فكأنه قيل: لا تضار والده من الزوج بولدها. ولو قيل فى ولدها لجاز فى المعنى، وكذلك فرض الوالد، ويمكن أن يقال: "تضار" للمشاركه بمعنى وقوع الفعل منها من جهه ومن الزوج أو وارثه من جهه أخرى على نحو إيقاع الحدث من كل طرف على الآخر وإن كان المذكور بعد الفعل واحد وهو الوالده، وذلك مطرد فى أفعال المشاركه (١)، فعلى التصريفين يقدر تقديرين:

١ - "لا تُضارَر" على ما لم يسم فاعله، ويكون المعنى المراد حينئذ أن: لا ينزع الولد منها ويسترضع امرأه أخرى مع إيجابتها إلى الرضاع بأجره المثل (٢).

١- ينظر: الطوسى - التبيان: ٢٥٧-٢٥٨ والرازى - تفسير الرازى: ٦ / ١٢٩-١٣٠ والرضى الاسترآبادى - شرح كافيه ابن الحاجب: ٣/٢٤٦.

٢- ينظر: السمرقندى - تفسير السمرقندى: ١ / ١٨٠ والراوندى - فقه القرآن ج ٢/١٢١.

٢- لا تُضارِرُ على الفاعليه, ويكون المعنى المراد حيثئذ أن لا تترك المطلقه إرضاع ولدها غيضاً على أبيه فتضر بولدها.

وكذا الكلام فى "يضار" فى قوله تعالى:

<وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ> (١).

فوقع الكلام بأنه هل الفعل مسند إلى الفاعل فأصله ولا يضارر كاتب ولا شهيد بكسر الراء وقيل مسند إلى المفعول الذى لم يسم فاعله فأصله ولا يضارر بفتح الراء, على أن وجوه المضاربه لا تنحصر, وفك الفعل هى لغه الحجاز والإدغام لغه تميم (٢).

وهناك جملة من المسائل الصرفيه المتعلقة بالأفعال, كاللزوم والتعدى, والتعدى إلى مفعولين, وإلى الثلاثى والرابعى المجرد والمزيد منهما, والمضعف والمهموز, وغيرها مما له دخل فى فهم المراد, لا بد للمفسر أن يقف على تفصيلاتها لمعرفة ما يبتنى عليه من التفسير واستيضاح التنوع التفسيري وتكثر المعانى الحاصل جراء اللزوم والتعدى أو غيره من خواص الأفعال التى لها إسهام كبير فى إفاده الوجوه الممكنه التى يستنبطها المفسر بعد الاستحكام من الموازين والأقيسه الضابطه لتلك العمليه الصرفيه.

تصريف الأسماء

يتناول هذا التصريف الأسماء المتمكنه التى أكثر ما تجيء على ثلاثه أحرف لأنها كأنها هى الأول فى كلامهم, مع أن بعض الأسماء المتمكنه ما يكون على حرفين كيدٍ ودم, لكن ما كان على ثلاثه هو الأكثر والأولى بالتصريف, ويعنى تصريف الأسماء فى

١- سورة البقره: ٢٨٢.

٢- ينظر: الجصاص - أحكام القرآن: ١ / ٦٣٣ والثعالبي - تفسير الثعالبي: ١ / ٥٥٠.

كثير من شؤون تغير الاسم من اشتقاق وتثنيه وجمع وتصغير وتكثير وزيادة ونقصان وإعلال وإماله وإدغام وما إليها مما تكتنف من المعانى التى تستتبع هذه الأمور، ومن هذه الحالات ما يكون على وفق المقاييس ومنها ما هو سماعى لا ينقاس ولا يعرف إلا بتبع كلام العرب، أو قد يدخل فى ذلك بعض الجزئيات ما ليس منها كما صغروا شذوذاً: "الذى، التى وذا" فالتصغير من خواص الأسماء المتمكنه، فلا تصغر المبنيات، فشذ تصغير "الذى" وفروعه، و"ذا" وفروعه، فقالوا فى "الذى": "اللذيا" وفى "التى": "اللثيا" وفى "ذا، وتا": "ذيا، وتيا" (١). فمن تلك الشؤون:

البيان الصرفى لكلمه "أخر" والتى تكرر ذكر مادتها فى القرآن الكريم، فمنها ما جاء على وزن فُعَلْ، كما فى قوله تعالى:

<هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ > (٢).

وقوله تعالى:

<وَسَبَّحَ تُسْبُحَاتٍ خُضِرَ وَأُخِرَ يَابِسَاتٍ > (٣).

وقوله جَلَّ وَعَزَّ:

<أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى > (٤).

وقوله سبحانه:

١- ينظر: ابن سيده-المخصص: ٣/٣١٤ وابن عقيل-شرح الألفيه: ٢/٤٨٩.

٢- سورة آل عمران: ٧.

٣- سورة يوسف: ٤٣.

٤- سورة النجم: ١٩-٢٠.

<فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ> (١).

وقوله تعالى:

<سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ> (٢).

وقوله جلّ وعزّ:

<وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَوْمِهِ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ> (٣).

وموارد كثيره من هذه الصيغ ومن غيرها كـ "أخَر"، (أن "أخَر" فارقت أخواتها - أفعال التفضيل - فى حكم واحد، وذلك لأن "أخَر" جمع أخرى، وأخرى تأنيث آخر، وأخر - أصلها أخر على وزن أفعّل - وما كان على وزن أفعّل فإنه يستعمل مع "من" أو بالألف واللام، فيقال: زيد أفضل من عمرو، وزيد الأفضل، فالألف واللام معقبتان لمن فى باب أفعّل، فكان القياس أن يقال: زيد آخر - أخر - من عمرو، أو يقال: زيد الآخر، إلا أنهم حذفوا منه لفظ "من" لأن لفظه اقتضى معنى "من" فأسقطوها اكتفاء بدلاله اللفظ عليه، والألف واللام عاقبتان لـ "من"، فسقط الألف واللام أيضاً، فلما جاز استعماله بغير الألف واللام صار آخره فأخر جمعه، فصارت هذه اللفظه معدوله عن حكم نظائرها فى سقوط الألف واللام عن جمعها ووحدانها (٤) فوقع الكلام بين المفسرين فى تفسير "أخر" من قوله تعالى:

<فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ> (٥).

١- سورة البقره: ١٨٤.

٢- سورة النساء: ٩١.

٣- سورة الأنبياء: ١١.

٤- ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ٢٣٨ والرازى - تفسير الرازى: ٧ / ١٨٥ - ١٨٦ والرضى الاسترآبادى - شرح كافيه ابن الحاجب: ١/١١٣. نقلاً بالمعنى عن الخليل وسيبويه.

٥- سورة البقره: ١٨٤.

قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ): «وأما قوله: "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" فإن معناها: أيام معدودة سوى هذه الأيام. وأما الأخر، فإنها جمع أخرى بجمعهم الكبرى على الكبر والقربى على القرب. فإن قال قائل: أو ليست الأخر من صفة الأيام؟ قيل: بلى، فإن قال: أو ليس واحد الأيام يوم وهو مذكر؟ قيل: بلى، فإن قال: فكيف يكون واحد الأخر أخرى وهي صفة لليوم ولم يكن آخر؟ قيل: إن واحد الأيام وإن كان إذا نعت بواحد الأخر فهو آخر، فإن الأيام في الجمع تصير إلى التأنيث فتصير نعوتها وصفاتها كهيئته صفات المؤنث، كما يقال: مضت الأيام جمع، ولا يقال: أجمعون، ولا أيام آخرون. فإن قال لنا قائل: فإن الله تعالى قال: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" ومعنى ذلك عندك: فعليه عدة من أيام أخر كما قد وصفت فيما مضى. فإن كان ذلك تأويله، فما قولك فيمن كان مريضاً أو على سفر فصام الشهر وهو ممن له الإفطار، أيجزیه ذلك من صيام عدة من أيام أخر، أو غير مجزیه ذلك؟ وفرض صوم عدة من أيام أخر ثابت عليه بهيئته وإن صام الشهر كله، وهل لمن كان مريضاً أو على سفر صيام شهر رمضان؟ أم ذلك محظور عليه، وغير جائز له صومه، والواجب عليه الإفطار فيه حتى يقيم هذا ويبرأ هذا؟ قيل: قد اختلف أهل العلم في كل ذلك، ونحن ذاكروا اختلافهم في ذلك، ومخبرون بأولاه بالصواب إن شاء الله» (١).

ثم استطرد في ذكر الأقوال المترتبة على ذلك، مشيراً إلى وهن ما لم يقم عليه دليل عنده، مستصوباً ما احتفت به القرائن التي قامت عليه بتصوره، إذ أن جمعاً من المفسرين (٢) ذكروا في توجيه الآية صرفياً وجوهاً، كلٌ بحسب ما يتكئ عليه من الوجوه

١- جامع البيان: ٢/٢٠٤- ٢٠٥.

٢- ينظر: الثعلبي- تفسير الثعلبي: ٤/ ١٤٠ وج ٩/ ١٤٦ والطوسي- التبيان: ٢/ ١١٦ - ١١٧ و ٣٩٨ - ٣٩٩ وج ٤/ ٩٤ والسمعاني- تفسير السمعي: ١/ ١٧٩ والبغوي - تفسير البغوي: ١/ ١٤٩ و ٢٧٨ وج ٤/ ٢٥٠ والنسفي - تفسير النسفي: ١/ ٨٩ وج ٢/ ١٩١ والزمخشري-الكشاف: ٢/ ٣٢٣ وابن عطية الأندلسي- المحرر الوجيز: ٤/ ٥١١ وج ٥/ ٢٠١ والطبرسي - مجمع البيان: ٢/ ٨- ٩ و ٢٣٨ وج ٤/ ٢٣ و ١٦٧ وجوامع الجامع: ٢/ ٢٢٢ وج ١٢/ ٣٠٠ والرازي - تفسير الرازي: ٥/ ٨٦ وج ٧/ ١٨٥ والعكبري - إملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٢٤ و القرطبي - تفسير القرطبي: ٢/ ٢٨١ وج ٤/ ١٣ وج ٦/ ٤٠٠ وأبو حيان الأندلسي- البحر المحيط: ٢/ ٣٩٩ وج ٣/ ٣٨٣ وج ٥/ ٣١١ والزرکشی - البرهان: ٢/ ٥١٥ والسيوطي - الإتيقان: ٢/ ٢٥ والآلوسی - تفسير الآلوسی: ٥/ ١٦٥ وج ١٢/ ٢٥٠ ومحمد حسين الطباطبائي- الميزان في تفسير القرآن: ١١/ ١٨٦.

المحتمله، لئلا يتعارض مع ما يوجه به هذه اللفظه صرفياً في آيات أُخر.

كل ذلك كان استناداً إلى أسس استُشِفَتْ جِراء تتبع عمل المفسرين، في تصريف الكلم ومدى تأثيرها في بيان المعنى، لما لبنيه الكلمه وتصاريفها من دخل في بيان المراد من كلام الله تعالى، وما يبتنى عليه من قواعد كالمعرفه بكلام العرب وتصريفات الكلم التي سمعت من ألسنتهم، وترجيح الغالب على الشاذ، واستيضاح المعانى الناتجه عن تصاريف الكلمه وما يجرى من تحويل للأصل الواحد، بالاستحكام من الموازين.

رابعاً: أسس توظيف الشواهد الأدبيه

إشاره

الأدب سجل لتراث كل أمه، من علوم ومعارف عبر تاريخها، معروض بأسلوب شيق وذائقه فنيه معبره عن الإبداع الأدبي لتلك الأمه.

وقد تضيق دائره الأدب فتظل محصوره في إطار الشعر على وفق معانيه الواسعه، أو تتسع لتضم ضرورياً أحر تحمل معطيات وأساليب أدبيه تحفظ مضامينها بتلك المعطيات (١).

فيكون كل ما أثر عن الشعراء والكتاب من بدائع القول المشتمل على تصوير

الأخيلة الدقيقة والمعاني الرقيقة بما يهذب النفس ويرقق الحس ويتقف اللسان مما يدل عليه لفظ الأدب.

والأدب ملكه أو براعه راسخه في النفس ترجع في الأصل إلى نشوء الفرد مع أهل اللسان ومخالطته لهم، أو لكثرة مطالعته كلامهم واستظهاره فينسج على منوالهم حتى تحصل له هذه الملكة.

وليس الأدب رصف ألفاظ، وحشد أفكار فحسب، بل هو الفن الذى يحسن فيه الإنسان التعبير عن مقاصده وأفكاره. والأدب الخالص يدل على شخصيه الأديب ويكشف عن صور الحياه ويعبر عن الخواطر والمشاعر النفسيه، وخلصه التجارب العقليه.

ومما هو معهود أن لفظ الأدب من الألفاظ التى انتقلت فى مدلولاتها من معنى إلى آخر تبعاً لتغير الحياه وانتقالها من طور إلى طور، حيث أن لفظ الأدب يدل فى أصله على الدعوه، ومنها المأدبه التى يدعى إليها الناس (١).

ثم انتقلت دلالة اللفظ من المعنى الحسى إلى المعنوى الذى ينطوى على دلالة خُلقية مؤداها التهذيب والتعلم والخلق والحكمه فالأدب «ما يتأدب به الأديب من الناس. سمي به لأنه يأدب الناس إلى المحامد وينهاهم عن المقابح» (٢).

وفى الإشاره إلى هذا المعنى ما ورد من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«أدبني ربي فأحسن تأديبي» (٣).

١- ينظر: الجوهري- الصحاح: ١/٨٦ وابن منظور- لسان العرب: ١/ ٢٠٦.

٢- ابن منظور- لسان العرب: ١/ ٢٠٦ وينظر: الجوهري- الصحاح: ١/٨٦.

٣- السيوطي- الجامع الصغير: ١/٥١ والمجلسي- بحار الأنوار: ١٦/٢١٠.

ثم اقتصت دلالة اللفظ على اكتساب الثقافه بالتعلم, خاصه في ما يتعلق بأشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وأخبارهم وأنسابهم وأيامهم وما يتصل بالنثر من لغه ونقد وفصاحه وبلاغه. وبذلك تكون دلالة لفظ الأدب قد مرت بمراحل متعدده قبل أن تستقر على المعنى الاصطلاحي الذي دلت عليه. حيث بدأت بمعنى الإيلام والدعوه إلى الطعام, وهو أدب حسي ثم انتقل إلى التهذيب والتخلق وهو أمر معنوي ومن ثم اقتص بالتعبير الفني للشعر والنثر.

والأدب في الاصطلاح: «علم يشمل أصول فن الكتابه, ويعنى بالآثار الخطيه النثريه والشعريه, وهو المعبر عن حاله المجتمع البشري, والمبين بدقه وأمانه عن العواطف التي تعتمل في نفوس شعب أو جيل من الناس أو أهل حضاره من الحضارات»^(١). وإن الأدب نوع من التعليم الأخلاقي، وأنه في أساسه نوع من اللذنه أو المتعه النصيه كونه معبراً عن حاله المجتمع^(٢).

وقد جعل الأدب ملكه للأديب فكان ثمره للثقافه التي يحصلها من حفظه للمنظوم والمنثور وتمرسه بأساليب البلغاء ف«المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته. وهي الإجاده في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم فيجمعون بذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملكه»^(٣).

وقد اجتمع الأدب العربي في مقاصده ومراميه مع آداب الأمم الأخرى من جهه حفظه لتراث الأمم, ولكنه اختلف بأمر جوهرى مهم عن تراث باقى الأمم الأدبي. ويكمن هذا الاختلاف بالصله الوثيقه بين المأثور الأدبي العربي والنص القرآنى وبيان المراد منه في معانيه ودلالاته ومقاصده, بعد أن أصبح هذا النص من أهم مفردات الحياه

١- - غازى طليمات وعرفان الأشقر-الأدب الجاهلى: ١٨.

٢- - ينظر: ستانلى هايمان - النقد الأدبي ومدارسه الحديثه: ١ / ١٦.

٣- - ابن خلدون-المقدمه: ١/٥٥٣.

عند الإنسان العربى المسلم, الذى شُرف بحمل الرسالة وتبليغها. وبلغت العرب الذروه فى فنون الأدب، حتى عقدت النوادى وأقامت الأسواق للمباراه فى الشعر والخطابه, فكان المرء يقدر على ما يحسنه من الكلام, واهتمت بشأن الأدب رجال العرب ونساؤهم وكان النابغه الذبيانى هو الحكم(١).

فالعرب أمه بيان، وأئمه لسان، تحرك مشاعرهم الكلمه, وتهزهم الخطبه, وتطربهم القصيده، حتى عمدوا إلى نفائس من رائق أدبهم الشعري، فعلقوه على أستار أقدس بيتٍ ألام وهو بيت الله الحرام. وحفلت أسواقهم الأديبه فى عكاظ ومجنه وذى المجاز بتلك الخطب البليغه الرنانه وفرائد القصائد التى انطبعت على شغاف قلوبهم لأنها تمثل قريحتهم وتواكب ذائقتهم, فحفظت بذلك لغتهم. وكان القرآن من جنس ما يحسنون ومن سنخ ما يعرفون نزل بلغتهم بل على أفصح ألسنتهم. فأهل اللسان بعد هذا عادة هم أدرى به وأروى للغته(٢).

ولهذا كان من دأب مفسرى النصوص القرآنيه الكريمة الرجوع إلى دواوين العرب لاسيما مشاهير الأدباء فى التعويل على دلاله معانى بعض الألفاظ القرآنيه بشواهد أديبه شعريه تاره ونثريه أخرى.

وبذلك يكون المفسرون قد وظفوا الشواهد الأديبه وجعلوها من جمله الأسس التى يتكئون عليها فى تفسيرهم للنصوص القرآنيه الكريمة.

وحتى تكون هذه الشواهد من الأسس التى توظف لتفسير النص, يجب فيها أن تتصف بصفات معينه, تكوّن قواعد مبتناه على تلك الأسس يُعمل بها, سواء أكانت هذه القواعد متعلقه بالشاهد الأدبى المتكأ عليه فى تفسير النص, أم متصله بالمفسر الذى

١- - ينظر: أبو القاسم الخوئى-البيان فى تفسير القرآن: ٣٨.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير- أصول البيان العربى: ١١.

يعمل على بيان المراد من النص بدلاله الشواهد الأدبيه. ومن جمله هذه القواعد:

- ١ - أن يكون الشاهد مما قالته العرب وجرى على ألسنتهم من النصوص الأدبيه من شعر ونثر وحكمه وأمثال وغيرها.
 - ٢ - إن ما قالته العرب قبل النزول أولى بالاستشهاد به مما هو بعد النزول، لثلا تقع شبهه الاقتباس والتضمين، فلا يصح الاستشهاد حينئذ لأنه دور.
 - ٣ - أن يكون الشاهد مصادقاً لكلام العرب الذى نزل به القرآن الكريم من دون غيره من لهجات العرب.
 - ٤ - أن يكون المفسر عارفاً بأخبار العرب، مطلعاً على لغاتها، جامعاً لخطبها ومنافراتها، راوياً لأشعارها وأمثالها.
 - ٥ - أن يكون المفسر ثاقب النظر خبيراً بمحاسن الكلام ومساوئه، متضللاً فنون الأدب، متقناً لعلوم اللسان.
- ويأتى البحث على جمله من أنواع هذه الشواهد الأدبيه وبيئداً منها:

الشعر

قيل فى حد الشعر وبيانه تعريفات عديده منها:

«إنه قول موزون مقفى يدل على معنى»^(١). ولم يسلم هذا التعريف من النقد، باعتبار أنه لا يأخذ من الشعر إلا جانبه الشكلى من دون الحس والوجدان، فجاء ابن خلدون (ت ٥٨٠٨هـ) فقال عن الشعر أنه «الكلام البليغ المبني على الاستعاره والأوصاف المفصل بأجزاء متفقه فى الوزن والروى، مستقل كل جزء منها فى غرضه ومقصده عما قبله وبعده، الجارى على أساليب العرب المخصوصه به»^(٢). فوضع مواصفات القول

١- - قدامه بن جعفر- نقد الشعر: ١/٢.

٢- - مقدمه ابن خلدون: ١/٥٧٣.

الذى يصح أن يقال عنه شعراً مراعيّاً فيه البلاغه وعلوم البيان والأسلوب ووحده الموضوع, سواء أكانت فى البيت الواحد أم فى أبيات متعدده, فتكوّن جزءاً تتم فيه وحده الموضوع, دون النظر لما قبله وما بعده.

ومن تعريفاته, إنه: «كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونه متساويه مقفاه وقلنا: "متساويه" لأن مجرد الوزن من دون تساوي بين الأبيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير, إذ يفقد مزيه النظام فيفقد تأثيره. فتكرار الوزن على تفعيلات متساويه هو الذى له الأثر فى انفعال النفوس. فائدته: إن للشعر نفعاً كبيراً فى حياتنا الاجتماعيه, وذلك لإثارة النفوس عند الحاجه فى هياجها, لتحصيل كثير من المنافع فى مقاصد الإنسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس وإحساساتها فى المسائل العامه» (١).

ولا يخفى ما للشعر من أهميه كبرى عند العرب وسبب ذلك أن العرب الذين هم أهل الفصاحه كان جَلّ كلامهم فى الأدب شعراً, فأودعوا أشعارهم أغلب المعانى, إن لم نقل كلها, لأن الشعر امتد إلى مفاصل حياتهم كافه, قال الله تعالى:

<أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ> (٢).

أى «أنهم يخوضون فى كل فن من الكلام والمعانى التى يعن لهم ويريدونه» (٣), فلم يكن لهم إلا الشعر متنفساً. فلذلك صارت المعانى كلها مودعه فيه. لأن الأشعار كثيره والمعانى فيها غزيره (٤).

وعليه فإنّ الشعر ديوان أدب العرب, ومستودع حكيمهم, انتظم أنفس

١- محمد رضا المظفر - المنطق: ٤٦٢.

٢- سورة الشعراء: ٢٢٥.

٣- الطوسى - التبيان: ٨/٧٠.

٤- ابن الأثير - المثل السائر: ١/٩٩.

علومهم الأدبية في الجاهلية؛ فهو وسيلة افتخارهم، وآله احتكامهم. فإن من أكثر من حفظ الشعر وفهم معانيه، استحکم في علوم اللغة، وترادفت عليه معانيها.

ومن أشهر ما قيل في فضل التمسك بشعر الجاهلية ما نقل عن الخليفة الثاني قوله: «عليكم بديوانكم، لا تضلوا، قالوا وما ديواننا، قال شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم» (١).

وكان مما ارتكزت عليه علوم اللغة والبلاغة والتفسير في تأسيسها كلام العرب من شعر وغيره، وإن الشعر مما يحتج به في هذه العلوم، وكان المفسرون يولون عناية كبيرة بشواهد الشعر لما لها من أهميه كبيره في تفسير معاني الكتاب الكريم، فكان ابن عباس يستدل لتفسيره معاني القرآن بالشعر، وكان يقول: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغه العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفه ذلك منه» (٢).

فاللغة العربية اتسمت بسعه التعبير وكثره المفردات وتنوع الدلالات إذ هي من أوسع اللغات ثروةً وأعلاها ذروه، فقد أتيح للغة القرآن ما وسَّع من طرائق استعمالها في ما يرى من ظواهرها والحفاظ على خزائن مفرداتها، فقد حفظ القرآن هذه اللغة من الهجر والاندراس بما اشتمل عليه من اللطائف الدقيقه التي تفتح الآفاق للاستشراق لما في الكلمه الواحده من المعاني، ولتتابع الكلمات على معنئٍ وما إلى ذلك من المترادفات والمتباينات، فلا غرو لو قلنا أن العربية بلغت حدَّ الإعجاز، فترى ما هو عامٌّ كالهسهسه لما خفي من الأصوات كهسأهس الإبل في سيرها ونقل أخفافها، وما هو دقيق في التفريق فصوت الماء إذا جرى خريير وإذا كان تحت ورق أو قماش قسيب، وإذا دخل في

١ - الزمخشري-الكشاف: ٢/٤١١ والرازي-تفسير الرازي: ٢٠/٣٩ والقرطبي- تفسير القرطبي: ١٠ / ١١٠ والبيضاوي-تفسير البيضاوي: ٣/ ٤٠٠ والآلوسى-تفسير الآلوسى: ١٤ / ١٥٢.

٢ - السيوطي- الإتيقان: ١/٣٤٧.

مضيق فقيق وإذا تردد في الجره أو الكوز بقبقه، وإذا استخرج شراباً من الآنيه قرقره (١). وهكذا.

وهذه الأهميه جعلت المفسرين يولون الشواهد الشعريه فى تفسير الآيات القرآنيه عنايه كثيره, فكان من المستحسن الرجوع إلى دواوين العرب لاسيما مشاهير الشعراء وعلى ذلك درج المفسرون من التعويل على الاستشهاد لدلاله معانى بعض الألفاظ القرآنيه بشواهد شعريه, وقد ذكر من ذلك مسائل ابن الأزرق (٢) لابن عباس حيث يسأل ابن عباس (٣) عن تفسير آيه ثم يسأله عن معرفه العرب لذلك التفسير, فيستشهد ابن عباس بيت من الشعر, فمن ذلك لفظ "اتسق" من قوله تعالى:

<وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ لِتَرْكَبَهُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ> (٤).

حيث سأل نافع عن معنى قوله تعالى "والقمر إذا اتسق", فقال ابن عباس: "اتساقه اجتماعه" واستشهد بقول طرفه بن العبد (٥):

إِنَّ لَنَا قَلَائِصًا نَقَانِقًا

مستوسقاتٍ لو يجدن سائقا (٦)

- ١- ينظر: صبحى الصالح: فقه اللغة / ٢٩٨ وأقتبسه من خصائص اللغة المنسوب إلى الثعالبي (مخطوطه الظاهريه, بتصرف / ٢٠٦).
- ٢- هو نافع بن الأزرق بن قيس الحنفى، البكرى الوائلى، الحرورى، أبو راشد (ت ٦٥ هـ) رأس الأزارقه، وإليه نسبتهم. كان أمير قومه وفقههم. من أهل البصره. صحب فى أول أمره عبد الله ابن عباس. وله -أسئله- رواها عنه. الزركلى -الأعلام: ٧/٣٥١.
- ٣- هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنهما الإمام البحر أبو العباس الهاشمى ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ت ٥٩ هـ) ينظر: الذهبى - تذكره الحفائينظر: ١ / ٤٠.
- ٤- سورة الانشقاق: ١٧-١٩.
- ٥- هو أبو عمرو طرفه بن العبد بن سفيان بن سعد، البكرى الوائلى, شاعر جاهلى من الطبقة الأولى (ت ٦٠ ق-ه). ينظر: البغدادى - خزانه الأدب: ٢ / ٣٧٠ والزركلى - الأعلام: ٣ / ٢٢٥.
- ٦- ينظر: السيوطى - الإتيقان: ١/٣٥٢.

وليس فى القرآن من الماده, غير هذين الفعلين فى الآيه: وسق, اتسق.

وتفسير اتساق القمر بالاجتماع على وجه التقريب, فهو تفسير بالأعم فى الاتساق من دلاله اطراد النسق والإحكام والنظام ما لا ينتظمه لفظ الاجتماع, إذ أن الاجتماع قد يكون بغير ائتلاف وإحكام واتساق, والاتساق اجتماع مع إحكام وانتظام النسق أى بملحظ من الترتيب والتنظيم^(١).

ووجه الشاهد أن الاتساق استعمل فى الشعر العربى, فهو معروف لديهم بمعنى الاجتماع والانضمام, فاتساق القمر «اجتماعه على تمام وهو افتعال من الوسق, فإذا تم نور القمر واستمر فى ضيائه, فذلك الاتساق له»^(٢), فالقمر إذا تم له ثلاثه عشر يوماً كان بوضع يرى فيه تمام هيئته باجتماع أجزائه للرائى, فإذا كان على هذا النحو من الاجتماع والتمام والترتيب كان متسقاً.

واستشهادات ابن عباس فى هذه المسائل بالشعر العربى بعد اشتراط السائل بأن يأتى بشاهد من كلام العرب على ما يذهب إليه من التفسير, مع عدم اعتراض السائل عليها يفصح عن أهميته فى بيان المراد لما يكتنف من إيصال المعنى بطريقه تتفق والاستعمالات اللغويه للعرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم, لذا لا بد أن يكون المفسر راوياً لأشعار العرب وما يصح الاستشهاد به لبيان المراد أو تقريبه على وجه يسهل تناوله للناس فالشعر من جانب جاء على السنه فصحائهم فوافقت استعمالات

١- ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٠/ ٣٧٩ - ٣٨١ والزبيدى - تاج العروس: ١٣/ ٤٨٣ - ٤٨٤.

٢- الطوسى - التبيان: ١٠/ ٣١٣ وينظر: الطبرى - جامع البيان: ٣٠/ ١٥٠- ١٥٣ وابن أبى حاتم الرازى - تفسير ابن أبى حاتم:

١٠/ ٣٤١١ والزمخشرى - الكشاف: ٤/ ٢٣٥- ٢٣٦ والطبرسى - جوامع الجامع: ٣/ ٧٥٤ و مجمع البيان: ١٠/ ٣٠٦ والرازى - تفسير الرازى:

٣١/ ١٠٩ والعز بن عبد السلام - تفسير العز بن عبد السلام: ٣/ ٤٣٥ والقرطبى - تفسير القرطبى: ١٩/ ٢٧٦ - ٢٧٨ والآلوسى - تفسير

الآلوسى: ٣٠/ ٨١ - ٨٢ والسيوطى - الإتيقان: ١/ ٣٥٢ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ٢٠/ ٢٤٥.

ألفاظ في القرآن الكريم الاستعمالات الشعرية, ومن جانب آخر فإن فرائد القوائد انطبعت على شغاف قلوب عموم الناس لأنها تمثل قريحتهم وتواكب ذائقتهم, فيسهل بذلك فهم المعانى المراده من الخطاب فى الآيات, يضاف إلى ذلك أن الشواهد الشعرية يمكن أن يستدل بها المفسر على صحه ما يذهب إليه من التفسير, إذا خلا المقام عن بيان القرآن بالقرآن أو السنه الشريفه, فقول الشاعر حينئذ يدل على استعمال لفظه معينه بمعنى معين لاتحاد القران والشعر فى اللسان.

النثر

إن من يتصفح أهم كتب النقد والبلاغه العربيه يرى بوضوح قله عنايه النقاد القدامى بمصطلح النثر, بيد أنهم اعتنوا به بوصفه ماده أدبيه, فما ألفت فيه من الكتب الكثيره, كـ "البيان والتبيين" للجاحظ (ت ٢٥٥هـ), و "أدب الكاتب" لابن قتيبه (ت ٢٧٦هـ), و "أمالى القالى" لأبى على القالى (ت ٣٥٦هـ), و "أمالى المرتضى" للشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ), وغيرها, يتحدث فى الغالب عن النثر لا بوصفه فناً قائماً بذاته, بل تحدثوا عنه بوصفه جزء من البلاغه أو البيان, بحديث يتسم بالإبهام مع خلوه من التخصيص أو التحديد. فى حين أنهم أمعنوا فى بحث الشعر وبيان حدوده وجميع نواحيه تفصيلاً وتدقيقاً.

فمن مظاهر هذا الإهمال أن الباحث لا يجد تعريفاً للنثر قد استوفى ما يشترط فى كل تعريف من دقه وإحاطه واستقصاء, فى حين أن الشعر قد حظى بتعريفات لا- بأس بها تتسم بالضبط والإحكام, أما النثر فما ورد فى حقه من تعريفات لا تتعدى التقسيم والتصنيف, فهو باعتبار الشكل ينقسم إلى خطب ورسائل, وباعتبار اللفظ يتفرع إلى نثر مرسل ومزدوج وسجع (١).

فقد نظر القدماء للنثر نظره سطحية، حيث كانت نظره جزئية انصرفت إلى الشكل من دون اللب، وإلى الصورة من دون الحقيقة والمعنى، وهي التي حالت دون التبلور التام لمفهوم النثر الفني عند القدامى، مع ما له من الأهمية، قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): «وقد نُقلت كتب الهند، وتُرجمت حكم اليونانية، وحُولت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسناً، وبعضها ما انتقص شيئاً، ولو حُولت حكمه العرب لم يجدوا في معانيها شيئاً لم تذكره العجم في كتبهم التي وضعت لمعاشهم وحكمهم، ولبطل ذلك المعجز، وقد نقلت هذه الكتب من أمه إلى أمه، ومن قرن إلى قرن، ومن لسان إلى لسان حتى انتهت إلينا، وكنا آخر من ورثها ونظر فيها، فقد صح أن الكتب - أي كتب النثر - أبلغ في تقييد المآثر من الشعر» (١).

فمن أقوالهم التي يلتمس فيها التعريف: «النظم والنثر يشتركان في الكلام الذي هو جنس لهما، ثم ينفصل النظم عن النثر بفضل الوزن الذي به صار المنظوم منظوماً. ولما كان الوزن حليه زائده وصوره فاضله على النثر صار الشعر أفضل من النثر من جهة الوزن. فإن اعتبرت المعاني كانت المعاني مشتركة بين النظم والنثر. وليس من هذه الجهة تميز أحدهما من الآخر...» (٢).

فيعد أبو حيان (ت ٣٨٠هـ) أول من اهتدى إلى حقيقة النثر الفني وحلل مقوماته الجوهرية تحليلاً يتصف على إيجازه بالدقة والعمق، كذلك بين أهميه كل من عنصرى العقل والموسيقى فى النثر الفنى، ومن رأى التوحيدى أن الشعر لا يختص وحده بالموسيقى والخيال، بل هما قدر مشترك بين الشعر والنثر الفنى، والفرق بين النوعين من الكلام نسبي أما الجوهر فواحد، حيث يقول: «وأحسن الكلام ما رق لفظه ولطف معناه... وقامت

١- الحيوان: ١/٧٥.

٢- أبو حيان التوحيدى- الهوامل والشوامل: ٢٧٥ وينظر: سوسن رجب- النثر العربى عند العرب القدامى: ٥٣.

صورتها بين نظم كأنه نثر، ونثر كأنه نظم»^(١)، ويقول أيضاً: «إذا نظر في النظم والنثر على استيعاب أحوالهما وشرائطهما.. كان أن المنظوم فيه نثر من وجه، والمنثور فيه نظم من وجه، ولولا أنهما يستهمان هذا النعت لما اختلفا ولا اختلفا»^(٢).

والنثر في اللغة «رميك الشيء بيدك متفرقاً، ويقال: أخذ درعا فنثرها على نفسه، ويسمى الدرع النثره إذا كانت سلسه والملبس»^(٣).

والنثر في اللغة العربية نثران: نثر معتاد ميسر يتخاطب به الناس في أمورهم الحياتية يعبرون به عن أغراضهم على السجيه، ونثر فني يرقى به البلغاء عن لغة التخاطب إلى منزله من الفن الراقى والإجاده المتقنه فيغدو توأم الشعر وقسيمه، وعن هذا النوع من النثر تتحدث كتب الأدب والنقد.

ومن المسلم أن النوع الأول لغة الناس جميعاً، وإن أبناء اللغة يتناقلونه بالمشافهه ويتعلمونه بالسماع، ويستوى في استعماله المتعلم وغيره.

وأن النوع الثاني لغة الخاصه ممن أوتوا البلاغه ورهافه الحس، وحسن التصرف بمفردات اللغة وتراكيبها، وسعه الخيال والقدره على الابتكار^(٤)، وقد يعدّ النثر المعتاد «أسبق من الشعر، وإن في ظهور الثاني - النثر الفني - خلافاً، فمن الدارسين من يجعله أسبق من الشعر، لأنه أبسط من الشعر، فهو خلو من الوزن، قليل الحظ من الخيال، يؤثر الحقيقه على المجاز، ودقه التعبير على جماله. ومنهم يجعله لاحقاً للشعر، لأنه لغة العقل. والشعوب تبدأ شاعره وتنتهي كاتبه، تبدأ بالشعر الذي يغنى عواطفها، وتنتهي إلى النثر الذي يترجم أفكارها. وكلما تمرّست بالعقل ارتقى نثرها، وازدادت فنونه

١- - الإمتاع والمؤانسه: ٢/١٣٥.

٢- - المصدر نفسه: ٢/١٤٥.

٣- - الخليل - العين: ٢١٩ / ٨.

٤- - ينظر: غازي طليمات و عرفان الأشقر - الأدب الجاهلي: ٢٩.

نضجاً وتنوعاً» (١).

فقد اشتمل النثر على الإيفاء بالمطلوب وتغطيته مع سلاسه ألفاظه وسهولة تقبلها غالباً، فهو صناعه كلام بليغ وفصيح مشتمل على الانتقاء المعبر عندهم فى الكلمات وتخير العبارات وتوظيف ذلك فى أصناف النثر من خطب ورسائل وحكم ومواعظ ودعاء وأمثال ووصايا، ثم المسرحيات والمقالات وغير ذلك من الأمور بانسجام وخلو من التعقيد بكلام ينساب كانسياب الماء، يكاد سهوله تركيبه وعدوبه ألفاظه أن يسيل رقه، وكلما قوى الانسجام فى النثر بين ألفاظه ومعانيه جاءت فقراته متلائمه متوازنه، حتى قيل أن النثر أرفع درجه من الشعر، وأعلى رتبه، وأشرف مقاماً، وأحسن نظاماً (٢)، مع ما هو معروف جلاله قدر الشعر ومكانته المرموقه، فقيل فى المفاضله بينهما بأن الشعر محصور فى وزن وقافيه يحتاج الشاعر معها إلى زياده الألفاظ والتقديم فيها والتأخير، وغير ذلك مما تلجئ إليه ضروره الشعر فتكون معانيه تابعه لألفاظه؛ والكلام المنشور لا يحتاج فيه إلى شىء من ذلك فتكون ألفاظه تابعه لمعانيه؛ ويؤيد ذلك أنك إذا اعتبرت ما نقل من معانى النثر إلى النظم وجدته قد انحطت رتبته. ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين على عليه السلام: "قيمه كل امرئ ما يحسنه" (٣) الذى قال فيها الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): «لا أعلم فى كلام الناس كلمه أحكم من هذه الكلمه» (٤)، وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): (أن قول على بن أبى طالب قيمه كل امرئ ما يحسن، لم يسبقه إليه أحد، وقالوا ليس كلمه أحض على طلب العلم منها... قال أبو عمر قول على رحمه الله "قيمه كل امرئ ما يحسن" من الكلام العجيب الخطير

١- - المصدر نفسه.

٢- - ينظر: القلقشندى - صبح الأعشى: ١ / ٨٩ وإحسان عباس - تاريخ النقد الأدبى عند العرب: ١ / ٣٩٩.

٣- - ابن أبى الحديد - شرح نهج البلاغه: ١٨ / ٢٣٠.

٤- - نقله عنه الخطيب البغدادى - تاريخ بغداد: ٥ / ٢٣٨.

وقد طار الناس إليه كل مطير ونظمه جماعه من الشعراء إعجاباً به وكلفاً بحسنه»^(١), فلما نقل هذا الكلام المنشور إلى الشعر كما قال الشاعر^(٢):

فيا لائمي دعنى أعالى بقيمتى *** فقيمه كل الناس ما يحسنونه

فقد زاد في ألفاظه وذهبت طلاوته، وإن كان قد أفرد المعنى في نصف بيت فإنه قد احتاج إلى زياده مثل ألفاظه مره أخرى توطئه له في صدر البيت ومراعاة لإقامه الوزن، وزاد في قوله فقيمه فاء مستكرهه ثقيله لا حاجه إليها وأبدل لفظ امرئ بلفظ الناس ولا شك أن لفظ امرئ هنا أعذب وألطف، وغير قوله يحسن إلى قوله يحسنونه، والجمع بين نونين ليس بينهما إلا حرف ساكن غير معتد به مستهجن^(٣).

وإذا تأمل المتأمل في ما نقل من معانى النظم إلى النثر وجده قد نقصت ألفاظه وزاد حسناً ورونقاً ألا ترى إلى قول المتنبي (ت ٣٥٤هـ) يصف بلداً قد علقت القتلى على أسوارها:

وكان بها مثل الجنون فأصبحت *** ومن جث القتلى عليها تمائم^(٤)

فقد نثره الوزير ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في قوله يصف بلداً بالوصف المتقدم، قائلاً: وكأنما كان بها جنون فبعث لها من عزائم عزائم، وعلق عليها من رؤوس القتلى تمائم.

فإنه قد جاء في غايه الطلاوه خصوصاً مع التوريه الواقعه في ذكر العزائم مع

١- - جامع بيان العلم وفضله: ١ / ٩٩.

٢- - هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسنى العلوى (ت ٣٢٢هـ). ينظر: محسن الأمين - أعيان الشيعة: ٩ / ٧٢-٧٣.

٣- - ينظر: القلقشندى - صبح الأعشى: ١ / ٩٠.

٤- - ديوان المتنبي: ٣/٣١.

ذكر الجنون، وهذا في النظم والنثر الفائقين ولا عبره بما عداهما(١).

ومن النثر ما يلتزم فيه السجع الذي يؤتى به قطعاً ويلتزم في كل كلمتين منه قافيه واحده ومنه المرسل وهو الذي يطلق فيه الكلام إطلاقاً ولا يقطع أجزاء بل يرسل إرسالاً من غير تقييد بقافيه ولا غيرها ويستعمل في الخطب والدعاء وترغيب الجمهور وترهيبهم، فهي صناعه من ملكات اللسان(٢).

ومع هذا فقد كان الشعر أكثر حظوه في باب الاستشهاد لدى المفسرين من النثر.

ومما استشهد به من كلام العرب في البيان التفسيري استعمال عبارته "بكت عليهم السماء" للدلالة على فقد الخطير من الناس، واستعمال عدم البكاء للتحقير، كما في قوله تعالى:

<فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ>(٣).

أى عدم الاكتراث بهلاكهم والاعتداد بوجودهم، وهو تحقير لهم، واستشهد لذلك التفسير بما أثر من النثر الذي ورد عن العرب حيث يقولون إذا أرادوا أن يعظموا موت إنسان: اظلمت الشمس وكسف القمر لفقده وبكت السماء والأرض، أو: بكت له السماء والأرض، وبكته الليالي الشاتيات والريح والبرق(٤).

١- ينظر: القلقشندى-صبح الأعشى: ١ / ٩٠.

٢- ابن خلدون - المقدمة: ١ / ٥٦٨-٥٦٩.

٣- سورة الدخان: ٢٩.

٤- ينظر: الطبرى- جامع البيان: ٢٥ / ١٦٠ و ١٦١ والنحاس - معاني القرآن: ٦ / ٤٠٥ والسمرقندى - تفسير السمرقندى: ٣ / ٢٥٨ والطوسى - التبيان: ٩ / ٢٣٣ والزمخشري - الكشاف: ٣ / ٥٠٤ والطبرسى - جوامع الجامع: ٣ / ٣٢٥ ومجمع البيان: ٥ / ٢٢٦ و ٩ / ١٠٨ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٢٥ / ١٢٤ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان في تفسير القرآن: ١٨ / ١٤١.

والاستشهاد بقول العرب الذى جاء للتعظيم للدلالة على أن نفيه فى الآية يدل على التهكم بمن ذكرتهم الآية وبحالهم, للمنافاه بينهم وبين حال من يجبل رزؤه ويعظم فقده فيقال فيه: بكت عليه السماء... كما فى قول العرب, وجاء ذلك فى حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم:

«ما من مؤمن مات فى غربه غابت فيها بواكيه إلا بكت عليه السماء والأرض»(١).

واستشهاد المفسرين هذا؛ استدلال بمفهوم المخالفة, حيث أن المؤمن خاصة تبكى عليه السماء والأرض, ولا تبكى على الكافر.

ومن استشهاد المفسرين بالثر أيضاً, ما أشاروا إليه فى تفسير كلمه "عُرْفًا" فى قوله تعالى:

<وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا>(٢).

قالوا معناه التتابع والتكاثر, «تقول العرب: الناس إلى فلان عرف واحد إذا توجهوا إليه متتابعين, وهم عليه كعرف الضبع إذا تألبوا عليه»(٣).

والملاحظ قله استشهاد المفسرين بالثر بالنسبه إلى الشعر, إذ أن الشعر مما اشتهرت فيه نسبه الأبيات إلى قائلها, وحفظت الوقائع التى تتعلق بها, ولما كان عصر ما قبل الإسلام قليل العناية بفنون النثر الفنى إلا ما عرف من سجع الكهان

١- الزيلعى-تخريج الأحاديث: ٣/٢٦٩.

٢- سورة المرسلات: ١.

٣- أبو حيان الأندلسى- تفسير البحر المحيط: ٨/٣٩٥ وينظر: الطبرى- جامع البيان: ٢٩ / ٢٨٤ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ١٠ /

١٠٨ والبغوى - تفسير البغوى: ٤ / ٤٣٢ والقرطبى - تفسير القرطبى: ١٩ / ١٥٤ وابن زمين - تفسير ابن زمين: ٥ / ٧٧ والطريحي - غريب القرآن / ٣٩٩.

وبعض الخطب والقصاص والوصايا، وبذلك يفتقر النثر مع ما فيه من الميزات إلى بعض الضوابط المؤهلة للاستشهاد به التي يدعو إليها التثبت من كون النص النثري صحيح النسبه كالمتواتر والمشهور والمتسالم ليكون الشاهد النثري مما عرف عن العرب وجرى على ألسنتهم، أو كونه مما قالته العرب قبل النزول الذي هو أولى بالاستشهاد به مما هو بعد النزول، لثلاث- تقع شبهه الاقتباس والتضمين، فلا يصح الاستشهاد حينئذ لأنه دور، كما لا يصح الاحتجاج بالمهجور من النصوص الموغلة في القدم عن عصر النزول، وأن لا يكون منافياً لما في القرآن الكريم كما في سجع الكهان.

الأمثال

وإن كان المثل يقع تحت عنوان النثر إلا- أن أهميته وما له من الخصوصية وكثره استشهاد المفسرين به لدى تفسير بعض المفردات وما انتظمته من المعاني، أفردته البحث في العرض والبيان للوقوف على ضوابط الاستشهاد به.

بلغت العرب في ضرب الأمثال شأواً بعيداً، حتى شاعت في كلامهم، إذ كانوا يسوقونها في الخطب والوصايا، فقد «كان الرَّجُلُ من العرب يَقِفُ الموقِفَ فيرسُلُ عدّه أمثالٍ سائره، ولم يكن النَّاسُ جميعاً ليتمثلوا بها إلا لما فيها من المرفق والانتفاع، ومدار العلم على الشَّاهدِ والمَثَلِ»^(١)، وقد تلقاها علماء اللغه والتفسير من ألسنه الرواه لما وجدوا فيها من قيمه فنيه وعلميه تصلح للاستشهاد بها على صحه المنحى أو بيان المراد، فتتبعوها وتقصوا مآخذها ومتعلقاتها.

والمثل في اللغه: «الشيء يضرب للشيء فيجعل مثله. والمثل: الحديث

نفسه» (١)، والمثل: كلمه تسويه. يقال: هذا مثله ومثله كما يقال شبهه وشبهه بمعنى (٢)، وأصل الكلمه «الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظره الشيء للشيء. وهذا مثل هذا أى نظيره.. والمثل المضروب مأخوذ من هذا لأنه يذكر مورى به عن مثله فى المعنى» (٣).

وذكر أهل اللغه للمثل معانٍ كثيره ناشئه من استعمال هذه الماده فى مجالات عديده كالشبه والنظير والصفه والعبره والحجه والآيه والمثال والحدو والشاخص، ويبدو أن لفظ المثل المستعمل فى التشبيه هو أوسع ألفاظ التشبيه دلالة، فهو يشمل المشابهه فى عده أمور يستوعبها لفظ آخر، وهى: الجوهر، الكيفيه، الكميه، القدر، المساحه أو غيرها، والظاهر أن استعمال المثل فى هذه المعانى من قبيل اشتباه القانون بالمصداق، فالعبره والحجه والآيه ليست معانٍ للمثل وإنما هى غايات من سوق المثل والتنظير له، فالغايه من إرساله قد تكون هى العبهر، أو إقامة الحجه أو إظهار آيه داله على شىء ما، أو سوق حديث على علاته، فيكون من قبيل الكنايه التى تطلق ويراد منها لازمها، باعتبار أن هذه الأمور أو بعضها لوازم لبعض الأمثال (٤).

والمثل فى الاصطلاح، قال المرزوقى (ت ٤٢١هـ) هو: «جمله من القول مقتضبه من أصلها، أو مرسله فى ذاتها. فتتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتتقل عما وردت فيه على كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها فى لفظها، وعما يوجبها الظاهر إلى اشتباهه من المعانى. فلذلك تضرب، وإن جهلت أسبابها التى خرجت عليها» (٥).

١- الخليل- العين: ٨/٢٢٨.

٢- ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١١/٦١٠.

٣- ابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٥ / ٢٩٦.

٤- ينظر: محمد حسين الصغير- الصوره الفنيه فى المثل القرآنى: ٤٣.

٥- نقله عنه السيوطى - المزهرة: ١/٣٧٥ واليوسى المغربى- زهر الأكم فى الأمثال والحكم: ١/٤.

وعرفه ابن السكيت (ت ٢٤٣هـ) بأنه: «لفظ يخالف لفظ المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ» (١).

وقال النظام (ت ٢٣١هـ): «يجتمع في المثل أربعة لا- تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ وإصابه المعنى وحسن الشبيه وجوده الكنايه» (٢).

والذى يظهر للمتتبع أنهم اتفقوا على وحده المراد من المثل ووظيفته, إلا أنهم اختلفوا فى تحديد المراد من كلمه المثل, ويبدو أن هذا الاختلاف ناتج عن اختلاف نظرهم للمعنى من خلال تخصصهم, حيث يتجه بعضهم اتجاهاً تفسيرياً يبرز جوانب من المعنى المصطلح عليه, ويتجه آخرون اتجاهاً بيانياً يبرز جوانب تغفل ما ذكره أصحاب الاتجاه التفسيري (٣).

وبعد كل ما عرّفوا به المثل من تعريف كلّ بحسب اتجاّهه جاء تعريف أستاذنا الدكتور محمد حسين على الصغير فنياً شمولياً حيث استوفى الأقوال فيه ووازنها, فعرفه قائلاً: «صوره حيه مائله لمشهد واقعى أو متخيل, مرسومه بكلمات معبره موجزه, يؤتى بها غالباً لتقريب ما يضرب له من طريق الاستعاره أو الكنايه أو التشبيه, مع لحاظ...وجود علاقته المشابهه بين الحالتين والسيوره والتداول بين الناس وعدم التغيير فى لفظه الموضوع له» (٤).

وهذه الشروط, من:

١ - وجود علاقته المشابهه بين الحالتين.

٢ - السيوره والتداول بين الناس.

١- الميدانى - مجمع الأمثال: ١/٦.

٢- المصدر نفسه.

٣- ينظر: محمد حسين الصغير-الصوره الفنيه فى المثل القرآنى: ٥١.

٤- محمد حسين الصغير-الصوره الفنيه فى المثل القرآنى: ٦٠.

٣ - عدم تغيير لفظ المثل الموضوع له.

بضميمه:

٤ - أهليه زمن إطلاق المثل للاستشهاد.

٥ - عدم التنافي وضروريات الدين, أو كون المثل مما يستقبح ذكره.

مع ما تقدم من الضوابط العامه للشواهد الأدبيه, هي ضوابط الاستشهاد بالمثل للبيان التفسيري.

ويتسم المثل بالقوه التي تجعل من الكلام الذى يتضمنه ذا وقع فى النفوس لما فيه من نقل الوقائع عن صُورها الأصليه إلى صور تكسوها الأُبّهة، وتضاعف قواها فى تحريك النفوس لها، واستثاره الأفتنده لها صبابه وكلفاً، فإن كان مدحاً، كان أبهى وأفخم، وإن كان ذمّاً، كان مسّه أوجع، وميسّمه أذع، وإن كان حجاباً، كان بُرهانه أنور، وبيانه أبهر، وإن كان افتخاراً، كان شأؤه أمدّ، وشرفه أجدّ، ولسانه ألدّ، وإن كان اعتذاراً، كان إلى القَبُول أقرب، وللقلوب أخلب، إلى غير ذلك (١)، ولذلك تعددت وظائفه فى المديح والفخر والمسأله وما إلى ذلك من مجالات الحياه، كما كان المثل مما له الأثر البالغ والمكانه المرموقه فى جعله شاهداً تفسيرياً لما له من السجل الحافل والتاريخ المعهود، فمن ذلك ما جاء فى بيان معنى "حماله الحطب" فى قوله تعالى:

<وَأَمْرًا تُهَيِّئْ لَهُ حِمَالَهُ الْحَطَبِ> (٢).

حيث فسر بأنها كانت تمشى بالنميمة وتنقل الحديد فتلقى العداوه بين الناس وتوقد نارها كما توقد النار الحطب، وكانت هى تحطب على المؤمنين بحبل المشركين.

١- ينظر: الجرجاني - أسرار البلاغه: ١/ ١٠١-١٠٢.

٢- سورة المسد: ٤.

فيكون الاحتطاب هنا عباره عن سعيها بالمضرة على المسلمين, كما يقال فلان يحطب على فلان(١) إذا كان يغرى به(٢).

وكما فى بيان "أهمتهم أنفسهم" من قوله تعالى:

<طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ>(٣).

أى: وجماعه قد شغلتهم أنفسهم. وحملتهم على الهم. ومنه قول العرب: همك ما أهمك(٤). ومعناه: كان همهم خلاص أنفسهم. والعرب تطلق هذا اللفظ على كل خائف وجل، شغله هم نفسه عن غيره(٥).

وما تقدم من توظيف الأدب بما يحمل من معطيات وأساليب مما أثر عن الشعراء والكتّاب من بدائع القول المشتمل على تصوير الأخياله الدقيقه والمعانى الرقيقه, هو من جمله شواهد الأسس التى يتكئ عليها المفسر فى تفسير النصوص القرآنيه الكريمه, بعد النظر إلى جزئياتها وما يجب فيها من الصفات, لتصلح أن تكون قواعد مبتناه على تلك الأسس ليُعمل بها, كأن يكون الشاهد مما قالته العرب وجرى على ألسنتهم من النصوص الأدبيه من شعر وتسجيع وحكمه وأمثال وغيرها, وما يتعلق بتاريخ النص الأدبي وغير ذلك مما له الدخل فى صلاحيه النص الأدبي للاستشهاد به.

١- - الميدانى-مجمع الأمثال: ١/٢٥٦.

٢- -ينظر: الثعلبى -تفسير الثعلبى: ١٠ / ٣٢٦ والبغوى - تفسير البغوى: ٤ / ٥٤٣ وابن عطيه الأندلسى -المحرر الوجيز: ٥ / ٥٣٥ والطبرسى - جوامع الجامع: ٣ / ٨٧١ ومجمع البيان: ١٠ / ٤٧٦ والقرطبى - تفسير القرطبى: ٢٠ / ٢٣٩ وابن جزى - التسهيل لعلوم التنزيل: ٤ / ٢٢٢ وأبى حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٨ / ٥٢٦.

٣- - سورة آل عمران: ١٥٤.

٤- -أبو هلال العسكري- جمهره أمثال العرب: ٢/٣٥٢ والزمخشري- المستقصى فى أمثال العرب: ٢/٣٩٤.

٥- -ينظر: الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٣ / ١٨٧ والطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ٤٢١.

خامساً: أسس توظيف مباحث المعانى والبيان

إشاره

يعدّ علما المعانى والبيان من أبرز العلوم التى يحتاج إليها المفسر، فلا طريق إلى الوقوف على معنى الخطاب فى القرآن الكريم إلا- بإتقان علمى المعانى والبيان، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «من حق مفسر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز أن يتعاهد فى مذاهبه بقاء النظم على حسنه، والبلاغه على كمالها، وما وقع به التحدى سليماً من القادح»^(١)، فإن معرفه هذه الصنائه بأوضاعها هى عمده التفسير، المُطلع على عجائب كلام الله، وقد دلّ على ذلك قوله الله تعالى:

<الرحمن * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ >^(٢).

وحذفت الواو فى قوله تعالى: "عَلَّمَهُ الْبَيَانَ" لنكته علميه، حيث جعل تعليم البيان بمستوى خلق الإنسان^(٣).

فلا يمكن إهمال علمى المعانى والبيان إذ بهما تتبين دقائق العرييه وأسرارها، ولتوقف معرفه جملة من النكات التى لها مدخل فى معرفه المعنى المراد من الخطاب فى القرآن الكريم، والتفسير بذلك هو تفسير باللغه، لا تفسير بمحض الرأى المنهى عنه^(٤).

فبهما تعرف خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى وخواصها من جهة اختلافها بحسب وضوح الدلاله وخفائها، وهذان العلمان من أعظم أركان المفسر^(٥).

١- - الكشاف: ١/١٨٩.

٢- - سورة الرحمن: ١-٤.

٣- - ينظر: الزركشى-البرهان: ١/٣١٢.

٤- - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ١/١٢.

٥- - ينظر: السيوطى-الإتقان: ٢/٤٧٧-٤٧٨.

فعلم المعانى: هو أصول وقواعد يعرف بها حالات اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال(١).

وعلم البيان: أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله العقلية وخفائها على ذلك المعنى(٢).

فهما ركنا البلاغه التى وصفت «عند أهل اللسان: لمح داله وإشاره مقنعه»(٣)، تشبيهاً بإشاره المتكلم إلى معانٍ كثيره، باللفظ البليغ المختصر الذى يحمل معانى كثيره، وذلك لقله الكلام واختصاره بإشاره اليد، فإن المشير بيده يشير إلى أشياء لو عبر عنها بلفظ لا تحتاج إلى ألفاظ كثيره.

هذا مع مراعاة أن الإشاره المقصوده فى وصفهم يعدّ فيها صحه الدلاله وحسن البيان مع الاختصار، لأن المشير بيده إن لم يفهم المشار إليه معنى الإشاره بأسهل ما يكون، فأشارته معدوده من العبث، وحيث أن خارجه عن الوصف(٤).

وهذا لا- يعنى بالضرورة أن يكون الكلام مختصراً لىسمى بليغاً، فقد يقتضى الحال إطاله الكلام، إذ «البلاغه مطابقيه الكلام لمقتضى الحال ورعايه وضوح الدلاله»(٥)، فهى الاقتضاب عند البداهه، والغزاره عند الحاجه إلى الإطاله، فالبليغ الذى يبلغ القصد بأقرب طرق الإفهام مع حسن الغرض، وليس أقرب طرق الإفهام تقليل الحروف واختصار الكلام، مع أنه قد يكون كذلك، ولكن أقرب الطرق فى الإفهام أن تكون الغايه مثلاً للعقل، ثم يكون المعنى مسوقاً إليها، واللفظ منسوقاً

١- ينظر: الشريف الجرجانى-التعريفات: ١/٥٠.

٢- ينظر: المصدر نفسه.

٣- الشريف الرضى-حقائق التأويل: ١٧٠.

٤- ينظر: ابن أبى الإصبع- تحرير التحبير: ٣١ / ١.

٥- التفتازانى-مختصر المعانى: ٢٦٥.

عليها، فهم السامع أو قصر (١). «فوضع الألفاظ في موضعها المناسب من البيان بحسب مقتضيات الخطاب هو البلاغه، سواء أكان في تلك الألفاظ تطويل ليعود الكلام مطباً، أم تقليل ليكون الكلام موجزاً» (٢)، فكما يلزم البليغ في مظان الإجمال أن يجمل ويوجز، فكذلك يلزمه في موارد التفصيل أن يفصل ويطنب (٣).

وعلى هذا وبما أن بلاغه القرآن فاقت حد بلاغه البشر، يلزم المفسر أن ينظر إلى آياته نظره البليغ الذي قد أحاط بمذاهب العربية وغرائب الصنعه، ليقف على دلالة كل دقيقه من دقائق البلاغه من معرفه ما ينطوى عليه الخبر والإنشاء والتقديم والتأخير والفصل والوصل والحقيقه والمجاز والتشبيه والاستعاره والكنايه، وغير ذلك من فنون البلاغه التي لها أوثق الصله في دلالة الخطاب في الجملة، إذ البلاغه فن يوصف به الكلام والمتكلم من دون الكلمه المفرده (٤).

فقد أولى المفسرون عنايه فائقه بالبلاغه لدى استيضاح دلالات ألفاظ القرآن الكريم والوقوف على مقاصدها العظيمة، وإدراك مراد خطاباته. وذلك ما درج عليه المفسرون اتساقاً مع ما تضمن القرآن من المعاني والبيان، والفصاحه والبلاغه، مما كان له الأثر البالغ في نفوس المسلمين من تجسيم الحقائق وتوضيحها وتبيينها، إذ بين كثيراً من المسائل الدقيقه وذات الأهميه البالغه بأساليب بلاغيه أخاذة، فجلا حقائقها في أحسن صوره، إذ التجأوا إلى العنايه بدقائق البلاغه لبيان مراد الخطاب واستجلاء الصور الفنيه التي لها الأثر الكبير في النفوس في إيصال المعنى الظاهر والكامن في باهر آيات الكتاب العزيز، اتكالاً على توظيف الأسس البلاغيه التي يبتنى عليها علما البيان

١- ينظر: أبو حيان التوحيدى-البصائر والذخائر: ١ / ٦٨.

٢- ينظر: محمد حسين على الصغير-الصوره الفنيه في المثل القرآنى: ٢١٦.

٣- ينظر: الزمخشري-الكشاف: ١/٢٠٧.

٤- ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربي/٣٣..

والمعاني، بما انتظما من مجاز وتشبيه واستعاره وكنايه، والخبر والإنشاء والتقديم والتأخير والفصل والوصل، وعلى ذلك:

١ - لابد للمفسر من معرفه علمى المعانى والبيان بأوضاعهما التى هى من أعمده التفسير^(١)، فبالمعانى يعرف خواص تراكيب الكلام من جهه إفادتها المعنى، للاحتراز عن نسبه الخطأ فى تأديه المعنى المراد، وبالبيان يعرف خواص الكلم من جهه اختلافها بحسب وضوح الدلاله وخفائها^(٢) للاحتراز عن نسبه التعقيد المعنوى للقرآن الكريم.

٢ - ينبغى للمفسر الاعتناء بما يمكن إحصاؤه من المعانى التى يتكلم فيها البليغ^(٣)، للتعرف على دقائق العرييه وأسرارها، لما تضمنه القرآن الكريم من معانٍ دقيقه اشتملت وجوهاً تفسيريه عديده.

٣ - لابد للمفسر من التمرن على مطالب علمى المعانى والبيان، إذ لا طريق إلى تحصيل التفسير لغير ذوى الفطر السليمه بإتقان علمى المعانى والبيان والتمرن فيهما^(٤).

٤ - لابد لمفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز أن يتعاهد بقاء النظم على حسنه والبلاغه على كمالها وما وقع به التحدى سليماً من القادح، بحيث لا يخل بالصوره الفنيه من جهه، والحفاظ على المعنى المراد من جهه أخرى^(٥).

٥ - لابد للمفسر أن لا يخرج عن حدود ما يستفاد من علمى المعانى والبيان،

١- ينظر: الزركشى - البرهان: ١/ ٣١٢.

٢- ينظر: السيوطى - الإتقان: ٢/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

٣- ينظر: الزركشى - البرهان: ١/ ٣١٢.

٤- ينظر: السكاكى - مفتاح العلوم: ١/ ١٨١.

٥- ينظر: الزمخشري - الكشاف: ١/ ١٨٩.

عند توظيفهما، ليكون تفسيره بذلك من التفسير باللغه، لا تفسير بمحض الرأى المنهى عنه (١).

٦ - لا مناص للمفسر من التأمل فى الأمارات المحيطة بالكلام على الاعتبار المناسب لمعرفة مقتضى الحال، إذ أن مقتضى الحال قد يتكيف بكيفية مخصوصه بغض النظر عن الكيفيات البلاغية (٢).

فمن شواهد إفادات المفسرين لدى فهم الخطاب اعتماداً على توظيف مباحث المعانى والبيان:

المجاز

المجاز فى لغة العرب من الفنون الأصيله التى ضربت جذورها منذ العصر الجاهلى، وظلت أفانينها على مرابع الشعر والنثر على حد سواء، وقد أثمر الأدب الجاهلى شواهد حيه فى مضمار المجاز، إذ يفوح شذاه فى المعلقات السبع شعراً، والخطابه والسجع نثراً. وكتب الحماسه والأدب قبل الإسلام، ومنتخبات الأعلام كالضبى (ت ١٦٨هـ) والأصمعى (ت ٢١٣هـ) وابن الشجرى (ت ٥٤٢هـ)، وأمالى المصنفين كالفالى (ت ٣٥٦هـ) والمرضى (ت ٤٣٦هـ)، غنيه بأصول هذا الفن وإرهاصاته التاريخيه، والتى يجد فيها المتتبع إشاعه الحياه فى الجماد، وإضافه الحس إلى الكائنات، فتجاوزت بذلك حدود الحقيقه العرفيه إلى مناخ أوسع شمولاً، وأبلغ تعبيراً، وأدق إرادته... يحدوها التحرر من الضيق اللفظى، والانطلاق فى أوسع مجالات الخيال، والتأثر بالوجدان. وأساس هذا الاستعمال هو الاتساع فى اللغه (٣).

١- - ينظر: الشوكانى - فتح القدير: ١ / ١٢.

٢- - ينظر: السكاكى - مفتاح العلوم: ١ / ٧٤.

٣- ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى: ٤٣.

والمجاز فى اللغة: قطع الشىء وتعديه, وسلوكه والنفوذ فيه, ووسط الشىء المعترض, ومنه «جزت الطريق وجاز الموضع جوازاً وجؤوزاً وجوازاً ومجازاً وجاز به وجاوزه جوازا وأجازه وأجاز غيره وجاهزه: سار فيه وسلوكه, وأجاهزه: خلفه وقطعه, وأجاهزه: أنفذه»^(١), ومرجع هذه المعانى إلى أصلين من ماده "جوز" فالجيم والواو والزاء أصلان أحدهما قطع الشىء والآخر وسط الشىء. فأما الوسط فجوز كل شىء وسطه. ومنه الجوزاء نجم, سميت بها لأنها تعترض جوز السماء أى وسطها. وقال قوم سميت بذلك للكواكب الثلاثة التى فى وسطها. والأصل الآخر جزت الموضع سرت فيه, وأجزته خلفته وقطعته^(٢).

وفى الاصطلاح: كما يظهر أنه «متسلسل عن الأصل اللغوى, فقد أكد عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ) العلاقة بين اللغة والاصطلاح فى اشتقاق لفظ المجاز, فالمجاز مفعول من جاز الشىء يجوزه إذا تعداه, وإذا عدل باللفظ عما يوجه أصل اللغة, وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأسمى, أو جاز هو مكانه الذى وضع فيه أولاً»^(٣).

وإنما يعدل إلى المجاز إذا كان فيه زياده فى الفائدة, واستيعاب للمعنى الحقيقى بإضافه معنى جديد ينتقل إليه ذهن السامع, وهذا الانتقال بذهن السامع ذو قيمه فنيه ودلاليه, وعلى هذا فالمجاز حدث لغوى يفسر تطور اللغة بتطور دلالة ألفاظها على المعانى الجديده, والمعانى الجديده فى عمليه ابتداعها لا يمكن إدراك حقائقها إلا بالتعبير عنها, والتصوير اللفظى لها, والمجاز خير وسيله للتعبير عن ذلك بما يضيفه من قرائن وما

١- ابن منظور- لسان العرب: ٥/٣٢٦.

٢- ينظر: ابن فارس- معجم مقاييس اللغة: ١/٤٩٤.

٣- ينظر: محمد حسين على الصغیر- أصول البيان العربى: ٤٣, ومصدره: عبد القاهر الجرجانى- أسرار البلاغه: ٣٦٥.

يضيفه من علاقات لغويه جديده توازن بين اللفظ والدلاله (١)، فالمجاز قنطره الحقيقه, إذ به يتوصل إلى المعنى المراد.

وعلى ذلك فلا بد للمفسر من الوقوف على الدقائق التي تعينه في استشراف كوامن المعانى فى الخطاب الإلهى, واستجلاء كنوز القرآن الكريم وأسراره, وسبر أغوار حكمه وفهم أحكامه, وقد أغرق المفسرون والباحثون فى تتبع المجاز وأقسامه ووظائفه, فمن تلك الشواهد التى سارت على الأسس المنهجية لتفسير النص القرآنى, ما ذكره المفسرون فى قوله تعالى:

<مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا> (٢).

حيث أن القرض استعمل مجازاً, إذ أنه تعالى غنى لا- يحتاج إلى استقراض حقيقى, فالقرض فى اللغة: «ما تُعطيهِ الإنسانَ من مالِك لتفضاه, وكأنه شيء قد قطعته من مالِك» (٣).

وإنما المالِك الحقيقى هو الله تعالى, على أن نظم الآية الكريمة يقتضى دخول النفس والمال فى هذا القرض, بيد أن القرض الحقيقى «أكثر ما يستعمل فى العين والورق هو أن تأخذ من مال الرجل درهماً لترد عليه بدله درهماً فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده» (٤), والقرض يكون من جنس ما اقترض (٥), فى حين أن جزاء الله تعالى لا يوازيه قيمه ولا يضارعه جنساً ما قدم عبده الفقير من الطاعات.

١- ينظر: محمد حسين على الصغير- الصوره الفنيه فى المثل القرآنى: ١٥٣.

٢- سورة البقره: ٢٤٥.

٣- ابن فارس- معجم مقاييس اللغه: ٥ / ٧١ - ٧٢.

٤- أبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ٤٢٥.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٦.

فحيث كان القرض: اقتطاع جزء من المال وإعطاؤه الغير على أن يرد بدلاً منه. فقوله: "يُقْرِضُ اللَّهُ" مجاز، لأن الأصل في القرض أن يستعمل في الحاجة، وفي هذا الموضع يستحيل ذلك، ولذلك لا بد أن يلتجأ إلى كونه مجازاً (١).

ويكون المعنى المفاد من الآية التلطف في الاستدعاء إلى أعمال البر (٢)، وذلك كاستعمال لفظ "الاشترأ" في قوله تعالى:

> إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ < (٣).

فهو هنا على سبيل المجاز، لأن المشتري في الحقيقة هو الذي يشتري مالا يملكه والله تعالى مالك أنفسنا وأموالنا، فسماه شراء، فأجرى لفظه مجرى ما لا يملكه، استدعاء للثواب وترغيباً فيه (٤).

فلما جاز اللفظ معناه الذي وضع له واستحال الالتزام ببقائه على وضعه الأول، عُدِلَ إلى معنى آخر يحتمله المقام، وانتفى حينئذٍ عَنْ مُسَمِّيَاتِهِ فَهُوَ مَجَازٌ (٥).

ثم أن لاستعمال المجاز فائده بلاغيه، إذ «أن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة» (٦)، فتزِيل العبد منزله المالك والتعبير عن بذله بالقرض، تعظيماً، ولأن القرض يبدل بالجزاء، ولأنَّ جزاءه يكون بعد حين في الدنيا أو في الآخرة أو في كليهما، ولتأكيد استحقاق الثواب به، إذ لا يكون قرض إلا والعوض مستحق به (٧).

١- ينظر: الطوسي - التبيان: ٢ / ٢٨٥.

٢- ينظر: الراوندي - فقه القرآن: ١ / ٢٢٣.

٣- سورة التوبة: ١١١.

٤- الجصاص - أحكام القرآن: ٣ / ٢٠٢.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٧٩.

٦- ينظر: الجرجاني - دلائل الإعجاز: ١ / ٢٣.

٧- ينظر: الطوسي - التبيان: ٢/٢٨٤ وابن الجوزي - زاد المسير: ١/٢٥٤ والنسفي - تفسير النسفي: ١/١١٩.

التشبيه

قال أستاذنا الدكتور محمد حسين على الصغير:

«التشبيه محاوله بلاغيه جاده لصقل الشكل وتطوير اللفظ, ومهمته تقريب المعنى إلى الذهن بتجسيده حياً, ومن ثمّ فهو ينقل اللفظ من صورته إلى صورته أخرى على النحو الذي يريده المصور, فإذا أراد صورته متناهيه في الجمال والأناقه شبّه الشيء بما هو أرجح منه حسناً, وإن أراد صورته متداعيه في القبح والتفاهه شبّه الشيء بما هو أردأ منه صفه»^(١).

والتشبيه في اللغة: من ماده "شبه", ويستعمل للمماثله والملابسه والمشاكله^(٢), فالماده من «الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً»^(٣).

ولم يظهر فرق واضح عند أهل اللغة بين الشبه والمثل, إلا- مثل ما يستشعر من كلام أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) من أن المشابهه تكون في المحسوسات, بخلاف المماثله, حيث قال: «إن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد, ولا يقال القدره كما يقال مثلها»^(٤).

أما علماء البلاغه فيما أنهم أهل هذا الاصطلاح, فعرفوا التشبيه اصطلاحاً, بتعريفات عديده, محاوله منهم لوضع حدّ فاصل, يسوّر أفراده ويجمعها, ويمنع الأغيار من الدخول في حضيره مصاديقه, وكانت هذه التعريفات تدور في فلك واحد,

١- - أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم: ٧٨.

٢- - ينظر: ابن منظور- لسان العرب: ١٣ / ٥٠٣ - ٥٠٦ والزبيدي- تاج العروس: ٥٠ / ١٩-٥١.

٣- - ابن فارس- معجم مقاييس اللغة: ٣ / ٢٤٣.

٤- - ينظر: الفروق اللغويه: ٢٩٤.

خلاصته أن التشبيه نوع مشارك في أمر ما، أو أمور بأمر آخر، في صفة واحده، أو صفات متعدده. ولعل أرسنها، ما أجمله السكاكي بقوله: «إن التشبيه مستدع طرفين، مشبهاً ومشبهاً به، واشتراكاً بينهما في وجه، وافتراقاً في آخر، أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة، أو بالعكس»^(١).

والالتجاء إلى التشبيه لأجل إيصال المراد إلى المخاطب بعبارة أبلغ وأخصر، وصوره أجلى وأبين مما هي عليه، فالتشبيه صورته تحسن الشكل وتوضح الفكره، وتدفع بالصورة إلى ذهن السامع لتصور وجه الشبه بين المشبه والمشبه به، فتحصر تفكيره وتضعه أمام الصورة وتدبرها، إذ أن «الغرض منه وهو تأنيس النفس بإخراجها من خفى إلى جلى، وإدناؤه البعيد من القريب، ليفيد بياناً»^(٢)، فالتشبيه يفيد الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار، فالتعبير ب: "زيد أسد"، عن حال زيد، وأنه متصف بقوه البطش والشجاعه وغير ذلك، أبين وأبلغ وأخصر من عبارته: "زيد شهم شجاع قوى البطش"^(٣). فلا بد للمفسر من التأمل في نكات التشبيه لملاحظه نوع العلاقه بين المشبه والمشبه به، كما في العلاقه بين المثال بالتشبيه للشجاع بالأسد، فالملاحظ الصفة المشهوره في الأسد - الشجاعه - وهي التي أخذت في التشبيه، ولم تلحظ الصفات الأخر كالافتراس أو المشى على الأربع أو الصفات الخفيه كالبحر^(٤).

فللتشبيه أركان أربعة: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه، ولا بد للمفسر من ملاحظتها ومجالات توظيفها، مراعيًا اعتبارات أقسامه، كالتشبيه الحسى،

١- مفتاح العلوم: ١٧٧ وينظر: محمد حسين على الصغير- أصول البيان العربى: ٧٥-٧٨.

٢- الزركشى- البرهان: ٣/٤١٤.

٣- ينظر: المصدر نفسه.

٤- ينظر: الغزالي - المستصفي: ١٤ و١٨٦ والآمدى - الإحكام: ١ / ٢٨.

والعقلى، والمختلف، والخيالى، والوهمى، والوجدانى، وما هو مفرد وما هو مركب، وملاحظه تعدد المشبه والمشبه به، إلى غير ذلك من الاعتبارات التى جاء على ذكرها أئمه البلاغه والبيان (١)، وما أفيد منها من القواعد الهامه فى التشبيه المستعمل فى القرآن الكريم، والتى تناثرت فى المصنفات التفسيريه وأشار إلى جملة وافر منها أرباب مصنفات علوم القرآن (٢).

وأولى المفسرون تلك الأسس المفاده من مباحث البلاغه وما نبه عليه أساطين التأسيس لعلم التفسير، اهتماماً واضحاً فى تتبع الدقائق التى تترتب على التشبيه، لكشف النكات البيانيه فى النص القرآنى وبيان المراد.

فمن ذلك التشبيه فى قوله تعالى:

<مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتُهُ> (٣).

فقد شبه بين إنفاق الكفار من جهه، وإهلاك الزرع بالريح التى تحمل الصر، فبين تعالى أن أموال الكفار لا تغنى عنهم شيئاً، بصوره بلاغيه موجزه، إذ أن الكفار ربما أنفقوا أموالهم فى وجوه الخيرات، فيخطر ببال الإنسان أنهم ينتفعون بذلك، فأزال الله تعالى بهذه الآيه تلك الشبهه، فأخبر جلّ وعلا أنهم لا ينتفعون بتلك الإنفاقات، وإن كانوا قد قصدوا بها وجه الله.

فقوله عزّ من قائل: "مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ": المثل الشبه الذى يصير كالعلم لكثره

١- ينظر: الجرجانى - أسرار البلاغه: ١/٨٧ والسكاكى - مفتاح العلوم: ١/١٤٩-١٧٨ والقزوينى - الإيضاح فى علوم البلاغه: ١/٢٠٨-٢٤٩ والتفتازانى - مختصر المعانى: ١٨٧-٢١٣.

٢- ينظر: الزركشى - البرهان: ٣/٤١٤-٤٣١ والسيوطى - الإتقان: ٢/١١٥-١١٩.

٣- سورة آل عمران: ١١٧.

استعماله فيما يشبه به وحاصل الكلام أن كفرهم يبطل ثواب نفقتهم، كما أن الريح الباردة تهلك الزرع.

قال الرازي (ت ٥٦٠٦هـ): «فعلى هذا التقدير مثل إنفاقهم هو الحرث الذى هلك، فكيف شبه الإنفاق بالريح الباردة المهلكه» (١).

وأجاب عليه موضحاً بأن: «المثل قسمان منه ما حصلت فيه المشابهة بين ما هو المقصود من الجملتين وإن لم تحصل المشابهة بين أجزاء الجملتين، وهذا هو المسمى بالتشبيه المركب، ومنه ما حصلت المشابهة فيه بين المقصود من الجملتين، وبين أجزاء كل واحد منهما» (٢)، فإذا جعلنا هذا المثل من التشبيه المركب زال السؤال، إذ هو من «التشبيه بين شيئين وشيئين، وترك من كل منهما ما دل عليه الكلام، وهذه غايه الإيجاز والبلاغه» (٣).

وإن كان مما حصلت المشابهة فيه بين المقصود من الجملتين، وبين أجزاء كل واحد منهما ففيه وجوه:

الأول: أن يكون التقدير: مثل الكفر فى إهلاك ما ينفقون، كمثل الريح المهلكه للحرث.

الثانى: «أن يقدر كمثل مهلك ريح وهو الحرث» (٤).

الثالث: لعل الإشارة فى قوله تعالى: <مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ> إلى ما أنفقوا فى إيذاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جمع العساكر عليه، وكان هذا الإنفاق مهلكاً لجميع ما أتوا به من أعمال الخير والبر السابقه لما أنفقوا فى سبيل الإيذاء، وحينئذ يستقيم

١- - تفسير الرازي: ٨ / ٢٠٦.

٢- - المصدر نفسه.

٣- - الثعالبي - تفسير الثعالبي: ٢ / ٩٦.

٤- - البيضاوى - تفسير البيضاوى: ٢ / ٨٢.

التشبيه من غير حاجه إلى إضمار وتقديم وتأخير، ويكون التقدير: مثل ما ينفقون في كونه مبطلاً لما أتوا به قبل ذلك من أعمال البر كمثل ريح فيها صر في كونها مبطله للحرث، فإن إنفاقهم في إيذاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من أعظم أنواع الكفر ومن أشدها تأثيراً في إبطال آثار أعمال البر. (١).

الرابع: إن مثل ما أنفقوه في عداوه الرسول وضاع عنهم - إذ لم يبلغوا بإنفاقه مقاصدهم - كمثل الحرث المهلك (٢).

وهناك نكته أخرى وهى أن المشبه به وهو "الصر" إما البرد والبرد الشديد (٣)، أو السموم الحاره والنار (٤)، «فالمقصود من التشبيه حاصل، لأنه سواء كان برداً مهلكاً أو حراً محرقاً فإنه يصير مبطلاً للحرث والزرع فيصح التشبيه به» (٥).

وهذا وشبهه من بيان الدقائق التفسيرية استند إلى ما لا بد للمفسر من الإحاطه به من الكليات المنبثقه من تقصى أركان التشبيه الذى يحمل مجموعات العلاقات الفنيه بين أركان التشبيه التى سخرها النص القرآنى الكريم وإبداء الصوره المشبه بها محسوسه متعارفه عند ضم هذه الأركان بعضها للبعض الآخر، بما انتظمت من قدره إلهيه فى الإبداع للتشبيه فى تكييف الصوره (٦)، لتوظف هذه الكليات لتحكم العمليه التفسيريه وتسير بالأداء التفسيري للنص القرآنى على أسس منهجيه تفضى إلى استكشاف المراد وتتبع المعانى الجليله التى يحملها الخطاب القرآنى المعجز.

١- - ينظر: تفسير الرازى: ٨ / ٢٠٧.

٢- - ينظر: الطبرسى - جوامع الجامع: ١ / ٣١٩.

٣- - ينظر: الطبرى - جامع البيان: ٤/٧٨ والطوسى - التبيان: ٢/٥٦٩.

٤- - ينظر: الثعلبى - تفسير الثعلبى: ٣/١٣٣ والبغوى - تفسير البغوى: ١/٣٤٤.

٥- - الرازى - تفسير الرازى: ٨ / ٢٠٨.

٦- - ينظر: محمد حسين على الصغير - أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ٧٨.

الاستعارة

الاستعارة شعبه من فنون البلاغة، إذ هو فنّ قولى يُشيع بالنص اللفظى الجامد روح السيوره بالتعبير والمرونة فى الاستعمال، إذ يتجلى بالاستعارة إعطاء صفة الفعل لمن لا- يفعل، وإضفاء صفة من يعقل إلى ما لا يعقل، ومزيه من يعمل إلى ما لا يعمل، ويتمثل بالاستعارة تهويل الأمر، ودقه المبالغه، وشده الوقع، بما تضيفه من دلالات بيانيه تفوق المفهوم الحقيقى للكلمات فى أصل اللغه، بما لها من قدره على تقريب الوصف، ومراعاة المناسبه، ولمح الصله بين الأصل والنقل الاستعارى، فقد تجمع الاستعارة بين المتخالفين، وتوفى بين الأضداد، وتكشف عن إيحائيه جديده فى التعبير، لا تتأتى للسامع فى الاستعمال الحقيقى، لتضمنها «ادعاء معنى الحقيقه فى الشىء، للمبالغه فى التشبيه»^(١)، وهى من أبرز صور البيان العربى التى كشف عنها القرآن الكريم فى كثير من مواطنه^(٢).

والاستعارة فى اللغه: من التعاور والاعتوار، وهو: أن يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا، ومستعار بمعنى متعاور أى متداول^(٣). فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع^(٤).

وعرّفت فى الاصطلاح بتعريفات عديده^(٥)، كان من أمها: «نقل العبارة عن

١- - الحموى - خزانه الأدب: ١/٢٥٤.

٢- - ينظر: محمد حسين على الصغير- أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ١١٦-١١٩.

٣- - ينظر: الجوهرى - الصحاح: ٢ / ٧٦١ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٤ / ١٨٤ وابن منظور - لسان العرب: ٤ / ٦١٨ - ٦١٩.

٤- - ينظر: أبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ١٢٦.

٥- - ينظر: الجاحظ-البيان والتبيين: ١/١٥٣ وابن قتيبه-تأويل مشكل القرآن: ١٠٢ والقاضى الجرجانى-الوساطه بين المتنبي وخصومه: ٤١ وابن سنان الخفاجى-سر الفصاحه: ١٣٤ والسكاكى- مفتاح العلوم: ١/١٦٣.

موضع استعمالها فى أصل اللغه إلى غيره لغرضٍ, وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه, أو تأكيداً والمبالغه فيه, أو الإشاره إليه بالقليل من اللفظ, أو تحسين المعرض الذى يبرز فيه»^(١), إذ أنه لخص معنى الاستعاره من جهه نقل المعنى من لفظ إلى لفظ, واستحداث معنى جديد فى اللفظ, وجعل الكلمه ذات دلالة لم تجعل لها فى أصل الوضع اللغوى, وزيادة الفائده فى الاستعمال الاستعارى الاستبدالى التى لم تكن لتظهر لدى الاستعمال الحقيقى.

فيعد هذا التعريف بما انتظم من المزايا, كشفاً جديداً يتناسب مع النماذج القرآنيه التى يُستشهد بها للاستعاره^(٢), وكونه تعريفاً يتعدى الوصفيه التى تسمح بالتعرف على المُعرف فقط, مترقياً إلى التعريف الواقعى الذى يتيح التعرف على تولد الاستعاره^(٣).

ويمكن للمفسر أن ينطلق من هذا الاصطلاح للاستعاره ليتتبع دقائق الاستبدال فيها مستكشفاً بعض أسرار النص القرآنى وكنوزه ليحظى بتجليات المعانى الجليله على وفق هذه الأسس المنهجيه العامه وتطبيقها جراً عمله التفسيرى للوقوف على الصور المستحدثه إبان النظر إلى العلاقه بين المستعار والمستعار له, واضعاً نصب عينيه ما استكشفه أساطين هذا الفن مضيفاً إليه قابلياته وإمكاناته التفسيريه الأخرى فى فهم المراد, فمن النماذج التى استجلت بعض صورها.

قوله تعالى:

<إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورٌ* تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ >^(٤).

١- أبو هلال العسكري - الصناعتين: ٢٧٤.

٢- ينظر: محمد حسين على الصغير- أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ١١٣-١١٤.

٣- ينظر: صلاح فضل - بلاغه الخطاب وعلم النص: ١٣٩.

٤- سورة الملك: ٧-٨.

فحقيقه «الشهيق هاهنا الصوت الفظيع، وهما لفظتان، والشهيق لفظه واحده فهو أوجز على ما فيه من زياده البيان.

وتميز: حقيقته تنشق من غير تباين، والاستعاره أبلغ، لأن التميز فى الشىء هو أن يكون كل نوع منه مباناً لغيره وصائراً على حدته، وهو أبلغ من الانشقاق، لأن الانشقاق قد يحصل فى الشىء من غير تباين.

والغيط حقيقته شدة الغليان، وإنما ذكر الغيط، لأن مقدار شدته على النفس مدرك محسوس، ولأن الانتقام منا يقع على قدره، فيه بيان عجيب وزجر شديد لا تقوم مقامه الحقيقه البته» (١).

وهكذا فإن الاستعاره قد حقت فى الألفاظ الثلاثة "الشهيق، تميز، الغيط" دلالة لا يمكن استيعابها فى دلالتها الحقيقه الموضوعه لها فى أصل اللغه، لو استعملت بدلها، وفى هذا الاستعمال الاستعارى صوت نار جهنم بصوره هائله إذا تخيلها السامع ازداد منها رعباً، وملئ منها فزعاً، وكأنها مخلوق ذو قوه وبطش، ومجهول ذو منظر عبوس، وبذلك يتجلى فى هذه الاستعاره إعطاء صفة الفعل لمن لا يفعل، وإضفاء وصف التمكّن للكائنات وإن كانت غير متمكنه بنفسها (٢).

فينبغى للمفسر أن يتأمل كثيراً منقفاً قصارى جهده فيما تحمله الاستعاره من دلالات جديده، إذ لولاها لضاق اللفظ الحقيقى عن الإحاطه الشامله لمراد الخطاب الإلهى الذى ينتقل بالسامع إلى خيال عالم الغيب الذى لا يمكن أن يدركه على واقعه، وذلك بواسطة بديل هو استعاره صورته يمنحها قوه تتوغل بواسطتها فى النفس، فيستعظمها المخاطب بحيث يعود لفظ الاستعاره متميزاً لا يسد مسدّه لفظ سواه.

١- أبو هلال العسكري - الصنائع: ٢٧٧.

٢- ينظر: محمد حسين على الصغير - أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم: ١١٨.

الكنايه

«إنَّ اللغه المهذبه مصدر إيحائي من مصادر الفكر العربى والقرآنى, وقد كان القرآن الكريم حريصاً كل الحرص على إيصال مفاهيمه إلى الجميع دون جرح العواطف أو خدش المشاعر, أو اشمئزاز النفوس, وكان الطريق إلى ذلك هو الكنايه بما تمتلك من قدره على التعبير الموحى والمهذب بوقت واحد»^(١), وقد أجمع البلاغيون على أن الكنايه أبلغ التصريح والإفصاح^(٢), فللكنايه رتبها الساميه فى البيان العربى, إذ أنها تنصدر الكيان البيانى العربى, فالتعبير بالكنايه له منزله التصوير بالاستعاره, فكل منهما يصدر عن ذائقه فنيه راقيه, وقيمه بلاغيه ساميه, تتعلق بفن القول^(٣).

والكنايه لغه من "كنو" فالكاف والنون والحرف المعتل تدل على توريه عن اسم بغيره, يقال كنى عن كذا, إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه. فالكنايه مقابله للمصارحه. ولذلك تسمى الكنيه كنيه كأنها توريه عن اسمه^(٤).

فالمراد من الكنايه: «أن تتكلم بشىء وتريدُ به غيرَه»^(٥), كنى فلان, يكنى عن كذا, وعن اسم كذا, إذا تكلم بغيره مما يُستدل به عليه, نحو الجماع والغائط, والرث, ونحوه^(٦).

أما فى الاصطلاح: فلعل أكثرها تركيزاً هو: «أن يريد المتكلم أثبات معنى من المعانى, فلا يذكره باللفظ الموضوع له فى اللغه, ولكن يجىء إلى معنى هو تاليه وردفه فى

١- - محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/١٤٦.

٢- - عبد القاهر الجرجانى - دلائل الإعجاز: ٤٨.

٣- - ينظر: محمد حسين على الصغير: أصول البيان العربى/١٤٤.

٤- - ينظر: ابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٥/١٣٩.

٥- - الجوهرى: الصحاح ٦ / ٢٤٧٧

٦- - ينظر: الخليل: العين ٥ / ٤١١.

الوجود فيومي به إليه ويجعله دليلاً عليه»^(١).

ويمكن أن يقال أن الكناية: لفظ أريد به غير معناه الذي وضع له، مع جواز إرادته المعنى الأصلي لعدم وجود قرينه مانعه من إرادته. إذ هي التعبير بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، أو أنه لفظ أريد به غير ما وضع له مع جواز إرادته معه. وعلى هذا تنقسم الكناية باعتبار الوسائط - اللوازم - والسياق على أربعة أقسام: التعريض والتلويح والرمز والإيماء^(٢).

فلا- مناص للمفسر من تتبع الملاحظ الكنايه ولطائفها، للوقوف على فهم المراد، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام المعاني التي يمكن أن تحملها العبارة الكنايه، فربّ ما استوحاه المفسر من العبارة تدفعه أو تدعمه قرينه في شاهد قرآني آخر، وذلك كما استكشفه كثير من المفسرين في قوله تعالى:

<أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ>^(٣).

«واللمس والملامسه كنايةان عن الجماع، قاله ابن عبّاس، والحسن، ومجاهد، وقتاده»^(٤)، وهو ما أورده جملة من المفسرين^(٥).

وقد ورد لفظ - لامستم - في القرآن الكريم بمعنى الجماع، وهو ملحظ كنائي جارٍ على ما استعمله العرب في النص والخطاب شعراً ونثراً، وعُبروا بالكناية عما لا يريدون ذكره، ومما يدل بظهوره على أن المراد من الملامسه الجماع، ما جاء في القرآن نفسه، فالملامسه التي وردت في قوله تعالى:

١- - عبد القاهر الجرجاني-دلائل الإعجاز: ٤٠.

٢- - التفتازاني-مختصر المعاني: ٢٥٧-٢٦٢.

٣- - سورة المائدة: ٦.

٤- - المقداد السُّوري- كنز العرفان: ١/٦٥.

٥- - ظ الطبري-جامع البيان: ١٤٢/٥ والطوسي- التبيان ٣/٢٠٥ والطبرسي- مجمع البيان: ٣/٩٤.

<وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ > (١).

يفاد معنى الجماع من لفظ لامستم فيها، من ظهوره فى قوله جلّ وعلا، حكايه عن الصديقه مريم عليهم السلام: <لَمْ يَمَسِّنِي بَشْرٌ > (٢)، كما عليه مفسرو الإماميه وفقهاؤهم (٣)، وبه ورد التفسير عن أبى جعفر الباقر عليه السلام حيث سئل عن معنى الملامسه فقال: "ما يعنى إلاّ المواقعه دون الفرج" (٤).

ويتم ذلك على قراءه الكسائئى: "لمستم"، كقوله تعالى: لَمْ يَمَسِّنِي بَشْرٌ. وقراءه الباقرين: لامستم بالألف، لأنّ فاعل قد جاء بمعنى فَعَل، كعاقب بمعنى عقب. واللّمس واللامسه كنايةان عن الجماع (٥)، «وإنّما كتّى به عنه لأنّه به يتوصّل إليه» (٦).

فالكنايه من أطف أساليب البلاغه وأدقها، وذلك لأنّ الانتقال فيها يكون من الملزوم إلى اللزوم والانتقال من الملزوم إلى اللزوم كالدعوه المعتضده بالبينه ومن دواعيها أن الإنسان قد يتحاشى الإفصاح بمطلوبه إما احتراماً للمخاطب أو للإبهام

١- - سورة المائده: ٤.

٢- - سورة آل عمران: ٤٧.

٣- - ينظر: العياشى- تفسير العياشى: ١/ ٢٤٣ والمفيد- المقنعه: ٣٨ والطوسى- الخلاف: ١/ ١١١ والتبيان ٣/ ٢٠٥ والطبرسى- مجمع البيان ٣/ ٩٠ و٩٣ والحلى- مختلف الشيعة: ١/ ٣٢٥ وتذكره الفقهاء: ١/ ١٠٧ وعلى بن محمد القمى: جامع الخلاف والوفاق: ١٩.

٤- - ينظر: الطوسى- الاستبصار: ١/ ٨٧ وتهذيب الأحكام: ١/ ٢٢.

٥- - ينظر: ابن أبى شيبه الكوفى- المصنف: ١/ ١٩٢ والطبرى- جامع البيان: ٥/ ١٤٢ والعياشى- تفسير العياشى: ١/ ٢٤٣ والجصاص- أحكام القرآن ٢/ ٤٦٢ والراغب الاصفهانى- مفردات غريب القرآن: ٤٦٧ والطبرسى- مجمع البيان ٣/ ٩٣ والقرطبى- تفسير القرطبى: ٥/ ٢٢٣.

٦- - المقداد السورى- كنز العرفان: ١/ ٦٥.

على السامعين أو للذليل من خصمه من دون أن يجعل له سبيلاً. عليه أو لتتزيه اللسان أو الأذن عما لا- يسوغ ونحو ذلك من الأغراض واللطائف البلاغية المعروفة في اللسان العربي (١).

فلا يمكن للمفسر استكناه الخطاب والوقوف على المراد منه في النص القرآني المقدس من دون بذل الوسع في مطالب الكنايه والتمرس بها ليحصل له الذوق العربي السليم في تفسيره القرآن الكريم الذي نزل بلغه العرب الفصحاء.

الخبر والإنشاء

فالخبر ما تكون له نسبه بحيث يقصد أن لها نسبه خارجيه مطابقه أو غير مطابقه، لأن النسبه المفهومه من الكلام حاصله في الذهن لا بد أن تكون بين الشئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشئين في الواقع نسبه ثبوتيه، بأن يكون هذا ذاك، أو سلبه بأن لا يكون هذا ذاك.. ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر مجازاً... (٢).

والإنشاء هو أن يكون الكلام له نسبه تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبه حاصله في الواقع بين الشئين، وقد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبه خارج، يطابقه ذلك الخارج أو لا يطابقه، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى إلقاء مثل هذا الكلام (٣).

فالإنشاء إن كان طلياً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها

١- ينظر: الزركشى-البرهان: ٣٠١/٢-٣٠٨.

٢- ينظر: التفتازانى - مختصر المعانى / ٢٩-٤٠.

٣- ينظر: الشهيد الأول- القواعد والفوائد: ١ / ٢٥٢-٢٥٣.

الحقيقيه ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام، فالإنشاء ينقسم إلى الطلبى وغير الطلبى، وينقسم الطلبى إلى التمنى والاستفهام والأمر والتهديد والتعجيز والدعاء والتسخير، وقد عُد منها النداء وهو طلب الإقبال وقد تستعمل صيغه النداء للتعجب والتحسر والتوجع والإغراء. وغير الطلبى ما لا يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، كالمدح والذم والقسم والتعجب، وصيغ العقود، مثل "بعت" والإيقاعات كالطلاق والوقف^(١).

ولابد من الإلماع إلى انحصار الكلام فى الخبر والإنشاء وأنه ليس للكلام قسم ثالث، بيد أنه ادعى أكثر من ذلك، والتزم كثيرون بأنها ثلاثة خبر وطلب وإنشاء، معللين بأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فالأول الخبر والثانى إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب^(٢).

اشتمل القرآن الكريم على كثير من أغراض الخبر والإنشاء واستعمالاته، لذا يجد المتتبع أن المفسرين أولوا مطالبهما جلّ اهتماماتهم، لتوظيفها فى إفادة المعانى التفسيرية التى يحتملها النص القرآنى، فمن ذلك:

إفاده الخبر معانى الإنشاء كالأمر والنهى والنفى والجحد والدعاء والتعجب والوعد والوعيد والترجى وما إلى ذلك من معانى الإنشاء^(٣)، ومنه ورود الخبر فى قوله تعالى:

>وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ <^(٤).

١- - ينظر: التفتازانى-مختصر المعانى /٢٨-١٤٣ والسيوطى- الإيتقان: ٢٠٣-٢٠٤.

٢- - ينظر: السيوطى- الإيتقان: ٢٠٣.

٣- - ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤-٢٠٩.

٤- - سورة البقره: ٢٣٣.

فهو وإن كان «ظاهره الخبر، ولكنه معلوم من مفهوم الخطاب أنه لم يرد به الخبر، لأنه لو كان خبراً لوجد مخبره، فلما كان فى الوالدات من لا- يرضع علم أنه لم يرد به الخبر. ولا- خلاف أيضاً فى أنه لم يرد به الخبر. وإذا لم يكن المراد حقيقه اللفظ الذى هو الخبر، لم يخل من أن يكون المراد إيجاب الرضاع على الأم وأمرها به، إذ قد يرد الأمر فى صيغته الخبر...»^(١).

وقد يرد عكس ذلك، وهو أن يأتى الأمر والمراد به الخبر كما فى قوله تعالى:

<فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا>^(٢).

إذ أن معناه: مده الرحمن مداً. والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه الزوم، نحو: إن زرتنا فلنكرمك. يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم، فالمقصود من ذلك تأكيد الخبر، لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر فى إيجابه^(٣).

وهاتان الإفادتان وغيرهما مما يتعلق بالخبر والإنشاء لا تخرج عن الأسس والقواعد المبتناه عليها التى يوظفها المفسر لفهم المراد بواسطة معرفه علمى المعانى والبيان لفهم خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وخواص الكلم من جهة اختلافها بحسب وضوح الدلاله وخفائها بعد الاعتناء بما يمكن إحصاؤه من المعانى، كورود الخبر بمعنى الإنشاء، أو الإنشاء بمعنى الخبر، وغير ذلك مما تضمنه القرآن الكريم من

١- - الجصاص - أحكام القرآن: ١ / ٤٨٨ وينظر: النحاس - معانى القرآن: ١ / ٢١٤ والطوسى - التبيان: ٢ / ٢٥٥ والواحدى - تفسير الواحدى: ١ / ١٧٢ والسمعانى - تفسير السمعانى: ١ / ٢٣٦ والزمخشري - الكشاف: ١ / ٣٧٠ والطبرسى - مجمع البيان: ٢ / ١١٣ والراوندى - فقه القرآن: ٢ / ١١٩ والزركشى - البرهان: ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ وج ٣ / ٣٤٧ ومحمد المشهدى - كنز الدقائق: ١ / ٥٥٢ والفيض الكاشانى - التفسير الصافى: ١ / ٢٦٠.

٢- - سورة مريم: ٧٥.

٣- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٢٩٠.

النكات البلاغية التي احتملت وجوهاً تفسيريته، وبذلك يتم استيضاح المعنى المراد مع عدم الخروج عن حدود ما يستفاد من علمى المعانى والبيان، بعد التأمل فى الأمارات المحيطة بالكلام على الاعتبار المناسب إن وجدت.

كل ذلك بعد الفحص واليأس عن النصوص المعصومه التى يمكن أن تخص الجملة أو اللفظ بمعنى معين، فإن وجد مثل تلك النصوص فهى المتبعه.

التقديم والتأخير

هو أحد أساليب البلاغ، التى توذى الدلاله وتوصلها إلى قلب السامع، إذ أن للكلام البليغ فى القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق^(١). وينتظم جمله من الأغراض لدواع وأسباب، فمنها ما هو لأصالة التقديم فى المقدم، أو لاختلال بيان الكلام بترك التقديم أو التأخير، فقد يكون فى التأخير إخلالاً بالتناسب، فيقدم لمشاكله الكلام، أو لرعايه الفاصله، أو لعظمه المقدم والاهتمام به، وذلك أن من عاده العرب الفصحاء، أنهم إنما يبدأون بالأهم والأولى، أو تقديم الكلام وهو فى المعنى مؤخر، وتأخيره وهو فى المعنى مقدم^(٢)، أو أنه متقدم بالعله والسببيه أو التقديم لإيراده التبيكت أو التعجيب أو الاختصاص لغرض التخويف أو التهديد أو لبيان شرف المقدم أو لغلبته وكثرته أو لمراعه اشتقاق اللفظ أو للحث على المقدم خيفه التهاون، أو للترقى أو لرعايه الفواصل^(٣).

والتجأ المفسرون إلى بيان المعنى المراد بالاتكاء على توظيف مقاصد التقديم والتأخير فى مواطن كثيره من آيات القرآن الكريم، فمن ذلك ما فى قوله تعالى:

١- ينظر: الزركشى - البرهان: ٣/٢٣٣.

٢- ينظر: ابن فارس - الصحاح: ١/٦٢.

٣- ينظر: الزركشى - البرهان: ٣ / ٢٣٣ - ٢٧٧.

<يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ> (١).

على تقديم ما حقه التأخير، فالبنات أفضل من الأزواج، ومع ذلك قدمهن في الكلام «فإن الأزواج أسبق بالزمان، إلا أن البنات أفضل منهن، لكونهن بضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم» (٢)، لما روى عند كل المسلمين من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إن فاطمه بضعة مني" (٣).

فهذا التقديم من باب السبق بالزمان والإيجاد لا تقديم أفضليه. في حين يشار إلى أن تقديم الأزواج في قوله تعالى:

<إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ> (٤).

هو من باب الغلبة والكثرة، حيث أن وقوع العداوة من الأزواج أغلب وأكثر من وقوعه من الأولاد، فقدم «الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذلك في الأزواج أقعد منه في الأولاد، فكان أقعد في المعنى المراد فقدم» (٥).

وهكذا في الموارد الأخر من التقديم والتأخير التي احتملت معاني كثيرة يستجلبها المفسر من خلال توظيف ما يتبعه من أسباب التقديم والتأخير من خلال التأمل في الأمارات المحيطة بالكلام، ومراعاة الاعتبار المناسب بحدود ما يستفاد من علمي المعاني والبيان.

١- - سورة الأحزاب: ٥٩.

٢- - الزركشى - البرهان: ٣/٢٣٩.

٣- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٤ / ٣٢٦ ومثله وفي معناه روى بطرق كثيرة، ينظر: البخاري - صحيح البخاري: ٤ / ٢١٠ / ٤ / ٢٠٢ - ٢٠١ / ١٠ / ١٠.

٤- - سورة التغابن: ١٤.

٥- - الزركشى - البرهان: ٣ / ٢٦١ وينظر: السيوطي - الإتيان: ٢ / ٣٩.

الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه، أى ترك عطفه عليه، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأول أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد تشريك الثانية لها، أى للأولى فى حكمه، عطف الثانية عليها أى على الأول ليدل العطف على التشريك. ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين فى الاسميه والفعليه وتناسب الفعليتين فى المضى والمضارعه (١).

ولا شك أن ما يصنع فى الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها، أو تركها منشوره تستأنف واحده بعد أخرى من أسرار البلاغه ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغه، حتى جعلت معرفه الفصل والوصل حداً للبلاغه، وما ذاك إلا لغموضه ودقه مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيله فيه أحد إلا كمل لسائر معانى البلاغه (٢).

ولا بد للمفسر أن ينظر إلى ما يحمله الوصل والفصل من المعانى كعطف المفرد، لما يلحقه من تغير البناء المعنوى والبيانى للجمله، وما يتبعه من تفسير، فالعطف فى المفرد هو أن يشرك المعطوف فى إعراب المعطوف عليه، وأنه إذا أشركه فى إعرابه فقد أشركه فى حكم ذلك الإعراب، وما يترتب على ذلك الإعراب من المعنى، هذا فى المفرد.

أما فى الجمل المعطوف بعضها على بعض، فقد يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وقد لا يكون لها موضع من الإعراب، وقد يؤتى بالجمله فلا تعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة غيرها، والسبب فى ذلك أن الجمله المتوسطه بين هذه المعطوفه أخيراً وبين المعطوف عليها الأولى ترتبط فى معناها بتلك الأولى من دون

١- ينظر: التفتازانى - مختصر المعانى / ١٤٥ - ١٦٠.

٢- ينظر: الجرجانى - دلائل الإعجاز: ١ / ٦٣.

غيرها، وقد تتغير حالات الجملة من فعلية، واسمية، وشرطية، وحالية على غير ذلك من التغيرات التي تتصف بها الجملة المعطوفة أو المعطوفة عليها، كل ذلك له دخل كبير في تغير المعنى (١).

فتوظيف هذه المفردة من مفردات علم المعاني يسهم في التأسيس لبيان كثير من المعاني التي انتظمتها آيات القرآن الكريم، فحذب المفسرون على تتبعها والإفاده منها، فمن ذلك ما في قوله تعالى:

>وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرُبَىٰ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ*وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ*وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَحِمَهُ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ< (٢).

وهذا مما جعل المفسرين (٣) يتكثرون على توظيف عطف الجملة على جملة مفصولة عنها بجملة أخرى، أو مجموع جمل على غيرها من دون التفكيك، فإنها لو أجريت على الظاهر لكانت كل جملة معطوفة على ما يليها، ولتغير المعنى، حيث يكون قوله "وما كنت ثاوياً في أهل مدين" معطوفاً على قوله "فتطاول عليهم العمر"، وذلك يقتضى دخوله في معنى لكن، ويصير كأنه قيل: ولكنك ما كنت ثاوياً، فلا بد أن يكون

١- - ينظر: السكاكي - مفتاح العلوم: ١ / ١٠٩ والجرجاني - دلائل الإعجاز: ١ / ٧٢-٧٤.

٢- - سورة القصص: ٤٤-٤٦.

٣- - ينظر: الطبري - جامع البيان: ٢٠ / ٩٩ والسمرقندي - تفسير السمرقندي: ٢ / ٦١٠ والثعلبي - تفسير الثعلبي: ٧ / ٢٥١ والرازي

- تفسير الرازي: ٢٤ / ٢٥٧ والعكبري - إملاء ما من به الرحمن: ٢ / ١٧٨ ومحمد حسين الطباطبائي - الميزان في تفسير القرآن:

عطف مجموع "وما كنت ثاوياً في أهل مدين" إلى قوله "مرسلين" على مجموع قوله "وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر" إلى قوله "العمر" (١)، فهذا التوظيف للفصل والوصل هو الذى اعتمده المفسرون فى بيان المراد فى هذه الآيات الكريمة، إذ لولا- هذا الملحظ البيانى لاختل المعنى، وذلك كغيره من مباحث علمى المعانى والبيان التى لا تقل أهميه عما قدم البحث من شواهد تفتقر فى توظيفها إلى أسس بلاغيه منهجيه تصلح جزئياتها للبحث فى أكثر من حقل، إذا جردت عن المرتكزات التى يمكن أن تتحكم بنوع التفسير من ناحيه العقيدة أو المنهج الخاص الذى يتخذه المفسر.

فتلك الأسس العامه إنما تتبّع لضبط التفسير وتأصيله، لتكون كالأرضيه التى تبنى عليها القواعد، وما هذه القواعد التى جاء البحث على ذكر أمثله منها مستنده إلى الأسس البلاغيه فى وجودها، إلا شواهد على جريان هذه الأسس والقواعد فى مفردات المطالب البلاغيه، كالحقيقه والمجاز، والكنايه والتشبيه، وغيرها.

فينبغى للمفسر توظيف هذه الأسس المنهجيه، بغض النظر عن منهجه التفسيري، أو ارتكازاته الأخرى، فيما لا نص فيه، وإلا فقد يرد تفسير بنص شرعى صحيح فيكون هو العامل الأقوى وهو الحاكم فى مقام بيان المراد وغيره، وإن كان الغالب فى النص القرآنى موافقه الأسس والقواعد، أو بالأحرى إن هذه الأسس والقواعد تتفق عموماً مع السياق القرآنى الذى هو القمه فى البلاغه.

وقد تعرض البحث فى ما تقدم من هذا الفصل لبيان ما ينهجه المفسر فى توظيف الأسس الضابطه للتعامل مع معنى المفرده، وما يستدعيه من النظر إلى اللفظ وما يحيط به من لوازم الدلاله، ومراعاة ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلاله والبيان، وما يصلح للمتكلم وسياق الكلام، بالجمع مع ما يحمله اللفظ لذاته، بلحاظ كونه مجرد لفظ له دلالة معينه فى اللغه بصرف النظر عن القرائن.

والمباحث النحويه, وما يلزم المفسر الإلمام به مما وجهه النحويون, وتوظيفه للوقوف على المراد من خطاب الله تعالى في كتابه العزيز للاستحكام من وجوه الجزم أو البناء وما يتعلق بها, لدى استنباط المقاييس الضابطه للإعراب, التي توظف لفهم المراد من خلال استقراء آراء النحويين ولغه العرب, لتجنب الوقوع في الخطأ لصيانته بيان معاني القرآن بما كانت العرب تصون به لسانها من دون تكلف.

والمباحث الصرفيه وما تستند إليه من أسس في تصريف الكلم ومدى تأثيرها في بيان المعنى, وذلك لما لبنيه الكلمه وتصاريفها من أثر في التفسير, وبيان ما يتبنى على هذه الأسس من قواعد كالمعرفه بكلام العرب وتصريفات الكلم التي سمعت من ألسنتهم, وترجيح الغالب على الشاذ, واستيضاح المعاني الناتجه عن تصاريف الكلمه وما يجرى من تحويل للأصل الواحد, بالاستحكام من الموازين.

والشواهد الأدبيه, وما إليها من توظيف النصوص الأدبيه بما تحمل من معطيات وأساليب مما أثر عن الشعراء والخطباء والكتاب من بدائع القول المشتمله على التصوير والخيال, وهو من جمله شواهد الأسس التي يتكأ عليها المفسر في تفسير النصوص القرآنيه الكريمه, بعد النظر إلى جزئياتها وما يجب فيها من الصفات, لتصلح أن تكون قواعد مبتناه على تلك الأسس ليُعمل بها. كل ذلك من ضرورات الضبط والتأصيل لعلم التفسير إذ أنه كأي علم يحتاج إلى أسس منهجيه يقوم عليها. فبتوثيق أساسه وإحكامه تتضح معالمه ويعلو بناء المعرفي, بعد التماس الأرضيه وإحكامها التي تبنتى عليها حركة الفكر أو المنظومه الفكرية فيه التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج تفسيريه مقبوله, تكون هي القصوى من حيث ملامسه الحقيقه أو مقاربتها.

فتبين ضروره التأسيس المنهجي بوصفه مقدمه في بناء أي نسق معرفي, لضبط مسار حركة الفكر لإصابه الهدف الداعي للوصول إلى المعنى المراد الذي يطمئن معه لاكتشاف الحقائق التفسيريه بمهنيه وموضوعيه وحياديه مجردة.

الفصل الرابع: الأسس المنهجية في ضبط المباحث القرآنية والتفسير بالمنقول

إشاره

توطئه

المباحث القرآنيه:

١ - الناسخ والمنسوخ.

٢ - المحكم والمتشابه.

٣ - العام والخاص.

٤ - المطلق والمقيد.

٥ - المجمل والمبين.

التفسير النقلي:

١ - الأسس الضابطه لطريق الحديث, وتمثل بالإسناد والسند.

٢ - الأسس الحاكمه لمفردات المتن وجمله.

٣ - الأسس الضابطه لتوظيف الدلاله.

توطئه

الأصل الأول فى تفسير النص القرآنى هو القرآن الكريم ثم السنه الشريفه, إذ أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً, والنبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم هو المفسر والمبين؛ إذ أوكل الله تعالى إليه بيان ما أنزل, قال تعالى:

<وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ> (١).

فينبغى النظر إلى علوم القرآن ومباحثه التى تُوظف فى العمليه التفسيريه, للوقوف على الناسخ والمنسوخ, والتأمل فى المحكم والمتشابه, وبيان العمومات وما خص منها, وبيان الإجمال, كما يحتاج إلى ضبط الطريق الموصله إلى الحديث الشريف للوقوف على صحه السند ليؤخذ ما يطمئن إلى صدوره, فإن كان واضح الدلاله أخذ به وجمع بينها وبين دلاله الآيه المراد تفسيرها, وإن لم يكن كذلك فلا بد من النظر فى ألفاظه ودلالاتها, لاستجلاء ما يمكن التفسير به مما لا- يمكن الاستناد إليه فى التفسير لمخالفته ظاهر القرآن الكريم, أو اصطدامه بضروريات الدين, أو معارضته الصحيح من السنه المطهره.

فيتبدأ البحث فى بيان جملة من الأسس المنهجيه الضابطه للعمليه التفسيريه المتعلقة بمباحث علوم القرآن.

الأسس المنهجية في ضبط المباحث القرآنية

لعلوم القرآن معنيان: معنى تركيبى، ومعنى "عَلَّمَ" يطلق على العلم المدون.

فالمعنى التركيبى: الناتج عن الإضافة بين "علوم" و"القرآن"، يشير إلى «جميع المعلومات، والبحوث التى تتعلق بالقرآن الكريم»^(١) والمرتبطة بمختلف أنواع العلوم والمعارف، سواء أكانت تُوظف لفهم القرآن بمسائلها أم أحكامها أم مفرداتها، أو أن القرآن دلّ على مسائلها أو أرشد إلى أحكامها.

وهذا المعنى يشمل كل علم وظف لفهم القرآن أو استند إليه، كعلم الناسخ والمنسوخ وعلم الفقه وعلم التوحيد، وعلم الفرائض وعلم اللغة وغير ذلك من العلوم التى تلتقى وتشارك فى اتخاذها القرآن موضوعاً لدراساتها، وتختلف فى الناحية الملحوظة فيها من القرآن الكريم^(٢).

إلا أن لأستاذنا الدكتور الصغير رأياً فى حصر مصطلح علوم القرآن، بالعلوم والمعارف التى تعرف من القرآن فى نصوصه ومن أعماقه ليس غير. فهو يرى أن "مصطلح علوم القرآن" لا ينطبق إلا على العلوم التى تستنبط من صميم النص القرآنى وحده، لا التى تدور حوله، بل التى تستخرج من داخله فحسب، وما تعلق به خارجياً وفى ضوئه ومن محوره فى وحى القرآن، ونزول القرآن، وقراءات القرآن، وشكل القرآن، وتدوين القرآن، وكتابه القرآن ورسمه، وسلامه القرآن من التحريف، كلها من تاريخ القرآن لا- من علوم القرآن، وبذلك يفرق بين النص داخلياً، وبين ما يبحث فى إطاره خارجياً، وبذلك يمكن فرز علوم القرآن من العلوم التى تسخر لفهم القرآن، أو التى توظف لمعرفة ما يدور فى فلك القرآن وهى ليست من علومه^(٣).

١- محمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ١٩.

٢- ينظر: محمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ٢١.

٣- مقابلة شخصيه مع استاذنا الدكتور محمد حسين على الصغير فى ٢٣/رمضان/١٤٢٩هـ.

أما علوم القرآن في تأسيسها المنهجى فهي على صنفين من التقسيم, قد لا يتنبه لها الباحث إلا بعد طول تأمل وتفكير, وهما:

١ - المصطلحات الرئيسة لعلوم القرآن.

٢ - الفنون الموضوعية في علوم القرآن.

إلا- أن بعض العلماء قد توسع فجعل من القرآن ميداناً يتسع للفلسفه والصناعه والطب والفلك والنجوم والهيئه وخلايا الجسم وأصول الصناعات جاعلاً القرآن الكريم مستوفياً بآياته لهذه الحثيات, بل منهم من تجاوزها إلى العيافه والكهانه والضرب بالحصى والسحر والشعبذه, وما إلى ذلك مما حرمة الإسلام وعارضه القرآن(١).

فمن هذه العلوم ما لا يمكن عدّه من علوم القرآن, ومنها لا يجمل عدّه منها, لأن هناك فرقاً كبيراً بين الشيء الذى يحث القرآن على تعلمه في عمومياته أو خصوصياته, وبين العلم الذى يدل القرآن على مسائله أو يرشد إلى أحكامه(٢). وعلى ذلك فعلوم القرآن بمعناه التركيبى يشمل سائر العلوم التى توظف لفهم المراد, والعلوم التى يستبطنها القرآن مما لا يمنع الدين من إضافتها للقرآن. ولا شك أن علوم القرآن كانت محفوظة في صدور المسلمين قبل التدوين. وأول من حاز قصب السبق في هذا المضمار الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام, فقد كان أول من جمع القرآن وعلى هامشه الكثير من تفسير مجمله وتبيين معضله, وأسباب النزول وبيان مواقعه وتواريخه والأفراد أو الجماعات الذين نزلت فيهم الآيات كما كان قد أشار إلى مواقع عموم الآيات من خصوصها ومطلقاتها ومقيداتها وناسخها ومنسوخها ومجملها ومبينها, بل وجميع ما يحتاج إليه المفسر وغيره لأجل فهم الآيات(٣).

١- ينظر: محمد حسين على الصغير-تاريخ القرآن: ١١٣.

٢- ينظر: مجموعه من الباحثين - محور علوم القرآن - علوم القرآن التعريف والنشأه: ١.

٣- ينظر: محمد المشهدى - كنز الدقائق: ١ / ٥.

وقد روى عنه عليه السلام أنه قال:

"والله ما نزلت آية إلا - وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت وعلى من نزلت إن ربي وهب لى قلباً عقولاً ولساناً طلقاً، وقال سلونى عن كتاب الله فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار فى سهل أم فى جبل" (١).

قال ابن جزى: "ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير" (٢)، والمراد بهذا هو المصحف الشريف لا - سواه، إلا أن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد جمع فيه إلى جانب التنزيل الكريم التأويل التى تلقاها من النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى هذا فالمصحف المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام فيه التنزيل، يضاف إليه التأويل، وهما حقيقتان متغايرتان، فلا يتوهم أن لعلى عليه السلام مصحفاً غير مصحف المسلمين (٣)، وقد أخذ عن علوم أمير المؤمنين عليه السلام جملة من تلامذته كابن مسعود (ت ٣٢هـ)، وابن عباس (ت ٤٩هـ)، وغيرهما ممن جاء بعدهم من علماء جمهور المسلمين ومن علماء الإمامية من شيعه أهل البيت عليهم السلام الذين ما انفكوا ينتهلون من علوم قائدهم وسيدهم الذى حباه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بألف باب من العلم يفتح له من كل باب ألف باب (٤)، ولعل جملة من علوم القرآن التى حملتها كتب الإمامية تشير إلى ذلك، ككتاب "تفسير النعمانى" لأبى عبد الله محمد بن إبراهيم النعمانى (ت ٣٨٠هـ) الذى روى فيه ما أملاه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام فى بيان كثير من أنواع علوم القرآن ومفرداتها، إذ ذكر فيه ستين

١- - ينظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢ / ٣٣٨.

٢- - التسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٤.

٣- - مقابله شخصيه مع أستاذنا الدكتور محمد حسين على الصغير فى ٢٣/رمضان/١٤٢٩هـ.

٤- - ينظر: الكلينى - الكافى: ١ / ٢٣٩ و ٢٩٦ وابن عدى - الكامل: ٢ / ٤٥٠ والصدوق - الأمالى: ٧٣٧ والزرندى الحنفى - نظم درر السمطين: ١١٣.

نوعاً، ومثل لكل نوع مثلاً يخصه (١).

أما إطلاقه كعلم للعلم المدون المخصوص:

فهو ما نُقل من المعنى التركيبي وجعل علماً، وأصبح مدلوله فناً قائماً بذاته، وهو أخص من مدلوله بالمعنى التركيبي، فيختزل القول بأن علوم القرآن: مباحث تتعلق بالقرآن الكريم في ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده وخاصه وعامه ومجمله ومفصله، ومبهمه ومبينه، وقصصه وأمثاله، وفنه الجدلي، وما قارب ذلك (٢).

وجدير بالذكر أن مصطلح "علوم القرآن" لم يظهر إلا في زمن متأخره، حيث ظهر هذا المصطلح أول ما ظهر في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري حين ألف محمد بن خلف بن المرزبان (ت ٣٠٩هـ) كتابه "الحاوي في علوم القرآن" (٣).

وقد يقال أن بدايه ظهور مصطلح "علوم القرآن" هو بدايه القرن الخامس حين ألف على بن إبراهيم الحوفى (ت ٤٣٠هـ) كتابه "البرهان في علوم القرآن" وهذا غير صحيح، لأن اسم كتاب الحوفى "البرهان في تفسير القرآن"، ولأنه ظهرت كتب في القرن الذى قبله تناولت علوم القرآن بمعناها المدون وأسبقها ما ذكر لابن المرزبان (٤)، أو كتاب أبى عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعمانى (ت ٣٨٠هـ) المعروف بتفسير النعمانى، ولو أن اسمه يدل على أنه كتاب تفسير إلا أنه من المدونات التى نظرت إلى علوم القرآن نظره قريبه من المصطلح، إذ أشار فيه إلى جملة من تنوعات علوم القرآن.

١- ينظر: تفسير النعمانى:.

٢- ينظر: محمد حسين على الصغير-مصطلحات أساسيه فى حياه علوم القرآن: مجله مآب-ع ٢-ص ٦.

٣- ينظر: ابن النديم- الفهرست: ٩٥.

٤- ينظر: هادى على هادى كاشف الغطاء-الهادى فى يحتاجه التفسير من المبادئ: ٤٠ ومجموعه من الباحثين- محور علوم القرآن - علوم القرآن التعريف والنشأه: ٣.

وأوليات علوم القرآن من الأسس المنهجية للتفسير، إذ أنها تشتمل على كل النواحي المذكوره في التعريف. فيشترط على المفسر إتقان هذه العلوم لما يستند إليها من الثقافه العامه في شؤون القرآن الكريم, وهي من مستلزمات المفسر, إذ أنها تسلحه بالمعارف القيمه التي تيسر تفسير القرآن الكريم, فهي طريق موصل إلى فهم القرآن الكريم, ولما فيها من الأجر في تتبع الجهود العظيمه التي بذلها المسلمون لدراسه القرآن الكريم وعنايتهم به وبعلمه, وما وصلوا إليه في هذا السبيل, وأخذها بنظر الاعتبار لدى التفسير, فمن جمله المفردات البارزه في معالمة "المصطلحات الرئيسه لعلوم القرآن", يأتي بها البحث على الوجه الآتي:

الناسخ والمنسوخ

النسخ في اللغة: النقل والتحويل والإزالة, قال الجوهري: «نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته. ونسخت الريح آثار الدار, ونسخت الكتاب, وانتسخته, واستنسخته كله بمعنى» (١).

واصطلاحاً: «هو رفع أمر ثابت في الشريعة المقدسه بارتفاع أمده وزمانه, سواء أكان ذلك الأمر المرتفع من الأحكام التكليفية أم الوضعيه, وسواء أكان من المناصب الإلهيه أم من غيرها من الأمور التي ترجع إلى الله تعالى بما أنه شارع» (٢).

وبعبارة أخرى هو: «إحلال حكم مكان حكم لمصلحه معلومه أو مجهوله, فالناسخ هو المتأخر نزولاً في القرآن والمنسوخ هو المتقدم نزولاً في القرآن» (٣).

وذلك يعني أن يكون الحكم المجعول مقيداً بزمان خاص معلوم عند الله، مجهول

١- الجوهري: الصحاح ١ / ٤٣٣.

٢- أبو القاسم الخوئي: البيان في تفسير القرآن / ٢٧٧.

٣- محمد حسين علي الصغير: المبادئ العامه في تفسير القرآن الكريم / ٥٥.

عند الناس، ويكون ارتفاعه بعد انتهاء أمد الزمان الذى قيد به، وحلول غايته الواقعيه. والنسخ بهذا المعنى ممكن، وينصب ذلك على نسخ الحكم من دون التلاوه: وهو المشهور بين العلماء والمفسرين، وقد ألف فيه جماعه من العلماء، وذكروا النسخ والمنسوخ، وخالفهم البعض، فأنكروا وجود المنسوخ فى القرآن. وقد اتفق الجميع على إمكان ذلك، وعلى وجود آيات من القرآن ناسخه لأحكام ثابتة فى الشرائع السابقه، ولأحكام ثابتة فى صدر الإسلام.

فالحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآيه أخرى منه ناظره إلى الحكم المنسوخ، ومبينه لرفعه.

أما أن ينسخ الحكم الثابت بالقرآن بآيه أخرى غير ناظره إلى الحكم السابق، ولا مبينه لرفعه، التزاماً بالنسخ لمجرد التنافى بينهما ويلتزم بأن الآيه المتأخره ناسخه لحكم الآيه المتقدمه، فالتحقيق: أن هذا غير واقع فى القرآن، كيف وقد قال الله عز وجل:

<أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا> (١)....(٢).

«ولكن كثيراً من المفسرين وغيرهم لم يتأملوا حق التأمل فى معانى الآيات الكريمة، فتوهموا وقوع التنافى بين كثير من الآيات، والتزموا لأجله بأن الآيه المتأخره ناسخه لحكم الآيه المتقدمه، وحتى أن جمله منهم جعلوا من التنافى ما إذا كانت إحدى الآيتين قرينه عرفيه على بيان المراد من الآيه الأخرى، كالخاص بالنسبه إلى العام، وكالمقيد بالإضافه إلى المطلق، والتزموا بالنسخ فى هذه الموارد وما يشبهها، ومنشأ هذا قله التدبر، أو التسامح فى إطلاق لفظ النسخ بمناسبه معناه اللغوى، واستعماله فى ذلك

١- -سوره النساء: ٨٢.

٢- -ينظر: أبو القاسم الخوئى - البيان فى تفسير القرآن: ٢٧٧.

وإن كان شائعاً قبل تحقق المعنى المصطلح عليه، ولكن إطلاقه - بعد ذلك - مبني على التسامح لا محالة» (١).

ولعلّ بعض ذلك ناشئ من أنه قد يطلق لفظ النسخ في لسان المتقدمين والمقصود منه التخصيص، «فالتقييد عندهم ناسخ للإطلاق، لأن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته، والتخصيص عندهم ناسخ للعموم، لأن العام أهمل منه ما دل عليه الخاص» (٢).
وإذ لم يكن الاصطلاح مستقراً على ما هو عليه اليوم، فقد وقع الخلاف في كثير من موارد، من حيث العلاقة بين الآيتين من جهة التباين الكلى أو الجزئي بين حكمي الموضوع الواحد، ومن حيث تاريخ نزول الآيتين من ناحية تقدم أيهما على الأخرى، فقد مرّ إطلاق النسخ عند علماء القرآن والمفسرين بمراحل متعددة من التطور، وهذه المراحل تبدأ منذ العصور الأولى لهذا العلم، حيث كان بعض الصحابة يطلق كلمة النسخ على مجرد مخالفه آية لأخرى في الظهور اللفظي، حتى لو كانت هذه المخالفه على نحو العموم والخصوص، كما أشار الجصاص (ت ٣٧٠هـ) إلى ذلك في ما ورد عن قتاده (ت ١١٧هـ) في تفسير قوله تعالى:

<وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ> (٣).

«فجعل عده المطلقات ثلاث حيض، ثم نسخ منها التي لم يدخل بها في العده، ونسخ من الثلاثة القروء امرأتان:

<وَاللّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ> (٤).

١- أبو القاسم الخوئي - البيان في تفسير القرآن: ٢٧٩.

٢- مصطفى زيد - النسخ في القرآن الكريم: ١١٠.

٣- سورة البقره: ٢٢٨.

٤- سورة الطلاق: ٤.

أو كانت إحدى الآيتين مطلقه والأخرى مقيدة»^(١)، ثم علق على ذلك قائلاً: «فإنه أطلق لفظ النسخ في الآيه وأراد به التخصيص، وكثيراً ما يوجد عن ابن عباس وعن غيره من أهل التفسير إطلاق لفظ النسخ ومرادهم التخصيص، فإنما أراد قتاده بذكر النسخ في الآيه التخصيص لا حقيقه النسخ، لأنه غير جائز ورود النسخ إلا فيما قد استقر حكمه وثبت، وغير جائز أن تكون الآيسه مراده بعده الأقرء مع استحاله وجودها منها، فدل على أنه أراد التخصيص»^(٢). وهذا التعليق تام في بيان استعمال المتقدمين لفظ النسخ في موارد التخصيص.

ولعل ذلك نتيجة للتوسع في فهم أصل الفكره، كما يمكن أن تكون نتيجة الفهم الأولى لأول وهله لبعض الآيات القرآنيه. ومن هنا وقع الاختلاف بين العلماء في تعيين الآيات المنسوخه والآيات الناسخه. فبين من بلغ بتعدادها إلى "١٣٨" مورداً، وبين من أنكر وقوعه^(٣).

وقد أشار البحث إلى جملة اختلافاتهم في الفصل الثاني من هذه الرساله، عند ذكر الاختلاف في الناسخ والمنسوخ^(٤).

وتشتمل مباحث النسخ على مفردات دقيقه، ينبغي للمفسر أن يتنبه إليها، لما يترتب عليها من دلالات الخطاب، لتوظيفه في بيان المراد، كنسخ التخفيف، ونسخ التخيير، ونسخ آيه بآيه على قراءه معينه من دون غيرها، ونسخ آيه متأخره تلاوه، بأخرى متقدمه عليها بالتلاوه.

فالنسخ من أبرز الموضوعات الخاصه بأسس التفسير التي يوظفها المفسر إبان

١- - أحكام القرآن: ١/٤٥٦.

٢- - المصدر نفسه: ١/٤٥٧.

٣- - ينظر: أبو القاسم الخوئي: البيان في تفسير القرآن / ٢٧٧.

٤- - ينظر: الاختلاف في النسخ والمنسوخ: ٩٩.

عمله التفسيري، فلا يسع جهله لمن شرع إلى التفسير (١)، فهو باب واسع ذو أهميه كبرى لما له من الدخول في بيان المراد بعد التأمل في معنى آيتين متعلق بموضوع واحد وحكم مختلف، وتتمثل هذه الأسس بجمله من الضوابط، فمنها:

١ - الثبوت من حد النسخ وتعريفه لئلا يختلط بالتخصيص والتقييد (٢).

٢ - وجود التنافي بين لسانی النصين ليقال بالنسخ، بحيث لا يمكن العمل بهما جميعاً (٣).

٣ - معرفه تاريخ نزول الآيات لمعرفة المتقدم والمتاخر من النصين (٤).

٤ - النظر إلى إمكان تعلق مفاد آيه بأمد تنتهي به، بغض النظر عن النص اللاحق. فأن هذا اللاحق والحال هذه لا يكون من النسخ في شيء (٥).

٥ - ليس لخبر الواحد صلاحه نسخ ما دليله القرآن، إذ ليس لما يقتضى الظن نسخ دلالة النص القرآني (٦).

٦ - إذا كان احتمال النسخ مبنياً على مفادين تفسيرين مختلفين، حيث لا يمكن معها الجمع الدلالي بين الآيتين، فلا بد أن يكون طريقه التفسير الذي يبتنى عليه النسخ،

١- - ينظر: الثعلبي - تفسير الثعلبي: ١ / ٢٥٤.

٢- - ينظر: ابن حزم - الإحكام: ٤ / ٤٣٨ والسرخسي - أصول السرخسي: ٢ / ٣٥ والغزالي - المستصفى: ٨٦ / ٨٧ والطوسي - عده الأصول: ١ / ٣٣٩ وابن كثير - تفسير ابن كثير: ١ / ١٥٤.

٣- - ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ١ / ٤٩٣ والراوندي - فقه القرآن: ٢ / ٣٠٦ وابن الجوزي - نواسخ القرآن: ٢٣ و ١٩٣ وأبو القاسم الخوئي - البيان في تفسير القرآن: ٢٨٦ ومحمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ٢٠٦.

٤- - ينظر: ابن جزى - التسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٧ والسرخسي - أصول السرخسي: ٢ / ١٣ وحسن بن علي أصغر البجنوردى - منتهى الأصول: ١ / ٢٦١.

٥- - ينظر: الراوندي - فقه القرآن ج ١٣٣ / ٢ - ١٣٤ وابن حزم - الناسخ والمنسوخ: ٧ - ٨.

٦- - ينظر: الشيرازي - اللمع: ١٧٣ وابن الجوزي - نواسخ القرآن: ٢٧ وأبو القاسم الخوئي - البيان في تفسير القرآن: ٢٠٦ ومحمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ٢١٣.

وثبت به الناسخ مثل طريقه التفسير الذى ثبت به تفسير المنسوخ أو أقوى منه (١).

٧ - إمكان نسخ آيه متأخره تلاوه، بأخرى متقدمه عليها بالتلاوه (٢).

٨ - صيانه مفاد الآيات من النسخ مهما أمكن، إذ أن النسخ على خلاف الأصل (٣).

٩ - أولويه التخصيص على النسخ إذا دار الأمر بينهما (٤).

١٠ - أن يكون المنسوخ أيضاً حكماً شرعياً لا عقلياً (٥).

ولما لم تؤخذ الأسس الضابطة للنسخ بنظره جديده كثر الأخذ والرد فى إمكان النسخ وامتناعه فى القرآن الكريم، كما وقع التباين فى أقوال المفسرين فى كثير من الآيات، بين قائل بالنسخ، ومنكر له، وبين من يدعى النسخ بآيه معينه، ومدعى النسخ بغيرها، إلى غير ذلك من الأمور التى ذكرها المفسرون والباحثون فى علوم القرآن (٦)، وعلى ذلك ابنتى التشاح فى عدد المنسوخ من آى القرآن الكريم، فمنهم من بلغ بها «فى كتب التفسير وغيرها آيات كثيره ادعى نسخها. وقد جمعها أبو بكر النحاس فى كتابه " الناسخ والمنسوخ " فبلغت " ١٣٨ " آيه» (٧)، ومنهم من ذكر فى سورة واحده " ٢٤ " آيه منسوخه، قال ابن حزم: «سوره النساء: وهى تحتوى على أربع وعشرين آيه

١- - ينظر: أبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٣ / ٢٠٤ والشوكانى - فتح القدير: ٢ / ٤٨ والشنقيطى - أضواء البيان: ١ / ١٢٤ - ١٢٥.

٢- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٥ / ٨٠ و ٦ / ١٧٠.

٣- - ينظر: الغزالي - المستصفى: ١٥٠ والرازى - تفسير الرازى: ١٧٠ / ٦ والآمدى - الإحكام: ٤ / ٢٦٩ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٨ / ٤٦.

٤- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ١٧٠ / ٦ ووضياء الدين العراقى - نهايه الأفكار: ج ٤ ق ٢ / ١٥٧-١٥٨.

٥- - ينظر: ابن حزم - الناسخ والمنسوخ: ٧ - ٨.

٦- - ينظر: مصطفى زيد - النسخ فى القرآن الكريم: ٥٥٢-٥٦٢.

٧- - أبو القاسم الخوئى - البيان فى تفسير القرآن: ٢٧٧.

منسوخه»(١١)، ونظم السيوطى فى بيان النسخ، بعد أن ذكر ما اختاره من الآيات المنسوخه، قائلًا: (فتمت عشرون، وقد نظمتها فى أبيات فقلت:

قد أكثر الناس فى المنسوخ من عدد *** وأدخلوا فيه آياً ليس تنحصر

وهاك تحرير آى لا مزيد لها *** عشرين حررها الحذاق والكبر»(٢٢)

مشيراً إلى أن عدد ما ادعى نسخه غير منحصر كثره، إلا أنه اختار القول بأن المنسوخ عشرون آيه، على ما حرره كبار العلماء.

ولم يتفق كلامهم مثل ما اتفق على نسخ آيه إلا فى آيه النجوى، وهى قوله تعالى:

> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدْقَهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ <(٣)>.

حيث ذهبوا إلى نسخها بقوله تعالى:

> أَلَمْ تَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ <(٤)>.

«فقد استفاضت الروايات من الطريقتين(٥): أن الآيه المباركه لما نزلت لم يعمل

١- - الناسخ والمنسوخ: ٣١.

٢- - الإتيان: ٢/٦٣.

٣- - سورة المجادله: ١٢.

٤- - سورة المجادله: ١٣.

٥- - ينظر: محمد بن سليمان الكوفى - مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ١ / ١٨٨ وعلى بن إبراهيم - تفسير القمى: ٢ / ٣٥٧ ومحمد بن جرير الطبرى (الشيعى) - المسترشد: ٣٥٧ والحاكم النيسابورى - المستدرک: ٢ / ٤٨٢ والواحدى - أسباب النزول: ٢٧٦ والحاكم الحسكاني - شواهد التنزيل: ٢ / ٣١٢ وج ٢ / ٣٢٠ وابن الجوزى - زاد المسير: ٧ / ٣٢٥ ونواسخ القرآن: ٢٣٥ وابن البطريق - العمده: ١٨٦ والزرندي الحنفى - نظم درر السمطين: ٩٠ والزيلعى - تخريج الأحاديث والآثار: ٣ / ٤٣١ والسيوطى - الدر المنثور: ٦ / ١٨٥ والمتقى الهندى - كنز العمال: ٢/٥٢١.

بها غير على عليه السلام فكان له دينار فباعه بعشره دراهم، فكان كلما ناجى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قدم درهماً حتى نجاه عشر مرات(١).

قال الآلوسى: «وفى هذا الأمر تعظيم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ونفع للفقراء وتمييز بين المخلص والمنافق ومحب الآخره ومحب الدنيا ودفع للتكاثر عليه صلى الله عليه وآله وسلم من غير حاجه مهمه، فقد روى عن ابن عباس، وقتاده: أن قوماً من المسلمين كثرت مناجاتهم للرسول عليه الصلاه والسلام طول جلوسهم ومناجاتهم فنزلت، واختلف فى أن الأمر للندب أو للوجوب، لكنه نسخ بقوله تعالى: <أَشْفَقْتُمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمَا أُشْفَقْتُمَا> (٢).

١- أبو القاسم الخوئى - البيان فى تفسير القرآن: ٢٧٤.

٢- تفسير الآلوسى: ٣٠ / ٢٨ وينظر: الطبرى - جامع البيان: ٣٠ / ٢٨ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٩ / ٢٦١ - ٢٦٢ وابن حزم - الناسخ والمنسوخ: ٥٩ والطوسى - التبيان: ٩ / ٥٥١ والزمخشرى - الكشاف: ٧٦ / ٤ والطبرسى - مجمع البيان: ٩ / ٤١٩ والثعالبى - تفسير الثعالبى: ٥ / ٤٠٣ والشوكانى - فتح القدير: ٥ / ١٩١ وأبو القاسم الخوئى - البيان فى تفسير القرآن: ٣٧٣ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ١٨٩ / ١٩.

ومما يتصور من وجوه الحكمة فى نزول الآيه ونسخها، أن النزول كان من باب التأديب أو الردع عن إيذاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم , وكذا الامتحان لبيان قوة الإيمان وضعفه ليعرف كل امرئ قدر نفسه, وبيان أهميه مواساه الفقراء.

ولابد ريب فى أن الإعراض عن المناجاه يفوت كثيراً من المنافع والمصالح العامه من معرفه الأحكام وغيرها مما يعرف من طريق الشارع. فمن وجوه الحكمة فى رفع الحكم هو حفظ تلك المنافع فرفع الله عنهم وجوب الصدقه بين يدي المناجاه تقديماً لتلك المصلحه المهمه، وأمرهم بالتأكيد على الالتزام بإقامه الصلاه، وإيتاء الزكاه، وإطاعه الله ورسوله، فهو باب للتقرب إلى الله ورسوله، وفيه تنبيه على أن التقرب إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم , ليس ضابطه مناجاه الرسول الصوريه فقط والتي كشف الله النقاب عنها بآيه النجوى, وإنما بالالتزام بأركان الدين ثم لتكن المناجاه عن حاجه حقيقه بنيه خالصه, هو الذى يرقى بالإنسان إلى مدارج الكمال.

فلقد انتظمت آيه النجوى «مجابه للفضولين, الذين كانوا يأخذون عليه راحتهم, ويزاحمونهم وهو فى رحاب بيته, بين أفراد عائلته وزوجاته, فينادونه باسمه المجرد, ويطلبون لقاءه دون موعد مسبق, بما عبر عنه القرآن بصراحه:

<إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ> (١).

واستأثر البعض من هؤلاء وغيرهم بوقت القائد, فكانت الثرثره والهذر, وكان التساؤل والتنطع, دون تقدير لمملكه هذا الوقت, وعائديه هذه الشخصيه, فحد القرآن من هذه الظاهره, واعتبرها ضرباً من الفوضى, وعالجها بوجوب دفع ضريبه ماليه, تسبق هذا التساؤل أو ذاك الخطاب, فكانت آيه النجوى... وكان لهذه الآيه وقع كبير, فامتنع الأكثرون عن النجوى, وتصدق من تصدق, فسأل ووعى وعلم, وانتظم المناخ

العقلى بين يدى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم فكف الفضول، وتحددت الأسئلة، ليتفرغ النبى صلى الله عليه وآله وسلم للمسؤولية والقيادة، ولما وعت الجماعة الإسلاميه مغزى الآيه، وبلغ الله منها أمره، نسخ حكمها ورفع، وخفف الله عن المسلمين بعد شده مؤدبه، وفريضه رادعه، وتأنيب، فى آيه النسخ»(١).

وعلى ذلك فلا مناص من الالتزام بالنسخ، وأن الحكم المجعول بالآيه الأولى قد ارتفع بالآيه الثانيه.

وهذا النسخ مما كانت الآيه الناسخه ناظره فيه إلى انتهاء أمد الحكم المذكور فى الآيه المنسوخه، ومع ذلك فنسخ الحكم المذكور فى الآيه الأولى ليس من جهه اختصاص المصلحه التى اقتضت جعله بزمان من دون زمان، إذ أن زمان الآيه الأولى عام لجميع أزمنه حياه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لولا الناسخ، ولكن الحرص على المال، والإشفاق من تقديم الصدقه بين يدي المناجاه كان مانعاً من استمرار الحكم المذكور ودوامه، فنسخ الوجوب وأبدل الحكم بالترخيص.

ففى جعل هذا الحكم ثم نسخته، تنيهاً وتأديباً، وإتماماً للحجه. فقد ظهر بذلك أن الصحابه كلهم آثروا المال على مناجاه الرسول الأكرم، ولم يعمل بالحكم غير أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام. وترك المناجاه وإن لم يكن معصيه لله سبحانه، لأن المناجاه بنفسها لم تكن واجبه، ووجوب الصدقه كان مشروطاً بالنجوى، فإذا لم تحصل النجوى فلا وجوب للصدقه ولا معصيه فى ترك المناجاه، إلا أنه يدل على أن من ترك المناجاه يهتم بالمال أكثر من اهتمامه بها. وفى نسخ هذا الحكم بعد وضعه ظهرت حكمه التشريع، وانكشفت منه الله على عباده(٢).

١- محمد حسين على الصغير-تاريخ القرآن: ١٣-١٤.

٢- ينظر: أبو القاسم الخوئى - البيان فى تفسير القرآن: ٢٧٦-٢٧٩.

وكلما نظر المشتغل في التفسير وجد أهميه كبرى للأسس التي يبرمجها في استخلاص بياناته وإفاداته التفسيريه, كما اجتمع ذلك في شرائط القول بالنسخ في آيه النجوى, ابتداءً بالتثبت من حد النسخ, ثم النظر إلى وجود التنافي بين لسانى النصين, الذى يقتضى القول بالنسخ, والتأمل في تاريخ نزول الآيات لمعرفة المتقدم والمتأخر منها, ثم لا بد من البناء على أن النسخ على خلاف الأصل وأولويه التخصيص على النسخ إذا دار الأمر بينهما, وملاحظه كون المنسوخ أيضاً حكماً شرعياً لا عقلياً.

فلا بد من الإحاطه بتلك الأسس وما يبتنى عليها, لئلا يقع المفسر والباحث في خطر الحكم بنسخ آيه وهى غير منسوخه, فيعطل نصاً قرآنياً مقدساً أراد الله تعالى له الخلود رسماً وحكماً.

المحكم والمتشابه

المحكم فى اللغة: المنيع الوثيق والمضبوط المتقن (١). وهو من أحكمت الشىء فاستحكم، أى صار محكماً. وهو الذى لا اختلاف فيه ولا اضطراب، وفى حديث ابن عباس (ت ٥٦٩هـ): «قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (٢)، يريد المفضّل من القرآن لأنه لم يُنسخ منه شىء، وقيل: هو ما لم يكن متشابهاً لأنه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره، ولا ريب فى اشتمال القرآن الكريم على المحكم والمتشابه، ولا مانع من ذلك بعد أن صرح القرآن نفسه بوجود هذين القسمين فيه، قال تعالى:

> هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ

١- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٢ / ١٤١-١٤٣ والطريحي - مجمع البحرين: ١ / ٥٥٢.

٢- - الطبرانى-المعجم الكبير: ١٠/٢٣٤.

وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ <(١)>....<(٢)>.

فهذه الآيه صريحه فى وجود كلا- القسمين فى القرآن الكريم وهى كالتقربنه على المراد فى الآيات الأخر التى يظهر منها أن القرآن كله محكم، كقوله تعالى:

<كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ >(٣).

فالمراد من الإحكام إيجاد الشىء محكماً لا خلل فيه ابتداءً<(٤)>، والآيات القرآنيه كلها على هذا النحو فى حد ذاتها، وفى أنفسها، إلا أن التشابه فى دلالاتها يحصل بلحاظ الفهم، وجاءت بعض الآيات التى يظهر منها أنه كله متشابه، كقوله جلّ وعزّ:

<اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا >(٥).

فالتشابه مأخوذ من الشبه، أى المثل<(٦)>، يقال: هذا شبهه، والشبهه: الالتباس. والمشتبهات من الأمور: المشكلات. والمتشابهات: المتماثلات. والتشبيه: التمثيل<(٧)>، فمن معانى التشابه ما يوافق بعضه بعضاً<(٨)>، أى أن الآيات تماثل بعضها بعضاً من حيث أنها تجسد الخطاب الإلهى بما له من خصائص متوافقه فى النهج، فلا تتناقض فى مدلولاتها. ومنه ما يعنى التباس المعنى.

ويمكن النظر إلى التشابه بمعنى احتمال التأويلات أو المعانى المختلفه، بلحاظ

١- - سورة آل عمران: ٧.

٢- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٢ / ١٤١-١٤٣.

٣- - سورة هود: ١.

٤- - ينظر: أبو هلال العسكري-الفروق اللغويه: ١٤.

٥- - سورة الزمر: ٢٣.

٦- - ابن منظور-لسان العرب: ١٣/٥٠٣.

٧- - ينظر: الفيروز آبادى: القاموس المحيط ٤ / ٢٨٦.

٨- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٧٤.

الأفهام. أى أن من الآيات ما لا يفهم منه إلا معنى واحد لا غير، ومنها ما يمكن أن يفهم منها أكثر من معنى.

ويمكن تقسيم الأفهام على ثلاثة مستويات:

- ١ - فهم المعصوم المقصود بالإفهام أولاً، وهذا النحو من الفهم لا يقع فيه التشابه، فالقرآن بلحاظ فهم المعصوم محكم كله.
- ٢ - فهم العلماء - من دون المعصوم - وهذا المستوى يقع فيه نحوان من الفهم: المحكم والمتشابه، فما كان الطريق إلى فهمه ضرورياً أو يقينياً فهو محكم، وما كان الطريق في فهمه ظنياً فهو متشابه.
- ٣ - فهم عامه الناس من أهل اللسان، وهذا المستوى غالبه متشابه ملتبس.

فاختصاص الله سبحانه وتعالى والراسخين في العلم بتأويل الآيات لا- يعنى أن الآيات المتشابهة ليس لها معنى مفهوم وأن الله وحده هو الذى يعلم بمدلول لفظها وتفسيرها، لأنه يلزم من ذلك لغويه نزول هذه الآيات، بل يعنى هذا أن الله والراسخين فى العلم هم الذين يعلمون بالواقع والمصدق الحقيقى الذى تشير إليه تلك المعانى ويستوعبون حدوده وكنهه(١). وعلى ذلك قد يتبع بعض أصحاب المستوى الثانى من الذين فى قلوبهم زيغ المتشابه، ابتغاء فتنة أصحاب المستوى الثالث، حيث يتأولون المعنى لما يوافق مرادهم.

وعلى ذلك يكون المراد من قوله تعالى: "أحكمت آياته" هو أن آيات القرآن كلها محكمه، لا خلل فيها، لا لفظاً ولا معنى. فالمقصود بالإحكام إيجاد الشئ محكماً. والمراد من قوله تعالى "كتاباً متشابهاً" هو أن الآيات القرآنيه بجملتها يشبه بعضها بعضاً ويمائله فى الإحكام وحسن النظم، ويؤيد ذلك ما فى كتب اللغه من معانى الحكم

والشبهه (١١)، ومن ذلك نشأ المصطلح، فهو في الاصطلاح: يطلق على ما اتضح معناه وظهر لكل عارف باللغه، وعلى ما كان مصنوعاً من النسخ أو التخصيص، أو منهما معاً، وعلى ما كان نظمه مستقيماً خالياً عن الخلل، وعلى ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، وما طابق لفظه معناه. ويقابله بكل من هذه المتشابهه (٢).

وينقسم المحكم على:

"النص" وهو الراجح المانع من النقيض (٣).

و"الظاهر" هو الراجح غير المانع من النقيض (٤).

فالمحكم من الآيات هو الذى تكون دلالاته واضحه ولا تلتبس بأمر آخر، كالأوامر الإلهيه فى القرآن.

ويقابله المتشابه وهو ما يشترك لفظه بين معنيين أو أكثر لدى الفهم، وكل واحد منها يجوز أن يكون مراداً، فحكمه أن يحمل على جميع احتمالاته فى اللغه، إلا- أن يمنع دليل من حمله على وجه منها، ولا تقطع على مراد الله فيه إلا بنص من رسوله، إذ لا يعلم تأويله إلا الله تعالى والراسخون فى العلم (٥)، وقد جاء البحث على تعريفه فى الفصل الثانى (٦).

١- - ينظر: الجوهري- الصحاح: ٥ / ١٩٠١ وأبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ١٤ و ٢٩٢- ٢٩٤ وابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٢ / ٩١ وابن الأثير - النهاية: ١ / ٤١٩ وابن منظور - لسان العرب: ٣ / ١٣٥٣ والفيروز آبادى - القاموس المحيط: ٤ / ٤٨ - ٤٩ والزيدي - تاج العروس: ١٦ / ١٦١.

٢- - ينظر: الراوندى- فقه القرآن: ١/٢٢١ والسيوطى - الإتيقان: ٢ / ٥.

٣- - ينظر: الطريحي - مجمع البحرين: ١/٥٥٢.

٤- - ينظر: المصدر نفسه.

٥- - ينظر: الراوندى- فقه القرآن: ١/٢٢١ ومحمد حسين على الصغير: محاضرات علوم القرآن على طلبه الدراسات العليا.

٦- - ينظر: الاختلاف فى المحكم والمتشابه: ١٠٤.

ولما كان علم المحكم والمتشابه من علوم القرآن الهامه، فلا بد من استيضاح الأسس الضابطه التي تبنى عليها قواعد العمل التفسيري وأركانها، لئلا يبدل المفسر محكماً متشابهاً أو متشابهاً محكماً (١). فمن ذلك:

١ - ثبت المفسر من حد المحكم والمتشابه، فلا يحكم بكون آيه متشابهه، إلا إذا كان المعنى المدلول للآيه المتشابهه مردداً ومريباً (٢).

٢ - تمييز أنواع المتشابه والمحكم، حيث تنقسم الآيات على: محكم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق ومحكم من وجه متشابه من وجه (٣)، وقد تكون الآيه التي ينظر إليها بالنظر الأولى أنها من المتشابه، محكمه بعد الجمع الدلالي بينها وبين غيرها، فالآيه إما محكمه بلا واسطه كالمحكّمات نفسها، أو محكمه مع الواسطه كالمتشابهات (٤).

٣ - تشخيص صنف التشابه، ليتسنى للمفسر معالجته بعد إنعام النظر في أقوال المفسرين، فمن أصناف التشابه:

أ - التشابه في المعنى المعجمي لمفرده. كالقرء في قوله تعالى:

<وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ> (٥).

ب - التشابه الحاصل من الأوصاف التي لا يدركها الإنسان كأوصاف يوم القيامة. كالحالات والأوصاف التي تتعلق بالصفات التي لا تحصل صورتها في النفس، وإنما هي من قبيل التقريب للذهن، كقوله تعالى في أحوال القيامة:

١- - ينظر: حارث المحاسبى - فهم القرآن ومعانيه: ٣٢٥.

٢- - ينظر: محمد باقر الحكيم - علوم القرآن: ١٧٩.

٣- - ينظر: محمد حسين الطباطبائي - الميزان في تفسير القرآن: ٣/٣٩.

٤- - ينظر: محمد حسين الطباطبائي - القرآن في الإسلام: ٣٧.

٥- - سورة البقره: ٢٢٨.

<وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ* وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ بِأَسْرَةٍ* تَنْظُرُونَ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ> (١).

٤ - لجوء المفسر إلى المحكم من النص القرآني أو المقطوع به من السنه الشريفه فى مقام رفع التشابه.

٥ - إذا لم يجد المفسر ضالته فى القرآن أو السنه للعمل بأحد أفراد المتشابه، فيلجأ إلى اللغه ما لم تتعارض مع ضروره من ضرورات الدين أو العقل.

٦ - الاستئناس بتفسير الصحابه فى مقام رفع التشابه، لقربهم لعهد النص، ثم تفسير التابعين، والمتقدمين من المفسرين.

٧ - تجنب اعتماد المناهج الفلسفيه، كتفسير ابن عربى (ت ٥٦٣٨هـ)، أو التأثر بنتائج النظريات العلميه، كتفسير محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ)، فى البيان التفسيرى للمتشابه.

٨ - التوقف عند عدم الاطمئنان لمعنى معين من معانى المتشابه، والأولى للمفسر إذا ذكر أقوالاً تفسيريه أن يشير إلى توقفه، لئلا يفهم منه أنه يتبنى قولاً منها (٢).

فمما اتفق على أنه محكم من الآيات القرآنيه الكريمه، قوله تعالى:

<قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ> (٣).

وقد أجمعت الأمه على أنها من المحكمات لا من المتشابهات (٤)، فهى من الآيات

١ - - سورة القيامة: ٢٢-٢٥.

٢ - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٧٨ - ٨٠ و السيوطى - الإتقان: ٢ / ١٣ - ١٤.

٣ - سورة الإخلاص: ١.

٤ - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٢٢ / ٦ و الآلوسى - تفسير الآلوسى: ١٦ / ١٥٦.

ذات المفاهيم الواضحة التي لا مجال للجدل والخلاف بشأنها(١).

ومن الفرائد في علم المحكم والمتشابه قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم , في آية إكمال الدين وإتمام النعمة بأنها محكمه غير متشابهه, وذلك ما رواه الحاكم الحسكاني بسنده عن ابن عباس (ت ٥٦٩هـ) أنه قال: «بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة أيام الموسم إذا التفت إلى علي فقال: هنيئا لك يا أبا الحسن إن الله قد أنزل على آية محكمه غير متشابهه, ذكرى وإياك فيها سواء: <الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ >(٢)...الآية»(٣), وأنه قال أيضاً: «بينما نحن مع رسول الله في الطواف إذ قال: أفياكم على بن أبي طالب؟ قلنا: نعم يا رسول الله. فقربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضرب على منكبه وقال:

"طوباك يا علي، أنزلت عليّ في وقتي هذا آية ذكرى وإياك فيها سواء:

<الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا >(٤)", قال: أكملت لكم دينكم بالنبي وأتممت عليكم نعمتي بعلي...»(٥).

فقد صدع النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم , بأن هذه الآية لا تتطرق إليها الشبهه أو الشك والريب, ولا يلتبس أمرها؛ من حيث أنها في حقه صلى الله عليه وآله وسلم وحق علي عليه السلام, كما أشار إلى ذلك حبر الأمة ابن عباس مفسراً

١- - ينظر: ناصر مكارم الشيرازي - الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ٢ / ٣٩٦.

٢- - سورة المائدة: ٣.

٣- - شواهد التنزيل: ١/٢٠٨.

٤- - سورة المائدة: ٣.

٥- - شواهد التنزيل: ١/٢٠٧.

الآيه بقوله: "أكملت لكم دينكم بالنبى وأتممت عليكم نعمتى بعلى.." (١١), وذلك ذكر للنبى صلى الله عليه وآله وسلم , وأخيه على عليه السلام , ولا يخفى أمر يوم الغدير الذى وقف فيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم , يبلغ ذلك الأمر الإلهى الذى أجمع المسلمون على أصل وقوعه, وإن اختلفوا فى المراد من الولاية التى نادى بها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم , ولعل ذلك الاختلاف إنما نشأ بعد حادثه الخميس تحت سقيفه بنى ساعده.

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم - بعد ثبوت النسبه - : محكمه غير متشابهه, يُتَّبَع لا محاله, ولا يمكن أن يقال أن هذه الآيه غير محكمه. مع أن القول بأنها محكمه يتفق مع ما قدم البحث من الأسس والقواعد, من موافقه الكتاب والسنة والعقل واللغه, وعدم معارضتها لضروره من ضرورات الدين, بل هى ضروره منها, إذ الإمامه ركن من أركان الدين عند المسلمين.

ومن المتشابه الذى يرجع فيه إلى المحكم من الآيات, أو التوقف فى تفسيره, قوله تعالى:

<الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى> (٢).

قال السيوطى (ت ٩١١هـ): «وجمهور أهل السنه منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيها له عن حقيقتها.... عن أم سلمه فى قوله تعالى: <الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى> الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

١- - شواهد التنزيل: ١/٢٠٧.

٢- - سورة طه: ٥.

استَوَى <(١)>، وعدّ بعض المفسرين هذه الآية من المشكلات، وأنها إما أن:

١ - تثبت تلاوتها، والإيمان بها، ويتوقف في تفسيرها، فيقال أحدث الله فعلاً سماه استواء، فلا يفسّر ما هو وكيف هو، وأيدوا ذلك بما مرّ عن أم سلمه، والذي احتج به مالك ابن أنس (ت ١٧٩هـ) حيث سئل عن تفسير الآية، فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعه (٢).

٢ - تثبت تلاوتها وتفسيرها على ما يحتمله ظاهر اللغة (٣)، فقد حملت الصفة على مقتضى الحس، فتفسر: "استوى على العرش" بذاته، وهو أن المستوى على الشيء إنما تستوى عليه ذاته، فالاستواء مماسته وصفه لذاته، والمراد به القعود (٤).

٣ - تثبت تلاوتها وتأول (٥). فيقال: استوى "لطفه وتدبيره" إذ أن الاستواء بمعنى الجلوس على الشيء لا يجوز عليه تعالى، لأن الجلوس من صفة الأجسام، ويلزم منه الحلول والتناهي، والأجسام كلها محدثه (٦).

ومن قال بتفسير الاستواء احتمل فيه: الاستقرار والتمكن (٧)، أو قصد الشيء

١ - السيوطي - الإتيان: ٢ / ١٣ - ١٤.

٢ - ينظر: السمرقندي - تفسير السمرقندي: ١/٦٦ أو الثعلبي - تفسير الثعلبي: ٤/٢٣٨ - ٢٣٩ والطبرسي - مجمع البيان: ٤/٢٦٩.

٣ - ينظر: السمرقندي - تفسير السمرقندي: ١/٦٦.

٤ - ينظر: ابن الجوزي - دفع شبه التشبيه: ١٢٣ - ١٢٨.

٥ - ينظر: السمرقندي - تفسير السمرقندي: ١/٦٦.

٦ - ينظر: الطوسي - التبيان: ٧/١٥٩ - ١٦٠.

٧ - ينظر: السمعاني - تفسير السمعاني: ٣/٣٢٠ والرازي - تفسير الرازي: ١٤/١١٤ والسيوطي - الإتيان: ٢/١٥.

والإقبال إليه(١)، أو الاستيلاء(٢)، أو الاعتدال(٣)، أو المساواه في النسبه(٤).

وتفسير الاستواء بالاستقرار، لا يصح إذ يستلزم المكانية وهي محال بحقه سبحانه، وكذا الكلام إذا قصد به الإقبال الحسى الجهوى، إلا إذا إريد به الإقبال المعنوى فهو ممكن، أما من فسر الاستواء بالاستيلاء بمعنى السلطنة والتدبير، فهو ممكن فى هذه الآيه. أما الاعتدال فإن كان معنى كنائياً عن نفى النقص عنه تعالى، فله وجه فى التأويل.

وهناك معنى آخر للاستواء يليق بتفسيره فى هذه الآيه، وهو التساوى فى النسبه، بمعنى استوتت نسبته تعالى إلى كل مخلوقاته بالعلم والإحاطه... وهذا التفسير تشير إليه الروايات عن أهل البيت عليهم السلام، روى الكلينى بسنده عن «عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: "الرحمن على العرش استوى" فقال: استوى فى كل شىء فليس شىء أقرب إليه من شىء، لم يبعد منه بعيد، ولم يقرب منه قريب، استوى فى كل شىء»(٥)، فنفى أقربيه شىء من الأشياء يستلزم نفى أبعديه شىء من الأشياء أيضاً، فيلزم من ذلك تساوى جميع الأشياء بالنسبه إليه، لأن نفى البعد عن البعيد والقرب عن القريب نفى البعيد والقريب، ضروره أنه لو كان هناك قريب وبعيد لم يكن البعد والقرب منفيين(٦)، فأفادت الأخبار عن المعصوم أن فى الآيه دلالة على نفى المكان عنه سبحانه، وفيها إشارة إلى معيته القيوميه، واتصاله المعنوى بكل شىء على السواء، على الوجه الذى لا ينافى أحديته وقدس جلاله، وإلى

١- ينظر: الطبرى - جامع البيان: ١ / ٢٧٧ والطبرسى - مجمع البيان: ١ / ١٤٣ والقرطبى - تفسير القرطبى: ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥.

٢- ينظر: الواحدى - تفسير الواحدى: ١ / ٥٦٤ والنسفى - تفسير النسفى: ٢ / ١٥.

٣- ينظر: البيضاوى - تفسير البيضاوى: ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ومحمد المشهدى - تفسير كثر الدقائق: ١ / ٢١٤.

٤- ينظر: محمد حسين الطباطبائى - تفسير الميزان: ٨ / ١٤٨.

٥- بهذا السند وبغيره. ينظر: الكلينى - الكافى: ١ / ١٢٧ - ١٢٨.

٦- محمد صالح المازندراني - شرح أصول الكافى: ٤ / ٨٩.

إفاضه رحمته العامه على الجميع على نسبه واحده، وإحاطه علمه بالكل بنحو واحد، وقربه من كل شئ على نهج سواء. وأما اختلاف المقربين كالأنبياء والأولياء مع المبعدين كالشياطين والكفار فى القرب والبعد، فليس ذلك من قبله سبحانه، بل من جهه تفاوت أرواحهم فى ذواتها(١).

ويؤيد ذلك ورود الاستواء بمعنى التساوى فى القرآن الكريم، كما فى قوله تعالى:

<لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ >(٢).

وقوله تعالى:

<قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ >(٣).

وقوله عز من قائل:

<قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ >(٤).

وقوله جلّ وعلا:

<هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ >(٥).

فلا شك أن المفسر لو أنعم النظر فى كلام المعصوم الموافق للقرآن الكريم، واللغه وضروريات العقيدة عند المسلمين، لا تضح له بيان هذا التشابه، باتباع الأسس الضابطه لعملية التفسير، واستجلاء الوجه التفسيري الراجح من المتشابه.

١- - الفيض الكاشانى - التفسير الأصفى: ٣٧٧ / ١.

٢- - سورة النساء: ٩٥.

٣- - سورة المائدة: ١٠٠.

٤- - سورة الأنعام: ٥٠.

٥- - سورة الزمر: ٥.

العام والخاص

إن مبحث العام والخاص قد يتوهم اندراجه تحت علم أصول الفقه، وأنه ليس من علوم القرآن، شأنه شأن الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد، ومنشأ ذلك التوهم هو أسبقية تدوين هذه العلوم وبحثها في علم أصول الفقه، وهذا التوهم مردود بأمور:

١ - سبق للبحث أن أشار إلى التفريق بين عمليه توظيف علوم القرآن من قبل المفسرين، وبين ظهور مصطلح علوم القرآن بنحو مستقل له دلالة الخاصة، حيث أنه وجد متأخراً عن وجود هذه العلوم وتداولها من قبل المفسرين.

فالعام والخاص وبقية علوم القرآن كانت متداولة في العمليه التفسيرية قبل ظهور علم أصول الفقه، إلا أن الأصوليين كانوا الأسبق في التدوين المستقل، حيث تناولوا هذه المصطلحات من وجهه أصوليه، لذا قد يتوهم بعض المتتبعين تاريخ تدوين العلوم الإسلاميه أن الأصل في هذه العلوم "علوم القرآن" أنها مباحث أصوليه لأسبقيتها في التدوين، إلا أن ذلك لا يعنى أن هذه المباحث لم تكن قبل التدوين الأصولى لها مباحث قرآنيه، لأن المفسرين شرعوا بها ابتداءً منذ الصدر الأول للإسلام.

٢ - وإن كان البحث في العام والخاص في آيات الأحكام أظهر وأبرز في أصول الفقه لدى استنباط الأحكام الشرعيه، إلا أنه يرتبط بالآيات التى تعنى بالأخبار والقصص أيضاً، لبيان المراد من كلام البارى جلّ وعلا لأخذ العبره والإفادات التفسيرية الأخر غير الأحكام، كالتخصيصات التى وردت في آيات الأخبار التى بها عموم، ويتأثر بها المعنى فهى مرتبطة بالتفسير أيضاً.

٣ - إن التعدد الوظيفى للعلوم يمكن أن يدخل في أكثر من حقل معرفى، فإن جميع العلوم ينتظم فيما بينها مشتركات، فأصول الفقه اشتملت على مباحث الألفاظ،

وجمله من علم الكلام والفلسفه، وغيرها، وهكذا سائر العلوم، فلا- غرو أن تنتظم علوم القرآن أبعاضاً من معلومات وظفت في علوم أُخر، وذلك بالنسبه إلى ما يسمى بالعلوم المشتركة، وهى غير العلوم التى تكون من صميم القرآن، والتى يطلق عليها العلوم المنبثقه [\(١\)](#).

إذن فإن علم العام والخاص من أجل علوم القرآن وأهمها فى بيان المراد.

والعام فى اللغة: ما له استطاله، فالعين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو، ويقولون استوى النبات على عممه أى على تمامه [\(٢\)](#)، وعمّ الشيء بالناس يعمّ عماً فهو عام إذا بلغ المواضع كلها [\(٣\)](#). والشيء العميم: التام، وامرأه عميمه: تامه القوام والخلق، وعم الشيء يعمّ عموماً: شمل الجماعة [\(٤\)](#).

والخاص: الخاء والصاد أصل مطرد منقاس وهو يدل على الفرجه والثلمه. فالخصاص الفرج بين الأثافي...ومن الباب: خصصت فلاناً بشيء خصوصيه، إذا أفرد واحداً، فقد أوقع فرجه بينه وبين غيره [\(٥\)](#)، وخصصت الشيء خصوصاً، واختصصته، واختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخص غيره واختصه ببه. ويقال: فلان مخصّ بفلان أى خاص به وله به خصّيته [\(٦\)](#).

واصطلاحاً: «العام كل ما أشير إليه بأدوات العموم كـ "من"، "ما"، "جميع"، "أل التعريف"،... إلخ، فما سبقه بعض الحروف والأدوات والصيغ يكون عاماً، وما لم

١- ينظر: مساعد الطيار- تعليقات على العام والخاص: ٥.

٢- ينظر: ابن فارس - مقاييس اللغة ج ١٥/٤ و ابن منظور-لسان العرب ج ١٢/٤٢٦.

٣- ينظر: الخليل - العين: ١ / ٩٤.

٤- ينظر: الجوهري- الصحاح: ٥ / ١٩٩٢-١٩٩٣ و ابن منظور-لسان العرب ج ١٢/٤٢٦.

٥- ينظر: ابن فارس - مقاييس اللغة: ٢/١٥٢.

٦- ينظر: الخليل - العين: ٤ / ١٣٤ والجوهري-الصحاح: ٣ / ١٠٣٧ و ابن منظور-لسان العرب: ٧ / ٢٥.

يسبق بذلك أو استثنى منها استثناء، فهو الخاص» (١).

فالعام: لفظ يستغرق ما يصلح له من غير حصر، وله صيغ مخصوصه. والخاص بخلاف ذلك: حيث ينتج عنه اختصاص فرد أو طبيعه من جهة خصوصيه، ويبان ذلك أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كـ "ضرب زيد"، فإنه أخص من مطلق الضرب فإذا قلت ضربت زيداً، أخبرت بضرَب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد (٢).

مما لا ريب فيه أن الآيات القرآنيه نزلت من لدن الحكيم الخبير بمقتضى المصلحه المرجوه، ولما كانت الظروف المحيطة تتأثر بها تلك المصلحه، ولتغير هذه الظروف فلا بد من التدرج فى بيان المراد لا- أن المراد يتفاوت، فيجىء البيان عاماً ثم تتجلى خصوصياته أو تشخصاته، ولذلك لا بد من الفحص عن المخصص، وهذا من وجوه الحكمه فى العام والخاص، كما قد يتوقف تخصيص العام على المعصوم وذلك للإرجاع إليه بوصفه قائداً منصوباً من الله تعالى، وغير ذلك من المصالح التربويه والاجتماعيه، هذا مضافاً إلى أن بعض مفادات البيان الإلهى عامه شامله للجميع ولا يتناولها التخصيص.

فمباحث العام والخاص مباحث جليله وثرية بمادتها، لا بد للمشتغل بالتفسير من ضبط حدود العام والخاص، ليتسنى له معالجه الدلالات القرآنيه على وفق أسس ضابطه للعملية التفسيريه، مثل:

١- محمد حسين على الصغير- "مصطلحات أساسيه فى حياه علوم القرآن- مجله مآب: ع ٢/ص ٩.

٢- ينظر: السيوطى -الإتقان: ٢/٤١١ وج ٢/١٤١.

- ١ - ضبط التعريف لكل من العام والخاص, لئلا يختلط مع غيره (١).
- ٢ - عدم جواز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص, لئلا يخصص في القرآن الكريم (٢).
- ٣ - يكون العام متبعاً ما لم يتم دليل التخصيص (٣).
- ٤ - إذا احتمل اللفظ شمول أنواع أو أفراد, يُحمل على العموم لأنه أعم فائده (٤).
- ٥ - التثبت من موارد العموم, فمنها عموم اللفظ وإرادته الخاص, كما في قوله تعالى:
<وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا> (٥).
- إذ أريد بالقرآن - وهو عام - خصوص الصلاة (٦). أو خصوص اللفظ وإرادته العام, كقوله تعالى:

<يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ> (٧).

فالخطاب للنبي والمعنى به عموم الأمة (٨), فقد يرد اللفظ القرآني ويكون:

- ١- ينظر: الغزالي - المستصفى: ٢٢٤.
- ٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٤.
- ٣- ينظر: السيوطي - الإتقان: ٢/ ٥٢.
- ٤- ينظر: الراوندي - فقه القرآن: ٢/ ٣٨٨.
- ٥- سورة الأعراف: ٢٠٤.
- ٦- ينظر: النحاس - معاني القرآن: ٣/ ١٢٢.
- ٧- سورة الطلاق: ١.
- ٨- ينظر: الألوسي - تفسير الألوسي: ٩/ ١٤٨.

أ - اسماً عاماً فيفسر كل من المفسرين هذا الاسم العام بذكر بعض أنواعه لينبه المستمع إليه على سبيل الجرى والتطبيق.

فإذا صح وجه من وجوه العام لا يجب الاقتصار عليه^(١), كالكوه في قوله تعالى:

<وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ>^(٢).

حيث أن القوة لها تطبيقات عديدة.

ب - مورداً من موارد عطف الخاص على العام ليفيد الاهتمام والتفضيل أو خصوص الخطاب, إذ أن إرادته العام لأمر, منها: التأكيد, التعظيم, التشريف, التقريع, التغليظ, التنزيه, التغليب^(٣), وقد ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) جملة من هذه الموارد^(٤).

فلا بد للمفسر من الإشارة إلى أن تفسيره كان على نحو معين, إذ لا ينبغي له أن يفسر بشيء, يمكن التفسير بغيره, ويطلق ذلك التفسير, فإنه قد يوهم القارئ, وما يترتب على ذلك من المفسده في الدنيا والآخرة واضح لا يحتاج إلى بيان.

٦ - الإحاطة بأنواع «العموم والخصوص» وصيغته وألفاظه, سواء أكان من القرآن أم السنه أم غيرهما كالتخصيص العقلي والدلاله السياقيه^(٥), كقوله قوله تعالى:

١ - ينظر: الراوندى-فقه القرآن: ١/١٥٧.

٢ - سورة الأنفال: ٦٠.

٣ - ينظر: السيوطي -الإيتقان: ٢ / ٤٨ و ٨٨-٩٢.

٤ - ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٧ و ٢ / ٤٧ - ٤٨ و ٨٨ - ٨٩ و ١٠٠ و ١٤١.

٥ - ينظر: المرتضى - الذريعة: ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ و الرازى - تفسير الرازى: ٢٧ / ١٨٧ والزر كشي - البرهان: ٢/١٨.

<وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ> (١).

إذا لا تدخل الحلى, وما لا يبلغ النصاب تحت عموم إيجاب الزكاه, وذلك بدلاله التوعده (٢).

٧- الالتفات إلى أنه إذا جاء المخصص بعد عده عمومات, وأمكن عوده إلى كل واحد منها, كان الأخير مخصوصاً قطعاً, وإن اختلف في عوده على الجميع (٣), كما في قوله تعالى:

<حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمِمَّا أَهْلًا لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمِمَّا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ> (٤).

فما أكل السبع قابل للتذكية قطعاً, أما المحرمات الباقية فمنها ما يمكن تخصيصه بالاستثناء, ومنها ما هو غير قابل للتخصيص كالدم والخنزير (٥).

٨- التثبت من تاريخ النصين الخاص والعام المتنافي الظاهر, للتفسير ببيان المتأخر والمصير إليه في معرفه مراد الخطاب (٦).

فمن الأخبار التي وردت بلسان العموم وورد لها تخصيص ما في الأخبار من تكذيب جميع الأمم رسلهم وعدم منفعه إيمانهم في درء العذاب, ثم جاء تخصيص قوم

١- - سورة التوبه: ٣٤.

٢- - الزركشى - البرهان: ٢ / ١٨.

٣- - ينظر: المحقق الحلى - معارج الأصول: ٩٨ - ٩٩.

٤- - سورة المائده: ٣.

٥- - ينظر: الطبرى-جامع البيان: ٩٦/٦ والجصاص-أحكام القرآن: ٢/٣٨٤ و الطوسى-التبيان: ٣/٤٣١.

٦- - ينظر: المحقق الحلى - معارج الأصول: ٩٨ - ٩٩.

يونس بالانتفاع. فقوله تعالى:

<يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ> (١).

وهو عام في جميع الأمم، فلفظ العباد عام، حيث أنه جمع محلي بالألف واللام، إذ أن لفظ الجمع المعروف بلام التعريف يفيد العموم (٢)، ومن ناحيه أخرى فإن لسان الآية عام في تكذيب الأمم جميع الرسل، حيث ورد لفظ "من رسول" نكره في سياق النفي، لأن المنفى بدخول من عليه يصير نصاً في العموم (٣)، فهو نص صريح في عموم النفي، فالآيه نص صريح في تكذيب الأمم لجميع الرسل. وهذا العموم الذي دلت عليه هذه الآية الكريمة جاء موضحاً في آيات أخرى، وجاء في بعض الآيات إخراج أمه واحده عن حكم هذا العموم بمخصص متصل، وهو الاستثناء (٤).

فمن الآيات الموضحة لهذا العموم، قوله تعالى:

<وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ> (٥).

وقوله جلّ وعلا:

<وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّهٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ> (٦).

١- - سورة يس: ٣٠.

٢- ينظر: الرازي - تفسير الرازي: ٢/٨٤ و٧/٩٩ أبو حيان الأندلسي - تفسير البحر المحيط: ٢/ ٣٧٩.

٣- ينظر: أبو حيان الأندلسي - تفسير البحر المحيط: ١ / ٥١٥ والثعالبي - تفسير الثعالبي: ٢ / ٤٩٢ ومحمد حسين الطباطبائي - الميزان في تفسير القرآن: ١٠ / ٢٠٣.

٤- ينظر: الشنقيطي - أضواء البيان: ٦ / ٢٩٥.

٥- - سورة سبأ: ٣٤.

٦- - سورة الزخرف: ٢٣.

وقوله عز من قائل:

<وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ> (١).

إلى قوله سبحانه:

<ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَهُ وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ> (٢).

وقوله تعالى:

<ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّهَ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ> (٣).

وأما الأمة التي خصصت وأخرجت من هذا العموم فهي أمة يونس، والآية التي ورد فيها التخصيص هي قوله تعالى:

<فَلَوْلَا - كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا - قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِيَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ> (٤).

فمعنى الآية «أنه لم يكن فيما خلا أن يؤمن أهل قريه بأجمعها حتى لا يشذ منهم أحد إلا قوم يونس» (٥).

وقوله تعالى:

١- - سورة الأعراف: ٩٤.

٢- - سورة الأعراف: ٩٥.

٣- - سورة المؤمنون: ٤٤.

٤- - سورة يونس: ٩٨.

٥- - الطوسي - التبيان: ٥ / ٤٣٤.

<وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثِّهِ أَهْلٍ أَوْ يُزِيدُونَ* فَأَمَّنُوا فَمَرَّغَتْهُمْ إِلَىٰ حِينٍ > (١).

فقوم يونس مستثنون من العموم السابق الذى مفاده أن جميع الأمم لم تؤمن إيماناً تاماً عند رؤيه العذاب، ولعل الحكمة فى ذلك أن غيرهم من المهلكين وتخصيص قوم يونس بدفع العذاب عنهم لصدق إيمانهم ولعلم الله تعالى «أن إيمانهم سيستمر، بل قد استمر فعلاً» وثبتوا عليه» (٢)، فالعام هو أن الإيمان لا ينفع عند وقوع العذاب، ولا عند حضور الموت الذى لا يشك فيه، وخصص منه قوم يونس لما آمنوا حيث كشف الله سبحانه عنهم العذاب (٣).

فالمعنى الإجمالى الذى أشار إليه المفسرون، يفصح بورود التخصيص فى الأخبار والقصص كما يسرى فى الأحكام، وذلك لإفاده المعنى المراد من الخطاب وأخذ العبرة المتوخاه من النص القرآنى الكريم بعد معالجه الدلالة بإجراء ضوابط العموم والخصوص، فقد تحدثت جملة من الآيات السابقة عن القرون السابقة، بنحو عام، وأعطتها سمه عامه وهى أن هؤلاء امتنعوا من الإيمان بالله فى وقت الاختيار والسلامه، إلا أنهم لما أشرفوا على الموت والعذاب الإلهى أظهروا الإيمان الذى لم يكن نافعا لهم آنذاك. وتطرح الآية معياراً عاماً، فتقول:

<فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا >

ثم خصت قوم يونس فقالت:

<إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ >

١- - سورة الصافات: ١٤٧-١٤٨.

٢- - عبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم الرحمن فى كلام المنان: ٣٧٤.

٣- - الطبرسى - مجمع البيان: ٥/ ٢٢٩.

أى إلى آخر عمرهم, أو غير ذلك مما أفاده المفسرون من هذا العام وبيان العبره من التخصيص, وهى أن الإيمان لا ينفع حين انتهاء الأجل إذ لا يترتب الأثر المرجو من الصلاح الاجتماعى الذى من أجله كانت الأديان السماويه, وبه تنادى الدعوه الإلهيه, ويخصص من ذلك ما إذا كان الإيمان مشفوعاً بالتوبه النصوح الصادقه والعزم على استئناف العمل الصالح, إذ أن هذه الخصوصيه تبعث فى نفس الإنسان إلى التوبه وعدم اليأس من رحمه الله تعالى, فجعل الله جلّ وعلا هذه القرية مثلاً لحسن التوبه وعدم انقطاع الرجاء برحمته الواسعه.

وهذه لقطه من لقطات كثيره من أعمال التخصيص بعد العموم, لدى البيان التفسيري, ولا تقف عند هذا الحد من الإفادات العلميه الفقهيه والفكريه والثمرات الأخلاقيه. فعلم القرآن ومنها العام والخاص يوظف لدى المفسر كما يوظف لدى الأصولى واللغوى وغيرهما, وذلك باتباع الأسس الضابطه التى تسير بالعملية الفكرية بالاتجاه الصحيح للوصول إلى الهدف السامى لما يحمله الخطاب الإلهى المقدس من دقائق العلوم.

فعندما يضبط المفسر حد العام والخاص, ويفحص عن مخصص العام إلى أن ييأس, فيتبع دلالة العام ما لم يتم دليل التخصيص, إذ أن اللفظ العام شامل لأنواع أو أفراد فيحمل على العموم لأنه أعم فائده, وذلك بعد التثبت من موارد العموم, فمنها عموم اللفظ وإرادته الخاص أو خصوص اللفظ وإرادته العام, والإحاطه بأنواع وصيغ وألفاظ العموم والخصوص, سواء من القرآن أو السنه أو غيرهما, والالتفات إلى أنه إذا جاء المخصص بعد عدّه عمومات, وأمكن عوده إلى كل واحد منها, كان الأخير مخصوصاً, والتثبت من تاريخ نزول الخاص والعام المتنافي الظاهر, ثم بعد ذلك كله, فإن المفسر قد لا يجزم بتفسير معين حيث لم يكن له طريق يقينى أو ضرورى إليه, فلا ينبغي له أن يعمد إلى ذكر تفسير يمكن التفسير بغيره, ويطلق ذلك التفسير, دون الإشارة إلى أن ذلك من المحتملات لا غير, فإنه قد يوهم القارئ, ويترتب على ذلك مفسده فى الدنيا والآخرة.

المطلق والمقيد

الكلام فى المطلق والمقيد كالكلام فى العام والخاص من حيث أنه من المباحث المهمه التى وظفها المفسرون فى الكشف عن المراد من النص القرآنى مع الإشاره الواضحه من قبلهم إلى الوضع الاصطلاحى لهذا المبحث تحت عنوان الاطلاق والتقييد, وقد ضارع الأصوليون المفسرين فى إعمال هذا المبحث, إذ تناولوه من وجهه أصوليه لها موقوماتها وحيثياتها التى لا تتنافى والأداء التفسيرى لهذا المبحث, وإن كانت تختلف فى بعض النواحي الاستعماليه للاصطلاح.

والإطلاق والتقييد فى أساسه من المباحث اللغويه التى اتسمت بها اللغة العربيه التى بلغت بها درجه من التكمال أهلتها لأن ينزل بها أقدس وأجل كتاب يعنى بجوانب حياه الإنسان كافه, حيث اتسعت لمضامين القرآن الكريم وتفسيره بما ينتظمه من علوم القرآن المتصله باللغه, وذلك مما لا يتأتى إلا للغه ناضجه متراصه البنيان, ولا شك أن تأسيس مباحث الإطلاق كما هى فى العموم على فرض أن الألفاظ هى قوالب للمعانى تعبر عن كليات فى المطلق والعام, حيث أن دلالات هذه الألفاظ بمقتضى القوى الذهنيه للإنسان التى تتمثل بالنظره الشموليه للمدركات لأول وهله, ثم زياده التبصر والتأمل لوحظت هذه الموجودات سواء أكانت ذهنيه أم خارجيه, فنظر إليها بلحاظ المصاديق والأفراد, وعلى ذلك نشأ لحاظ التقييد والتخصيص بموجب الحاجه الإنسانيه فى الخطابات والمحاورات وبما ألهم الله تعالى هذا الكائن من قوه التفكير.

إلا- أن دلالة العام على أفراده بمقتضى وضع ألفاظ العموم للشمول والاستيعاب, ودلالة المطلق على تمام الطبيعه بمقتضى المقدمات التى يعرف من المتكلم أنه مرید لها, وهذه المقدمات تسمى مقدمات الحكمه, فإنها حيث تتم تكون نتيجتها إثبات الإطلاق فى موضوع الحكم, بمعنى أن تمام الموضوع لحكمه المجعول إنما هى الطبيعه

معراه عن جميع القيود، وذلك حيث يكون الأمر دائراً بين كون الموضوع هي نفس طبيعه أو هي مقيدة. فالدال على الإرادة الاستعمالية في العموم نفس الوضع اللغوي، وفي الإطلاق هو المقدمات. (١).

وعلى ذلك تجدر الإشارة إلى مقدمات الحكمه التي يتوقف عليها دلاله الإطلاق، فإذا تمت هذه المقدمات جاز التمسك بالإطلاق، وهي من الأسس الأولى لعمل المفسر يجمعها البحث بالآتي:

١ - إمكان التقييد والإطلاق بالنسبه إلى كل من الموضوع مثل ما جاء في قوله تعالى: <حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ> (٢) وأو المتعلق - أى متعلق الموضوع -، مثل ما جاء في قوله تعالى: <إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ...> (٣)، فما لم يكن قابلاً للقسمة إلا - بعد فرض تعلق الحكم به، فإنه يستحيل فيه التقييد فيستحيل فيه الإطلاق، فما لا - يمكن تقييده لا - يقال فيه أنه مطلق (٤)، كما في البغى المقصود به الظلم في قوله تعالى:

<قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ> (٥).

فالحق لا يدخل تحت البغى في هذه الآيه حتى يقال أن البغى قيّد "بغير الحق"، فلما امتنع الإطلاق امتنع التقييد، وذلك لعدم إمكان تقسيم البغى إلى حق وغير حق.

١- - محمد المؤمن القمي - تسديد الأصول: ١ / ٥٥٧.

٢- - سورة المائدة: ٣.

٣- - سورة التوبه: ٦٠.

٤- - ينظر: محمد على الكاظمي الخراساني - فوائد الأصول: ١ ق ٢ / ١٤٦ او محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ١ / ٢٣٨-٢٣٩.

٥- - سورة الأعراف: ٣٣.

وذلك غير البغى فى قوله تعالى:

<ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ> (١).

فقتيد الفرخ، وأطلق الفرخ لأن الفرخ قد يكون بحق فيحمد عليه، وقد يكون بالباطل فيذم عليه. أما الفرخ فلا يكون إلا باطلاً، فلا يقبل التقييد (٢).

٢ - أساس دلالة الإطلاق هي كون المتكلم حكيماً عاقلاً ملتفتاً إلى ما يقول وما يريد بيانه وما لا يريد، وما يحتاجه فى بيان ذلك، وهذا مفروغ منه لدى المفسر للنص القرآنى، إذ أنه تعالى خالق العقل ويخاطب العقلاء بمقتضاه، وهو جل شأنه الحكيم المطلق، وكون القرآن الكريم بياناً للناس لا ريب فيه (٣).

٣ - أن يكون المتكلم قاصداً بيان ما يتعلق بمراده، وعدم قصد الإهمال، بل فى مقام البيان التفصيلى، فلو كان الكلام فى مقام الإهمال أو الإجمال - ولو لحكمه أخرى - ولم بين المراد تفصيلاً، فلا يتم الإطلاق، فلو كان قاصداً للإجمال - لحكمه ما - أى أنه ملتفت للإجمال ليرتب عليه غرضاً من أغراض الخطاب كالتقرير والمبالغة والتشويق (٤)، أو لقصد الاختبار والامتحان، كما فى بعض الخطابات القرآنية، مثل ما جاء فى أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده عليه السلام، فى قوله تعالى:

١ - سورة غافر: ٧٥.

٢ - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٨ / ٤٥٧.

٣ - ينظر: محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ١ / ٢٣٩ و ٢٤٠.

٤ - ينظر: النسفى - تفسير النسفى: ١ / ٢٠٧ والسيوطى - الإتقان: ١٩٢ وأبو السعود - تفسير أبى السعود: ٦ / ٢٥٧ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ٩ / ١١١ وعبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم الرحمن: ١٦٥.

>فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ * فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبُحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ * فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صِدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ <(١)>.

فلا ينعقد ظهور للأمر بالذبح, بعد وضوح أن الأمر كان للابتلاء<(٢)>.

٤ - أن يكون المتكلم في حاله بيان تمام مراده, حتى يصح الإطلاق, أما لو فرض أنه في صدد بيان بعض المراد من دون بعض, كما في قوله تعالى:

>قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِشْقًا أَوْ هَلَالًا لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ <(٣)>.

إذ أن الله تعالى شأنه قدّم ذكر بعض المحرمات وأخر بعضها في بيان آخر, بحسب حكمه التدرج أو غيرها في بيان المراد<(٤)>.

٥ - أن لا- ينصب المتكلم قرينه - لفظيه أو حاله أو مقالته أو عقليه - على خلاف الإطلاق, ولا بد أن تكون هذه القرينه معلومه للمخاطب بأنها تنافي الإطلاق, وهذا يتم بالنسبه إلى من قصد إفهامه, أو الفرد الأول من المخاطبين, أما من لم يقصد إفهامه - ولو بلحاظ قصوره - فلا- يمكن أن يفهم منها التقييد, إذ لا يمتنع أن ينصب المتكلم قرينه لا يعرفها سوى من قصد إفهامه, فلا يمكن لمن لم يقصد إفهامه أن يحتج

١- - سورة الصافات: ١٠١-١٠٦.

٢- - ينظر: محمد سعيد الحكيم-المحكم في أصول الفقه: ٢/١٨٠.

٣- - سورة الأنعام: ١٤٥.

٤- - ينظر: محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ١/ ٢٤٠.

بكلام المتكلم على تعيين مراده، إذ لعله نصب قرينه خفيه عليه، علمها المخاطب فقط، أو أنه نصب قرينه إلا أنها ليست للاحتراز الذى يفيد التقييد، إذ تكون قرينه توضيحيه يفهمها المخاطب خاصه(١)).

وعلى هذا الأساس يبتنى لزوم الرجوع فى تحديد مطلقات القرآن الكريم إلى النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ومن ارتضاه الله تعالى إماماً فى تعيين المطلق، أولاً- قبل إعمال أى منشأ عقلائى أو غيره، إذ قد تكون هناك قرينه دقيقه تخفى على غير المخاطب المقصود الأول بالإفهام بما هو رسول الله وبما هو رئيس الأمة(٢))، تجعل ما يظهر للمشتغل بالتفسير إطلاق الخطاب حال كونه مما نصب الله تعالى عليه قرينه صرفته عن ذلك الإطلاق لا- يعرفها إلا- ذلك الذى اختصه البارى جلّ شأنه، فهو المخاطب الأول بما هو رئيس ومعصوم عليه السلام.

٦- إن القدر المتيقن فى مقام التخاطب، إذا لم يبلغ مرتبه الانصراف(٣))، فوجوده كعدمه غير مانع عن الإطلاق، فالقدر المتيقن فى مقام التخاطب الراجع إلى كون بعض الأفراد أو الحالات مما كان عند المخاطب معلوم الحكم بمجرد إلقاء الخطاب، لا بعد التأمل مما لا يضر بالإطلاق بعد كون الأفراد والحالات أجنبيه عن تعلق الحكم بها فى باب الإطلاق(٤)).

فإن انصراف الذهن من اللفظ إلى بعض مصاديق معناه، أو بعض أصنافه يمنع من التمسك بالإطلاق، إلا إذا كان انصراف الذهن ناشئاً من ظهور اللفظ فى المقيد

١- - ينظر: محمد تقى الرازى - هدايه المسترشدين: ١ / ٢٢٣ والآلوسى - تفسير الآلوسى: ١٤ / ٣١ ومحمد حسين الطباطبائى - تفسير الميزان: ٧/٢٠٤.

٢- - ينظر: محمد الروحانى-منتقى الأصول: ٤ / ٢١٦.

٣- - ينظر: محمد المؤمن القمى - تسديد الأصول: ١ / ١٢٠.

٤- - ينظر: محسن الحكيم-حقائق الأصول: ١/٥٥٥-٥٥٦.

بمعنى أنّ اللفظ نفسه ينصرف منه المقيد لكثرة استعماله فيه وشيوع إرادته منه، فلا- شك في أنه حينئذ لا- مجال للتمسك بالإطلاق، لأن هذا الظهور يجعل اللفظ بمنزلة المقيد بالتقييد اللفظي، ومعه لا ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق حتى يتمسك بأصالة الإطلاق التي هي مرجعها في الحقيقة إلى أصالة الظهور^(١).

أما إذا كان الانصراف غير ناشئ من اللفظ بل كان من سبب خارجي، كغلبه وجود الفرد المنصرف إليه الذي يجعله مألوفاً قريباً إلى الذهن من دون أن يكون للفظ تأثير في هذا الانصراف، - كانصراف الذهن من لفظ "الماء" في العراق مثلاً إلى ماء دجله أو الفرات - فلا- أثر لهذا الانصراف في ظهور اللفظ في إطلاقه، فلا يمنع من التمسك بأصالة الإطلاق، لأن هذا الانصراف قد يجتمع مع القطع بعدم إرادته المقيد بخصوصه من اللفظ، لذا يسمى هذا الانصراف باسم "الانصراف البدوي"^(٢)، ويمثل له بقوله تعالى:

<وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا> ^(٣).

فأن المنصرف بدواعي ظروف النزول بيع الجاهلية الذي يدخل فيه بيع الملامسه والمنابذه^(٤)، وهما غير شرعيين، ولا يشمل أنواع البيوع المتأخره مع تصحيحها شرعاً كبيع المعاطاه أو بيع الفضولي إذا أجازاه المالك. والمقطوع به غير ذلك على وفق الأدلة الشرعيه التي تكفلت بيان البيوع الشرعيه، وهي قرائن معتبره.

١- - ينظر: محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ١/ ٤٢-٤٤.

٢- - ينظر: المصدر نفسه.

٣- -سوره البقره: ٢٧٥.

٤- - بيع المنابذه: أن يشتري الثوب من دون تعيين ثم يأخذ الثوب الذي ينبذه إليه البائع، ويبيع الملامسه: أن يشترط البائع: إن لمست السلعه فقد وجب البيع، وهما من بيوع الجاهليه التي أبطلها الإسلام. ينظر: محمد قلعجي - معجم لغه الفقهاء: ١١٤ و٤٦١.

فعلى ذلك لابد للمفسر من تشخيص الانصراف أنه من أى النحويين فى بيان المراد، ليتثبت فى مواضع دعوى الانصراف، وهو يحتاج إلى ذوق عال وسليقه مستقيمه. وكلما تخلو آيه كريمه فى بيان مراد معين من دعاوى الانصراف (١).

فالتقييد والتخصيص هما من الدلالات الرمزيه اللغويه التى تواكب التطور الإنسانى تبعاً لحاجته الاستعماليه للألفاظ وعلاقتها بالمعاني، والقرآن الكريم خطاب إلهى للإنسان على موجب ما يفهمه من الدلاله الرمزيه للغه، فوظف القرآن الكريم هذه الدلالات لإيصال المعنى المراد بوساطه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، إلى جميع الناس.

والمطلق لغه: «الطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد وهو يدل على التخليه والإرسال يقال انطلق الرجل ينطلق انطلاقاً ثم ترجع الفروع إليه» (٢)، فالإرسال للدلاله على انعدام القيد عما يمكن أن يقيد، والتخليه للدلاله على رفع الموانع، يقال أطلق الناقه من عقالها أى: لا عقال عليها، وأطلقه، فهو مطلق وطلق: سرحه (٣).

والمطلق اصطلاحاً: لا يبتعد عن المنشأ اللغوى، وإن تغيرت الصياغه لتصبح الدلاله أخص، وتعريفه كسائر تعريفات المصطلحات من قبيل شرح الاسم، وهو مما يجوز أن لا يكون بمطرد ولا بمنعكس (٤). فعُرِّف بتعريفات، منها أنه: «اللفظ الدال على مدلول شائع فى جنسه» (٥)، أو أنه: «ما دلّ على شائع فى جنسه، بمعنى كونه حصه

١- - ينظر: محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ١ / ٤٢-٤٤..

٢- - ابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ٣ / ٤٢٠.

٣- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٠ / ٢٢٦ - ٢٢٧.

٤- - ينظر: محمد كاظم الخراسانى - كفايه الأصول: ٢٤٣.

٥- - الآمدى - الإحكام فى أصول الأحكام: ٣/٣، أبو زهره - أصول الفقه: ٣٩١.

محتمله لحصص كثيره»^(١), أو هو «المدال على الماهيه بلا قيد»^(٢). و«المراد بالمطلق فى القرآن الكريم, هو اللفظ الذى لا يقيدته قيد, ولا تمنعه حدود, ولا تحتجزه شروط, فهو جارٍ على إطلاقه»^(٣). وهو يؤدّى تارة بلفظ مفرد ماهيه شائعه فى جنسها, مشتركه بين أنواع عديده بحيث يصلح لأن يفهم منه ما تنطبق عليه تلك الطبيعه أو الماهيه, مثل "الرقبه" حيث أنه قابل للانطباق على الصغير والكبير والحر والعبد أمسلاً كان أم ذمياً...^(٤).

وأخرى بلفظ مركب من جمله متألفه من جزئين هما ركنا الإسناد, مثل: "قول الزور" حيث أنه قابل للانطباق على سائر وجوه الكذب والافتراء والبهتان...^(٥).

والتقييد لغه: من القيد: وهو واحد القيود. وقد قيدت الدابه. وقيدت الكتاب: شكلته. وهؤلاء أجمال مقاييد, أى مقيدات, ويقال للقيد الذى يضم عرقوبى الرحل: قيد^(٦). فهو يستعار فى كل حبس عن الإطلاق, قال ابن فارس: «القيد وهو معروف, ثم يستعار فى كل شىء يحبس»^(٧), ويكون مانعاً عن الخروج والتصرف فى الدائره التى احتواها, جاء فى الحديث الشريف: «قيد الإيمان الفتك»^(٨) أى أن الإيمان يمنع عن الفتك, كما يمنع القيد عن التصرف فكأنه جعل الفتك مقيداً^(٩).

١- ابن الشهيد الثانى - معالم الدين: ١٥٠.

٢- السيوطى - الإتقان: ٢ / ٨٢.

٣- محمد حسين على الصغير - "مصطلحات أساسيه فى حياه علوم القرآن - مجله مآب - ع ٢: ص ٨.

٤- ينظر: القرطبى - تفسير القرطبى: ٥ / ٣١٥.

٥- ينظر: الطبرى - جامع البيان: ١٧/٢٠٢ والجصاص - أحكام القرآن: ٣/٣١٤ والثعلبى - تفسير الثعلبى: ٧/٢١.

٦- ينظر: الجوهرى - الصحاح: ٢ / ٥٢٩, ٤ / ١٥١٨.

٧- معجم مقاييس اللغه: ٥ / ٤٤.

٨- الصناعى - المصنف: ٥/٢٩٩.

٩- ينظر: ابن الأثير - النهاية: ٤ / ١٣٠.

والقيد اصطلاحاً: ما يلحق المطلق ويمنع إطلاقه, أو يحبس الشيعوع ويضيق دائره دلالاته, ويقصر انطباقه, لذا عرّفوا المقيد بأنه «ما يدل لا على شايح فى جنسه»^(١) أو «ما أخرج من شيعاع»^(٢) مثل "رقبه مؤمنه", فإنها أخرجت عن سائر الرقاب غير المؤمنه. فالمقيد هو ما يقيد بقرينه داله على معنى معين بذاته لا تتعداه إلى سواه^(٣), فيضيق دائره شيوعه, ويحدده لدى التلقى.

ولابد من الإشاره إلى أن التقييد يتفاوت بحسب كثره القيود وقتها, فإنه ربما يقيد بوصف واحد أو بأكثر من وصف, كما فى قوله تعالى:

<عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا>^(٤).

فهذه الأوصاف قيدت "خيراً منكن" وضيقت الدائره أكثر فأكثر.

وعلى ذلك فلا بد للمشتغل بالتفسير من الإحاطه بالأسس الضابطه لتوظيف دقائق هذا العلم فى فهم المراد من كلام الله تعالى فى القرآن الكريم, ومن هذه الضوابط:

١ - التثبت من حد المطلق والمقيد. إذ أن بيان المعنى إنما يتم بعد معرفه مدلول اللفظ^(٥).

١- ابن الشهيد الثانى - معالم الدين: ١٥٠.

٢- المصدر نفسه.

٣- ينظر: محمد حسين على الصغير- "مصطلحات أساسيه فى علوم القرآن"/٥" محاضرات ألقىت على طلبه الدراسات العليا- جامعه الكوفه".

٤- سورة التحريم: ٥.

٥- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار - مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر: ٤٤.

٢ - الثبوت من توافر المقدمات التي يتوقف عليها أعمال إطلاق المعنى على أكثر من متعلق, فقد تكون الآية ليست بصدد بيان تمام المراد أو غيره, فلا بد من ملاحظه ما يكتنف المعنى من القرائن, فإن وصف الإطلاق والتقييد ليس للفظ, فإن اللفظ لا يستعمل فيه التضييق والسعه, وإنما للمعنى فإن الشيوخ معنى مدلول عليه باللفظ, إذ أن الإطلاق والتقييد ليس تابعاً لوضع اللفظ للمعنى حتى يكون من أوصاف الألفاظ (١), كإطلاق التحريم في قوله تعالى:

<حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ> (٢).

إذ دلت على تحريم النكاح من دون غيره, وذلك أن الذهن يسبق عند الإطلاق إلى تحريم النكاح (٣).

٣ - التنبه إلى أساليب الإطلاق ودواعيه لتسريته على الأفراد والمصاديق الصالحة للانطباق, كما لو حذف المفعول به من جمله فعليه, كقوله تعالى:

<وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى> (٤).

فحذف مفعول الإعطاء فدل على أنه إعطاء مطلق غير مقيد بشيء (٥).

أو البناء للمجهول, كما في قوله تعالى:

<وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا> (٦).

١- ينظر: القرافي - نفائس الأصول: ٣/٧٦ ومحمد باقر الصدر - دروس في علم الأصول: ٢٠٧ / ١.

٢- سورة الشورى: ٥.

٣- ينظر: المقداد الشيورى - كنز العرفان: ١ / ١٥٦.

٤- سورة الضحى: ٥.

٥- ينظر: محمد حسين الطباطبائي - تفسير الميزان: ٢٠ / ٣١٠.

٦- سورة الكهف: ١٠٤.

فبناءً "حيثم" للمجهول, دلّ على وجوب الرد على مطلق المحيي (١).

وصيغته أفعل التفضيل المعرفه ب"أل" مع حذف المفضل عليه, كما في قوله تعالى:

<سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى> (٢).

إذ أن صيغته التفضيل تقتضى المشاركة بين المفضل والمفضل عليه فيما فيه التفضيل, فلما لم يذكر المفضل عليه, علم أن المراد مطلق الاتصاف, لا تفضيل شيء على شيء (٣).

ومجىء الفعل الماضى مسنداً إلى الله تعالى لدلالته على الاستمرار وعدم التقييد بالزمن, كما في قوله تعالى: <كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ> (٤), إلى غير ذلك (٥).

٤ - الإحاطه بأساليب التقييد وأدواته, إذ أن التقييد قد يكون بالصفه, كما في قوله تعالى: <فَصَبْرٌ جَمِيلٌ> (٦), وقيد الصبر بالجميل ليدل على أنه كان واقعاً على الوجه المحمود, الذى يقصد به وجه الله تعالى (٧).

أو الحال كما في قوله تعالى:

<إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ

١- ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ١٠ / ٢٠٩.

٢- سورة الأعلى: ١.

٣- ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٦ / ٣٠.

٤- سورة الأنعام: ٥٤.

٥- ينظر: سيروان عبد الزهره الجنابى-الإطلاق والتقييد: ٥٠-١١٠.

٦- سورة يوسف: ١٨.

٧- الطبرسى - مجمع البيان: ٥ / ٣٧٥.

غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ <(١)>.

إذ قيد الاضطرار المبيح بحال كون المضطر غير باغ <(٢)>.

أو التمييز، كما في قوله تعالى:

<قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا*الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا> <(٣)>.

إذ قيد مطلق الخاسرين، يستدعيه مقام بيان خسران عمل الذين يعملون أعمالاً ويحسبون أعمالهم مرضية لله تعالى <(٤)>.

أو المفعول لأجله، كما في قوله تعالى:

<وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاهِ اللَّهِ > <(٥)>.

فقيد الإنفاق بما يراد به مرضاه الله تعالى ليخرج مطلق الإنفاق إذ أن جهاته عديدة <(٦)>، وغير ذلك من التقييدات <(٧)>.

٥ - الأصل في القيود أنها احترازية، ولكن ينبغي ملاحظه صلاحية القيد للتقييد - إخراج حصه خاصه - إذ أن بعض القيود تخرج عن حد الاحترازية، فتفيد التوضيح أو أنها سيقت جرياً على الاستعمال الغالب <(٨)>، فالقيد التوضيحي المتروك في

١- -سوره النحل: ١١٥.

٢- -الآلوسى - تفسير الآلوسى: ٨ / ٤٥.

٣- -سوره الأنعام: ٥٤.

٤- -الطبرى - جامع البيان: ١٦ / ٤٤.

٥- -سوره البقره: ٢٦٥.

٦- -ابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز: ٣ / ٣٠٩.

٧- -ينظر: عبد الأمير كاظم زاهد-قضايا لغويه قرآنيه: ١٠٠-١٠١.

٨- -ينظر: مصطفى الخمينى -تفسير القرآن الكريم: ٢/٤٢٤ ومحمد حسين الطباطبائى-الميزان فى تفسير القرآن: ٤/٢٤١ و٢٥٤

و٣١٩ وج ١٦/٢١١.

الحدود غالباً هو ما لا يفيد إخراج شيء من الحد، وإنما فائدته مجرد الإيضاح والبيان، لا تضيق دائره المطلق (١).

٦ - إنعام النظر في اتحاد السبب وتغايره، واتحاد المتعلق وافتراقه، بالنسبه إلى المطلق والمقيّد، وملاحظه القرائن والظروف التي تحف بالخطاب، ومراعاة مقتضى اللغه، لإجراء الإطلاق أو التقييد (٢).

فإذا ورد مطلق ومقيّد، فأما أن يكون بينهما تعلق، ويجب تنزيل المطلق على المقيّد. وأما أن لا يكون بينهما تعلق: فإن كانا مختلفين، كان المطلق على اطلاقه، كأن يأمر بالصلاه، ثم يأمر بالصيام متتابعاً، وان كان متعلقهما متفقاً، وكان سببهما واحداً، ودلت قرينه على المراد بأحدهما هو الآخر، كان المطلق مقيداً بتلك الصفه، لان المأمور به واحد، والتقييد يقتضى اشتراطه، فلو لم يقيد المطلق به لكان غيره وإن لم يعلم أن المراد بأحدهما هو الآخر، كان المطلق على اطلاقه، والمقيّد على تقييده، وتغاييرا. وإن كان سببهما مختلفاً، بقى المطلق على اطلاقه، ولا يجب تقييده بالصفه إلا لدلاله (٣). وهذا يسرى في آيات الأحكام، ويسرى أيضاً في آيات الأخبار والقصص لمعالجه المطلق والمقيّد وبيان دلالتة وأثرها على المعنى المفاد من الخبر أو القصه (٤).

وغير ذلك من الأسس التي يبتنى عليها بيان سعه الموضوع وضيقة. ومما يذكر من التقييد الوارد على متعلق في آيه إخباره، ما جاء في إطلاق استغفار الملائكه لمن في

١- ينظر: محمد تقى الرازى - هدايه المسترشدين: ٢ / ٤٧٢.

٢- ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ١٥.

٣- ينظر: المحقق الحلى - معارج الأصول: ٩١ - ٩٢ والسيوطى - الإتقان: ٢ / ٨٣.

٤- ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ١/٣٧٧-٣٧٨ والزركشى - البرهان: ١ / ٣٨٩ وج ٢ / ٤٢٢ والثعالبى - تفسير الثعالبى: ١ / ١٩٨ ومحمد حسين الطباطبائى - الميزان فى تفسير القرآن: ١ / ٨٠ وج ٢ / ٢١٢.

الأرض، فى قوله تعالى:

<وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ > (١).

فأفادت الآيه استغفار الملائكه لمطلق أهل الأرض سواء أكان مؤمناً أم كافراً، وقد قيد هذا الإطلاق بالمؤمنين فى قوله تعالى:

<الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا > (٢).

فجعل استغفار الملائكه وحمله العرش للذين آمنوا (٣)، فلا ريب أن الآيه الأولى يراد منها المقيّد وإن كانت مطلقة بحسب الظاهر الأولى. وهذا المورد مما يمكن فيه دعوى اعتبار القدر المتيقن فى مقام التخاطب، لبلوغه مرتبه الانصراف، إذ لا ريب فى أن استغفار الملائكه ودعاءهم للمؤمنين ترحم عليهم (٤)، وكون الكفار عليهم لعنه الله والملائكه والناس أجمعين بصريح القرآن الكريم (٥)، فيقطع بخروجهم عن دائره إطلاق استغفار الملائكه، وإن كانوا داخلين تحت دلالة "من فى الأرض"، فالاستغفار لا ينفع إلا للمؤمن، فلا معنى لإخبار الحكيم باستغفار لا يترتب أثر عليه، بدلاله قوله تعالى:

<اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ > (٦).

١- - سورة الشورى: ٥.

٢- - سورة غافر: ٧.

٣- - ينظر: محمد حسين الطباطبائي - الميزان فى تفسير القرآن: ١ / ٢٤٦.

٤- - ينظر: الألوسى - تفسير الألوسى: ٢٢ / ٤٣.

٥- - ينظر: ابن عطيه الأندلسى - المحرر الوجيز: ٥/٢٦.

٦- - سورة التوبه: ٨٠.

فإن انصراف الذهن من اللفظ إلى بعض مصاديق معناه، أو بعض أصنافه يمنع من التمسك بالإطلاق، فلا شك في أنه حينئذ لا مجال للتمسك بالإطلاق، لأن هذا الظهور يجعل اللفظ بمنزلة المقيد بالتمسك اللفظي، ومعه لا ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق حتى يتمسك بأصالة الإطلاق.

فبعد التثبت من كون الآيه الأولى لها قوة السريان والشيوخ لولا المانع وهو المقيد، تبين أنها من المطلق، إذ أن المعنى إنما يتم بعد معرفه مدلول اللفظ، إذ أن الإطلاق والتمسك ليس تابعاً لوضع اللفظ للمعنى حتى يكون من أوصاف الألفاظ، والتنبه إلى أساليب الإطلاق ودواعيه لتسريته على الأفراد والمصاديق الصالحة للانطباق، فالاستغفار الذى هو طلب المغفرة، لا يصلح من قبل الملائكة لغير المؤمن، فجاء الإيمان كوصف مقيد للمغفرة فى الآيه الأخرى، احترازاً عن توهم دخول الكافر تحت الإطلاق فى "من فى الأرض"، فتبين أن الحكيم جل شأنه لم يكن فى مقام البيان من جهة الانطباق على جميع المصاديق بعد تيقن خروج كثير من المخلوقات بالضرورة اللفظية لدلاله "من" الموصولة على العاقلين، وخروج الكفار من دائره الإطلاق للقدر المتيقن، فإن لم يتم فيقيد بدلاله الآيه الحاصره للاستغفار بالمؤمنين.

وبهذا العرض يتضح مدى أهميه علم المطلق والمقيد والأسس المنهجية التى يبتنى عليها فى البيان التفسيري للنص القرآنى عموماً، إذ لا- تنحصر الحاجه إلى "المطلق والمقيد" فى العمليه الاستنباطيه ليقال أن هذا العلم مختص بعلم الأصول للتأسيس لاستخراج الأحكام الفقيهيه، فإن المعنى الذى تنتظمه جميع الآيات من الأحكام والعقائد والقصص والأخبار تدخل فى عمل المفسر ولو على نحو الإجمال، فلا مناص للمفسر من التثبت من تلك الأسس المنهجية التى تضبط العمليه التفسيرييه عموماً فى أى منهج من مناهج التفسير.

المجمل والمبين

الكلام فى المجمل والمبين كالكلام فى المطلق والمقيد والعام والخاص من جهه سبق علماء الأصول لتأصيله وتدوينه، بيد أن هذه المباحث متناثره وموظفه فى كتب اللغه، إذ أنها قضايا لغويه بالأصل، ولكن تكلم فيه غير اللغويين أو النحويين ومزجوه بأشياء من حجج العقول، ولعل أكثرها وضوحاً فى التوظيفات اللغويه هو المجمل، فمعظمه «فى الحقيقه راجع لعلم اللغه، إذ هو شىء يتكلم فيه على أوضاع العرب» (١) إلا- أنه يوظف من قبل المفسر فى بيان المراد من الخطاب، كونه كلاماً عربياً، حمل أسمى آيات الإعجاز البلاغى لهذه اللغه، فقد يجىء الأمر مجملاً، لتوطن على ذلك النفوس، ثم يأتى بيانه بعد الإجمال، وقد تشوفت له النفوس، وزالت الوحشه، ولو أتى به أولاً على وجه البيان التفصيلى لوقع الملل والاستيحاش منه (٢).

وكان من أثر الفراغ الذى يفترض أن يسد بمدونات تعنى بعلم يقوم مقام علم الأصول فى بيان المراد من الخطاب القرآنى بنحو عام، ليدخل فيه آيات الأحكام والقصص والأخبار لما تضمنته من أمور تفتقر فى بيانها إلى إعمال أسس منهجيه تبتنى عليها قواعد قابله للتوظيف بيان المجمل وحدوده بحيث تكون هذه القواعد غير مقتصره على ما فى آيات الأحكام التى طالما يعنى بها الأصولى، أن المفسر يحيل على علم أصول الفقه كلما احتاج إلى ذلك، فقد أشار المقداد السيورى (ت ٥٨٢٦) فى مقدمه كتابه "كنز العرفان فى فقه القرآن" إلى أن المجمل من اللفظ ما كان له معنيان محتملان، لا يرجح أحدهما على الآخر بقوله: «اللفظ المفيد وضعاً إن لم يحتمل غير ما فهم منه بالنظر إليه، فهو النص، وإن احتمل، فإن ترجح أحد الاحتمالين بالنظر إليه أيضاً، فهو الظاهر،

١- - أبو حيان الأندلسى - تفسير البحر المحيط: ١ / ١٠٨.

٢- - ينظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم الرحمن: ١٦٥.

والمرجوح المؤول، وإن تساوى الاحتمالان فهو المجمل... والمجمل إن ورد لفظ أو فعل معيّن لأحد احتمالاته سمى ذلك مبيّنًا، والمجمل مبيّنًا، وتحقيق ذلك كلّ في أصول الفقه» (١)، فأحال ما فيه من التفصيل والمناقشه إلى كتب الأصول (٢)، فعُدّت قواعد علم أصول الفقه مرجعاً لا بد منه للمفسر، إذ أنها من أدوات تفسير القرآن وإنها لنعم العون على فهم المعانى وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسر إلى معرفه النص والظاهر والمجمل والمبين والعام والخاص والمطلق والمقيد وفحوى الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب وشروط النسخ ووجوه التعارض وأسباب الخلاف وغير ذلك من علم الأصول (٣)، إلى غير ذلك من إشارات المفسرين وإحالاتهم فى المسائل التى تحتاج إلى تلك القواعد (٤)، على أن تلك الأسس التى توظف هذه القواعد لمعالجه مباحث هذه العلوم حكراً على علم ضم جزءاً كبيراً منها، بل أن علم الأسس والذى يطلق عليه "علم أصول التفسير" يضم مسائل مشتته من علم أصول الفقه وغيره يجمعها وحده الغرض فى بيان المراد من النصوص الإلهيه فى الآيات القرآنيه، فهو علم له سبق من جهه التطبيق العملى إلا أنه متأخر فى التدوين المستقل.

والمجمل لغه: الجيم والميم واللام أصلان أحدهما تجمع وعظم الخلق، والآخر حسن. فالأول قولك أجملت الشىء وهذه جملة الشىء (٥)، واستعمال هذا الأصل له دالتان:

- ١- - المقداد السيورى: كتر العرفان ١/٤٧.
- ٢- - ينظر: عدى جواد الحجار- المقداد السيورى وجهوده التفسيريه: ١٩٤.
- ٣- - ينظر: ابن جزى- التسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٨.
- ٤- - ينظر: الطوسى - التبيان: ١ / ٣٠٣ و ٣٩٤ وج ٢ / ٥٩٢ والطبرسى - مجمع البيان: ١ / ٢٦٠ والراوندى - فقه القرآن: ٢ / ٦٨ والرازى - تفسير الرازى: ٥ / ١٥ وج ١١ / ١٢٦ والزر كشى - البرهان: ٢ / ١٦٨ والسيوطى - الإتيقان: ٢ / ٤٨٢.
- ٥- - ينظر: ابن فارس - معجم مقاييس اللغه: ١ / ٤٨١.

١ - ما يتناول الجملة, هو العموم وما شاكلة, لأن ذلك قد سمي مجملاً من حيث يتناول جملة أشياء (١), فجمل الشيء: جمعه, والجملة: جماعه كل شيء بكماله. وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقه (٢).

٢ - ما لا يمكن أن يعرف المراد به, لأنه يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة من دون التفصيل (٣).
والذي يلزم المفسر بالبحث عن مبين هو الثاني, كما يتضح من تعريفه:

اصطلاحاً: «المجمل هو ما له دلالة على أحد أمرين لا مزيه لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه» (٤).

ولك أن تتصوره ذلك بعبارة أخرى: بأن المجمل ذلك التعبير الذي يُترك على عواهنه من دون إيضاح, لإمكان دلالاته على مدلولين, حيث لا مزيه ترجح دلالاته على أحدهما, فإذا وضح وبيّن وأُتبع بما يرفع إبهامه سمي المُبيّن (٥), والمبين اسم لما يكون معناه واضحاً وغير مشتبه.

وقد يكون الإجمال من وجه مع كونه مَبِيناً من وجه آخر, كقوله تعالى:

<وآتوا حقه يوم حصاده> (٦).

فإنه مجمل وإن كان يفهم منه شيء, «لأن الإجمال هو مقدار الواجب لا

١- - ينظر: أبو هلال العسكري - الفروق اللغوية: ١٢٩ - ١٣٠.

٢- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١١/١٢٧ - ١٢٨.

٣- - ينظر: أبو هلال العسكري - الفروق اللغوية: ١٢٩ - ١٣٠.

٤- - الآمدى - الإحكام: ٣/٩.

٥- - ينظر: محمد حسين على الصغير: محاضرات في علوم القرآن (بحث المجمل والمبين) على طلبه الدراسات العليا ٢٠٠٥م.

٦- - سورة الأنعام: ١٤١.

الموجب فيه»^(١)، ومما يعزى إليه سبب وقوع الإجمال وينشأ جزاءه التردد بين داليتين:

اللفظ المفرد المشترك، وذلك إما بين مختلفين كالعين للذهب والشمس، والمختار للفاعل والمفعول، أو ضدّين كالقرؤ للطهر والحيض^(٢).

أو لفظ مركب كقوله تعالى:

<أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ>^(٣).

فإن "الذى بيده عقده النكاح" مردد بين الزوج والولي^(٤).

أو بسبب تردد صلاحية رجوع الضمير إلى أحد أمرين نحو:

<إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ>^(٥).

إذ يحتمل عود ضمير الفاعل في يرفعه إلى ما عاد عليه ضمير إليه وهو الله، ويحتمل عوده إلى العمل، والمعنى: أن العمل الصالح هو الذى يرفعه الكلم الطيب، ويحتمل عوده إلى الكلم: أى أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان^(٦).

أو لاحتمال العطف والاستئناف^(٧)، نحو:

<وَمَا يَغْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ..>^(٨).

١- - الراوندى - فقه القرآن: ١/٢١٧.

٢- - ينظر: الأمدى - الأحكام: ٣/٩.

٣- - سورة البقره: ٢٣٧.

٤- - ينظر: الغزالي - المستصفى: ١٩٠.

٥- - سورة فاطر: ١٠.

٦- - ينظر: ابن جزى - التسهيل فى علوم التنزيل: ٣/١٥٥.

٧- - ينظر: السيوطى - الإتقان: ٢/٥٠.

٨- - سورة آل عمران: ٧.

أو لغرابه اللفظ (١١)، نحو <وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ> (٢).

أو بسبب كثره استعمال لفظ حين النزول، ثم تضاءل استعماله أو هجر فيما بعد، نحو <يَلْقَوْنَ السَّمْعَ> (٣): أى يسمعون، ولا يقول أحد الآن "ألقيت سمعى" (٤)، وكذا <ثَانِي عِطْفِهِ> (٥): أى متكبر، <فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ> (٦): أى نادماً (٧).

وقد يكون التردد بين داليتين بسبب التقديم والتأخير، نحو قوله:

<أَوْلَيْتَكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ> (٨).

فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله:

<قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ> (٩)، <كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ> (١٠).

فصارت أنفال الغنائم لك إذا أنت راض بخروجك وهم كارهون، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره (١١)، فى قوله تعالى:

١- - ينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٥٠.

٢- - سورة النساء: ١٩.

٣- - سورة الشعراء: ٢٢٣.

٤- - الزركشى - البرهان: ٢/٢١٣.

٥- - سورة الحج: ٩.

٦- - سورة الكهف: ٤٢.

٧- - ينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٥٠ وعبد الفتاح خضر - المجلد والمبين فى القرآن الكريم: ٥.

٨- - سورة: الأنفال: ٤.

٩- - سورة: الأنفال: ١.

١٠- - سورة: الأنفال: ٥.

١١- - الزركشى - البرهان: ٢/٢١٣.

>فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ* إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ* أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ <(١)>.

أو قلب المنقول نحو <وَطُورِ سَيْنِينَ >(٢), أى سيناء, <سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ >(٣), أى على إيلياس <(٤)>.

أو بسبب المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى:

>قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ <(٥)>.

معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا <(٦)>.

فلا بد للمشتغل بالتفسير من محاكمه انطباق أى سبب لمناشئ الإجمال, إذ أن منها ما ليس بمجمل لو تدبر المفسر فى وجوه الدلالة <(٧)>, وملاحظه دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبين المجمل <(٨)>, فإن بقى على إجماله فيبحث عن المبين, إذ قد يتأخر البيان

١- - سورة: الأنفال: ١-٤.

٢- - سورة التين: ٢.

٣- - سورة الصافات: ١٣٠.

٤- - ينظر: الزركشى-البرهان: ٢/٢١٤.

٥- - سورة الأعراف: ٧٥.

٦- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٢١٤.

٧- - ينظر: السيوطى - الإتيان: ٢/٥٢.

٨- - ينظر: الزركشى - البرهان: ٢ / ٢٠٠.

عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة (١)، بدلاله قوله تعالى: <ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتَهُ> (٢)، على جواز تأخير البيان، عن وقت الخطاب (٣)، لأن وجوب البيان لا يتحقق إلا عند الحاجة (٤).

فإن حصل البيان صار المجمل مبيّنًا، ولذلك قد يطلق المبيّن - بالفتح - «ويراد به ما كان من الخطاب المبتدأ المستغنى بنفسه عن بيان وقد يراد به ما كان محتاجاً إلى البيان وقد ورد عليه بيانه» (٥).

والمبيّن لغه: من الانكشاف والوضوح، فالبيان: ما يتبين به الشيء من الدلاله وغيرها (٦)، وبان الشيء وأبان إذا اتضح وانكشف. وفلان أبين من فلان. أى أوضح كلاماً منه (٧). ويقال: بأن الحق يبين بياناً، فهو بائن، وأبان يبين إبانة، فهو مبين، بمعناه (٨).

والمبين اصطلاحاً: فالمبين - بالكسر - يطلق عليه البيان، وهو الذى يرد على المجمل ليوضح دلالاته ويكشفها، ويخرجه من حيز الإجمال إلى حيز الانجلاء، وعبر عنه بأنه: «أمر يتعلق بالتعريف والإعلام، وإنما يحصل الإعلام بدليل... إذ يقال لمن دل غيره على الشيء بينه له» (٩)، أو هو «عبارة عما به تحصل المعرفة فيما يحتاج إلى

١- - ينظر: الطوسى - عده الأصول: ٢/٤٥٠ والآمدى الإحكام: ٣/٣٢.

٢- - سورة: القيامة: ١٩.

٣- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ١٠ / ١٩٨.

٤- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٣٠ / ٢٢٥.

٥- - الآمدى - الإحكام: ٣/٢٦.

٦- - الجوهرى - الصحاح: ٥/٢٠٨٣.

٧- - ينظر: ابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ١/٣٢٨.

٨- - ينظر: ابن منظور - لسان العرب: ١٣/٦٧ - ٦٨.

٩- - الغزالي - المستصفى: ١٩١.

المعرفة»^(١)، فهو ما يمكن أن يضم إلى مجمل بعينه ليبيّن وجهه، فيكونا دلالة واحده واضحه على المقصود تتم الحججه بها، إذ باقترانهما يفهم مراد المتكلم.

وقد يقع البيان بالقول أو مفهوم القول أو الفعل أو الإقرار أو الإشاره والكتابه^(٢)، وغيرها مما يفيد اليقين أو القطع أو الظن بالمراد، وإلحاق ما يفيد الظن بالبيان من حيث أنه يفيد العلم بوجود العمل بما تحصّل بانضمامه للمجمل، من الدلاله والبيان الكاشف عن المراد قطعاً^(٣).

إذ أن نتيجته تبين المراد من انضمام البيان إلى المجمل يصلح أن يكون دليلاً، وعلى ذلك فهو يعم ما يقال له دليل كان مفيداً للقطع أو الظن وسواء أكان عقلياً أم حسيّاً أم شرعياً أم عرفياً أم قولاً أم سكوتاً أم فعلاً أم ترك فعل إلى غير ذلك^(٤).

فبعد أن أجمل الخطاب في آيه ولم يتضح المراد فيها فيتمم البيان من مواضع أُخر من القرآن الكريم، أو من السنه الشريفه، من حيث أنها بيان للقرآن، وللبيان أنواع تتحرى لإزاله الإجمال، وأشهر من أشار إلى هذه الأنواع من المفسرين الشيخ محمد الأمين الشنقيطى (ت ١٣٩٣هـ) في كتابه "أضواء البيان" فمنها:

١ - بيان دخول بعض الأفراد والمصاديق في آيه لم تصرح بالدخول^(٥).

٢ - بيان أوصاف لاحقه لذات أو فعل لم تذكرها آيه، وذكرت في موضع أو مواضع أُخر، كالحميم في قوله تعالى:

١- المصدر نفسه.

٢- ينظر: الشيرازى - اللمع في أصول الفقه: ١٥٥ والغزالي - المستصفى: ١٩١.

٣- ينظر: الغزالي - المستصفى: ١٩١.

٤- ينظر: الآمدى - الإحكام: ٣/٢٦.

٥- ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٢/٢٤٣ و٣/٢٠٣ و٥١٧ و٤/٣٥٦.

<وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ> (١).

فورد في هذه الآيه الكريمة: أن الذين كفروا يعذبون يوم القيامة بشرب الحميم، وذكرت أوصاف هذا الحميم في آيات أخر، كقوله تعالى:

<يُطَوَّفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آتٍ> (٢).

حيث وصف الحميم بأنه "آتٍ"، والآن الذى بلغ نهايته فى النضج، والمراد - ههنا - هو الذى قد بلغ نهايه حره من آنى يأنى إنيا فهو آتٍ (٣)، وغيرها من الآيات التى ذكرت أوصاف شراب أهل النار، أو صفات الحميم (٤).

٣ - بيان اللفظ إما بلفظٍ أشهر منه وأوضح عند السامع: مثل ما فى قوله تعالى:

<وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ> (٥).

فإنه بين فى موضع آخر، وأشار إلى أن السجيل الطين (٦) فى القصة نفسها، وذلك فى قوله:

<قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّنْ طِينٍ> (٧).

قيل: من طين قد طبخ حتى صار بمنزله الآجر (٨).

١ - سورة يونس: ٤.

٢ - سورة الرحمن: ٤٤.

٣ - ينظر: الطوسى - التبيان: ٩/٤٧٨.

٤ - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٢/١٥١.

٥ - سورة الحجر: ٧٤.

٦ - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٣/٣٦.

٧ - سورة الذاريات: ٣٢-٣٣.

٨ - ينظر: الطوسى - التبيان: ٦/٤٥.

٤ - بيان وجه أو وجوه للحكمه فى آيه لم يرد فيها ذكر تمام تلك الوجوه التى تضمنها. إذ قد يجعل الله تعالى شيئاً لحكم متعدده، فيذكر بعض حكمه فى بعض المواضع (١)، كما فى قوله جل شأنه:

<فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ > (٢).

إذ لم يبين فيها الحكمه فى ذكر قصه الحواريين مع عيسى، وقد تبين وجه من وجوها فى سورة الصف (٣)، بأن حكمه ذكر قصتهم هى أن تتأسى بهم أمه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فى نصره الله ودينه، وذلك فى قوله تعالى:

<يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ > (٤).

٥ - بيان حكم آخر لمتعلق أو موضوع فى آيه، فيكون لذلك الشىء حكم آخر مذكور فى موضع أو مواضع أخر (٥)، كالحكم باتباع القرينه فى قوله تعالى: قوله تعالى:

<وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصِيَدَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ* وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ* فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ > (٦).

١- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٧/٤٤٣.

٢- - سورة آل عمران: ٥٢.

٣- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ١/٢٠١.

٤- - سورة الصف: ١٤.

٥- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٢/٢١٦.

٦- - سورة يوسف: ٢٦-٢٨.

إذ يفهم من هذه الآية لزوم الحكم بالقرينه الواضحه الداله على صدق أحد الخصمين، وكذب الآخر. لأنه تعالى ذكر هذه القصة في معرض تسليم الاستدلال بتلك القرينه على براءه يوسف عليه السلام، وهو يدل على أن الحكم بمثل ذلك حق وصواب. لأن كون القميص مشقوقاً من جهه دبره دليل واضح على أنه هارب عنها، وهي تنوشه من خلفه، ولكنه تعالى بين في موضع آخر أن محل العمل بالقرينه ما لم تعارضها قرينه أقوى منها، فإن عارضتها قرينه أقوى منها أبطلتها، وذلك في قوله تعالى:

<وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ > (١).

لأن أولاد يعقوب لما جعلوا يوسف عليه السلام، في غيابه الجب، جعلوا على قميصه الدم المكذوب، ليكون وجود الدم على قميصه قرينه على صدقهم في دعواهم أنه أكله الذئب، ولا شك أن الدم قرينه على دعواهم افتراس الذئب ليوسف عليه السلام، ولكن يعقوب عليه السلام، أبطل قرينتهم هذه بقرينه أقوى منها، وهي أن القميص لم يكن مشقوقاً، فقال: سبحان الله متى كان الذئب حليماً كيساً يقتل يوسف ولا يشق قميصه. لذا صرح بتكذيبه لهم في قوله:

<بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ > (٢).

حيث اندفعت قرينه الدم بقرينه أقوى وهي سلامه القميص من التمزيق (٣).

١- - سورة يوسف: ١٨.

٢- - سورة يوسف: ١٨.

٣- - ينظر: الطبرسي - مجمع البيان: ٥/٣٧٥.

٦- البيان بالاستدلال على أحد المعاني الداخلة في معنى الآية بكونه هو الغالب في القرآن, فتكون غلبته دليلاً استقرائياً على عدم خروجه من معنى الآية, ولأن الحمل على الغالب أولى (١), مثاله: قوله تعالى:

<كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ> (٢).

فإن الغالب في القرآن استعمال "الغلبة" مراداً بها الغلبة بالسيف والسنان, كما في قوله سبحانه:

<غُلِبَتِ الرُّومُ> (٣).

وقوله جلّ وعلا:

<قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ> (٤).

وقوله جلّ وعز:

<وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا> (٥).

وعليه فيرجح تفسير الغلبة في الآية الأولى بذلك, ومن فسر الغلبة بالحجّة والبرهان (٦), لا- يبعد عن الصحة, لكن لا يجوز إخراج المعنى الغالب عن مراد الآية لأنه مما ورد به القرآن (٧).

١- ينظر: الشنقيطي- أضواء البيان: ١/٢١١ وج ٦/١٤٤.

٢- سورة المجادلة: ٢١.

٣- سورة الروم: ٢.

٤- سورة آل عمران: ١٢.

٥- سورة الأنفال: ٦٥.

٦- ينظر: الواحدى- تفسير الواحدى: ٢/١٠٧٨ والرازى- تفسير الرازى: ٢٦/١٧٢.

٧- ينظر: محمد عبد العزيز الخضيرى- أنواع بيان القرآن للقرآن: ٧.

٧ - بيان محذوف أو مقدر في موضع، في موضع آخر (١)، كحذف مفعول الإلقاء في قوله تعالى:

<قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ > (٢).

وقد بين تعالى في مواضع آخر أن مفعول إلقاء موسى عليه السلام هو عصاه وذلك في قوله جلّ شأنه:

<وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ > (٣).

وقوله جلّ علاه:

<فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ > (٤).

وقوله جلّ وعلا:

<وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا > (٥).

لم يبين ما في يمينه في هذا الموضع، وقد تبين في موضع آخر، وهو قوله تعالى:

<وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ * قَالَ هِيَ عَصَايَ... > (٦).

أن ما في يده عليه السلام هي عصاه، فرفع الإجمال الذي سببه الحذف بواسطة ذكره في موضع آخر.

١ - ينظر: الشنقيطي - أضواء البيان: ٤/٣٣.

٢ - سورة الأعراف: ١١٥.

٣ - سورة الأعراف: ١١٧.

٤ - سورة الشعراء: ٤٥.

٥ - سورة طه: ٦٩.

٦ - سورة طه: ١٧-١٨.

٨ - البيان بالقول أو بالفعل أو الإقرار (١)، كما في بيانات السنه النبويه الشريفه للقرآن الكريم (٢).

٩ - بيان ما أجمل في آيه بلازم آيه أخرى (٣). كما في قوله تعالى:

<وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا> (٤).

إذ لم يبين سبحانه مدة الحمل بالخصوص إذ أجملت مع الرضاع، إلا أنها تتبين من دلاله الإشاره - وهى من الدلالات الالتزاميه - فى قوله تعالى:

<وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ> (٥).

فإذا أسقطت الحولين الكاملين وهى أربعة وعشرون شهراً من الثلاثين، بقى أقل مدة الحمل ستة أشهر (٦).

وما يتبين من أن الصبى بعد العامين لا- تُرتب عليه آثار نشر الحرمة الرضاعيه حتى لو ارتضع، فإذا تم للرضيع حولان فقد تم رضاعه وصار اللبن بعد ذلك بمنزله سائر الأغذيه فلهذا كان الرضاع بعد الحولين غير معتبر فى نشر الحرمة الرضاعيه، وهذا يفاد من دلاله الاقتضاء فى الآيه الكريمه، وهى من الدلالات الالتزاميه أيضاً (٧).

١- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٤/٣٥٦ و ٣/٣٧٥ و ٢/٦٣ و ٤/٢٠٥.

٢- - ينظر: السيوطى - الإتقان: ٢/٥٣.

٣- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٤/٤٤٤.

٤- - سورة الأحقاف: ١٥.

٥- - سورة البقره: ٢٣٣.

٦- - ينظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدى - تيسير الكريم الرحمن: ١٠٤.

٧- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ١٥ / ٢٨.

١٠ - البيان برجحان إحدى القراءات لآيه بدلاله المعنى فى آيه أخرى (١)، كقراءه "إيمانهم" بفتح الهمزه وكسرهما، فى قوله تعالى:

<وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ > (٢).

وقوله تعالى:

<اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً > (٣).

قريء إيمانهم بفتح الهمزه جمع يمين، (٤)، فالإيمان جمع يمين وهى الحلف، والجنه الترس، وهو المجن الذى تتقى به السيوف والنبال والسهام فى الحرب (٥)، والمعنى أن المنافقين إذا ظهر شىء من نفاقهم أو سمعت عنهم كلمه كفر، حلفوا بالله أنهم ما قالوا ذلك وما فعلوه، فيجعلون حلفهم ترساً وستره تقيهم من المؤاخذه (٦)، كما قال تعالى:

<وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ > (٧).

وقال سبحانه:

<يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ > (٨).

١- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٨ / ١٩٠.

٢- - سورة التوبه: ١٢.

٣- - سورة المنافقون: ٢.

٤- - ينظر: أبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ١٧/٥ و٢٦٧/٨.

٥- - ينظر: ابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ١/٤٢٢.

٦- - الطوسى - التبيان: ١١/١٠.

٧- - سورة التوبه: ٥٦.

٨- - سورة التوبه: ٦٢.

وقال جلّ وعلا:

<يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ> (١).

ونحو ذلك، فهذه نصوص تدل على أنهم يحلفون أيماناً على أيمانهم، أما قراءه الكسر، من الإيمان ضد الكفر، فهي تنافى كونهم منافقين إذ لا يمكن الجمع بين كونهم مؤمنين ومنافقين في وقت واحد، لذا عدل المفسرون إلى أنّ معنى الإيمان هو ما أظهروه من أمور الإسلام.

ولا حاجة للتأويل إذا رجحنا قراءه الفتح بدلاله الآيات الأخرى، ثم أن الأيمان - بالفتح - والحلف منهم منصب على إيمان مدعى، فلا انفكاك بين اليمين والإيمان، لأنهم يحلفون أنهم مؤمنون، واليمين أخص من الإيمان، وحمله على الأخص يقتضى وجود الأعم، فالحلف على الأيمان يستلزم دعوى الإيمان وزيادة، ومجرد دعوى الإيمان لا يستلزم التأكيد بالإقسام والحلف (٢)، فحمله على اليمين تبين أنه أولى، حيث زال الإجمال برجحان قراءه الفتح من مواضع استعمال اللفظ.

وغير ذلك من أنواع البيان وأساليبه كالتشبيه والاستعارة أو الإشاره أو غيرها، بحيث يرشد ورودها في موضع إلى الكشف عن دلالة مجمله في موضع آخر، وكذا كل قرينه نقلية أو عقلية (٣) لها صلاحية الكشف عن الكيفية أو الهيئه أو المقدار أو العدد أو المكان أو الزمان أو الأفراد أو المصاديق أو الصفه وغيرها.

وقد تقدم أن البيان يصح بكل ما يزيل الإشكال ولو لقرينه أو غيرها، بشرط عدم المنافاه مع الضرورات الدينيه الأصوليه والفرعيه، فقد يكون في الآيه وجهان أو

١- - سورة التوبه: ٧٤.

٢- - ينظر: الشنقيطى - أضواء البيان: ٨ / ١٩٠.

٣- - ينظر: الآمدى-الإحكام: ٣/٢٨.

أوجه من التفسير كلها حق، وكل واحد منها يشهد له قرآن، فينبغي للمفسر حينئذ أن يشير إليها ذاكراً أدلتها ودلالاتها، باتباع ما تقدم من الضوابط التي تبنى على أسس منهجية في هذا المسار، منها:

١ - الثبوت من حد المجمل والمبين ومدى انطباق المجمل على الموارد التي يدعى فيها الإجمال.

٢ - الثبوت من خفاء الدلالة، إذ أن خفاء الدلالة قد يرجع إلى غير المجمل كالمشكل أو المتشابه...، إلا أن المجمل هو الذى ينفرد - من دون غيره - باحتياجه إلى دليل منفصل حتى يكون مبيناً له.

٣ - ضروره النظر إلى المعانى التي تداولها العرب الفصحاء فى عصر النزول وما قاربه، إذ أن بعض الإجمال يقع نتيجة لهجر اللفظ أو استعماله فى معنى آخر (١).

٤ - يتحرى البيان من موضع آخر من القرآن الكريم، أو من السنّة النبويه الشريفه أقولاً كانت أم فعلاً أم تقريراً، وقد يكون البيان بصريح النص أو الفعل أو لازمهما، أو لازم الترك (٢).

٥ - لا بد للمفسر من البحث عن القرائن التي تقتضى رفع الإجمال أياً ما كانت، كالنظر إلى أطراف المجمل، فلو كان أحد الأطراف يفيد التأكيد أو شبهه كزياده الإيضاح بالصفات أو الأحوال، والطرف الآخر يفيد التأسيس، فالمتبع هو المؤسس، لأنه أقرب لقصد المولى لما يترتب عليه من الفائده من إنشاء حكم جديد، أو تعريف ما ليس معروفاً لنا، فكان حمله على التأسيس أولى (٣).

١- ينظر: عبد الفتاح محمد خضر- المجمل والمبين فى القرآن: ٨.

٢- ينظر: الشيرازى- اللمع فى أصول الفقه: ١٩٥-١٩٦ و الرازى-المحصول: ٣/ ١٧٥-١٨٤.

٣- ينظر: الآمدى-الإحكام: ٣/٢٣.

٦- لابد من مراعاة معرفه أنواع البيان ووجوه التبيين كتحديد العدد أو الزمان أو المكان, أو الوجوب أو الحرمة أو إخوانهما, أو نوع الواجب كالمضيق والموسع والعينى, أو تحديد وجه الحكمة من القصة أو الإخبار القرآنى, أو الترهيب والترغيب, وتبيين ما يحذر منه مما لا- يحذر منه, إلى غير ذلك من الوجوه(١), لئلا- يفسر المفسر بوجه بعيد, أو يحكم بالإجمال على ما ليس بمجمل.

٧- لا- ينبغى الالتزام بأحد احتمالات المجمل بوصفه وجهاً تفسيرياً مع الغض أو الإعراض عن غيره من الاحتمالات من دون قرينه, كما لا يمكن القول بأن الآيه مجمله مع انصرافها عن غير محتمل واحد(٢).

إلى غير ذلك من الكليات التى توظف هذا العلم الجليل الذى ينطوى على وجوه كثيره من وجوه الحكمة, فإنفاق الجهد فيه من أحد تلك الوجوه من التشوف على البيان الإلهى واستشرافه, والتشوق إلى دقائقه واستجلائها, من قصصه وأخباره وحكمه وأحكامه وما تنتظمه من الكنوز النفيسه, وفى آناء كل ذلك الأجر الجزيل, ثم إن هذه الكليات تضبط العمليه التفسيريه لتخضعها للقواعد الحاكمة, والتى يسير بحسبها البيان التفسيرى منتظماً لا يحدد عن الوصول إلى بغيته فى التعرف على مراد الخطاب الإلهى فى القرآن الكريم.

ولا شك أن مباحث علوم القرآن كلها بمكان من الأهميه لا يسع المفسر فيها إلا تطبيق ما قدم البحث من الأسس المنهجيه فيما تناوله منها, كما وتطبق هذه الأسس المنهجيه والقواعد المبتنيه عليها فى بعض الأمور التى هى من تاريخ القرآن, وإن كانت أموراً خارجة عن صلب القرآن فهى تبحث فى أدوار القرآن من نزوله وخطه وجمعه وترتيب سورته, وقرآئه وقراءاتهم, وإعرابه وإعجابه وترجمته إلى سائر اللغات.

١- - ينظر: الطبرسى - مجمع البيان: ٩ / ٦.

٢- - ينظر: الجصاص - الفصول: ٢٧٣ والراوندى - فقه القرآن: ٢ / ٨٢ والرازى - المحصول: ٣ / ١٧.

ويدخل فى تاريخه أيضاً أسباب النزول، والقراءات، والمكى والمدنى (١)، إلا أنها مما يمكن أن يكون من العوامل المساعدة التى تقع فى طريق الأسس المنهجية كمعرفه السابق واللاحق نزولاً وما يترتب عليه فى النسخ، أو القراءات وما يترتب عليها من الإفادات التفسيرية الجمّة، فعلى ذلك فهى تدخل فى العمليه التفسيرية، فينبغى أن يطبق المفسر الأسس المنهجية التى مرّ ذكر معظمها لتوظيف مثل هذه الأمور.

الأسس المنهجية فى ضبط التفسير بالمنقول

يتصدر قائمه التفسير بالمنقول، التفسير بالحديث الشريف بما هو المؤدى إلى السنه النبويه الشريفه وهى بأى معنى كانت - قوله أو فعلية، أو إمضائية - إذا ثبتت صحه صدورها عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت جهه الصدور فيها على نحو البيان، احتج بها مبيته أو مؤسسّه، فهى المصدر الثانى للتشريع «إذ لولاها لما اتضحت معالم الإسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما أمكن أن يستنبط منه حكم واحد بكل ما له من شرائط وموانع، لاین أحكام القرآن لم يرد أكثرها لبيان جميع خصوصيات ما يتصل بالحكم، وإنما هى وارده فى بيان أصل التشريع، وربما لا نجد فيه حكماً واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائط وموانع» (٢) فما أجمل من القرآن ولم يمكن بيانه من موضع آخر منه فيلتجأ إلى السنه النبويه الشريفه فإنها شارحه للقرآن وموضحه له، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه" (٣) يعنى السنه (٤).

١- - ينظر: محمد حسين على الصغير-تاريخ القرآن: ١٢٩.

٢- -السيد محمد تقى الحكيم: الأصول العامه للفقّه المقارن: ١٢٤.

٣- - احمد بن حنبل-مسند احمد: ١٣١ / ٤.

٤- -الزرکشى-البرهان: ٢/١٧٦.

والسنه أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن, كما هو واضح من قول الحق عزوجل:

<وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ > (١).

وعلى ذلك دأب المفسرون في الاستعانة بالسنه النبويه الشريفه بعد القرآن الكريم متبعين مظانها في المجامع الحديثيه, بيد أنه لا بد من تمحيص ما نقل من الأحاديث المنسوبه إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ليعتمد ما يصح الاعتماد عليه من الأحاديث بحسب ما يقتضيه المقام من تفسير أو ذكر مناسبة نزول أو بيان حكم في آيه أو غير ذلك, إذ لا يمكن التساهل في الاستناد إلى كل ما نسب إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم من دون التحرى عن صدق النسبه وعدمه, وملاحظه ما يترتب عليه أثر شرعى كإثبات عقيدته, أو تأسيس حكم أو نسخه أو تخصيصه, أو بيانه, فيحتاج إلى مزيد تثبت, أما ما كان من قبيل المؤيد لتفسير معين أو بيان فضيله ولا تتنافى مع الشرع والعقل, أو يكون مما يشهد له القرآن الكريم, أو تشهد له السنه الصحيحه, أو يشهد له العقل, فيمكن إيراده مع الإشاره إلى ذلك. فقد يكون مما دخل الحديث من الموضوعات, أو طرأ عليه التصحيف, أو نقل بالمعنى, فاستدعى ذلك اتباع أسس منهجيه تضبط توظيف الحديث الشريف في العمليه التفسيريه وعلى وفق القواعد المفاده من علوم الحديث ومصطلحاته.

ويقسم البحث هذه الأسس على ثلاثة أقسام:

١ - الأسس الضابطه لطريق الحديث, وتمثل بالإسناد والسند.

٢ - الأسس الحاكمه لمفردات المتن وجمله.

٣ - الأسس الضابطه لتوظيف الدلاله.

الأسس الضابطة لطريق الحديث، وتمثل بالإسناد والسند

إن نسبة الحديث وعزوه إلى قائله يعدّ من الخصائص المهمة التي انفردت بها رواه المسلمين في الروايات التاريخية فضلاً عن الروايات التي تتضمن المسائل الدينية من أصول العقائد والأحكام، فامتاز المسلمون عن غيرهم من الأمم التي لا تخرج رواياتهم عن كونها صحفاً قد خلطوها بأخبارهم، وكلام علمائهم وأخبارهم، من دون تمييز بين ما نزل من الوحي وبين كلامهم.

حيث أولى علماء المسلمين اهتماماً بالغاً بتمحيص الحديث وتحري ما رواه الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة، والمشهور في حينه بالورع والاستقامة ثم عن مثله، وهكذا في جميع سلسلة السند ممن رواه حتى يبلغوا به قائله. وإذا حدث أحدهم بشيء لم يكونوا قد سمعوه من قبل كانوا يسألونه عن إسناده، فإن أخبرهم أو أحالهم على أصل معروف من المجامع الحديثية، نظروا بذلك الأصل، وإلا رفضوه وحكموا بضعفه.

وقد عنى المفسرون بالأسانيد في بدايات أمرهم، فملئوا كتبهم التفسيرية بأسماء الرواه، إلا- أنهم لم يتعرضوا كثيراً لتقييس الأحاديث وتعديل رواياتها أو جرحهم، إذ أنهم يوردون هذه الأحاديث كأقوال تفسيرية، لما تحتمل من وجوه الجرى والتطبيق، وخلف من بعدهم خلف من المفسرين استقلوا تلك الأسانيد، فاكتفوا بإيراد راوى التفسير الأول، من دون عزوه، فلم يعرف سند ذلك التفسير أهو متصل أم منقطع، بل لم يعرف إسناده من عدمه، أى أهو موقوف على قائله أم مرفوع إلى المعصوم، كقولهم: عن ابن عباس، في كثير من الموارد التفسيرية (١)، ولعل ذلك اتكالا على ورود

١- ينظر: الطوسي- التبيان: ١/٢٠ و ٣٠ و ٤٧ و ٧/١١ و ١٢ و ٢١ و ج ١٠/٢٨ و ٣١ والطبرسي- جوامع الجامع: ١/٥١ و ١٢١ و ج ٢/٨٥ و ٢٩٧ وابن جزى- التسهيل في علوم التنزيل: ١/١٠٠ و ١٣٧ و ١٦٤ و ١٧١ وأبو حيان الأندلسي- البحر المحيط: ١/١٥٦ و ١٥٧ و ١٨٧.

ذلك التفسير فى المجامع الحديثيه، أو المصنفات التفسيريه السابقه. فأكثرها من نقل الأقوال من دون التفرقه بين الصحيح وغيره، مما قلل من الوثوق بأقوالهم التفسيريه لاحتياجها إلى مراجعه مواردها الحديثيه، حتى نقل عن الشافعى (ت ٥٢٠٤هـ) قوله: «لم يثبت عن ابن عباس فى التفسير إلا شبيهه بمائه حديث»^(١)، وهو عدد لا يكاد يذكر أمام ما يروى عن ابن عباس فى التفسير، وهذا يدل على مبلغ ما دخل فى التفسير من الروايات الموضوعه والإسرائيليه، ولقد كانت كثره المرويات أكبر عامل فى صرف همه العلماء إلى البحث والتمحيص فى بيان المرفوع من الموقوف، ونقد الرواه بالنظر إلى الجرح أو التعديل^(٢). فينبغى أولاً استيضاح حد الإسناد والسند.

فالإسناد: رفع الحديث إلى المعصوم^(٣).

والسند: طريق المتن^(٤).

ويتميز الإسناد بما يلحقه من الأوصاف كالاتصال والانقطاع والاضطراب والإرسال، ويقابل الإسناد الوقف، فالحديث أما مرفوع وإما موقوف.

فالمرفوع ما عناه راويه إلى المعصوم، والموقوف ما لم يعزه، فى حال أن السند يوصف بما يكتسبه من أوصاف الرواه من العدالة أو الضبط وعدمها^(٥).

وقد يطلق الإسناد على السند بلحاظ أنهما طريق إلى المتن، فيقال - مثلاً -: إسناد هذا الحديث صحيح، وذلك من جهه أن المتن إذا ورد فلا بد له من طريق موصل إلى قائله، بلحاظ كونه سنداً ورائده معتمداً فى الصحه والضعف يسمى سنداً، وبلحاظ

١- -السيوطى - الإتيقان: ٢ / ١٨٩.

٢- -ينظر: ابن كثير - تفسير ابن كثير: ١ / ١٨، مقدمه التحقيق - أحمد محمد شاكر.

٣- -ينظر: الشهيد الثانى - شرح البدايه فى علم الدرايه: ٨٢.

٤- -ينظر: السيوطى - تدريب الراوى: ٥ والشهيد الثانى - شرح البدايه فى علم الدرايه: ٧٩.

٥- -ينظر: حسن الصدر - نهايه الدرايه: ٩٣ - ٩٤.

تضمنه رفع الحديث إلى قائله يسمى إسناداً (١).

ويكتسب الحديث صفته من الصحة والحسن والقوه والضعف من مما يتصف به الإسناد والسند.

وعلى ذلك فالتفسير المنقول:

إما موقوف فينظر في سنده إلى الموقوف عليه، ثم ينظر في الذى وقف عليه، فما ورد موقوفاً على مثل ابن عباس (ت ٥٦٩هـ) المشهود له بسمو المكانه فى التفسير، ليس كالموقوف على كعب الأخبار (ت ٥٣٢هـ) الذى عرف بموضوعاته فى التفسير.

وأما مرفوع فيتحقق من أحوال رجال سنده من الراوى الأخير إلى المعصوم.

فهناك أوصاف كليه ترجع إليها سائر أقسام الحديث، لا- محيص للمفسر من التعرف على حدودها وملاحظه انطباقها على مصاديقها ليفيد من ذلك ما يمكن أن يوظف فى الكشف عن مراد الخطاب القرآنى، بعد التأمل فى ما يحتاج إلى شدة التدقيق فى الحديث المُفسَّر مما يترتب عليه أثر شرعى كآيات العقائد، كما ورد فى تفسير قوله تعالى:

<الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ> (٢).

حيث استدل أكثر المفسرين بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تفسير الظلم بالشرك، حيث شق ذلك على المسلمين فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه! قال: "ليس ذلك، إنما هو الشرك" (٣)، فانضح أن المراد ههنا الذين آمنوا بالله ولم يثبتوا لله شريكاً فى المعبودية. ويعضده أن سياق الآيات وارد فى نفى الشركاء والأضداد

١- ينظر: المصدر نفسه.

٢- سورة الأنعام: ٨٢.

٣- أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ١/٤٢٤ والبخارى - صحيح البخارى: ٤/١٣٧ ومسلم - صحيح مسلم: ١/٨٠ وابن البطريق - العمدة: ١٧٤.

والأنداد، وليس فيها ذكر الطاعات والعبادات، فوجب حمل الظلم ههنا على ذلك (١).

وكذا في آيات الأحكام، كما في بيان ذوى القربى في قوله تعالى:

<وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى...> (٢).

«ومعلوم أنه لم يرد بها أقرباء سائر الناس فصار اللفظ مجملاً مفتقراً إلى البيان» (٣) ومن جهة ذلك الإجمال قال بعض الصحابة من الأقرباء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحن وبنو المطلب في النسب إليك سواء فأعطيتهم دوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ بَنِي الْمَطَّلِبِ مَا فَارَقُونَا فِي جَاهِلِيَّتِهِ وَلَا إِسْلَامًا، وَبَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمَطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ...» (٤)، فاتضح بذلك «أَنَّ الْمَرَادَ بِذِي الْقُرْبَى هُم بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمَطَّلِبِ، دُونَ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي نُوْفَلٍ» (٥). فلا بد من مراعاة صلاحية مثل هذه الأحاديث ليتم استيضاح المراد والقطع به.

ومن الأحاديث ما لا يستدعى تلك الدقة في الأسانيد - وإن كانت مطلوبة - كالشواهد الحديثية للقصص القرآني، كالذي جاء في قصة خروج آدم عليه السلام، من الجنة، كما في قوله تعالى:

<فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ> (٦).

- ١- ينظر: الصنعاني- تفسير الصنعاني: ٢/٢١٣ والطبري- جامع البيان: ٧/٢٣١ والثعلبي- تفسير الثعلبي: ٤/١٦٦ والطوسي- التبيان: ٤/١٩٠ والطبرسي- مجمع البيان: ٤/٩٩-١٠٠ والرازي- تفسير الرازي: ١٣/٦١ والزر كشي- البرهان: ٢/١٨٤ والسيوطي- الإثقان: ١/٩٠ والدر المثور: ٣/٢٧.
- ٢- سورة الأنفال: ٤١.
- ٣- الجصاص: أحكام القرآن ٨٢/٣.
- ٤- أحمد- مسند أحمد: ٤/٨١ والبخاري- صحيح البخاري: ٤/١٥٥ وج ٥/٧٩ وابن البطريق- العمدة: ٥٣.
- ٥- المقداد السبوري- كنز العرفان: ١/٣٦٧.
- ٦- سورة الأنفال: ٤١.

حيث أشير إلى بعض الأحاديث المبينه للقصة, كحديث سليمان بن منصور بن عمار حدثنا على بن عاصم عن سعيد عن قتاده عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لما ذاق آدم من الشجره فر هارباً فتعلقت شجره بشعره فنودي: يا آدم أفراراً منى؟ قال: بل حياء منك، قال: يا آدم أخرج من جوارى فبعزتي لا يساكننى فيها من عصانى ولو خلقت مثلك ملء الأرض خلقاً ثم عصونى لأسكنتهم دار العاصين». ومثل هذا الحديث إن ذكر على نحو الاحتمال فلا مانع منه, مع ذكر ما يكتنفه من ضعف فى سنده, كما أشار إلى ذلك ابن كثير(ت١٧٧٤هـ), حيث عقب عليه قائلاً: «هذا حديث غريب وفيه انقطاع بل إعضال بين قتاده وأبى بن كعب رضى الله»(١), فهو من الحديث المعضل الذى هو نوع من أنواع الحديث الضعيف, فالمعضل «هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً»(٢), فهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً(٣), فالإعضال فى الحديث يوجب فقدان بعض حلقات سلسله روايته, مما يفقد الثقة بصدوره عن المعصوم, فيسقط عن الاعتبار, فإنما يذكر فى التفسير كأحد الوجوه المحتمله, بشرط ذكر حاله من الضعف, وعلى أن لا يخرج عن الغايه المرجوه من القصص القرآنى من الأغراض الساميه لها مدلولها الموضوعى لها أثر طيب فى مسيره المجتمع الإنسانى, وما تحمله من نهج تربوى, كتربيه الإنسان على الإيمان بالغيب أو خضوعه للحكمه الإلهيه أو التزامه بالأخلاق الإسلاميه والاعتبار أو الاقتداء بسيره الماضين(٤).

وكذا روايات أسباب النزول التى تفيد بعض تطبيقات الوقائع والنصوص

١- تفسير ابن كثير: ١/٨٤.

٢- أحمد محمد شاکر-الباعث الحثيث: ٥١.

٣- ينظر: ابن الصلاح-المقدمه ابن الصلاح: ٥٢.

٤- ينظر: محمد حسين على الصغير- الصوره الفنيه فى المثل القرآنى: ٥٦.

القرآنيه على أفرادها أو مصاديقها أو الإفاده من ظروفها الزمانيه والمكانيه, فمن ذلك ما أفيد من سبب نزول قوله تعالى:

<يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ > (١).

حيث يفاد أنها نزلت في أمير المؤمنين على ابن أبي طالب عليه السلام , لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال بحقه يوم خيبر: «لأعطين الرايه غداً رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» (٢), وأشار الرازي إلى هذا في جملة ما يوجه به سبب النزول, قائلاً: «أنه عليه السلام لما دفع الرايه إلى على عليه السلام يوم خيبر قال: "لأدفعن الرايه غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله" ، وهذا هو الصفه المذكوره في الآية» (٣), فأمكن الإفاده من هذا الحديث وجهاً تفسيرياً ينفع في تطبيق الآيه على مصاديقها, مع النظر إلى ظرف النزول وما إلى ذلك مما يعين المفسر على استكشاف المراد, وهذا الحديث انطبقت عليه موازين الصحه, إذ روى في معتمدات المجامع الحديثيه عند المسلمين عموماً.

وكذا الروايات التاريخيه, كما في تفسير أم القرى من قوله تعالى:

<وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا > (٤).

-
- ١- -سوره المائده: ٥٤.
 - ٢- -أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٥/٣٣٣ والبخارى - صحيح البخارى: ٤/٢٠ و٢٠٧ والكليني - الكافي: ٨/٣٥١ والصدوق - الأمالى: ٦٠٤ والخصال: ٣١١.
 - ٣- -الرازي- تفسير الرازي: ١٢/٢٠.
 - ٤- -سوره الأنعام: ٩٢.

إذ فسرت بمكة بالإفاده مما روى عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «دحيت الأرض من مكة ولذلك سميت أم القرى»، وهذا الحديث نسبه الطوسى (١٢) (ت ٤٦٠هـ) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دون إسناد، ورواه الطبرسى (٢) (ت ٥٤٨هـ) وابن الجوزى (٣) (ت ٥٩٧هـ) موقوفاً على ابن عباس. فهذا الحديث مع ضعفه فى الإسناد يمكن أن يستشف منه وجهاً من الوجوه التفسيرية على ضوء بيانه التاريخي من ابتداء دحو الأرض من مكة المكرمة، ليقال بأنها سميت أم القرى لذلك.

وكذا روايات المغازى كما فى تفسير قوله تعالى:

<يُحَذِرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُبَيِّنُ لَهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزُّوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحَذَرُونَ> (٤).

حيث أفاد المفسرون مما روى مرسلأ فى غزوه تبوك (٥)، قال الطبرسى (ت ٥٤٨هـ): «إن جماعه من المنافقين قالوا فى غزوه تبوك: يظن هذا الرجل أن يفتح قصور الشام وحصونها، هيهات هيهات! فأطلع الله نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، فقال: احبسوا على الركب. فدعاهم، فقال لهم: قلتم كذا وكذا؟ فقالوا: يا نبي الله إنما كنا نخوض ونلعب، وحلفوا على ذلك... وقيل: كان ذلك عند منصرفه من غزوه تبوك إلى المدينة، وكان بين يديه أربعة نفر، أو ثلاثة، يستهزؤون ويضحكون، وأحدهم يضحك ولا يتكلم، فنزل جبريل، وأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، فدعا عمار بن ياسر، وقال: إن هؤلاء يستهزؤون بى وبالقرآن،

١- التبيان: ١/١٣١.

٢- مجمع البيان: ٤/٤١٠.

٣- زاد المسير: ٣/٥٨.

٤- سورة التوبة: ٦٤.

٥- ينظر: الواقدي - مغازى الواقدي: ٣/١٠٦٦-١٠٦٧.

أخبرني جبرائيل بذلك، ولئن سألتهم ليقولن كنا نتحدث بحديث الركب. فاتبعهم عمار، وقال لهم: مم تضحكون؟ قالوا: نتحدث بحديث الركب. فقال عمار: صدق الله ورسوله، احترقتم أحرقتكم الله. فأقبلوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتذرون» (١)، ومع أن هذا الحديث ضعيف بالإرسال، إلا أن إيراده بوصفه وجهاً بيانياً تفسيرياً كما أشار الطبرسي، أو لذكر الشخص الذي انطبقت عليهم الآية أو نزلت فيهم، كما أفاده ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تفسيره (٢).

أو الأحاديث المختصة بالمواعظ والأخلاق، كما في تفسير قوله تعالى:

<إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى> (٣).

حيث أفيد تفسير الإحسان من قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» (٤)، فممن أشار إلى ذلك البغوي (٥) (ت ٥١٠هـ)، وأفاد ابن زنين (٦) (ت ٣٩٩هـ) من الأمر بإيتاء ذى القربى فى الآية، الموعظه التى تضمنها قول النبى الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من ذنب أجدر أن يعجل لصاحبه العقوبه فى الدنيا مع ما يدخر له فى الآخرة من البغى وقطيعه الرحم» (٧).

١- - مجمع البيان: ٥ / ٨١ - ٨٢.

٢- - ينظر: تفسير ابن كثير: ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢.

٣- - سورة النحل: ٩٠.

٤- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ١/٥١ والبخارى - صحيح البخارى: ١/١٨ والطوسى - أمالى الطوسى: ٥٢٦ والطبرسى - مكارم الأخلاق: ٤٥٩.

٥- - تفسير البغوى: ٣ / ٨١.

٦- - تفسير ابن زنين: ٢ / ٤١٥ - ٤١٦.

٧- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٥/٣٨ وابن ماجه - سنن ابن ماجه: ٢/١٤٨ والفتال النيسابورى - روضه الواعظين: ٣٨٨.

فهذه التوظيفات وغيرها مما لا يترتب عليها سوى استجلاء المحتملات التفسيرية من دون الجزم بها، أو المواعظ والأخلاق التي تنسجم ومقاصد الشريعة فيستأنس بها سواء أكانت صحيحة الإسناد أم ضعيفته ما لم تعارض بحديث أرجح منها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث المفسر إذا استجمع الصفات التي تجعله حجة في التفسير أو النسخ أو التخصيص وغيرها من الوظائف التي يستعان بها في استكشاف المراد، أخذ به ما لم يتعارض مع ضرورات الدين أو العقل أو حديث أرجح منه بحسب موازين الترجيح.

أما إذا لم يستجمع الحديث المفسر لوازم الحجية أو القرائن المحتمة به التي يمكن أن تنهض به إلى مكانه الاعتماد في التفسير، فللمفسر أن يسوقه بوصفه شاهداً لأحد الوجوه المحتملة في معنى الآية، بشرط أن يشير إلى كون هذا التفسير مجرد وجه إذ أن مستنده حديث ضعيف، لثلا- يوهم بجزمه بالمراد، فالتفسير يعنى بيان خطاب الله تعالى، ولا يمكن القطع به من دون دليل تام. فقد يعرض للمنقول التفسيري مشكلات داخلية وخارجية توجب تركه تاره كالحديث المنسوخ، وتجعله في مراتب المحتملات الأخر، كالمنقول بالمعنى، فمن أسباب هذه المشكلات التي تعرض للحديث، والتي أشار إليها المرجع الأعلى السيد السيستاني "دام ظلّه" (١١)، وقد لخصها أستاذنا الدكتور محمد حسين على الصغير، مجمله بالآتي:

أبرز أسباب المشكلات الداخلية التي تعرض للمنقول التفسيري:

- ١ - نسخ الحديث أو تخصيصه أو تقييده بحديث مثله.
- ٢ - انقسام الحديث من حيث انقسام جهه، إذ قد يكون الحكم قانونياً، وقد يكون اجتماعياً عاماً.

٣ - خفاء بعض الوقائع المكتنفة للحديث.

٤ - الكتمان, بالتوريه أو بالتعريض, إذ قد يستدعى ظرف الحديث الإجمال وعدم التصريح.

٥ - الاختلاف فى أسلوب تبليغ الراوى, نصاً, أو تعليماً, أو إفتاءً.

ومن المشكلات الخارجيه:

١ - الدس فى النصوص بين الزيادة والنقصان.

٢ - النقل بالمعنى وما يترتب عليه من أخطاء قد تؤدى إلى صرف النص لمعنى غير مراد.

٣ - الإدراج, بإلحاق لفظ أو كلام فى متن الحديث وهو ليس منه, كقيام بعض رواه الحديث أو شراحه بإدراج تعليقه على الحديث فى ضمن متنه, من دون فرز أو تمييز بينهما.

٤ - تقطيع نصوص الأحاديث, بحسب الحاجه, مما يفوت ما تحمله وحده السياق من دلاله.

٥ - الخلط بين حديثين مستقلين بسند واحد, أثناء الاستدلال أو التفسير^(١).

وهذه المشكلات مما استدعت أسساً منهجيه اتبعها كثير من المفسرين, وإن لم يفرّدوا لها باباً, إنما وظفوها بحسب المقام التفسيري وما يلحظ فيه, فالحديث المنسوخ يترك فى مقام الأداء التفسيري الفقهي, بلحاظ أن الحديث الناسخ أوقف عمله, بالنظر إلى إمكان النسخ بين الأحاديث الشريفه^(٢) كوقوع النسخ فى القرآن الكريم, فلا بد من ملاحظه المتقدم والمتأخر, وما إلى ذلك من ضوابط النسخ والمنسوخ, ومثله الحديث المخصص أو المقيد بحديث آخر, إذ لا بد من مراعاة دلالته بعد التقييد أو التخصيص

١- ينظر: محمد حسين على الصغير-المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم: ٦٩-٧٠.

٢- ينظر: يحيى بن على القرشى - غرر الفوائد المجموعه: ٢٨٩.

والإفاده منها بعد ذلك فى الأداء التفسىرى.

وكذلك ملاحظه انقسام الحديث من جهه انقسام الحكم الذى اشتمله، إذ قد يكون الحكم قانونياً بلحاظ ما يجب على الفرد من جهه علاقته بالمجتمع، وقد ينظر الحكم إلى الفقه الاجتماعى العام، فىنظر لما يحمل الحديث من العموميه أو الخصوصيه بحسب مناسبه حكمه وموضوعه ولحاظ مقام الولايه العامه للنبي أو من يقوم مقامه كالأوامر الصادره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعنوان السلطنه الإلهيه، كىيان ولايه أمير المؤمنين عليه السلام، حيث أفاد المفسرون من حديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فى حق الإمام عليه السلام، انطباق الآيه عليه، روى العياشى (ت ٣٢٠هـ) بسنده عن زيد بن الحسن عن جده عليه السلام قال: «سمعت عمار بن ياسر يقول: وقف لعلى بن أبى طالب عليه السلام سائل وهو راعع فى صلاه تطوع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله فاعلمه بذلك، فنزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآيه:

>إِنَّمَا وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ< (١).

إلى آخر الآيه فقراها رسول الله صلى الله عليه وآله علينا، ثم قال: "من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" (٢)، فهذا الحديث نقله أئمه الحديث فى مجامعهم الحديثيه وقال الحاكم النيسابورى معلقاً على أحد طرق هذا الحديث «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» (٣) وعلى طريق آخر للحديث نفسه «صحيح

١- -سوره المائده: ٥٥.

٢- -العياشى- تفسير العياشى: ١/٣٢٦. وتخريج الحديث: أحمد بن حنبل- مسند أحمد: ٤/٣٧٣ والكلينى- الكافى: ١/٢٩٤ والصدوق- من لا يحضره الفقيه: ١/٢٦٩ والحاكم النيسابورى-المستدرک: ٣/١٠٩.

٣- -المستدرک: ٣/١٠٩.

على شرطهما» (١) بل صحح أكثر طرق هذا الحديث (٢)، فينبغي للمفسر اتباع مفاد الحديث الصحيح في مثل هذا الحكم الهام لتوظيفه في تفسير النص القرآني.

ومن الأسس الضابطة لتوظيف المنقول في تفسير النص القرآني استجلاء الوقائع الخفية التي يمكن أن تكتنف الحديث الشريف إذ قد يروى الحديث بألفاظ معينة أو بيان معين لا تظهر منها بعض الدلالات إلا بالتأمل في ظروفه مثل التفريق بين المكي منها والمدني أو ما كان في الغزوات أو غيرها، كظروف حديث «لا ضرر ولا ضرار» (٣) وما تعطيه من دلالات يمكن أن توظف في فهم المراد في الآيات التي وردت فيها مادة "ضر" إذ لو لا ملاحظه ما اكتنف الحديث من وقائع خفية تستجلى من خلال ملاحظه من قيل بحقه، وكيفيه تعامله، وما إلى ذلك، لما أفاد تلك التوظيفات التي وظفها المفسرون في الأداء التفسيري (٤)، كما قد يشتمل الكتمان، بالتوريه أو بالتعريض، إذ قد يستدعي ظرف الحديث الإجمال وعدم التصريح وذلك أن ظروف بدايه الدعوه اقتضت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمل من أجل تدرج الأحكام أو مداراه بعض المنافقين. روى عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، في تفسير قوله تعالى: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» (٥)، أنه قال: «وقولوا للناس كلهم، حسنًا، مؤمنهم ومخالفهم: أما المؤمنون فييسط لهم وجهه وبشره. وأما المخالفون فيكلمهم بالمداراه لاجتذابهم إلى الإيمان، فإن يئس من ذلك يكف

١- - المصدر نفسه.

٢- - ينظر: المستدرک: ٣/١٠٩-١١١.

٣- - أحمد بن حنبل - مسند أحمد: ٥/٣٢٧ وابن ماجه - سنن ابن ماجه: ٢/٧٨٤ والكافى: ٥/٢٩٣ والطوسى - التهذيب: ٧/١٤٧.

٤- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٢٠/٥٨ والقرطبي - تفسير القرطبي: ٥/٤٨ وج ٨/٤٥٤.

٥- - سورة البقره: ٨٣.

شروهم عن نفسه، وعن إخوانه المؤمنين» (١)، وكذا دواعى التقيه إذا كان الحديث «مع الكفار أو بين أظهرهم، فيتقيهم بلسانه، ولا موده لهم فى قلبه» (٢)، وتختلف طرق الكتمان فمنها السكوت، والتوريه بقسميها البديعيه والعرفيه، والتوريه العرفيه على أنواع أيضاً، فمنها: العدول عن سؤال السائل إلى بيان مطلب آخر، ومنها: الإجاباه بالمجمل (٣).

وكذا الاختلاف فى أسلوب تبليغ الراوى، نصاً، أى بالحفاظ على المتن كما هو، أو تعليماً، كشرح الحديث بالمرادفات وتفسير مشكلات المتن وغوامضه، أو بيان الكبريات الشرعيه فيه، أو إفتاء، كإعطاء نتيجه تطبيق الكبرى على الصغرى من دون إشاره لعمليه التطبيق المذكور، وذلك ببيان ما يتعلق بالحكم الجزئى لا الكلى، واختلاف أسلوب التبليغ سبب فى اختلاف الحديث (٤).

كما أن للمؤثرات الخارجيه التى تعرض للحديث الشريف أهميه كبيره فى احتياج الأسس المنهجيه الضابطه لاستجلاء ما هو مدسوس فى الحديث، أو مدرج فيه وهو ليس منه بل من كلام الراوى، أو ما اضطرب فى الإسناد أو المتن، أو ما تغيرت كلمه من متنه بالتصحيح، أو اجتزئ من نصه بحسب الحاجه، بحيث تخفى دلالة السياق، أو ما اختلط بين نص متنه ونص حديث آخر بسند واحد، أثناء الاستدلال أو التفسير، فيما أخذ من الكتب الفقهيه أو التفسيريه.

فينبغى التضلع فى علوم الدرايه لأن النقد المتعلق بالإسناد دقيق غامض (٥)،

١- - الفيز الكاشانى - التفسير الصافى: ١ / ١٥١ - ١٥٢ وينظر: الجصاص- أحكام القرآن: ١/٤٦.

٢- - أبو حيان الأندلسى - البحر المحيط: ٢ / ٤٤٢.

٣- - ينظر: الرافد فى علم الأصول: ٢٨.

٤- - ينظر: المصدر نفسه.

٥- - ينظر: محمود أبو ريه - أضواء على السنه المحمديه: ٢٩١.

فلا بد من الوقوف على معرفه المرفوع من الموقوف، وتقصى الوثاقه فى الرواه، والتمرس فى معرفه ألفاظ المعصوم إذ أنها تتميز بأسلوب خاص يعرفه من خاض غمار الحديث ومدارسه، فإن معرفه المدرج وأمثاله تنأتى بلحاظ استحاله كون هذا الحديث يصدر من المعصوم، لركاكه ألفاظ الحديث أو لمنافاته مع الذوق الشرعى العام، أو الذوق اللغوى، أو بورود الحديث بلفظ فى أحد مصادر الحديث وبزياده لفظ آخر فى مصدر آخر فيستكشف الدرجه فيه (١)، وكذا فى التصحيف والمزيد فيه فالزياده إن شذ بها صاحبها فلها حكم الشاذ، وإلا قبلت إلا أن تشتمل على منافاه بين المزيد وغيره، وحينئذ فلها حكم المتعارضين والترجيح ثم الجمع. ثم الزياده قد تكون فى متصل الإسناد بزياده راوٍ فى أثناء الإسناد، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزياده إذا كان معنعناً مثلاً، ترجحت الزياده حينئذ. والمرجوحه فى المزيد فى متصل الإسناد إذا كان الراوى غير المزيد أتقن من المزيد، ولو كان المزيد أتقن فلا مرجوحه حينئذ (٢)، أما الحديث الموضوع، وهو المصنوع المكذوب المختلق (٣)، فيمكن معرفته بإقرار واضعه أو معنى إقراره، أو ركاكه لفظه، أو قرينه فى الواضع أو الموضوع له، وذلك بملاحظه شخصيه الراوى وظروفه الاجتماعيه والسياسيه، أو أحوال من وضع له الحديث، أو مبيانه الحديث للمعقول أو مخالفته المنقول أو منقاضته الأصول (٤).

فلا بد من الإحاطه بعلوم الحديث وتقصى أحوال الرواه، وملاحظه القرائن المحتفه بالحديث، حتى تحصل للمفسر ملكه قويه، يميز بها ما يمكن توظيف مفاده فى العمليه التفسيريه.

١- ينظر: أحمد محمد شاکر-الباعث الحثيث: ٧٤-٧٨.

٢- ينظر: حسن الصدر - نهايه الدرايه: ٣٠٦.

٣- ينظر: أحمد محمد شاکر-الباعث الحثيث: ٧٨.

٤- ينظر: السيوطى-تدريب الراوى: ١/٢٧٧.

الأسس الحاكمة لمفردات المتن وجمله

إن الأسس التي تتعلق بالمتن مرجعها إلى المباحث اللغويه, وهو ما يستدعى النظر في اللفظ وما يترتب عليه من معطيات في المعنى, وفي العلاقة القائمة بين الألفاظ والتراكيب, وما إلى ذلك مما يتعلق بالنحو والصرف والبلاغه, لما لها من جليل الأثر في تغيير المعنى المراد وما يفاد منه من دلالة (١), فيجربى فيه ما ذكره البحث في الأسس الضابطه للمباحث اللغويه والبيانيه.

فالمتن هو لفظ الحديث الذى يقوم به المعنى, وهو مقول المعصوم (٢), فهو غايه السند وهو الكلام أو النص الذى انتهى إليه السند.

فلا بد من مراعاة ألفاظ المتن وجمله لدخالته فى الصحه أيضاً, فإنه لا يلزم من صحه الإسناد صحه المتن, لاحتمال صحه الإسناد مع أن فى المتن شذوذاً أو عله تمنع من صحته, مما يتنافى مع الدين أو العقل, أو الركاهه المشعره بالوضع, أو الغرابه فى لفظه غير ظاهره المعنى تحتاج إلى تتبع استعمالات تلك اللفظه, للوقوف على المعنى الذى يمكن الإفاده منه فى التفسير, فالغرابه فى لفظ الحديث «عباره عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ الغامضه البعيده عن الفهم لقله استعمالها» (٣), فالحديث الغريب لفظاً: هو الحديث الذى اشتمل متنه على كلمه أو أكثر مما عدّ غريباً عند أهل اللغه, «وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به, لا- بمعرفه صناعه الإسناد وما يتعلق به» (٤), فينبغى التأمل فى اللفظه الغريبه قبل الحكم بمراد الحديث المطلوب

١- ينظر: محمد تقى الرازى - هدايه المسترشدين: ٢ / ٥٩٩.

٢- ينظر: الشهيد الثانى- شرح البدايه فى علم الدرايه: ٨١.

٣- ابن الصلاح- مقدمه ابن الصلاح: ١٦٤.

٤- أحمد محمد شاکر- الباعث الحثيث: ١٦٧.

الإفاده منه فى التفسىر، وعدم إنكار اللفظه أو التسرع فى الحكم على معنى معين؛ إذ أن الغرابه قد تنشأ من تفاوت الاستعمال بين زمن إطلاقها والزمن المتأخر عنه^(١)، أو نتيجه لتغاير المُخاطبين إذ أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، كان يخاطب العرب بحسب لهجاتهم فى بعض المناسبات، أو لعل الغرابه كان جراً ما يكتنف إطلاقها من ظروف استدعت استعمالها فى غير ما وضعت له نحو دواعى التعريض والكنايه والمجاز، فالتدقيق فى ذلك لاستكشاف استعمالات تلك اللفظه زمن إطلاقها، والوقوف على مناسبه الحديث، ومعرفه لهجات المخاطبين ودراسه ظروف الخطاب، للوقوف على المعنى المراد، كى يصح توظيف الحديث فى العمليه التفسيريّه. فمن ذلك لفظه "خبنه" التى جاءت فى الحديث الشريف «من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبنه»^(٢)، حيث أفاد المفسرون حد أكل المضطر، فى تفسير قوله تعالى:

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٣).

وذلك بعد استيضاح معنى لفظه "الخبنه" وهى «ما تحمله فى حزنك»^(٤)، «يقال أخبن الرجل إذا خبأ شيئاً فى خبنه ثوبه أو سراويله»^(٥)، قال القرطبى (ت ٦٧١هـ): «يقال منه: خبنت أخبن خبناً. قال أبو عبيد: وإنما يوجه هذا الحديث أنه رخص فيه للجائع المضطر الذى لا شىء معه يشتري به ألا يحمل إلا ما كان فى بطنه قدر قوته»^(٦).

فلا بد للمفسر أن يتأمل فى المتن إذ أن علماء الحديث لم يتعرضوا لاستيفاء النقد

١- - ينظر: الصنعانى-توضيح الأفكار: ٢/٢٣٥.

٢- - الترمذى - سنن الترمذى: ٢ / ٣٧٧.

٣- - سورة البقره: ١٧٣.

٤- - الجوهرى - الصحاح: ٥ / ٢١٠٧.

٥- - ابن الأثير - النهاية فى غريب الحديث: ٢ / ٩.

٦- - القرطبى - تفسير القرطبى: ٢ / ٢٢٧.

فيما يتعلق بالمتن كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فإنهم وإن تعرضوا للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الإسناد^(١). إذ أن المتن عبارة عن تراكيب لفظية توظف في استجلائها المباحث اللغوية من المفردات المعجمية ودلالاتها، والقواعد النحوية، والتغيرات الصرفية لأبنيه الكلم، والأداء البلاغي والبياني، مع مراعاة الشواهد الأدبية من شعر ومثل وحكمه، وغير ذلك مما عرض إليه البحث في الأسس المنهجية لتوظيف المباحث اللغوية والبيانية في تفسير النص القرآني.

الأسس الضابطة لتوظيف دلالة الحديث

الدليل لغه: من «دللت بهذا الطريق: عرفته، ودلت به أدل دلالة»^(٢)، «والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله»^(٣)، والدلالة هي: «إبانه الشيء بأماره تتعلمها»^(٤).

أما في الاصطلاح: فقيل «هو المرشد إلى معرفه الغائب عن الحواس وما لا يعرف باضطرار»^(٥)، أو «هو الذي إذا تأمله الناظر المستدل أوصله إلى العلم بالمدلول»^(٦)، «وقد يطلق على ما فيه دلالة وإرشاد. وهذا هو المسمى دليلاً في عرف الفقهاء، وسواء كان موصلاً إلى علم أو ظن. والأصوليون يفرقون بين ما أوصل إلى العلم، وما أوصل إلى الظن، فيخصون اسم الدليل بما أوصل إلى العلم، واسم الأماره

١- ينظر: محمود أبو ريه - أضواء على السنه المحمديه: ٢٩٢.

٢- ابن منظور - لسان العرب: ١١ / ٢٤٩.

٣- أبو هلال العسكري - الفروق اللغويه: ٢٣٥.

٤- ابن فارس - معجم مقاييس اللغة: ٢ / ٢٥٩.

٥- الباقلائي - التمهيد: ٣٣ - ٣٤.

٦- الجصاص - الفصول: ٤ / ٧.

بما أوصل إلى الظن» (١).

وينقسم الدليل إلى «ما يكون حجه في نفسه مطلقاً، وما يكون حجه عند عدم قيام حجه على خلافه فتكون حجه في نفسه لا مطلقاً... فإن الدليل على الوجه الثانى غير قابل لمزاحمه شىء من الأدله على الوجه الأول، إذ المفروض كونه دليلاً حيث لا دليل» (٢).

فاتضح أن المقصود بالدليل فى الاصطلاح ما يمكن أن يستدل به على مراد الشارع سواء أكان فى الأحكام أم غيرها (٣)، إلا أن المقصود من الدلاله فى الأحاديث المفسره أعم من الاصطلاح الأصولى والمنطقى، إذ أن المراد بها ليست هى خصوص الدلاله اللفظيه المنحصره فى المطابقه والتضمينه والالتزاميه، ولا الدلاله الخاصه بالأحكام الشرعيه، بل المراد بها مطلق ما يستعين بها المفسر لاستكشاف المراد من النص القرآنى، من بيان المفرده القرآنيه، أو الإرشاد إلى قرائن خاصه بفهم الآيه، أو بيان إجمال، أو تشخيص مصداق، أو تخصيص عام، أو تقييد مطلق... فيكون ذلك الكاشف دليلاً، ليستتير به فى استجلاء مراد الخطاب القرآنى.

فدلاله السنه النبويه الشريفه بأى معنى كانت - قوله، أو فعليه، أو تقريريه - إذا ثبتت صحه صدورها عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت جهه الصدور فيها على نحو البيان، احتج بها مبينه أو مؤسساً لحكم على نحو الوجوب أو الاستحباب أو الحرمة أو الكراهه أو الإباحه الشرعيه، فهى المصدر الثانى للتشريع «إذ لولاها لما اتضحت معالم الإسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما أمكن أن يستنبط منه حكم واحد بكل ما له من شرائط وموانع، لان أحكام القرآن لم يرد أكثرها لبيان جميع خصوصيات

١- - الآمدى - الإحكام: ٩ / ١.

٢- - محمد تقى الرازى - هدايه المسترشدين ج ٣ - ص ٣١٦.

٣- - ينظر: رزاق محسن محمد شريف - النظرية العامه للفقهاء المقارن: ١٠٤، رساله ماجستير.

ما يتصل بالحكم، وإنما هي وارده في بيان أصل التشريع، وربما لا نجد فيه حكماً واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائطاً وموانع» (١٢) فما أجمل من القرآن ولم يمكن بيانه من موضع آخر منه فيلتجأ إلى السنه النبويه الشريفه فإنها شارحه للقرآن وموضحه له، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» (٢) يعني السنه.

فالسنة الشريفه تنزل على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن، كما هو واضح من قول الحق عز وجل:

<وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ> (٣).

وعلى ذلك دأب المفسرون في الاستعانه بالسنة النبويه الشريفه بعد القرآن الكريم (٤).

تولّى ما صدر عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم التفسير والشرح لنصوص الكتاب العزيز، ودلّ على ذلك قوله تعالى:

<لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ> (٥).

فهى تفصيل لمجمله، وبيان لمشكله، وبسط لمختصره، وذلك لأنها بيان له. وقد عنى أكثر المفسرين بأقوال المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فى تفاسيرهم، وحيث أن

١- محمد تقى الحكيم: الأصول العامه للفقه المقارن: ١٢٤.

٢- أحمد بن حنبل: مسند أحمد ٤ / ١٣١.

٣- سورة النجم: ٣-٤.

٤- الباحث-المقداد السيورى وجهوده التفسيريه: ٩٠-رساله ماجستير.

٥- سورة النحل: ٤٤.

التفسير بما أثر عنه يتوقف على توفر شرائط الحجية فيه احتيج إلى أسس منهجية، وهي متناثرة في كتب التفسير وعلوم القرآن، إلا- أن الخبر الوارد عنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان ناظراً بيان الإفاده من النص القرآني ومشيراً إلى قرائن موجوده فيها، فتلاحظ كيفية الإفاده من الدلاله «فعلى فرض صحه الاستتاج يؤخذ بالنتيجه، وإن كان الخبر غير واجد للشرائط»^(١) التي تتم بها حجيه الخبر، بشرط أن لا يتنافى ما أفيد من الخبر وضرورات الدين والعقل.

وإذا كان التفسير مما يُبنى على التعبد فلا بد من ملاحظه صحه ذلك الحديث ودخوله في السنه الشريفه، ليستند إليه، وذلك بعد الفراغ من اعتبار الشارع لحجيه السنه، وبعد إثبات حجيه السنه، لا بد من التحقق من صدورها، ثم التأمل فيما دلت عليه لأن النظر في الدلاله فرع ثبوت الحديث وصحه سنه. ومما يستشهد به من توظيف المفسرين لدلاله الحديث الشريف في رفع الإجمال في قوله تعالى:

<حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ> ^(٢).

فلفظ الوسطى يحتمل أن يكون بمعنى الفضلى أو بين صلاتين أو غيره، فهل هي الظهر أو العصر أو المغرب أو غير ذلك مما ذكره المفسرون والفقهاء^(٣)، فيفاد من دلاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم، يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ، صلاة العصر»^(٤)، أن الصلاه الوسطى هي صلاه العصر، فبعد فرض صحته «فهو صريح

١- - جعفر السبحاني- المناهج التفسيرية في علوم القرآن: ١٥٦.

٢- - سورة البقره: ٢٣٨-٢٣٩.

٣- - الطبري-جامع البيان: ٢ / ٧٥٠ والنحاس- معاني القرآن: ١ / ٢٣٩ والطوسى- التبيان: ٢ / ٢٧٦ والراوندى- فقه القرآن: ١/١١٣- ١٤٠ والقرطبي: تفسير القرطبي ٣ / ٢٠٩.

٤- - أحمد بن حنبل- مسند أحمد: ١/١١٣ ومسلم- صحيح مسلم: ٢/١١٢ والنسائي- سنن النسائي: ١/٢٣٦ وابن أبي جمهور - عوالي اللئالى: ٢/٢٢.

فيها»(١١)، فهذا الحديث واضح الدلالة على المراد من الوسطى في الآية الكريمة.

وكذا في استثناء بعض الأفراد بتخصيص حكم عام في قوله تعالى:

<حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ..>(٢).

بدلالة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أُحِلَّ لَكُمْ مَيْتَانِ وَدَمَانِ»(٣)، قال أهل الأصول: لا ينبغي الإشكال في جواز تخصيص العام الكتابي بالخاص الخبري، ومجرد كون الكتاب قطعي الصدور لا يمنع عن ذلك، فإن أصالة الظهور في طرف الخاص تكون حاكمه على أصالة الظهور في طرف العام، لأن الخاص يكون بمنزلة القرينه على التصرف في العام. لأن الظهور في الخاص بالوضع وذلك بالإطلاق، والظهور الوضعي أقوى من الظهور الإطلاقي، فإن تخصيص العام يقتضى تضييق دائره كشفه وحكايته فالتخصيص يكشف لا- محاله عن عدم كون عنوان العام تمام المراد، بل المراد هو ما وراء الخاص، فالصحيح أن الأخصيه بنفسها ملاك للقرينه عرفاً، بدليل أن أى خاص نفترضه لو تصورناه متصلاً بالعام لهدم ظهوره التصديقي من الأساس وهذا كاشف عن القرينه، فإن ما دل على الحرمة وإن كان أخص من العام الكتابي فاللازم تخصيص العام الكتابي به - بناء على ما هو الحق من جواز تخصيص العام الكتابي بالخبر، ويجب تقديم الخصوص على العموم لأن تقديم العموم عليه يفضى إلى إلغاءه بالكليه أما تقديمه على العموم فلا- يفضى إلى إلغاء العموم بالكليه فكان ذلك أولى كما في سائر المخصصات(٤)، فلما ورد عن النبي صلى الله عليه

١- المقداد السورى: كثر العرفان: ج ١/ ١٧٨.

٢- سورة المائده: ٣.

٣- ابن ماجه- سنن ابن ماجه: ٢/ ١١٠٢ وفيه: "أحلت" وابن أبى جمهور- عوالى اللئالى: ١/ ٢٣٩.

٤- ينظر: الرازى- المحصول: ٣/ ٨٦ ومحمد على الكاظمى- فوائد الأصول: ٤/ ٧١٩ و ٧٤٧ و ٧٩٢ ومحمد باقر الصدر- دروس فى علم الأصول: ٣/ ٢٢٨.

وآله وسلم أنه قال: «أحلَّ لكم ميتتان ودمان»^(١)، خصَّصَ هذا الحديث عموم ما فى قوله تعالى:

<حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ...>^(٢).

فخرجت بعض الأفراد - السمك والجراد - من عموم الحكم بحرمة الميتة فى الآية الكريمة بدلاله الحديث الشريف، فالمراد بالميتين، السمك والجراد، أى تحل ميتة السمك والجراد، يعنى من غير التذكية المعهودة، وإن كان لكل واحد تذكىه مخصوصه، وأما الدمان: فالمراد بهما الكبد والدم المتخلف فى الذبيحه «وهو الدم الذى يبقى فى خلل اللحم بعد الذبح وما يبقى منه فى العروق»^(٣).

وبالجمع الدلالى بين مفاد الحديث الشريف والنص القرآنى يمكن أن يستكشف المراد من الإخبار الذى يرد فى بعض الآيات، إذ لا يمكن أن يجزم المفسر بمفاده إلا بتوجيه دلاله الحديث الشريف الذى لم يكن ناظراً لتفسير الآية عند إطلاقه، لكن المفسر يستثمر دلالاته موظفاً إياها فى العمليه التفسيريه، كما فى تفسير قوله تعالى:

<إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ>^(٤).

أفيد مما روى عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم»^(٥)؟ إن المراد به: إنى قابضك برفعك من الأرض إلى السماء من غير وفاه بموت، وقابضك بالموت بعد نزولك من السماء^(٦).

١- ابن ماجه-سنن ابن ماجه: ٢/ ١٠٢ وفيه: "أحلت" وابن أبى جمهور-عوالى اللئالى: ١/٢٣٩.

٢- سورة المائدة: ٣.

٣- الجصاص - أحكام القرآن: ٢ / ٣٨١.

٤- سورة آل عمران: ٥٥.

٥- البخارى-صحيح البخارى: ٤/١٤٣ ومسلم-صحيح مسلم: ١/١٩٤ وابن البطريق-العمده: ١٦-٤٣٢.

٦- ينظر: الطبرسى-مجمع البيان: ٢/٣٠٥-٣٠٦.

وذلك بعد توجيه دلالته الحديث بأن عيسى عليه السلام لم يمت وإنه راجع قبل يوم القيامة(١)، وأنه ينزل من السماء بعد الظهور المبارك، فيتحصّل بأن الآية تعنى بالوفاء التوفى بالرفع إلى السماء، والقبض بالموت بعد النزول من السماء، إذ لو كان معنى الوفاء هو الموت لعبر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بالبعث دون النزول.

ولما كانت الأحاديث الشريفة لها الأولوية فى تفسير النص القرآنى إذ أن أقواله صلى الله عليه وآله وسلم، إنما هى بالوحى الإلهى، فهو يبلغ عن الحق تعالى:

<وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ> (٢).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه»(٣)، فلا بد من ملاحظه ما روى عنه جملة، وتوجيه دلالته وتوظيفها فى العمليه التفسيريه، وتدقيق النظر فيما يظهر من دلالاته والجمع مهما أمكن فيما يظهر منه التنافى أو التوقف إذا تعذر الجمع، لثلا يقع المفسر فى محذور الجمع التبرعى الذى هو تأويل كيفى لا يساعد عليه عرف أهل المحاوره، ولا شاهد عليه من دليل ثالث(٤)، مع مفاد الآيات من دون سبق نظر إلى الدلالات التى يمكن أن تترتب على هذا الجمع(٥).

ثم أن الأخبار الصحيحه يمكن أن ينسخ المتأخر المتقدم منها، وأنه لا معارضه بينهما حال التفاوت الزمنى، فلا معارضه بينهما البتة لاختلاف زمنهما، فينبغى طلب المخلص بدلاله التاريخ، فإنه يؤخذ بالآخر، فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه

١- ينظر: ابن أبى حاتم-تفسير ابن أبى حاتم: ٤/١١١٠ وابن كثير-تفسير ابن كثير: ١/٣٧٤ والسيوطى-الدر المنثور: ٢/٣٦.

٢- سورة النجم: ٣-٤.

٣- أحمد بن حنبل: مسند أحمد ٤/ ١٣١.

٤- ينظر: محمد رضا المظفر - أصول الفقه: ٣ / ٢٣٠.

٥- ينظر: الآلوسى-تفسير الآلوسى: ١٥/٣٣٦ و ج ٢٢ / ١٣٨.

وآله وسلم (١)، وكذا فيما إذا تعارضت دلالة قطعيه فى حديث صريح مع دلالة ظنيه فى آيه، فيؤخذ بصراحه الحديث (٢).

ثم أن الحديث الصحيح قد تتنافى دلالته وموجبات العقول فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول وأما بخلاف العقل فلا (٣). كما لا بد من استيضاح دلالة الحديث مع الابتعاد عن المرتكزات العقائديه غير الثابته، كى لا تغريه الدلالات الموهومه الباطله التى لا يجوز الاستدلال بها فى العقيدته (٤)، فى استبيان دلالات النصوص القرآنيه.

كما لا بد من إعمال الفكر فى الدلاله بين الأحاديث، قبل توظيفها فى العمليه التفسيريه، إذ قد يكون فهم المعنى من جهه كون أحد الدليلين قرينه على ما هو المراد من الآخر، أو بملاحظه ترجيح أحد المتعارضين لقوه الدلاله فيه أو غيرها، أو الأخذ بالمرجح من حيث الدلاله مثل تقديم الخاص على العام أو تقديم النهى على الأمر لقوه الدلاله، أما إذا تساوى فى القوه، فإن كان المبين مجملاً كفى فى تعيين أحده احتماليه أدنى ما يفيد الترجيح، وإن كان عاماً أو مطلقاً، فلا بد وأن يكون المخصص والمقيد فى دلالته أقوى من دلالة العام على صورته التخصيص، ودلاله المطلق على صورته التقييد، فتخصيص العام وتقييده حال المساواه فى قوه الدلاله أولى، لما فى ذلك من إعمال الدليلين (٥).

١- - ينظر: السرخسى - أصول السرخسى: ٢ / ٢٠ والسيوطى - الدر المنثور: ٤ / ٦٩ والشنقيطى - أضواء البيان: ٢ / ٤٥١ - ٤٥٣.

٢- - ينظر: الشافعى - اختلاف الحديث: ٤٩٤.

٣- - ينظر: الخطيب البغدادى - الفقيه والمتفقه: ١ / ١٣٢.

٤- - ينظر: محمد تقى الرازى - هدايه المسترشدين: ٢ / ٥٩.

٥- - ينظر: الرازى - تفسير الرازى: ٥ / ١٧١ والآمدى - الإحكام: ٣ / ٣١.

نتائج البحث

بعد هذه السياحه فى أرجاء ما انتظمتها المصنفات والبحوث والدراسات مما حوته المكتبات والمواقع الإلكترونية وما أفدناه من أفواه أساتيدنا الكرام، على ضوء فرضيه مفادها: ضروره تدوين مستقل للأسس المنهجيه لتفسير النص القرآنى، خلص البحث إلى نتائج أبرزها الآتى:

١ - هناك فرق بين المنهج والمنهجيه، إذ هما حقيقتان متغايرتان، وتُعَدُّ المنهجيه مقدمه ضروريه فى أى نسق معرفى لضبط مسار الحركه الفكرية فيه، للوصول إلى اكتشاف حقائقه بمهنيه مجردة، وموضوعيه حياديه، أما المنهج فيعد موجهاً معيارياً لأى نشاط فكرى تحكمه مجموعه من قواعد خاصه مقطوع بصحتها، تتناسب والأنموذج المعرفى المبحوث فيه.

٢ - إن أسس التفسير تفتقر إلى الجانب التنظيرى، كما هى الحال فى سائر العلوم، فهناك ضروره منهجيه لضبط العمليه التفسيريه وتأصيلها، ليضعها المفسر نصب عينيه وهو يواكب عمليه التفسير فى محاوله لاستكشاف معنى، أو نقد فهم مفسر آخر يرى أنه أخل بضابط ما.

٣ - مازال علم أسس التفسير فى طور لَمَّ الشتات، إذ لم تجمعه مدونات مستقلة بنحو متكامل يجمع شتاته ويفرز ما سواه، إذ مازالت محاولات التأسيس المستقله فى بداياتها على الرغم من قدم الشروع فيها، فالكثير منها حشد لمباحث أصوليه، وفقهيه، ولغويه، وبلاغيه، أو غيرها من جزئيات العلوم، وبذات الإطار والصوره الذى هى عليه فى مصنفات تلك العلوم.

٤ - افتقار المكتبه الإسلاميه بنحو عام والمكتبه التفسيريه بنحو خاص، إلى ما يحدد منهجها التكاملى ولو تدريجياً، إذ يتجلى الافتقار بشاغر فضفاض فى حاله عدم

الضبط الحاصل في المصنفات المستقلة بالأسس التي تعنى بتفسير النص القرآني.

٥ - كان الاتكاء في العملية التفسيرية على ما أصل من المعايير للعلوم الأخر، بوصفها من المقدمات الضرورية للعملية التفسيرية، أي أن الشعور بالحاجة إلى تلك الأسس موجود، والعمل عليها قائم إلى حد ما، لدى كثير من المفسرين، إلا أنها لم تنظّم كما يشاء البحث العلمي المعاصر في مُدوّن مستقل يرجع إليها المفسر.

٦ - هناك عوامل عديدة لعدم تأصيل التأسيس المنهجي، نحو التجاذبات الحاصلة جراء الانحياز على منهج تفسيري من دون آخر، ويتضح كذلك في مشكلات المنهج النقلي، ومصادره المنهج العقلي، واختلاف المنهج التأويلي، وعدم التصدي لمنهج شمولي يهدف إلى وضع سور يعصم العملية التفسيرية من الانحراف بالإفاده من كل منهج.

٧ - أن الكثير من الاختلاف بين المفسرين ناشئ من تفاوت الفهوم لديهم، والذي يكون راجعاً إلى فهم النص القرآني أو الأسلوب والأدوات في البيان، فهو اختلاف تنوع، لا خلاف تضاد وتقاطع، وهو باب لإثارة الحراك الفكري في استكشاف البيان ولاسيما إذا سار على وفق الأسس والضوابط التفسيرية للنص القرآني.

٨ - يحتاج لمّ شتات الأسس وبنائها إلى معرفه مكوناتها وخصائص هذه المكونات، والعلاقة فيما بينها، والأثر الأدائي لكل منها، واستبيان المصطلحات التي تعنى بهذه الأسس ومستويات التعامل معها، ليكون ذلك قانوناً محكماً تحاكم به أي عملية تفسيرية تهدف إلى كشف المراد من الخطاب القرآني.

ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق.

المصادر والمراجع

١. خير ما نبتدى به: القرآن الكريم.
٢. ابتسام مرهون الصفار / معجم الدراسات القرآنيه / منشورات جامعه الموصل -١٩٨٤م.
٣. إبراهيم مصطفى, أحمد الزيات, حامد عبد القادر, محمد النجار / المعجم الوسيط / تحقيق: مجمع اللغة العربيه-منشورات دار الدعوه.
٤. ابن أبي الإصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد العدواني (ت ٦٥٤هـ) / تحرير التحبير, فى صناعه الشعر والنثر / موقع الوراق الإلكتروني-www.alwarraq.com.
٥. ابن أبى الحديد: عبد الحميد بن هبه الله بن محمد بن محمد (ت ٥٥٦هـ) / شرح نهج البلاغه / تحقيق:محمد أبو الفضل-ط٢- دار إحياء الكتب العربيه-البابى الحلبى-١٩٦٢م.
٦. ابن أبى جمهور: محمد بن على بن إبراهيم الإحسانى (ت ٨٨٠هـ) / عوالى اللئالى العزيزيه فى الأحاديث / تحقيق آقا مجتبى العراقى- ط١- مطبعه سيد الشهداء-١٤٠٣هـ-قم.
٧. ابن أبى حاتم الرازى: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازى(ت ٣٢٧هـ) / تفسير ابن أبى حاتم / تحقيق: أسعد محمد الطيب-مطبعه صيدا - منشورات المكتبه العصريه.
٨. ابن أبى شيبه: عبد الله بن محمد بن أبى شيبه إبراهيم (ت ٢٣٥هـ) / المصنف: مصنف ابن أبى شيبه فى الأحاديث والآثار / تحقيق سعيد اللحام-دار الفكر-١٤٠٩هـ-بيروت.
٩. ابن الأثير: مجد الدين بن محمد الجزرى (ت ٦٠٦هـ) / النهايه, فى غريب الحديث والأثر / تحقيق: طاهر أحمد الزاوى, محمود محمد الطناحى-ط٤- قم.

١٠. ابن الأثير: نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزرى (ت ٥٦٣٧هـ) / المثل السائر, فى أدب الكاتب والشاعر / تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد-المكتبة العصريه - ١٩٩٥م- بيروت.
١١. ابن الأثير: عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد (ت ٥٥٧٧هـ) / الإنصاف, فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد- ط ٣-المكتبة التجاربه الكبرى ١٣٧٤-مصر.
١٢. ابن البطريق: يحيى بن الحسن الأسدى الحلبي (ت ٦٠٠هـ) / العمده: عمدته عيون صحاح الأخبار فى مناقب إمام الأبرار / مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين. قم المشرفه ١٤٠٧هـ.
١٣. ابن الجوزى: عبد الرحمن بن على القريشى البغدادى (٥٥٩٧هـ) / نواسخ القرآن / منشورات دار الكتب العلميه بيروت - لبنان.
١٤. ابن الجوزى: نفسه / دفع شبه التشبيه, بأكف التنزيه / تحقيق: تحقيق: حسن السقاف- ط ٣-دار الإمام النووى-١٤١٣هـ-الأردن.
١٥. ابن الجوزى: نفسه / زاد المسير فى علم التفسير / تحقيق محمد عبد الرحمن عبد الله - دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع.
١٦. ابن الشهيد الثانى: الحسن بن زين الدين بن على العاملى (ت ١٠١١هـ) / معالم الدين, وملاذ المجتهدين / منشورات مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه.
١٧. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن (ت ٥٦٤٣هـ) / مقدمه ابن الصلاح / تحقيق: صلاح محمد عويضه- ط ١- دار الكتب العلميه- ١٤١٦هـ- بيروت.
١٨. ابن تيميه: أحمد بن عبد الحلیم الحرانى (ت ٧٢٨هـ) / مقدمه فى أصول التفسير / تحقيق عدنان زرزور -مؤسسه الرساله- ١٣٩٢هـ- بيروت .
١٩. ابن تيميه: نفسه / مجموع فتاوى ابن تيميه / تحقيق عبد الرحمن العاصمى النجدى- ط ٢-منشورات مكتبه ابن تيميه.
٢٠. ابن جزى: محمد بن أحمد بن محمد بن جزى الغرناطى الكلبى (ت ٧٤١هـ) / التسهيل لعلوم التنزيل / دار الكتاب العربى - ط ٤- ١٤٠٣هـ- لبنان.
٢١. ابن جنى: أبو الفتح عثمان الموصلى النحوى (ت ٣٩٢هـ) / اللمع فى العريبه / تحقيق: فائز فارس -دار الكتب الثقافيه-١٩٧٢م-الكويت.

٢٢. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / الإصابه: في تمييز الصحابه / تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض / دار الكتب العلميه بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٣. ابن حجر: نفسه / فتح الباري, في شرح صحيح البخارى / منشورات دار المعرفه للطباعة والنشر. الطبعة الثانيه . بيروت - لبنان.
٢٤. ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ) / الناسخ والمنسوخ / تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري - ط ١-١٤٠٦ - دار الكتب العلميه . بيروت.
٢٥. ابن حزم: نفسه / الإحكام, في أصول الأحكام / تحقيق أحمد شاكر - الناشر: زكريا علي يوسف مطبعة العاصمه بالقاهره.
٢٦. ابن حزم: نفسه / المحلى / تحقيق: أحمد محمد شاكر منشورات دار الفكر. بيروت.
٢٧. ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ) / المقدمة. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر.... / ط ٦- دار القلم - بيروت - ١٩٨٤ م.
٢٨. ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ) / وفيات الأعيان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / تحقيق: إحسان عباس - طبع ونشر المطبعة: دار الثقافة-بيروت.
٢٩. ابن زنين: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زنين (ت ٣٩٩هـ) / تفسير ابن زنين / تحقيق: حسين بن عكاشه - محمد بن مصطفى الكنتز - ط ١- ١٤٢٣ هـ - القاهرة.
٣٠. ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري بالولاء (ت ٢٣٠هـ) / الطبقات الكبرى / منشورات دار صادر بيروت. لبنان.
٣١. ابن سلام: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) / الناسخ والمنسوخ / موقع جامع الحديث - www.alsunnah.com.
٣٢. ابن سلام: نفسه / غريب الحديث / تحقيق: محمد عبد المعيد خان - ط ١- دار الكتاب العربي - ١٣٨٤هـ - بيروت.
٣٣. ابن سلام: محمد بن سلام "مشدد" بن عبيد الله الجمحي بالولاء (ت ٢٣٢هـ) / طبقات الشعراء, الجاهليين والإسلاميين / طبعه بيروت.
٣٤. ابن سنان الخفاجي: عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي (ت ٤٦٦هـ) / سر الفصاحه / دار الكتب العلميه - ط ١- ١٤٠٢ - بيروت.

٣٥. ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المرسي (ت ٤٥٨هـ) / المخصص / موقع الوراق الإلكتروني -
www.alwarraq.com.

٣٦. ابن شعبه: الحسن بن علي بن الحسين الحراني (من أعلام ق ٥٤) / تحف العقول, عن آل الرسول عليهم السلام / تحقيق: علي أكبر الغفاري - ط: ٢- ١٤٠٤ هـ - مؤسسه النشر الإسلامى - قم.

٣٧. ابن شهر آشوب: محمد بن علي أبو عبد الله (ت ٥٨٨هـ) / مناقب آل أبي طالب / تحقيق لجنة من أساتذته النجف الأشرف -
المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٧٤هـ.

٣٨. ابن عبد البر: نفسه / جامع بيان العلم وفضله / دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨هـ.

٣٩. ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) / الاستذكار / تحقيق: سالم محمد ومحمد علي معوض -
دار الكتب العلمية - ط: ١ بيروت ٢٠٠٠م.

٤٠. ابن عدى: عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) / الكامل: في ضعفاء الرجال / تحقيق سهيل زكار - منشورات دار الفكر - ط ٣ -
بيروت - لبنان ١٤٠٩هـ.

٤١. ابن عربي: محي الدين محمد بن علي بن عربي (ت ٦٣٨هـ) / تفسير ابن عربي / تحقيق: عبد الوارث محمد علي - ط ١ - دار
الكتب العلمية - ١٤٢٢هـ - بيروت.

٤٢. ابن عطية الأندلسي: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ت ٥٤٦هـ) / المحرر الوجيز, في تفسير الكتاب العزيز / تحقيق: عبد
السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - ١٤١٣هـ.

٤٣. ابن عقده: أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (ت ٣٣٣هـ) / فضائل أمير المؤمنين / تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين فيض
الدين.

٤٤. ابن عقيل: عبد الله العقيلي الهمداني (ت ٧٦٩هـ) / شرح الألفية: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) / تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - ط ١٤ - ١٣٨٥هـ.

٤٥. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ) / الصحاح, في فقه اللغة, وسنن العرب في كلامها /
تحقيق وضبط: عمر فاروق الطباع - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٣٢٨هـ.

٤٦. ابن فارس: نفسه / معجم مقاييس اللغة / تحقيق عبد السلام محمد هارون - ط ١ دار إحياء الكتاب العربي ١٣٦٦هـ القاهرة.

٤٧. ابن قتيبه: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ) / تأويل مشكل القرآن / تحقيق: أحمد صقر-مطبعة البابي الحلبي-١٣٧٣هـ-القاهرة.

٤٨. ابن قتيبه: نفسه / غريب الحديث / منشورات دار الكتب العلميه-ط ١- بيروت - ١٤٠٨ هـ .

٤٩. ابن قيم الجوزيه: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ت ٧٥١هـ) / الفوائد / تحقيق: ماهر منصور عبد الرزاق كمال على الجمل-جامعه الأزهر.

٥٠. ابن كثير: إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) / تفسير ابن كثير / مكتب التحقيق بدار المعرفه - منشورات دار المعرفه. بيروت - لبنان ١٤١٢ هـ.

٥١. ابن كثير: نفسه / البدايه والنهايه / تحقيق على شيرى- منشورات دار إحياء التراث العربى - ط ١- ١٤٠٨ هـ.

٥٢. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) / سنن ابن ماجه / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - منشورات دار الفكر - بيروت. لبنان.

٥٣. ابن منظور: محمد بن مكرم الأفريقي المصرى (ت ٧١١هـ) / لسان العرب / طبع دار إحياء التراث العربى. منشورات: مؤسسه أدب الحوزه - ١٤٠٥ هـ.

٥٤. ابن هشام: عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى (ت ٧٤١هـ) / مغنى اللبيب, عن كتب الأعراب / تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد- مكتبه المرعشى - قم - إيران ١٤٠٤ هـ.

٥٥. أبو القاسم الخوئي: بن على أكبر الموسوى الخوئي (ت ١٤١٣هـ) / البيان فى تفسير القرآن / منشورات دار الزهراء للطباعه والنشر والتوزيع-ط ٤- بيروت- ١٣٩٥ هـ.

٥٦. أبو السعود محمد بن محمد العمادى (ت ٩٥١هـ) / تفسير أبى السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم / دار إحياء التراث العربى- بيروت.

٥٧. أبو الليث السمرقندى: نصر بن محمد بن أحمد (ت نحو ٣٨٣هـ) / تفسير السمرقندى / تحقيق: محمود مطرجى-طبع ونشر: دار الفكر- بيروت.

٥٨. أبو حيان الأندلسى: محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) / البحر المحيط فى التفسير / طبعه الرياض . المملكة العربيه السعوديه.

٥٩. أبو حيان التوحيدى: نفسه / الإمتاع والمؤانسه / تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين-دار مكتبه الحياه-بيروت.

٦١. أبو حيان التوحيدى: على بن محمد بن العباس الواسطى (ت حدود ٤٠٠هـ) / البصائر والذخائر / موقع الوراق -
www.alwarraq.com.

٦٢. أبو زهره: محمد بن أحمد أبو زهره (ت ١٣٩٤هـ) / أصول الفقه / مطبوعات دار الفكر العربى - القاهرة.

٦٣. أبو زهره: نفسه / القرآن المعجزه الكبرى / منشورات دار الفكر العربى - ١٩٧٠م - القاهرة.

٦٤. أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل (ت بعد ٣٩٥هـ) / الصناعتين, الكتبه والشعر / تحقيق: على البجاوى ومحمد أبو الفضل - المكتبه العصريه - ١٤٠٦هـ - بيروت.

٦٥. أبو هلال العسكري: نفسه / الحث على طلب العلم, والاجتهاد فى جمعه / تحقيق: مروان قباني - ط ١ - المكتب الإسلامى -
١٤٠٦هـ - بيروت.

٦٦. أبو هلال العسكري: نفسه / الفروق اللغويه / تحقيق مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين - ط ١ - ١٤١٢هـ - قم.

٦٧. أبو هلال العسكري: نفسه / جمهره أمثال العرب / منشورات دار الفكر - ١٤٠٨هـ - بيروت.

٦٨. إحسان عباس / تاريخ النقد الأدبى عند العرب / دار الثقافه - ١٩٨٣م - بيروت.

٦٩. أحمد الحملأوى: أحمد بن محمد بن أحمد الحملأوى (ت ١٣٥١هـ) / شذا العرف فى فن الصرف / منشورات المكتبه الثقافيه. بيروت. لبنان ١٣٧٣هـ.

٧٠. أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيبانى (ت ٢٤١هـ) / المسند: مسند أحمد / منشورات دار صادر. بيروت
لبنان.

٧١. أحمد محمد شاكرك: أحمد بن محمد بن شاكرك بن أحمد (ت ١٣٧٧هـ) / الباعث الحثيث, شرح "اختصار علوم الحديث" لابن
كثير / ط ٢ - مكتب تعز - بغداد - ١٣٧٠هـ.

٧٢. الأزهرى: أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) / تهذيب اللغه / موقع الوراق - alwarraq.com.

٧٣. إسحاق شواخ: على إسحاق شواخ (الدكتور) / معجم مصنفات القرآن الكريم / طبع دار الرفاعى - الرياض - السعوديه.

٧٤. الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل (ت ٥٧هـ) / ديوان الأعشى / منشورات دار صادر - بيروت.

٧٥. آغا بزرك الطهرانى: محمد محسن المعروف آغا بزرك الطهرانى (ت ١٣٨٩هـ) / الذريعه: إلى تصانيف الشيعه / دار الأضواء
- ١٤٠٣ - بيروت - لبنان.

٧٦. الآلوسى: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠هـ) / تفسير الآلوسى, "روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى" / ط ٢- دار الكتب العلميه- بيروت.

٧٧. الآمدي: على بن محمد (ت ٤٣١هـ) / الإحكام فى أصول الأحكام / تحقيق عبد الرزاق عفيفى - المكتب الإسلامى - ط ٢ - ١٤٠٢هـ - بيروت.
٧٨. الباقلانى: أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ) / إعجاز القرآن / تحقيق: أحمد صقر. ط ٣ - دار المعارف - مصر.
٧٩. البجنوردى: حسن بن على أصغر الموسوى البجنوردى (ت ١٣٧٩هـ) / منتهى الأصول / نسخه من دون معلومات طباعه.
٨٠. البخارى: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى (ت ٢٥٦هـ) / صحيح البخارى / منشورات دار الفكر ١٤٠١ هـ - بيروت.
٨١. البغدادى: عبد القادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣هـ) / خزانه الأدب, ولب لباب لسان العرب / تحقيق محمد نبيل طريفى وإميل بديع - ط ١ - دار الكتب العلميه - ١٩٩٢م - بيروت.
٨٢. البغوى: الحسين بن مسعود بن محمد (ت ٥١٠هـ) / تفسير البغوى: معالم التنزيل فى التفسير والتأويل / تحقيق: خالد عبد الرحمن العك - دار المعرفه - بيروت.
٨٣. البقاعى: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن على (ت ٨٨٥هـ) / نظم الدرر, فى تناسب الآيات والسور / موقع التفاسير الإلكتروني - www.altafsir.com
٨٤. البهوتى: منصور بن يونس البهوتى الحنبلى (ت ١٠٥١هـ) / كشف القناع: عن متن الإقناع / تحقيق: محمد حسن الشافعى - محمد على ييظون - دار الكتب العلميه بيروت.
٨٥. البيضاوى: أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت ٤٨٢هـ) / تفسير البيضاوى: أنوار التنزيل / دار الفكر - بيروت.
٨٦. البيهقى: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ) / السنن الكبرى / طبع - دار الفكر - بيروت..
٨٧. الترمذى: محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩هـ) / سنن الترمذى / تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر للطباعه والنشر - ١٤٠٣هـ - بيروت.
٨٨. التفتازانى: مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين (ت ٧٩٣هـ) / شرح المقاصد, فى علم الكلام / مطبعه الحاج محرم أفندى البسنوى - ط ١ - ١٣٠٥هـ.
٨٩. التفتازانى: نفسه / مختصر المعانى / ط ١ - منشورات دار الفكر - مطبعه: قدس - قم - ١٤١١ هـ.
٩٠. التنكابنى: محمد بن سليمان بن محمد رفيع بن عبد المطلب (ت ١٣٠٢هـ) / توشيح التفسير / تحقيق: جعفر السعيدى الجيلانى -

٩١. الثعالبي: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد (ت ٨٧٥هـ) / تفسير الثعالبي: الجواهر الحسان في تفسير القرآن / تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود-دار إحياء التراث-بيروت.
٩٢. الثعالبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٤٢٧هـ) / تفسير الثعالبي: الكشف والبيان في تفسير القرآن / تحقيق: محمد بن عاشور- دار إحياء التراث العربي-ط: ١-١٤٢٢هـ-بيروت.
٩٣. الجاحظ: أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) / البيان والتبيين / تحقيق: فوزى عطوى -دار صعب -ط ١-١٩٦٨م-بيروت.
٩٤. الجاحظ: نفسه / الحيوان / موقع الوراق-www.alwarraq.com.
٩٥. الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ) / أسرار البلاغة، في علم البيان / تحقيق: محمد رشيد رضا-مطبعة الترقى-١٣٢٠-بيروت.
٩٦. الجرجاني: نفسه / دلائل الإعجاز، في علم المعاني / تحقيق: محمد عبده-مطبعة الفتوح الأدبية-١٣٣١هـ-مصر.
٩٧. الجصاص: أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠هـ) / أحكام القرآن / تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين-دار الكتب العلمية-ط ١-١٤١٥هـ-بيروت.
٩٨. الجصاص: نفسه / الفصول في الأصول / تحقيق: دكتور عجيل جاسم النمشى-ط ١- التراث الإسلامى - ١٤٠٥هـ.
٩٩. جعفر السبحاني (الشيخ، الدكتور) / المناهج التفسيرية / مؤسسه الإمام الصادق "ع" -ط ٣-قم-١٣٢٦هـ.
١٠٠. جعفر باقر الحسيني: (معاصر) / معجم مصطلحات المنطق / دار الاعتصام للطباعة والنشر- ط ١.
١٠١. الجوهري: إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) / الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية / تحقيق أحمد عبد الغفور - دار العلم للملايين -ط ٤-١٤٠٧هـ -بيروت.
١٠٢. حارث المحاسبى: حارث بن أسد بن عبد الله المحاسبى (ت ٣٤٣هـ) / فهم القرآن ومعانيه / تحقيق: حسين القوتلى-ط ٢-دار الفكر-١٣٩٨هـ-بيروت.
١٠٣. الحاكم الحسكاني: عبيد الله بن احمد (ت ق ٥هـ) / شواهد التنزيل، لقواعد التفضيل في الآيات النازله في أهل البيت عليهم السلام / تحقيق: محمد باقر المحمودى-إحياء الثقافه الإسلاميه-ط ١-طهران-١٤١١هـ.

١٠٤. الحاكم النيسابوري: محمد بن محمد أبي عبد الله (ت ٤٠٥هـ) / المستدرک علی الصحیحین / تحقیق یوسف عبد الرحمن المرعشلی - دار المعرفه - بیروت - ١٤٠٦هـ.
١٠٥. حسن السیادتی السبزواری: (ت ١٣٨٥هـ) / وسیله الوصول إلى حقائق الأصول "تقرير بحث أبو الحسن الأصفهانی - ت ١٣٦١هـ" / تحقیق: مؤسسه النشر الإسلامی - ط ١ - ١٤١٩هـ - قم.
١٠٦. حسن الصدر: حسن بن هادی بن محمد علی الموسوی (ت ١٣٥١هـ) / نهاییه الدراییه / ١٠٦.
١٠٦. تحقیق: ماجد الغرباوی - ١٠٦.
١٠٦. منشورات المشعر - قم.
١٠٧. الخطاب الرعینی: محمد بن عبد الرحمن المغربي (ت ٩٥٤هـ) / مواهب الجلیل, لشرح مختصر خلیل / تحقیق زکریا عمیرات - ط ١ - دار الکتب العلمیه - ١٤١٦هـ - بیروت.
١٠٨. حکمت عبید الخفاجی. (الدکتور) / الإمام الباقر وأثره فی التفسیر / منشورات مؤسسه البلاغ - ط ١ - ١٤٢٦هـ - بیروت.
١٠٩. الحلی: العلامه الحلی, الحسن بن یوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) / تذکره الفقهاء / تحقیق ونشر: مؤسسه آل البیت علیهم السلام لإحياء التراث - ط ١ - قم ١٤١٤هـ.
١١٠. الحلی: نفسه / مختلف الشیعہ, فی أحكام الشریعہ / تحقیق مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرسین - قم. ط ١ - ١٤١٢هـ.
١١١. الحموی: تقی الدین أبو بکر علی بن عبد الله بن حجه (ت ٨٣٧هـ) / خزانه الأدب, وغایه الإرب / تحقیق: عصام شقیو - ط ١ - دار ومکتبه الهلال - ١٩٨٧م - بیروت.
١١٢. خالد بن عبد الرحمن العکک: (الدکتور) / أصول التفسیر وقواعده / طبعه دار النفائس - ط ٢ - ١٩٨٦م - بیروت.
١١٣. خالد بن عثمان السبیت / قواعد التفسیر, جمعاً ودراسه / ط ١ - دار ابن عفان - ١٤٢١هـ.
١١٤. الخطیب البغدادی: أحمد بن علی (ت ٤٦٣هـ) / تاریخ بغداد "مدینه السلام" / تحقیق مصطفی عبد القادر عطا - دار الکتب العلمیه - ط ١ - بیروت - ١٤١٧هـ.
١١٥. الخطیب البغدادی: نفسه / الفقیه والمتفقہ / تحقیق: عادل بن یوسف الغرازی - ط ١ - دار ابن الجوزی - ریاض - ١٤١٧هـ .

١١٦. الخليل: عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) / العين / تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي - دار
الهجره ط ٢-١٤٠٩هـ-إيران.

١١٧. الدارقطني: علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) / سنن الدارقطني / تحقيق: مجدي بن منصور - دار الكتب العلميه بيروت - ط ١-
لبنان-١٤١٧هـ.

١١٨. الدارمى: عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت ٢٥٥ هـ) / سنن الدارمى / مطبعة الاعتدال - دمشق.
١١٩. الدهلوى: أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى (ت ١١٧٦ هـ) / الفوز الكبير فى أصول التفسير / دار البشائر الإسلاميه - ط ٢ - ١٤٠٧ - بيروت.
١٢٠. الذهبى: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) / تاريخ الإسلام / تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى / ط: ١ - ١٤٠٧ هـ الناشر: دار الكتاب العربى.
١٢١. الرازى: فخر الدين محمد بن عمر التميمى الرازى الشافعى (ت ٦٠٦ هـ) / تفسير الرازى، التفسير الكبير: أو مفاتيح الغيب / ط ١ - دار الكتب العلميه - بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢٢. الرازى: نفسه / المحصول، فى علم أصول الفقه / تحقيق: د. طه جابر فياض العلوانى - ط ٢ - مؤسسه الرساله - ١٤١٢ هـ.
١٢٣. الراغب: أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهانى (ت ٥٠٢ هـ) / مفردات غريب القرآن / دفتر نشر الكتاب - ط ٢ - ١٤٠٤ هـ.
١٢٤. الراغب: نفسه / مقدمه جامع التفاسير / تحقيق: أحمد حسن فرحات - دار الدعوه - الكويت.
١٢٥. الراوندى: هبه الله بن سعيد "القطب الراوندى" (ت ٥٧٣ هـ) / فقه القرآن / تحقيق: أحمد الحسينى - منشورات: مكتبه المرعى العامه - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - قم.
١٢٦. الرضى الاسترآبادى: رضى الدين محمد بن الحسن النحوى (ت ٦٨٦ هـ) / شرح كافيه ابن الحاجب / تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزرفاف ومحمد يحيى عبد الحميد - دار الكتب العلميه بيروت . لبنان ١٣٩٥ هـ.
١٢٧. الزبيدى: محمد مرتضى الحسينى الواسطى (ت ١٢٠٥ هـ) / تاج العروس، شرح القاموس / منشورات مكتبه الحياه. بيروت. لبنان.
١٢٨. الزرقانى: محمد عبد العظيم الزرقانى (ت ١٣٦٧ هـ) / مناهل العرفان فى علوم القرآن / دار الفكر - ط ١ - ١٤١٦ هـ - بيروت.
١٢٩. الزركشى: محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) / البرهان / تحقيق محمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربيه - ط ١ - ١٣٧٦ هـ - القاهره.
١٣٠. الزركلى: خير الدين الزركلى (ت ١٩٧٦ م) / الأعلام / دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٠ هـ.

١٣١. الزرندي الحنفي: محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد المدني (ت ٧٥٠هـ) / نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرضى والبتول والسبطين عليهم السلام / سلسله من مخطوطات مكتبه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامه - ط ١ - ١٣٧٧ هـ.
١٣٢. الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨هـ) / المستقصى في أمثال العرب / منشورات دار الكتب العلميه - ط ٢ - ١٩٨٧م - بيروت.
١٣٣. الزمخشري: نفسه / الكشاف, عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / تحقيق محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلميه - ط ٣ - ١٤٢٤هـ - بيروت.
١٣٤. الزمزمي: أبو علي عبد العزيز البيضاوي الشيرازي ثم المكي (ت ٩٧٦هـ) / المنظومه. في قواعد التفسير / مطبعه مصطفى محمد - المكتبه التجاريه الكبرى ١٣٥٥هـ - مصر.
١٣٥. الزيلعي: عبد الله بن يوسف بن محمد (ت ٧٦٢هـ) / تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف / تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد - دار ابن خزيمة - ط ١ - ١٤١٤هـ - الرياض.
١٣٦. السبكي: تاج الدين عبد الوهاب علي بن عبد الكافي بن علي (ت ٧٧١هـ) / جمع الجوامع / طبع سنه ١٣٢٣هـ - مصر.
١٣٧. ستار جبر حمود / منهج المتكلمين في فهم النص القرآني / طبع النجف الأشرف - ٢٠٠٦م.
١٣٨. ستانلي هايمن: ستانلي ادغار هايمن (ت ١٣٩٠هـ) / النقد الأدبي ومدارسه الحديثه / ترجمه: إحسان عباس - دار الثقافه - ١٩٦٠م - بيروت.
١٣٩. السدوسي: قتاده بن دعامه (ت ١١٧هـ) / الناسخ والمنسوخ, في كتاب الله تعالى / تحقيق: حاتم صالح الضامن - ط ٣ - مؤسسه الرساله - ١٤٠٩هـ - بيروت.
١٤٠. السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ) / المبسوط / تحقيق جمع من الأفاضل - منشورات دار المعرفه - بيروت. لبنان. ١٤٠٦هـ.
١٤١. السرخسي: نفسه / أصول السرخسي / تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني - دار الكتاب العلميه - ط ١ - بيروت - ١٤١٤هـ.
١٤٢. السكاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (ت ٦٢٦هـ) / مفتاح العلوم / موقع الوراق الإلكتروني - www.alwarraq.com.
١٤٣. السلمى: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي (ت ٤١٢هـ) / تفسير السلمى, الحقائق في التفسير, أو حقائق التفسير / تحقيق: سيد عمران - ط ١ - دار الكتب العلميه - ١٤٢١هـ - بيروت.

١٤٤. السمرقندى: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت ٣٨٣هـ أو غير ذلك) / تفسير السمرقندى / تحقيق: محمود مطرجى - طبع ونشر: دار الفكر - بيروت.

١٤٥. السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ) / تفسير السمعاني, تفسير القرآن / تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس - ط ١ - دار الوطن - ١٤١٨هـ - الرياض.

١٤٦. السيستاني: المرجع الدينى آية الله العظمى السيد على الحسينى "دام ظلّه" / الرافد فى علم الأصول / تقرير بقلم: منير عدنان القطيفى - ط ١ - ١٤١٤هـ - قم.

١٤٧. السيوطى: عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الشافعى (ت ٩١١هـ) / إتمام الدرايه / تحقيق: إبراهيم العجوز - دار الكتب العلميه - بيروت - ١٤٠٥هـ.

١٤٨. السيوطى: نفسه / الإتقان, فى علوم القرآن / تحقيق: سعيد المندوب - ط ١ - ١٤١٦ - طبع ونشر: دار الفكر - لبنان.

١٤٩. السيوطى: نفسه / الجامع الصغير, فى أحاديث البشير النذير / دار الفكر - ط ١ - ١٤٠١هـ - بيروت.

١٥٠. السيوطى: نفسه / الدر المنثور / طبع ونشر: دار المعرفه للطباعه والنشر - بيروت .

١٥١. السيوطى: نفسه / المزهرة فى علوم اللغه وآدابها / تحقيق: فؤاد على منصور. ط ١ - دار الكتب العلميه - بيروت - ١٤١٨هـ .

١٥٢. السيوطى: نفسه / تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى / تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - منشورات مكتبه الرياض الحديثه - الرياض.

١٥٣. الشافعى: أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) / الأم / دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع - ط ٢ - ١٤٠٣هـ - بيروت.

١٥٤. الشافعى: نفسه / المسند / منشورات دار الكتب العلميه - بيروت.

١٥٥. الشافعى: نفسه / أحكام القرآن / تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق - دار الكتب العلميه - ١٤٠٠هـ - بيروت.

١٥٦. الشريف الجرجانى: على بن محمد بن على الحسينى (ت ٨١٦هـ) / الحاشيه على الكشاف / مصطفى البابى الحلبي وأولاده - ١٣٨٥هـ - مصر.

١٥٧. الشريف الجرجانى: نفسه / التعريفات / تحقيق: الأستاذ فلوغل - مطبعه الاستانه - ١٣٠٧هـ.

١٥٨. الشريف الرضى: محمد بن الحسين بن موسى الموسوى (ت ٤٠٦هـ) / حقائق التأويل, فى متشابه التنزيل / بشرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء - طبع ونشر دار المهاجر - بيروت - لبنان.

١٥٩. الشريف الرضى: نفسه / مجازات القرآن, أو تلخيص البيان فى مجازات القرآن / مطبعه المعارف-١٣٧٥هـ-بغداد.
١٦٠. الشريف المرتضى: على بن الحسين بن موسى الموسوى (ت ٤٣٦هـ) / الآيات الناسخه والمنسوخه / تحقيق: على جهاد الحسانى-ط ١-دار سلونى-١٤٢١هـ-بيروت.
١٦١. الشريف المرتضى: نفسه / رسائل المرتضى / تحقيق مهدى الرجائى - منشورات دار القرآن الكريم - قم - ١٤٠٥هـ.
١٦٢. الشنقيطى: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطى (ت ١٣٩٣هـ) / أضواء البيان, فى إيضاح القرآن / تحقيق: مكتب البحوث والدراسات-دار الفكر للطباعه والنشر-١٤١٥هـ بيروت.
١٦٣. الشهيد الأول: محمد بن مكى العاملى الجزينى (ت ٧٨٦هـ) / القواعد والفوائد فى الفقه والأصول والعربيه / تحقيق: السيد عبد الهادى الحكيم-مكتبه المفيد-قم.
١٦٤. الشوكانى: محمد بن على الشوكانى (١٢٥٠هـ) / فتح القدير, الجامع بين فنى الروايه والدرايه من علم التفسير / منشورات عالم الكتب.
١٦٥. الشوكانى: نفسه / إرشاد الفحول: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / تحقيق: محمد حسن إسماعيل-ط: ١-دار الكتب العلميه-١٤١٩هـ-بيروت.
١٦٦. الشوكانى: نفسه / نيل الأوطار, من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار / دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٩٧٣م.
١٦٧. الشيرازى: (أبو إسحق): إبراهيم بن على بن يوسف (ت ٤٧٦هـ) / اللمع, فى أصول الفقه / ط ٢-عالم الكتب - بيروت ١٤٠٦هـ.
١٦٨. الصحاب بن عباد: إسماعيل بن عباد بن العباس (ت ٣٨٥هـ) / المحيط فى اللغه / تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين-ط ١-١٩٧٤م-بيروت.
١٦٩. صبحى الصالح: الدكتور / علوم القرآن. محاضرات فى علوم القرآن / دار العلم للملايين-١٩٦٥م-بيروت.
١٧٠. صبحى الصالح: نفسه / فقه اللغه: دراسات فى فقه اللغه / ط ٤-دار العلم للملايين-١٩٨٣م-بيروت.
١٧١. الصدوق: محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (ت ٣٨١هـ) / الأمالى / تحقيق قسم الدراسات الإسلاميه - مؤسسه البعثه:-١-١٤١٧ هـ - طهران.

١٧٢. الصدوق: نفسه / الأمل / تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميه-مؤسسه البعثه - ط ١-١٤١٧هـ-قم.

١٧٢.

١٧٣. الصدوق: نفسه / التوحيد / تحقيق: هاشم الحسينى الطهرانى-منشورات جماعه المدرسين-قم.

١٧٤. الصدوق: نفسه / الخصال / تحقيق: على أكبر الغفارى- مؤسسه النشر الإسلامى-١٤٠٣هـ-قم.

١٧٥. الصدوق: نفسه / من لا يحضره الفقيه / تحقيق على أكبر الغفارى-مؤسسه النشر الإسلامى- ط ٢-قم - ١٤٠٤هـ.

١٧٦. الصفدى: أبو الصفاء خليل بن أبيك بن عبد الله، الشافعى (ت ٧٦٤هـ) / الوافى بالوفيات / تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركى مصطفى- دار إحياء التراث-١٤٢٠هـ-بيروت.

١٧٧. صلاح فضل: الدكتور / بلاغه الخطاب وعلم النص / المجلس الوطنى للثقافه والفنون والآداب-عالم المعرفه-١٩٧٨م-كويت.

١٧٨. الصنعانى: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى (ت ٢١١هـ) / تفسير القرآن / تحقيق: مصطفى مسلم - ط ١-مكتبه الرشد-١٤١٠هـ-الرياض.

١٧٩. الصنعانى: محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسنى الكحلانى (ت ١١٨٢هـ) / توضيح الأفكار، شرح تنقيح الأنظار / تحقيق: محمد محبى الدين - ١٣٦٦هـ -القاهره.

١٨٠. الصنعانى: نفسه / المصنف / تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى- منشورات المجلس العلمى.

١٨١. ضياء الدين العراقى: (ت ١٣٦١هـ) / نهايه الأفكار / تقرير محمد تقى البروجردى -نشر: مؤسسه النشر الإسلامى-١٤٠٥هـ-قم.

١٨٢. الطبرانى: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (ت ٣٦٠هـ) / المعجم الكبير / تحقيق وتخرىج: حمدى عبد المجيد السلفى- ط ٢- دار إحياء التراث العربى.

١٨٣. الطبرسى: أبو على الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ) / مجمع البيان فى تفسير القرآن / تحقيق لجنه من العلماء والمحققين - ط ١- مؤسسه الأعلمى-١٤١٥هـ-بيروت.

١٨٤. الطبرسى: نفسه / جوامع الجامع / تحقيق مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين -قم- ١٤١٨هـ.

١٨٥. الطبرسى: نفسه / مكارم الأخلاق /

١٨٥. منشورات الشريف الرضى - ط٦-١٣٩٢ هـ.

١٨٦. الطبرى: محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) / جامع البيان عن تأويل آى القرآن / تحقيق صدقى جميل العطار- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥ هـ.

١٨٧. الطريحي: فخر الدين بن محمد علي بن أحمد (ت ١٠٨٥هـ) / تفسير غريب القرآن / تحقيق: محمد كاظم الطريحي - انتشارات زاهدي - قم.

١٨٨. الطريحي: نفسه / مجمع البحرين / تحقيق: أحمد الحسيني - مكتب نشر الثقافه الإسلاميه. ط ٢- ١٤٠٨ هـ.

١٨٩. الطوسي: محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) / التبيان / تحقيق أحمد حبيب قصير - دار إحياء التراث العربى - ط ١- بيروت - ١٤٠٩هـ.

١٩٠. الطوسي: نفسه / الاستبصار فيما اختلف من الأخبار / تحقيق: حسن الموسوي الخراسان - ط ٤- دار الكتب الإسلاميه - قم.

١٩١. الطوسي: نفسه / الأمالي /

١٩١. تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميه - مؤسسه البعثه - ط ١-

١٩١. ١٤١٤

١٩١. هـ - قم.

١٩٢. الطوسي: نفسه / الخلاف / تحقيق: جماعه المدرسين - مؤسسه النشر الإسلامى - ١٤٠٧هـ - قم.

١٩٣. الطوسي: نفسه / المبسوط, فى فقه الإماميه / تحقيق محمد تقى الكشفى - المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفرية - طهران.

١٩٤. الطوسي: نفسه / تهذيب الأحكام /

١٩٤. تحقيق: حسن الموسوي الخراسان

١٩٤. ط ٣- منشورات دار الكتب الإسلاميه - طهران.

١٩٤.

١٩٥. الطوسي: نفسه / عدّه الأصول / تحقيق محمد رضا الأنصارى - ط ١- المطبعه: ستاره - قم ١٤١٧ هـ.

١٩٦. الطوفى: سليمان بن عبد الله ابن عبد القوى عبد الكريم (ت ٧١٦هـ) / الإكسير فى علم التفسير, أو الإكسير فى قواعد التفسير / تحقيق: عبد القادر حسين - منشورات مكتبه الآداب - القاهره.

١٩٧. عبد الأمير كاظم زاهد: عبد الأمير كاظم زاهد (الدكتور) / قضايا لغويه قرآنيه / ط ١- مطبعه أنوار دجله - بغداد - ١٤٢٤هـ -

١٩٨. عبد الجبار الرفاعي / معجم الدراسات القرآنية / مركز الثقافه والمعارف القرآنيه-مكتب الإعلام الإسلامى -قم.

١٩٩. عبد الحى الكتانى: محمد بن عبد الحى بن عبد الكبير (ت ١٣٨٢هـ) / التراتيب الإداريه: "نظام الحكومه النبويه" / دار إحياء التراث العربى-بيروت.

٢٠٠. عبد الرؤوف المناوى: عبد الرؤوف بن على بن محمد (ت ١٠٣٠هـ) / التوقيف على مهمات التعاريف / عالم الكتب - القاهرة.

٢٠١. عبد الرحمن بن ناصر السعدى: ... بن عبد الله التميمى (ت ١٣٧٦هـ) / القواعد الحسان فى تفسير القرآن / معهد الفرقان للعلوم الشرعيه-www.Quranway.net

٢٠٢. عبد الرحمن بن ناصر السعدى: نفسه / تيسير الكريم المنان: تيسير الكريم الرحمن فى كلام المنان / تحقيق: ابن عثيمين - مؤسسه الرساله - ١٤٢١هـ - بيروت.

٢٠٣. عبد الله بن قدامه: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه (ت ٦٢٠هـ) / المغنى على مختصر أبى القاسم عمر بن الحسين الخرقى (ت ٣٣٤هـ) / تحقيق جماعه من العلماء - دار الكتاب العربى للنشر والتوزيع - بيروت.

٢٠٤. عبد الهادى الفضلى: الدكتور / خلاصه علم الكلام / من دون معلومات.

٢٠٥. عبد الهادى الفضلى: نفسه / أصول البحث / دار المؤرخ العربى - ط ١ - ١٤١٢ - بيروت.

٢٠٦. العز بن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) / تفسير العز بن عبد السلام / تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الوهبي - ط ١ - دار ابن حزم - ١٤١٦هـ - بيروت.

٢٠٧. العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ) / إملاء ما من به الرحمن, من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن / منشورات دار الكتب العلميه, ط ١ - ١٣٩٩ هـ - بيروت.

٢٠٨. العكبرى: نفسه / التبيان فى إعراب القرآن / تحقيق: على محمد البجاوى - منشورات البابى الحلبي وشركائه.

٢٠٩. على بن إبراهيم: على بن إبراهيم القمى (ت ٣٢٩هـ) / تفسير القمى / منشورات مؤسسه دار الكتاب للطباعه والنشر. قم - ط ٣ - ١٤٠٤هـ.

٢١٠. على بن محمد القمى: على بن محمد بن محمد (من أعلام ق ٧) / جامع الخلاف والوفاق بين الإماميه وبين أئمه الحجاز والعراق / تحقيق: الشيخ حسين الحسنى البيرجندى. ط ١ - إيران.

٢١١. عمر كحاله: عمر رضا كحاله / معجم المؤلفين / منشورات مكتبه المثنى - دار إحياء التراث العربى - بيروت.

٢١٢. العياشى: محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقندى (ت ٣٢٠هـ) / تفسير العياشى / هاشم الرسولى المحلاتى - منشورات المكتبه العلميه الإسلاميه - طهران.

٢١٣. العینی: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العینتابی (ت ٨٥٥هـ) / عمده القاری / طبع ونشر: دار إحياء التراث العربی - بیروت.

٢١٤. غازى طليمات و عرفان الأشقر: معاصران / الأدب الجاهلى, قضاياها, أغراضه, أعلامه, فنونه / دار الفكر-١٤٢١هـ-دمشق.
٢١٥. الغزالي: محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ) / المستصفى: فى علم الاصول / تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافى-دار الكتب العلميه-١٤١٧هـ-بيروت.
٢١٦. الفتال النيسابورى: محمد بن الفتال النيسابورى الشهيد (ت ٥٠٨هـ) / روضه الواعظين / تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الخرسان-
٢١٦. منشورات الشريف الرضى - قم.
٢١٧. فهد الرومى: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومى (الدكتور) / بحوث فى أصول التفسير ومناهجه / منشورات مكتبه التوبه-١٤١٩هـ.
٢١٨. الفيروز آبادى: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم (ت ٨١٧هـ) / تنوير المقباس من تفسير ابن عباس / دار الكتب العلميه-لبنان.
٢١٩. الفيروز آبادى: نفسه / القاموس المحيط / بحواشى نصر بن نصر الهورى (ت ١٢٩١هـ) - دار العلم للجميع - بيروت.
٢٢٠. الفيض الكاشانى: محمد محسن (ت ١٠٩١هـ) / التفسير الأصفى, فى تفسير القرآن / مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميه.
٢٢١. الفيض الكاشانى: نفسه / التفسير الصافى / تحقيق: حسين الأعلمى - مكتبه الصدر-ط٢-١٤١٦هـ-طهران.
٢٢٢. القاضى الجرجانى: أبو الحسن على بن عبد العزيز (٣٦٦هـ) / الوساطه بين المتنبى وخصومه / تحقيق: محمد أبو الفضل وعلى البجاوى-مطبعه البابى الحلبي-١٩٦٦م-القاهره.
٢٢٣. القاضى النعمان: النعمان بن محمد بن منصور التميمى (ت ٣٦٣هـ) / دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام ، والقضايا والأحكام.... / تحقيق آصف بن على أصغر فيضى - دار المعارف - ١٣٨٣هـ - مصر.
٢٢٤. قدامه بن جعفر: الكاتب البغدادي (ت ٣٣٧هـ) / نقد الشعر / تحقيق: البرفسور س.أ.بون باكر-مطبعه بريل, ليدن-١٩٥٦م.
٢٢٥. القرافى: أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن (ت ٦٨٤هـ) / نفائس الأصول, فى شرح المحصول / طبع ١٣٠٧هـ-مصر.
٢٢٦. القرطبي: أبو عبد محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١هـ) / تفسير القرطبي. "الجامع لأحكام القرآن" / تحقيق: سالم مصطفى البدرى-دار الكتب العلميه-بيروت.

٢٢٧. القزويني: محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (ت ٧٣٩هـ) / الإيضاح, في علوم البلاغه / دار إحياء العلوم - ط ٤ - ١٩٩٨م - بيروت.

٢٢٨. القلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١هـ) / صبح الأعشى في صناعة الإنشا / تحقيق: يوسف علي طويل - ط ١ - دار الفكر - دمشق.

٢٢٩. الكافي: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي (ت ٨٧٩هـ) / التيسير في قواعد علم التفسير / تحقيق ناصر بن محمد المطرودي - دار القلم - ١٤١٠هـ - دمشق.

٢٣٠. الكليني: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت ٣٢٩هـ) / الكافي / تحقيق: علي أكبر الغفاري - دار الكتب الإسلامية - ط: ١ - طهران.

٢٣١. لطيف فرج: "معاصر" / الاختصار السديد: في أحكام التلاوه والتجويد / دار الضياء للطباعة - النجف الأشرف - ١٤٢٠هـ.

٢٣٢. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) / المقتضب / تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه - منشورات عالم الكتب - بيروت.

٢٣٣. المتقى الهندي: علي بن حسام الدين البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ) / كنز العمال: في سنن الأقوال والأفعال / تحقيق بكرى حياني وصفوه السقا - مؤسسه الرساله - ١٤٠٩هـ - بيروت.

٢٣٤. مجاهد, بن جبر التابعي المكي مولى بن مخزوم (ت ١٠٤هـ) / تفسير مجاهد / تحقيق: عبد الرحمن الطاهر السورتى - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد.

٢٣٥. المجلسي: المجلسي محمد باقر (ت ١١١١هـ) / بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار / منشورات مؤسسه الوفاء - ط ٢ - ١٤٠٣هـ - بيروت.

٢٣٦. مجموعه من العلماء / التفسير الميسر: المقدمه / كتاب منشور على الموقع: www.qurancomplex.com

٢٣٧. محسن الأمين: العاملى (ت ١٣٧١هـ) / أعيان الشيعة / تحقيق: حسن الأمين - دار التعارف للمطبوعات - بيروت.

٢٣٨. محسن الحكيم: المرجع الدينى (ت ١٣٩٠هـ) / حقائق الأصول. تعليقه على "كفايه" المحقق الخراسانى / منشورات مكتبه بصيرتى - قم.

٢٣٩. محسن عبد الحميد. (الدكتور) / دراسات فى أصول التفسير / مطبعة الوطن العربى - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - بغداد.

٢٤٠. المحقق الحلبي: جعفر بن الحسن الهذلي صاحب الشرائع (ت ٦٧٦ هـ) / معارج الأصول / مؤسسه آل البيت عليهم السلام
للطباعة والنشر - ط ١ - ١٤٠٣ هـ - قم .

٢٤١. المحلى، السيوطى: جلال الدين محمد بن أحمد المحلى (ت ٨٦٤هـ) و جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ) / تفسير الجلالين / تحقيق: مروان سوار - دار المعرفه - بيروت.
٢٤٢. محمد إسحاق الفياض: المرجع الدينى (معاصر) / محاضرات فى أصول الفقه: تقرير أبحاث السيد أبو القاسم الخوئى (ت ١٤١٣هـ) / مؤسسه النشر الإسلامى ودار الهادى - ط ٢-١٤١٠هـ - قم.
٢٤٣. محمد إسماعيل إبراهيم / القرآن وإعجازه العلمى / منشورات - دار الفكر العربى - القاهرة.
٢٤٤. محمد الروحانى: محمد الحسينى الروحانى / منتقى الأصول, تقرير أبحاث محمد الروحانى بقلم عبد الصاحب الحكيم / مطبعه الهادى - ط ٢-١٤١٦هـ.
٢٤٥. محمد المؤمن القمى / تسديد الأصول / مؤسسه النشر الإسلامى - ط ١-١٤١٩هـ - قم .
٢٤٦. محمد المشهدى: محمد بن محمد رضا القمى (ت - حدود ١١٢٥هـ) / تفسير كنز الدقائق / تحقيق: مجتبى العراقى - مؤسسه النشر الإسلامى - ١٤٠٧هـ - قم.
٢٤٧. محمد أمين الشيرازى / البليغ فى المعانى والبيان والبديع / مؤسسه النشر الإسلامى - ط ١-١٤٢٢هـ - قم.
٢٤٨. محمد باقر الحكيم: (ت ١٤٢٣هـ) / تفسير سوره الحمد / منشورات مجمع الفكر الإسلامى - ط ١- قم.
٢٤٩. محمد باقر الحكيم: نفسه / علوم القرآن / مجمع الفكر الإسلامى - ط ٣- مؤسسه الهادى - ١٤١٧هـ - قم.
٢٥٠. محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ) / دروس فى علم الأصول / منشورات دار الكتاب اللبنانى - ط ٢- بيروت - ١٤٠٦هـ .
٢٥١. محمد باقر الصدر: نفسه / المعالم الجديده للأصول / ط ١- مطبعه النعمان - النجف الأشرف.
٢٥٢. محمد بن جرير الطبرى (الشيعى): محمد بن جرير بن رستم (ق ٥هـ) / المسترشد, فى إمامه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام / مؤسسه الثقافه الإسلاميه - ط ١- قم.
٢٥٣. محمد بن سليمان الكوفى: محمد بن سليمان الكوفى القاضى (ق ٥هـ) / مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام / تحقيق: محمد باقر المحمودى - مجمع إحياء الثقافه الإسلاميه - ط ١-١٤١٢هـ - قم.

٢٥٤. محمد تقى الحكيم (ت ١٤٢٤هـ) / الأصول العامه للفقہ المقارن / منشورات مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) للطباعه والنشر - ط ٢ - ١٣٩٠هـ.

٢٥٥. محمد تقى الرازى: محمد تقى الرازى النجفى الأصفهاني (ت ١٢٤٨هـ) / هدايه المسترشدين / مؤسسه النشر الإسلامى - قم.

٢٥٦. محمد حسين الطباطبائي: (ت ١٣١٢هـ) / القرآن فى الإسلام / تعريب السيد أحمد الحسينى.

٢٥٧. محمد حسين الطباطبائي: نفسه / الميزان فى تفسير القرآن / منشورات جماعه المدرسين فى الحوزه العلميه - قم.

٢٥٨. محمد حسين على الصغير. الدكتور. أستاذ الدراسات القرآنيه - جامعہ الكوفه / المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم, بين النظرية والتطبيق / منشورات دار المؤرخ العربى - ط ١ - ١٤٢٠هـ - بيروت.

٢٥٩. محمد حسين على الصغير: نفسه / "مصطلحات أساسيه فى علوم القرآن" / محاضرات ألقيت على طلبه الدراسات العليا (١٤٢٦هـ) كلية الفقہ - جامعہ الكوفه.

٢٦٠. محمد حسين على الصغير: نفسه / أصول البيان العربى فى ضوء القرآن الكريم / منشورات دار المؤرخ العربى - ط ١ - ١٤٢٠هـ - بيروت.

٢٦١. محمد حسين على الصغير: نفسه / الصوت اللغوى فى القرآن / منشورات دار المؤرخ العربى - بيروت. لبنان.

٢٦٢. محمد حسين على الصغير: نفسه / الصوره الفنيہ فى المثل القرآنى, دراسه نقديه وبلاغيه / شركه المطابع النموذجيه - دار الرشيد - ١٩٨١م - بغداد.

٢٦٣. محمد حسين على الصغير: نفسه / تاريخ القرآن / منشورات الدار العالميه للدراسات والنشر والتوزيع - ط ١ - ١٤١٣هـ - بيروت.

٢٦٤. محمد حسين على الصغير: نفسه / محاضرات فى علوم القرآن (بحث المجمع والمبين) / محاضرات ألقيت على طلبه الدراسات العليا (١٤٢٦هـ) كلية الفقہ - جامعہ الكوفه.

٢٦٥. محمد رضا المظفر: محمد رضا بن محمد المظفر (ت ١٣٨٣هـ) / أصول الفقہ / منشورات مكتب الحوزه العلميه - ط ٤ - ١٣٧٠هـ - قم.

٢٦٦. محمد رضا المظفر: نفسه / المنطق / مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين - قم.

٢٦٧. محمد سعيد الحكيم: محمد سعيد الطباطبائي الحكيم (المرجع الدينى) / المحكم فى أصول الفقہ / مؤسسه المنار - ط ١ -

٢٦٨. محمد صالح المازندراني: محمد صالح السروي (ت ١٠٨١ هـ) / شرح أصول الكافي / تحقيق: علي عاشور - دار إحياء التراث العربي - ط ١ - ١٤٢١ هـ - بيروت.

٢٦٩. محمد ضاري حمادي / الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغويه والنحويه / منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع ق ١٥ هـ، بغداد - ط ١ - ١٤٠٢ - بيروت.

٢٧٠. محمد طاهر الكردي / تاريخ القرآن، الكريم / طبع ونشر مصطفى محمد يغمور - ط ١ - ١٣٦٥ هـ - مكة المكرمة.

٢٧١. محمد علي الكاظمي: محمد علي الكاظمي الخراساني (ت ١٣٦٥ هـ) / فوائد الأصول من إفادات الميرزا محمد حسين الغروي النائيني (ت ١٣٥٥ هـ) / منشورات مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين - ١٤٠٤ هـ.

٢٧٢. محمد فاكرو الميبدى / قواعد التفسير لدى الشيعة والسنه / مركز التحقيقات والدراسات العلميه - المجمع العالمى للتقريب - ١٤٢٨ هـ - طهران.

٢٧٣. محمد قلجى: محمد رواس قلجى وحامد صادق قيسى / معجم لغه الفقهاء، عربى - إنكليزى / دار النفائس - ط ٢ - ١٤٠٨ هـ - لبنان.

٢٧٤. محمد كاظم الخراساني: (ت ١٣٢٨ هـ) / كفايه الأصول / مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - ١٤٠٩ هـ - قم.

٢٧٥. محمد هادى معرفه: بن على محمد على الميسى (ت ١٤٢٦ هـ) / التمهيد فى علوم القرآن / مؤسسه التمهيد - منشورات ذوى القربى - ط ١ - ٢٠٠٧ م - قم.

٢٧٦. محيى الدين عبد الحميد: محمد محيى الدين عبد الحميد / منحه الجليل بذييل تحقيق شرح ابن عقيل الهمداني / منشورات المكتبه التجاربه الكبرى. الطبعة الرابعه عشره القايره ١٣٨٥ هـ.

٢٧٧. المرتضى: على بن الحسين بن موسى الموسوى (ت ٤٣٦ هـ) / الذريعه، إلى أصول الشريعه. "أصول فقه" / تحقيق أبو القاسم كرجى - منشورات جامعه طهران.

٢٧٨. المرتضى: نفسه / الفصول المختاره، من مجالس الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) / تحقيق: على مير شريفى - ط ٢ - دار المفيد - ١٤١٤ هـ - بيروت.

٢٧٩. مسلم: ابن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) / صحيح مسلم / منشورات دار الفكر. بيروت. لبنان.

٢٨٠. مصطفى الخميني: مصطفى روح الله (ت ١٣٩٨ هـ) / تفسير القرآن الكريم، مفتاح أحسن الخزائن الإلهيه / تحقيق ونشر: مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني - ط ١ - ١٤١٨ هـ.

٢٨١. مصطفى زيد (الدكتور) / النسخ في القرآن الكريم, دراسه تشريعيه, تاريخيه, نقديه / الناشر: دار الفكر العربى-ط١-١٣٨٣هـ-القاهره.
٢٨٢. المفيد: محمد بن محمد بن النعمان العكبرى البغدادي (ت١٤١٣هـ) / المقنعه / مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين-ط٢-١٤١٠هـ-قم.
٢٨٣. مقاتل بن سليمان (ت١٥٥٠هـ) / تفسير مقاتل / تحقيق: أحمد فريد-ط١-دار الكتب العلميه-١٤٢٤ بيروت.
٢٨٤. المقداد الشيبورى: المقداد بن عبد الله بن محمد الحلبي الأسدي (ت٨٢٦هـ) / كنز العرفان فى فقه القرآن / تحقيق محمد القاضى-المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب - ١٤١٩هـ.
٢٨٥. مكى بن أبى طالب القيسى: بن حموش بن محمد بن مختار (ت٤٣٧هـ) / الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه / تحقيق: أحمد حسن فرحات- طبع كليه الشريعه بالرياض.
٢٨٦. مكى بن أبى طالب القيسى: نفسه / مشكل إعراب القرآن / تحقيق: حاتم صالح الضامن-ط٢-مؤسسه الرساله-١٤٠٥-بيروت.
٢٨٧. المناوى: شرف الدين محمد عبد الرؤوف السلمى (ت١٠٣١هـ) / فيض القدير, شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير / تحقيق: أحمد عبد السلام-ط١-دار الكتب العلميه-١٤١٥هـ-بيروت.
٢٨٨. الميدانى: أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت٥١٨هـ) / مجمع الأمثال / تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد-ط٣-دار الفكر-١٣٩٣هـ-بيروت.
٢٨٩. ناصر مكارم الشيرازى / الأمثل فى تفسير كتاب الله المنزل / طبعه جديده منقحه مع إضافات.
٢٩٠. النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادى (ت٣٣٨هـ) / معانى القرآن / تحقيق محمد على الصابونى - جامعه أم القرى-ط١-١٤٠٨هـ-مكة المكرمه.
٢٩١. النسائى: أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ) / سنن النسائى / منشورات دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع-ط١-١٣٤٨هـ-بيروت.
٢٩٢. النسفى: أبو البركات عبد الله ابن أحمد بن محمود النسفى (ت٥٣٧هـ) / تفسير النسفى / من دون معلومات.
٢٩٣. النسفى: نجم الدين عمر بن محمد بن إسماعيل (ت٥٣٧هـ) / طلبه الطلبة, فى الاصطلاحات الفقهيّه, على مذهب ألقاظ كتب الحنفية / تحقيق: خالد عبد الرحمن العك-دار النفائس-١٤١٦هـ-عمان.

٢٩٤. النعماني: محمد بن إبراهيم ابن جعفر البغدادي النعماني (ت ٣٦٠هـ) / تفسير النعماني / طبع إيران.

٢٩٥. النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ) / المجموع, في شرح المهذب / طبع ونشر دار الفكر- بيروت- لبنان.

٢٩٦. النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد الكندي (ت ٧٣٣هـ) / نهاية الإرب, في فنون الأدب / تحقيق: لجنة من المحققين- ١٩٩٢- مصر.

٢٩٧. هادي علي هادي كاشف الغطاء: (ت ١٤١٤هـ) / الهادي في ما يحتاجه التفسير من المبادئ / منشورات الذخائر- ١٤٢٠هـ- النجف الأشرف.

٢٩٨. الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ) / تفسير الواحدي: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / تحقيق: صفوان عدنان داوودي- ط ١- دار القلم- ١٤١٥هـ- بيروت.

٢٩٩. الواحدي: نفسه / أسباب النزول, أسباب نزول الآيات / منشورات مؤسسه الحلبي وشركائه. القاهرة. ١٣٨٨ هـ.

٣٠٠. الواقدى: أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد (ت ٢٠٧هـ) / مغازى الواقدى / المحقق: مارسدن جونس- الناشر: عالم الكتب- بيروت.

٣٠١. اليان سر كيس: (ت ١٣٥١هـ) / معجم المطبوعات العربية / منشورات مكتبة المرعشي النجفي - ١٤١٠هـ- قم.

٣٠٢. يحيى بن علي القرشي (ت ٦٦٢هـ) / غرر الفوائد المجموعه / تحقيق: محمد خرشافي- ط ١- ١٤١٧ هـ- دار الكتب العلميه - بيروت.

٣٠٣. اليوسى المغربى / زهر الأكم فى الأمثال والحكم / تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر- ط ١- ١٤٠١ هـ- الرباط.

الرسائل الجامعيه

١ - الباحث: عدى جواد على الحجار.

المقداد السيورى وجهوده التفسيريه, فى كتابه كنز العرفان فى فقه القرآن.

رساله ماجستير/كلية الفقه - جامعه الكوفه - ٢٠٠٥.

٢ - حسن كاظم أسد.

القطب الراوندى ومنهجه فى فقه القرآن.

رساله ماجستير/كلية الفقه - جامعه الكوفه - ٢٠٠٦.

٣ - رزاق محسن محمد شريف.

النظريه العامه للفقه المقارن, كتاب الخلاف للشيخ الطوسى, أنموذجاً.

رساله ماجستير/كلية الفقه - جامعه الكوفه - ٢٠٠٧.

٤ - سيروان عبد الزهره الجنابى.

الإطلاق والتقييد, فى النص القرآنى - دراسه دلاليه.

رساله ماجستير/كلية الآداب - جامعه الكوفه - ٢٠٠٢.

٥ - مظاهر جاسم عبد الكاظم.

البحث الروائى فى تفسير الميزان.

رساله ماجستير/كلية الفقه - جامعه الكوفه - ٢٠٠٥.

البحوث والمقالات

١- أحمد محمد الشرقاوى: أم كلية أصول الدين والدعوة-جامعه الأزهر.

اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه.

بحث منشور على موقع ١٤٢٥-www.Tafsirnet.هـ - ٢٠٠٤م.

٢-سوسن رجب: النشر العربي عند العرب القدامى.

بحث منشور على موقع -www.angelfire

٣- عبد الفتاح محمد خضر: المجمل والمبين فى القرآن.

بحث منشور على موقع - khedr@hotmail.com

٤- عبد الواحد علوانى: مغامره التأويل:

بحث منشور على موقع - www.arabiancreativity.com

٥- عبد ربه: إشكال علم أصول التفسير.

www.Mazameer.net - المنتديات العلميه - ركن علوم القرآن وتفسيره.

٦- عمر بن حماد: أصول التفسير, محاوله فى البناء

بحث منشور على موقع - www.tafsir.org.

٧- فريد الأنصارى: أبحاث فى البحث فى العلوم الشرعيه.

بحث منشور على موقع - ملتقى أهل التفسير.نت.

٨- مجموعه من الباحثين: محور علوم القرآن: علوم القرآن التعريف والنشأه.

بحث منشور على موقع - <http://www.islamweb.net>.

٩- محمد عبد العزيز الخضيرى: أنواع بيان القرآن للقرآن.

بحث منشور على موقع - www.tafsir.com.

١٠- مساعد بن سليمان الطيار: تعليقات على العام والخاص

بحث منشور على موقع - Www.tafsirnet

١١- مساعد بن سليمان الطيار: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط.

بحث منشور على موقع - Www.tafsirnet

١٢- مساعد سليمان الطيار: التفسير بالرأى مفهومه, حكمه, أنواعه.

بحث منشور على موقع-www.quranway.net.

١٣-وسيم فتح الله: الاختلاف فى التفسير حقيقته وأسبابه.

بحث منشور على موقع-www.Quranway.net.

المجلات والدوريات

١-مجلة تراثنا.

قرص ليزرى-CD-مكتبه أهل البيت عليهم السلام-الإصدار الأول.

٢-مجلة مآب.

دائره الشؤون القرآنيه-مؤسسه شهيد المحراب- السنه ١ -العدد ٢-١٤٢٧هـ.

٣-مجلة قضايا المنهجيه فى العلوم الإسلاميه والاجتماعيه. العدد ١٢.

المواقع الإلكترونيه

١-www.ahlalhdeeth.com

٢-www.alazharonline.org

٣-www.alsunnah.com

٤-www.altafsir.com

٥-www.alwarraq.com

٦-www.angelfire

٧-www.arabiancreativity.com

٨-www.forum.islamacademy.net/irchive/index.php

٩-www.islamweb

١٠-www.khedr@hotmail.com

١١-www.Mazameer.net

١٢-www.qurancomplex.com

www.Quranway.net-١٣

www.raqamiya.org-١٤- موقع مكتبه المدينه الرقميه

www.tafsir.net-١٥

www.tafsir.org-١٦

www.yasoob.com-١٧

المحتويات

مقدمه اللجنه العلميه. ٧

المقدمه. ١١

تمهيد منهجى بين يدى البحث... ١٧

تعريف الأسس.... ١٨

تعريف المنهجيه. ٢١

ضروره المنهجيه. ٢٤

تعريف التفسير وتمييزه عن التأويل.. ٢٦

التفسير لغه. ٣٢

التفسير اصطلاحاً ٣٧

أهميه الأسس المنهجيه للتفسير. ٤٢

الفصل الأول

المسار التاريخي للتأسيس المنهجي للتفسير

توطئه. ٤٩

عوامل تأخر التأسيس المنهجي للتفسير. ٥٦

مشكلات المنهج النقلى.. ٥٧

مصادره المنهج العقلى.. ٦٠

اختلاف المنهج التأويلى.. ٦٣

مما كتب فى تأسيس قواعد التفسير. ٧١

أولاً - المصنفات المستقلة الخاصه بالتأسيس.... ٧٢

١ - النكات القرآنيه. ٧٢

٢ - الإكسير فى علم التفسير. ٧٥

٣ - مقدمه فى أصول التفسير. ٧٦

٤ - التيسير فى قواعد علم التفسير. ٧٨

٥ - التحبير فى علم التفسير. ٧٩

٦ - أصول التفسير. ٨٠

٧ - منظومه التفسير. ٨٢

٨ - الفوز الكبير فى أصول التفسير. ٨٣

٩ - توشيح التفسير فى قواعد التفسير والتأويل.. ٨٤

١٠ - القواعد الحسان لتفسير القرآن.. ٨٥

١١ - أصول التفسير وقواعده. ٨٦

١٢ - دراسات فى أصول التفسير. ٨٨

١٣ - المبادئ العامه لتفسير القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق .. ٩٠

١٤ - بحوث فى أصول التفسير ومناهجه. ٩٢

١٥ - قواعد التفسير جمعاً ودراسه. ٩٣

١٦ - قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة. ٩٥

ثانياً:المصنفات التي اشتملت أسساً تفسيريه. ٩٧

مصنفات علوم القرآن. ٩٨

١ - البرهان في علوم القرآن.. ٩٨

٢ - الإتيان في علوم القرآن.. ١٠٠

٣ - مناهل العرفان في علوم القرآن.. ١٠٣

٤ - التمهيد في علوم القرآن.. ١٠٤

المصنفات التفسيريه. ١٠٥

الفصل الثاني

مناشئ اختلاف المفسرين النصيه

توطئه. ١١١

المباحث القرآنيه

الاختلاف في القراءات... ١١٩

الاختلاف في أسباب النزول. ١٢٥

الأول. ١٢٦

الثاني.. ١٢٧

الثالث... ١٢٧

الاختلاف في الناسخ والمنسوخ.. ١٢٩

الاختلاف في المحكم والمتشابه. ١٣٤

الاختلاف في العام والخاص.... ١٤٠

ص: ٤٣٤

الاختلاف فى المطلق والمقيد. ١٤٤

الاختلاف فى المجمل والمبين .. ١٥٠

الظواهر اللغويه

توطئه. ١٥٩

الاختلاف فى أوجه الإعراب ... ١٦١

الاختلاف فى الترادف والاشتراك ١٦٤

الاختلاف فى المفرد والمثنى والجمع. ١٧٣

المباحث الصرفيه

توطئه. ١٧٩

الاختلاف فى التصريف ... ١٨٠

الاختلاف فى الاشتقاق .. ١٨٢

الاختلاف فى دلالة الصّيغ. ١٨٤

المباحث البلاغيه

توطئه. ١٩١

الاختلاف فى مباحث علم المعانى .. ١٩٣

الاختلاف فى مباحث علم البيان. ١٩٧

الاختلاف فى ضروب البديع. ٢٠٣

الفصل الثالث

الأسس المنهجية في ضبط مباحث التفسير اللغويه والبلاغيه

توطئه. ٢٠٩

أولاً: الأسس الضابطه للتعامل مع معنى المفرده. ٢١١

المعنى المطابقي.. ٢١٥

المعنى التضمني.. ٢١٦

المعنى الالتزامي.. ٢١٩

ثانياً: أسس توظيف المباحث النحويه. ٢٢١

المرفوعات... ٢٢٤

المنصوبات... ٢٢٨

المجرورات... ٢٣٣

المجزومات... ٢٤٠

ثالثاً: أسس توظيف المباحث الصرفيه. ٢٤٥

تصريف الأفعال. ٢٤٩

تصريف الأسماء. ٢٥١

رابعاً: أسس توظيف الشواهد الأدبيه. ٢٥٥

الشعر. ٢٥٩

النثر. ٢٦٤

الأمثال. ٢٧١

خامساً: أسس توظيف مباحث المعاني والبيان. ٢٧٦

المجاز. ٢٨٠

التشبيه. ٢٨٤

الاستعاره. ٢٨٩

ص: ٤٣٦

الكنايه. ٢٩٢

الخبر والإنشاء. ٢٩٥

التقديم والتأخير. ٢٩٨

الفصل والوصل.. ٣٠٠

الفصل الرابع

الأسس المنهجيه فى ضبط المباحث القرآنيه والتفسير بالمنقول

توطئه. ٣٠٧

الأسس المنهجيه فى ضبط المباحث القرآنيه. ٣٠٨

الناسخ والمنسوخ.. ٣١٢

المحكم والمتشابه. ٣٢٢

العام والخاص.... ٣٣٣

المطلق والمقيد. ٣٤٣

المجمل والمبين.. ٣٥٨

الأسس المنهجيه فى ضبط التفسير بالمنقول. ٣٧٦

الأسس الضابطه لطريق الحديث، وتمثل بالإسناد والسند. ٣٧٨

الأسس الحاكمه لمفردات المتن وجمله. ٣٩٢

الأسس الضابطه لتوظيف دلالة الحديث... ٣٩٤

نتائج البحث... ٤٠٢

المصادر والمراجع. ٤٠٥

الرسائل الجامعيه. ٤٢٨

البحوث والمقالات... ٤٢٨

المجلات والدوريات... ٤٣٠

المواقع الالكترونيه. ٤٣٠

المحتويات... ٤٣١

إصدارات قسم الشؤون الفكرية والثقافية

فى العتبه الحسينيه المقدسه

تأليف

اسم الكتاب

ت

السيد محمد مهدي الخرسان

السجود على التربه الحسينيه

١

زياره الإمام الحسين عليه السلام باللغه الانكليزيه

٢

زياره الإمام الحسين عليه السلام باللغه الأردو

٣

الشيخ على الفتلاوى

النوران الزهراء والحوراء عليهما السلام الطبعه الأولى

٤

الشيخ على الفتلاوى

هذه عقيدتى الطبعه الأولى

٥

الشيخ على الفتلاوى

الشيخ وسام البلداوى

منقذ الإخوان من فتن وأخطار آخر الزمان

السيد نبيل الحسنى

الجمال فى عاشوراء

الشيخ وسام البلداوى

إبكِ فإنك على حق

الشيخ وسام البلداوى

المجابه بردّ السلام

السيد نبيل الحسنى

ثقافه العيديه

السيد عبدالله شبر

الأخلاق (تحقيق: شعبه التحقيق) جزئين

الشيخ جميل الربيعي

الزياره تعهد والتزام ودعاء في مشاهد المطهرين

١٣

لييب السعدى

من هو؟

١٤

السيد نبيل الحسنی

اليحموم، أهو من خيل رسول الله أم خيل جبرائيل

١٥

الشيخ على الفتلاوى

المرأه فى حياه الإمام الحسين عليه السلام

١٦

السيد نبيل الحسنی

أبو طالب عليه السلام ثالث من أسلم

١٧

السيد محمد حسين الطباطبائى

حياه ما بعد الموت (مراجعته وتعليق شعبه التحقيق)

١٨

السيد ياسين الموسوى

الحيره فى عصر الغيبه الصغرى

١٩

السيد ياسين الموسوى

الحيره فى عصر الغيبه الكبرى

٢٠

الشيخ باقر شريف القرشى

حياه الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ج ١

٢١

الشيخ باقر شريف القرشي

حياه الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ج ٢

٢٢

الشيخ باقر شريف القرشي

حياه الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام) ج ٣

٢٣

الشيخ وسام البلداوى

القول الحسن فى عدد زوجات الإمام الحسن عليه السلام

٢٤

السيد محمد على الحلو

الولايتان التكوينييه والتشريعيه عند الشيعة وأهل السنه

٢٥

الشيخ حسن الشمري

قبس من نور الإمام الحسين عليه السلام

٢٦

السيد نبيل الحسنى

حقيقه الأثر الغيبى فى التربيه الحسينيه

٢٧

السيد نبيل الحسنی

موجز علم السیره النبویه

٢٨

الشیخ علی الفتلاوی

رساله فی فن الإلقاء والحوار والمناظره

٢٩

علاء محمد جواد الأعسم

التعریف بمهنه الفهرسه والتصنيف وفق النظام العالمی (LC)

٣٠

السيد نبيل الحسنی

الأنثروبولوجيا الاجتماعيه الثقافيه لمجتمع الكوفه عند الإمام الحسين عليه السلام

٣١

السيد نبيل الحسنی

الشیعه والسیره النبویه بین التدوين والاضطهاد (دراسه)

٣٢

الدكتور عبدالكاظم الیاسری

الخطاب الحسینی فی معركة الطف دراسه لغویه وتحلیل

٣٣

الشیخ وسام البلداوی

رسالتان فی الإمام المهدي

الشيخ وسام البلداوى
السفاره فى الغيبه الكبرى

السيد نبيل الحسنى
حركه التاريخ وسننه عند على وفاطمه عليهما السلام (دراسه)

السيد نبيل الحسنى
دعاء الإمام الحسين عليه السلام فى يوم عاشوراء بين النظرية العلميه والأثر الغيبى (دراسه) من جزئين

الشيخ على الفتلاوى
النوران الزهراء والحوراء عليهما السلام الطبعه الثانيه

شعبه التحقيق
زهير بن القين

ص: ٤٣٩

السيد محمد علي الحلو

تفسير الإمام الحسين عليه السلام

٤٠

الأستاذ عباس الشيباني

منهل الضمآن في أحكام تلاوه القرآن

٤١

السيد عبد الرضا الشهرستاني

السجود على التربة الحسينيه

٤٢

السيد علي القصير

حياه حبيب بن مظاهر الأسدي

٤٣

الشيخ علي الكوراني العاملي

الإمام الكاظم سيد بغداد وحميها وشفيعها

٤٤

جمع وتحقيق: باسم الساعدي

السقيفه وفدك، تصنيف: أبي بكر الجوهري

٤٥

نظم وشرح: حسين النصار

موسوعه الألو ف فى نظم تاريخ الطفوف ثلاثة أجزاء

٤٤

السفء محمد على الءلو

الظاهره الحسينيه

٤٧

السفء عبدالءرفم القزوفنى

الوئائف الرسميه لءوره الإمام الحسين عليه السلام

٤٨

السفء محمد على الءلو

الأصول التمهفءفه فى المعارف المهدوفه

٤٩

البافءه الاجءماعفه كفاح الءءاء

نساء الطفوف

٥٠

الشفء محمد السنء

الشعائر الحسينفه بفن الأصاله والءءفء

٥١

السفء نبفل الءسنف

ءءفءه بنء ءوفلء أمه ءمءء فى امرأه - ٤ مءلء

٥٢

الشيخ على الفتلاوى

السبط الشهيد - البعد العقائدى والأخلاقى فى خطب الإمام الحسين عليه السلام

٥٣

السيد عبدالستار الجابرى

تاريخ الشيعة السياسى

٥٤

السيد مصطفى الخاتمى

إذا شئت النجاه فزر حسيناً

٥٥

عبدالساده محمد حداد

مقالات فى الإمام الحسين عليه السلام

٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩